



الجمهورية التركية
جامعة يالوفا
معهد الدراسات العليا

قسم العلوم الإسلامية الأساسية

الظواهر النحوية والصرفية في شعر الفرزدق

أطروحة الدكتوراه

مروان محمد عمر أوغلو

المشرفة: د. شعله آغاچ

يالوفا
أغسطس 2025



الجمهورية التركية
جامعة يالوفا
معهد الدراسات العليا

قسم العلوم الإسلامية الأساسية

الظواهر النحوية والصرفية في شعر الفرزدق

أطروحة الدكتوراه

مروان محمد عمر أوغلو
207323029

المشرفة: د. شعله آغا

يالوفا
أغسطس 2025

التعهد بالالتزام بالقواعد الأخلاقية العلمية

أتعهد وأصرّح بأنّي قد جهّزت رسالتي هذه بعنوان: "الظواهر التّحوّية والصّرفيّة في شعر الفرزدق" وفقاً لقواعد كتابة الرسالة الخاصة بمعهد الدراسات العليا في جامعة يالوفا، وأنّي قد حصلت على البيانات والمعلومات والوثائق الموجودة فيها في إطار القواعد الأكاديمية والأخلاقية، وقد قدّمت جميع المعلومات والوثائق والتقييمات والنتائج وفقاً للقواعد العلمية والأخلاقيات التي أشرت إليها، وعزوت كلّ ما نقلته فيها إلى مصادره ومراجعته المستفاد منها خلال دراسة الرسالة، دون القيام بإجراء أي تغيير في البيانات المنقولة، وأصرّح بأنّ العمل الذي قدّمته في هذه الرسالة أصلي، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية التي قد تنشأ في حالة ثبوت عكس ما صرحت به.

التوقيع

مروان محمّد عمر أوغلو

ETİK BEYAN

Yalova Üniversitesi Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Tez/Proje Yazım Kuralları'na uygun olarak hazırladığım "Ferazdak"ın Şiirindeki Sarf ve Nahiv Olguları" başlıklı bu tez çalışmada; tez içinde sunduğum verileri, bilgileri ve dokümanları akademik ve etik kurallar çerçevesinde elde ettiğimi, tüm bilgi, belge, değerlendirme ve sonuçları bilimsel etik ve ahlak kurallarına uygun olarak sunduğumu, tez çalışmada yararlandığım eserlerin tümüne uygun atıfta bulunarak kaynak gösterdiğimi, kullanılan verilerde herhangi bir değişiklik yapmadığımı, bu tezde sunduğum çalışmanın özgün olduğunu bildirir, aksinin tespiti halinde doğabilecek her türlü hukuki sorumluluğu kabul ettiğimi taahhüt ve beyan ederim.

İmza

Mervan ÖMEROĞLU

الشُّكْر والتَّقْدِير

الحمدُ لله أوَّلاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، حمداً كثيراً يوافي نعمه، ويكافئُ مزيده، الحمدُ له إذ أذنَ للهمةً أنْ تَعْلُو، وللحُطى أنْ تثبتَ، وللقلم أنْ يسيرَ في دروب العلم حَتَّى بلغَتْ منتهى هذا الطَّرِيقِ الشَّاقِّ المديد، فما كان ذلك إلا بفضلِه، وتوفيقِه، وعونه، ولطفِه الَّذي لا يُحدّ.

ثمَّ الشُّكْر الجزيل، والدُّعاء الموصول، لوالديَّ الحبيبين، رحم الله أبي، وغفر له، وجعل ثواب عملي في ميزان حسناته، وأطال في عمر والدتي ومَتَّعها بموفور الصِّحَّة والعافية، فلولا رعايتُهما، ورضاهُما، ودعاؤُهما ما نهضتُ بيوم، ولا صبرتُ على مشقَّة، ولا استقرَّتْ خُطاي في هذا السَّبِيل.

كما أقف بكلِّ إجلالٍ ووفاءٍ أمام أساتذتي الأكارم، الَّذِينَ غرسوا في قلبي حبَّ العلم، وفتحوا لي أبواب الفهم، وما كان لهذا الجهد أنْ يثمر لولا ما قدَّموه لي من عونٍ وتوجيه. وأخصُّ بالذكر أستاذي الرَّاحِلين الدُّكتور شامل شاهين، والدُّكتور أحمد فدائي أو غلو، فقد كان لهما معاً أثرٌ طيبٌ وعميقٌ في حياتي العلميَّة والإنسانيَّة، وإن غيَّبهما الموت، فما غابت ذكراهما عن وجداني، رحم الله روحيهما، وأجزل لهما المثوبة.

ولا يفوتني أن أشكر في هذا المقام أستاذتي الفاضلة الجليَّة، الدكتورة شعله آعاج، الَّتِي كانت نِعَمَ المتابعة لي، ونعم النَّاصحة والموجِّهة لمسار العمل، والله أسأل أن يجزيها عَنِّي خير الجزاء.

والشُّكْر الجزيل كذلك لزوجتي العزيزة رفيقة الدُّرب، الَّتِي سهرت وتعبت معي كثيراً، إلى جانب ما تنهض به من مسؤوليَّات جسامٍ في البيت ومع الأولاد، جعل الله ذلك كُلَّه في ميزان حسناتها.

وأخيراً، أزجي أسمى عبارات الشُّكْر لإخوتي وإخواني وأصدقائي الأعزَّاء، الَّذِينَ كانوا عضدي في كلِّ لحظة ضعف، وسندي في كلِّ لحظة قوَّة.

ولكلِّ من أسدى إليَّ معروفاً، أو أهداني نصحاً، أو أعانني بفكرة، أو رفع لي دعوة في ظهر الغيب، أقول: جزاكم الله عَنِّي كلَّ خير، وبارك لكم، وكتب أجركم غير منقوص.

أغسطس - 2025

مروان محمَّد عمر أو غلو

فهرس المحتويات

i	التعهد بالالتزام بالقواعد الأخلاقية العلمية
ii	الشكر والتقدير
iii	فهرس المحتويات
xvii	الرموز والاختصارات
xviii	الملخص
xix	ÖZET
xx	ABSTRACT
1	المقدمة
11	الفصل التمهيدي: بدايات النحو العربي: النشأة والتأسيس
12	المبحث الأول: نشأة النحو
13	المطلب الأول: أسباب نشوء علم النحو
13	المقصد الأول: روايات في نشأة علم النحو
15	المقصد الثاني: التعليق على هذه الروايات
16	المطلب الثاني: دور أبي الأسود الدؤلي في التأسيس لعلم النحو
16	المقصد الأول: أبو الأسود أبو النحو
17	المقصد الثاني: أصل التسمية
18	المبحث الثاني: الاحتجاج النحوي
18	المطلب الأول: مفهوم الاحتجاج وضوابطه
19	المقصد الأول: مفهوم الاحتجاج
19	المقصد الثاني: ضوابط الاحتجاج
20	المطلب الثاني: مصادر الاحتجاج
21	المقصد الأول: القرآن الكريم

21	المقصد الثاني: الشعر
22	المقصد الثالث: الأحاديث النبوية
22	المقصد الرابع: النثر
25	الفصل الأول: الفرزدق حياته وشعره وتأثيره في النحو العربي
26	المبحث الأول: التعريف بالفرزدق
26	المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه
26	المقصد الأول: اسمه ونسبه
27	المقصد الثاني: لقبه وكنيته
28	المقصد الثالث: أسرته
30	المطلب الثاني: مولده وتاريخ ميلاده
30	المقصد الأول: مولده
30	المقصد الثاني: تاريخ ميلاده
31	المطلب الثالث: شخصيته وصفاته وقبيلته
31	المقصد الأول: شخصيته وصفاته
32	المقصد الثاني: قبيلته
34	المبحث الثاني: شعر الفرزدق
34	المطلب الأول: مصادر شعر الفرزدق
34	المقصد الأول: المصادر الأساسية
35	المقصد الثاني: رواية كتب الأدب لشعر الفرزدق
38	المطلب الثاني: دوران شعره في كتب النحاة
38	المقصد الأول: دوران شعره في كتب متقدمي النحاة
41	المقصد الثاني: دوران شعره في كتب متأخري النحاة
42	المقصد الثالث: دوران شعره في كتب المتأخرين جداً من النحاة

43.....	المطلب الثالث: أغراضه الشعرية.
44.....	المقصد الأول: الهجاء.
45.....	المقصد الثاني: الفخر.
46.....	المقصد الثالث: المدح.
47.....	المقصد الرابع: الغزل.
48.....	المقصد الخامس: الرثاء.
49.....	المقصد السادس: الوصف.
50.....	المبحث الثالث: طبقات الديوان وشروحه.
50.....	المطلب الأول: الطبقات القديمة للديوان.
50.....	المقصد الأول: طبعة "بوشيه" و"هل".
51.....	المقصد الثاني: طبعة أمين بن عمر زيتونة.
52.....	المقصد الثالث: طبعة بشير يموت.
52.....	المقصد الرابع: طبعة الصاوي.
53.....	المقصد الخامس: طبعة دار صادر.
53.....	المطلب الثاني: الطبقات الحديثة للديوان.
57.....	الفصل الثاني: الظواهر النحوية في شعر الفرزدق.
58.....	المبحث الأول: المرفوعات.
58.....	المطلب الأول: مسائل متعلقة بالفاعل واسم "كان".
58.....	المقصد الأول: مجيء الفاعل جملة.
61.....	المقصد الثاني: رفع الفاعل بالمصدر المضاف إلى المفعول به.
61.....	المقصد الثالث: إسناد الفعل إلى ضمير الجمع المتصل مع وجود الفاعل الظاهر.
62.....	المقصد الرابع: رفع النكرة اسماً لـ "كان" مع كون الخبر معرفة.
63.....	المقصد الخامس: تقديم معمول الخبر على اسم "كان".

64.....	المطلب الثاني: مسائل متعلقة بالمبتدأ
64.....	المقصد الأول: الابتداء بالنكرة
65.....	المقصد الثاني: رفع الاسم بعد حتى
65.....	المطلب الثالث: مسائل متعلقة بالخبر
66.....	المقصد الأول: الإخبار بالمعرفة
68.....	المقصد الثاني: رفع خبر أفعال المقاربة للسببي
72.....	المقصد الثالث: رفع ما يظن أنه خبر (أصبح) على أنه خبر لمبتدأ مضمّر
72.....	المقصد الرابع: مجيء خبر (لعل) ماضياً
74.....	المقصد الخامس: استغناء الجملة الخبرية عن الضمير
74.....	المبحث الثاني: المنصوبات
75.....	المطلب الأول: المنصوبات في الأساليب النحوية الخاصة والحال
75.....	المقصد الأول: النصب على المدح
75.....	المقصد الثاني: النصب على الاختصاص
76.....	المقصد الثالث: توسط خبر (ما) الحجازية ونصبه
78.....	المقصد الرابع: نصب المصدر على الحال
78.....	المقصد الخامس: نصب (غير) على الاستثناء المنقطع
79.....	المقصد السادس: تكرير الاستثناء بغير عطف
80.....	المقصد السابع: إعمال (لا) النافية للجنس زائدة
81.....	المطلب الثاني: النصب بنزع الخافض، والنواسخ والأفعال الناقصة
81.....	المقصد الأول: تجرد خبر (عسى) من (أن)
83.....	المقصد الثاني: النصب على نزع الخافض
84.....	المقصد الثالث: حذف اسم (لكن)
85.....	المطلب الثالث: النداء والترخيم

85	المقصد الأول: حذف المنادى.....
86	المقصد الثاني: ترخيم ما في آخره زائدتان
87	المبحث الثالث: المجزورات والمجزومات.....
87	المطلب الأول: مسائل خاصة بالإضافة.....
87	المقصد الأول: عدم استيفاء المضاف للمضاف إليه.....
88	المقصد الثاني: جر معمول اسم الفاعل بالإضافة.....
89	المقصد الثالث: إدخال الألف واللام على المضاف.....
90	المطلب الثاني: مسائل في خبر (ليس) وخبر (ما).....
90	المقصد الأول: جر المعطوف على خبر (ليس) توهماً بدخول الجار على خبرها.....
90	المقصد الثاني: جر خبر (ما) بالباء الزائدة
91	المطلب الثالث: حالات الفصل في الجر
91	المقصد الأول: الفصل بين الجار والمجرور
91	المقصد الثاني: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.....
93	المقصد الثالث: جر تمييز (كم) الخبرية مع الفصل بينهما بالجار والمجرور
94	المطلب الرابع: مسائل نادرة في الجر.....
94	المقصد الأول: إعمال الجار المحذوف
	المقصد الثاني: إظهار الياء وحركة الجر الفرعية (الفتحة) على الاسم المنقوص الممنوع
98	من الصرف.....
98	المقصد الثالث: جر العلم المنقوص الممنوع من الصرف بفتحة ظاهرة.....
99	المطلب الخامس: الجزم بـ(إذا).....
100	المبحث الرابع: في مسائل متفرقة.....
100	المطلب الأول: المسائل النحوية المتعلقة بالأسماء والضمائر.....
100	المقصد الأول: العطف على اسم (لا) النافية للجنس.....

102	المقصد الثاني: مجيء الضمير منفصلاً مع إمكانية إتيانه متصلاً
103	المقصد الثالث: دخول (أل) على "ابن المخاض" دلالة على تنكيره
103	المقصد الرابع: تعريف العدد
104	المقصد الخامس: إعراب (عل) وبناءؤها
105	المقصد السادس: إضافة (لن) إلى الجملة
106	المقصد السابع: اسمية (مذ)
107	المقصد الثامن: إهمال ضمير الفصل
108	المطلب الثاني: المسائل النحوية المتعلقة بالأفعال
108	المقصد الأول: إعمال العامل المتأخر في باب التنازع
109	المقصد الثاني: زيادة (كان)
109	المقصد الثالث: إلغاء عمل الفعل القلبي
110	المقصد الرابع: القول بمعنى الظن
111	الفصل الثالث: الظواهر الصرفية في شعر الفرزدق
112	المبحث الأول: التذكير والتأنيث
112	المطلب الأول: ما يجوز فيه التذكير والتأنيث
112	المقصد الأول: (هجر)
113	المقصد الثاني: (ابن وابنة)
114	المطلب الثاني: تذكير المؤنث
114	المقصد الأول: التذكير للضرورة
114	المقصد الثاني: حذف علامة التأنيث
115	المطلب الثالث: تأنيث ما لا يحتاج إلى تأنيث
115	المقصد الأول: تأنيث (حائض)
116	المقصد الثاني: تأنيث (زوج)

المطلب الرابع: إلحاق علامة التأنيث بالمذكر.....	117
المقصد الأول: التأنيث للعدل (سفار)	117
الشاهد قول الفرزدق:	117
المقصد الثاني: التأنيث اللفظي (الأنثيين).....	117
المقصد الثالث: الألف في "حبارى"	118
المبحث الثاني: الجمع.....	119
المطلب الأول: ما يجمع على (فواعل).....	119
المقصد الأول: قياس جمع (فاعلة) على (فواعل)	119
المقصد الثاني: مخالفة مجيء (فواعل) من (فاعل) لعاقل.....	120
المطلب الثاني: جمع (فعيل) و(فعيلة)	121
المقصد الأول: (فعيل) غير صفة يجمع على (فعل)	121
المقصد الثاني: (فعيلة) صفة تجمع على (فعائل)	121
المطلب الثالث: وزن (فعلان)	122
المقصد الأول: (فعلان) مفرد جمعه (فعلى).....	122
المقصد الثاني: (فعلان) جمع (فعل)	123
المطلب الرابع: الجمع المخالف لبناء المفرد	123
المقصد الأول: جمع (دهر) على (دهارير).....	123
المقصد الثاني: جمع مئة على مئتين	124
المطلب الخامس: جمع اسم التفضيل.....	124
المقصد الأول: جمعه جمعاً سالماً.....	125
المقصد الثاني: جمعه لانسلاخ معنى التفضيل.....	125
المطلب السادس: الجمع مراداً به المفرد.....	125
المقصد الأول: (أحفار) بمعنى (حفر)	125

126	المقصد الثاني: (الأحجار) بمعنى (الحجر)
126	المطلب السابع: التفسير يعيد الأشياء إلى أصولها
126	المقصد الأول: (قساور)
127	المقصد الثاني: جمع (مقام) على (مقاوم)
128	المطلب الثامن: جمع الأعلام
129	المبحث الثالث: المصدر
129	المطلب الأول: ما جاء على (فعالة)
129	المقصد الأول: ما جاء على (فعالة) من (فعل)
129	المقصد الثاني: ما جاء على (فعالة) من (فعل)
130	المطلب الثاني: ما جاء على (فعال)
130	المقصد الأول: سماعي من (فاعل)
130	المقصد الثاني: سماعي من (فعل)
131	المطلب الثالث: مصدر (فعل)
131	المقصد الأول: مجيء مصدر (فعل) على (فعل)
131	المقصد الثاني: مجيء مصدر (فعل) على (فعلان)
131	المقصد الثالث: (فعل) مصدر لـ (فعل)
132	المبحث الرابع: معاني صيغة (أفعل) من صيغ الزيادة
132	المطلب الأول: (أعبد يعبد): يتخذ أو يصير
133	المطلب الثاني: (أفعل وفعل) بمعنى واحد
134	المبحث الخامس: المشتقات
134	المطلب الأول: المشتق بمعنى مشتق آخر
135	المقصد الأول: (فعليل) بمعنى (فاعل)
135	المقصد الثاني: (فعليل) بمعنى (مفعول)

المقصد الثالث: فعول بمعنى الجمع.....	135
المقصد الرابع: (أفعل) و(فعلاء) بمعنى الاسم الجامد	136
المطلب الثاني: اسم التفضيل	136
المقصد الأول: (أفعل) بمعنى (فعل)	137
المقصد الثاني: جمع (أفعل) لأنه بمعنى الصفة المشبهة	138
المطلب الثالث: اسم المفعول	138
المقصد الأول: امتناع اسم المفعول من الثلاثي (فعم).....	139
المقصد الثاني: جمع (مفعول) على (مفاعيل)	139
المبحث السادس: الزيادة والحذف	139
المطلب الأول: الزيادة.....	140
المقصد الأول: زيادة الياء	140
المقصد الثاني: إثبات الياء في المنقوص	141
المقصد الثالث: زيادة النون	142
المطلب الثاني: الحذف	143
المقصد الأول: حذف التنوين	143
المقصد الثاني: حذف اللام	143
المقصد الثالث: إثبات الحاء في جمع المفرد الذي حذفت منه	144
المبحث السابع: إبدال الحروف	145
المطلب الأول: ما في إبداله خلاف	145
المقصد الأول: الإبدال من الحرف المشدد	145
المقصد الثاني: إبدال الياء من الهمزة أو الواو	146
المقصد الثالث: إبدال اللام نوناً	147
المطلب الثاني: الإبدال من الميم	147

147	المقصد الأول: إبدال النون من الميم
148	المقصد الثاني: إبدال الباء من الميم
148	المطلب الثالث: الياء والهمزة
149	المقصد الأول: إبدال الهاء من الياء
149	المقصد الثاني: إبدال الواو ياء
150	المقصد الثالث: إبدال الهمزة ياء
150	المقصد الرابع: تسهيل الهمزة
151	المبحث الثامن: الإدغام
151	المطلب الأول: الإدغام الواجب
151	المقصد الأول: الفعل مجرداً من الضمير
152	المقصد الثاني: الفعل متصلاً بضمير الرفع (الواو)
152	المطلب الثاني: الإدغام الممتنع
152	المقصد الأول: الفعل متصلاً بتاء الرفع المتحركة
153	المقصد الثاني: الفعل متصلاً بنون النسوة
153	المقصد الثالث: الفعل متصلاً بـ (نا) الفاعلين
153	المطلب الثالث: الإدغام الجائز
153	المقصد الأول: ما جاء مدغماً
154	المقصد الثاني: ما جاء بلا إدغام
155	المبحث التاسع: التصغير
155	المطلب الأول: تصغير الجموع
155	المقصد الأول: تصغير جموع القلة
156	المقصد الثاني: تصغير جموع الكثرة
158	المطلب الثاني: تصغير المفرد

158	المقصد الأول: تصغير المفرد المذكر.....
158	المقصد الثاني: تصغير المفرد المؤنث.....
159	المطلب الثالث: شواذ التصغير والمختلف فيه.....
159	المقصد الأول: صيغة (أبينوها).....
159	المقصد الثاني: صيغة (أصيلالاً).....
160	المقصد الثالث: صيغة (أسيد).....
161	المقصد الرابع: صيغة (يعيليا).....
161	المطلب الرابع: التصغير يعيد الأشياء إلى أصولها.....
162	المقصد الأول: (شويهه).....
162	المقصد الثاني: ما حذفت لامه ولم يعوض منها شيء.....
163	المبحث العاشر: النسب.....
163	المطلب الأول: النسب إلى الاسم دون تغيير.....
163	المقصد الأول: النسب إلى اسم الجمع.....
164	المقصد الثاني: النسب إلى الاسم المفرد.....
164	المقصد الثالث: النسب إلى الاسم الممدود.....
164	المقصد الرابع: النسب إلى (فعيل).....
165	المطلب الثاني: النسب إلى ما فيه تغيير.....
165	المقصد الأول: النسب إلى المختوم بالتاء.....
166	المقصد الثاني: النسب إلى المقصور.....
166	المقصد الثالث: النسب إلى (فعيلة).....
166	المقصد الرابع: النسب إلى ما نهايته ياء مشددة.....
167	المطلب الثالث: ما ينسب إليه بغير صيغة.....
167	المقصد الأول: النسب إلى (هند).....

167	المقصد الثاني: النسب إلى (يمن).....
168	المقصد الثالث: النسب إلى المركب
168	المطلب الرابع: شواذ النسب
171	الفصل الرابع: الضرورات الشعرية في شعر الفرزدق
172	المبحث الأول: الضرورة الشعرية ودرجاتها.....
172	المطلب الأول: مفهوم الضرورة الشعرية
172	المقصد الأول: مفهوم الضرورة لغة
172	المقصد الثاني: مفهوم الضرورة اصطلاحاً.....
173	المطلب الثاني: درجات الضرورة
174	المبحث الثاني: مواقف النحاة من الضرورة الشعرية.....
174	المطلب الأول: الضرورة الشعرية عند الخليل.....
175	المقصد الأول: رؤية الخليل للضرورة.....
175	المقصد الثاني: المستخلص من قول الخليل
176	المطلب الثاني: الضرورة الشعرية عند سيبويه.....
176	المقصد الأول: تناول سيبويه للضرورة في الكتاب.....
177	المقصد الثاني: تأمل كلام سيبويه.....
178	المطلب الثالث: الضرورة الشعرية عند ابن جني.....
179	المطلب الرابع: الضرورة الشعرية عند أبي هلال العسكري.....
179	المطلب الخامس: مفهوم ابن مالك (ت 672 هـ) الخاص للضرورة الشعرية.....
180	المبحث الثالث: الضرورات النحوية في شعر الفرزدق
181	المطلب الأول: الفصل والتقديم والتأخير.....
181	المقصد الأول: تقديم وتأخير ما لا يكون مثله في النثر
181	المقصد الثاني: الفصل بين حرف الجر والمجرور.....

- المقصد الثالث: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف 182
- المقصد الرابع: الفصل بين الحروف التي لا يليها إلا الفعل في النثر 182
- المقصد الخامس: تقديم الجار والمجرور على فعل التفضيل 182
- المقصد السادس: تقديم الصفة 183
- المطلب الثاني: حالات الإفراد والتثنية والجمع 183
- المقصد الأول: وضع الجمع موضع المفرد وجعله بدلاً منه 183
- المقصد الثاني: استعمال المثنى في موضع الجمع 184
- المقصد الثالث: إضافة اثنين إلى اثنين 184
- المقصد الرابع: أن يجعل في الفعل ذي الفاعل الصريح علامة من التثنية أو الجمع 184
- المطلب الثالث: حالات الضمائر وحروف المعاني 185
- المقصد الأول: إظهار الضمير في الموضع الذي أنت مستغن عن إظهاره فيه 185
- المقصد الثاني: استعمال (إما) غير مكررة 185
- المقصد الثالث: المجازاة بـ(إذا) 185
- المطلب الرابع: حالات (كان) وإبدال الحكم من الحكم 186
- المقصد الأول: زيادة (كان) للدلالة على الزمان الماضي 186
- المقصد الثاني: جعل اسم (كان) نكرة، وخبرها معرفة 186
- المقصد الثالث: إبدال الحكم من الحكم 186
- المبحث الرابع: الضرورات الصرفية في شعر الفرزدق 187
- المطلب الأول: الانزياح في استعمال الأسماء 187
- المقصد الأول: أن يستعمل الاسم للضرورة استعمالاً لا يجوز في النثر 187
- المقصد الثاني: استعمال الاسم استعمالاً لا يجوز في النثر 187
- المقصد الثالث: إجراء المعتل من الأسماء مجرى السالم 188
- المطلب الثاني: حالات التثنية والجمع 188

المقصد الأول: تثنية الواحد الذي لا يعلم له في مكانه ثانٍ	188
المقصد الثاني: تثنية الأعداد مما لا يجوز في النثر	188
المقصد الثالث: جمع المذكر على ما يجمع عليه المؤنث	189
المطلب الثالث: حالات الحروف الضمائر والحركات	189
المقصد الأول: إبدال الهمزة في الموضع الذي لا يقوم فيه الشعر بتحقيقها ولا بتخفيفها	189
المقصد الثاني: بدل الحروف بعضها من بعض، ووضع ضمير النصب المتصل بدل ضمير النصب المنفصل أو بدل النفس	190
المقصد الثالث: إشباع الحركات بحرف مد من جنسها	190
المقصد الرابع: الجمع بين العوض والمعوض منه	190
الخاتمة	193
المصادر والمراجع:	197
السيرة الذاتية	215

الرُّمُوز والاختصارات

الرُّمُوز

()	: إشارة إلى أنَّ ما بين هذين القوسين آية
" "	: إشارة إلى أنَّ ما بين هذين القوسين كلام مقتبس
(())	: إشارة إلى أنَّ ما بين هذين القوسين حديث شريف

الاختصارات

إلخ	: إلى آخره
ت.	: تاريخ الوفاة
د.م.	: دون مكان النشر
د.ن.	: دون ناشر \ لا يوجد دار نشر
د.ت.	: دون تاريخ نشر
هـ	: هجري

الظواهر النحوية والصرفية في شعر الفرزدق

الملخص

يتناول هذا البحث الظواهر النحوية والصرفية في شعر الفرزدق، بوصفه أحد أبرز شعراء العصر الأموي الذين شكّلوا ملامح اللغة الشعرية التقليدية.

وتأتي أهمية هذا البحث من تناولها موضوعاً ذا قيمة علمية كبيرة، لدى شاعر مهم كالفرزدق. وأمّا مشكلة البحث فتتمثل في تقديم مادة علمية لم يسبق أم قدّم مثلها عن طبيعة الظواهر النحوية والصرفية في شعر الفرزدق. وقد هدف البحث إلى تحليل التراكيب النحوية والصرفية الواردة في شعره، والكشف عن مدى التزامه بالقواعد المعيارية المستقرّة في كتب النحو، وتتبع مظاهر الانحراف المقننة عنها، سواء أكان ذلك بتأثير الضرورة الشعرية، أم بتأثير اللهجات السائدة في عصره.

وتنطلق الدراسة من رصد الظاهرة وتحليلها، وصولاً إلى تفسيرها في ضوء مواقف النحاة، كالخليل (ت 786/170)، وسيبويه (ت 796/180)، والمبرد (ت 897/285)، وأبي عليّ الفارسي (ت 987/377)، وابن جني (ت 1001/392)، وابن مالك (ت 1273/672)، وغيرهم، سواء كانت الشواهد مما توقّف عنده هؤلاء النحاة وغيرهم في شعر الفرزدق، أو استخرجها الباحث بنفسه منه.

وقد خلصت الدراسة إلى أنّ أسلوب الفرزدق النحوي والصرفي يتسم بالتوازن بين المحافظة على القواعد والأصول من جهة، والانفتاح على إمكانات الضرورة الشعرية من جهة أخرى، مع تحكّم واعٍ في التراكيب، ومرونة لغوية تجنّبت الابتذال والشذوذ غير المسوّغ.

وقد توزّع البحث على خمسة فصول رئيسية: صُرف الفصل التمهيدى للحديث عن نشأة النحو العربي، وتناول الفصل الأول حياة الفرزدق وشعره وأثره في النحو العربي، وخُصّص الفصل الثاني للظواهر النحوية في شعره، والثالث للظواهر الصرفية، وأمّا الفصل الرابع فعرج على الضرورة الشعرية من حيث مفهومها وموقف النحاة منها، ثمّ تطبيقها -بإيجاز- في شعر الفرزدق، وختم البحث بخاتمة أوجزت أهمّ النتائج التي توصّل إليها.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية والبلاغة، الفرزدق، النحو، الصرف، الظواهر.

FERAZDAK'IN ŞİİRİNDEKİ SARF VE NAHİV OLGULARI

ÖZET

Bu çalışma, Arap şiir dilinin geleneksel yapısını şekillendiren önde gelen Emevî dönemi şairlerinden biri olan el-Ferazdak'ın şiirlerinde yer alan nahiv (sentaks) ve sarf (morfoloji) olgularını ele almaktadır. Araştırmanın önemi, böylesine önemli bir şairin – el-Ferazdak'ın – eserlerinde büyük ilmî değere sahip bir konunun incelenmesinden kaynaklanmaktadır. Araştırma problemi ise, el-Ferazdak'ın şiirlerinde yer alan nahiv ve sarf olgularının niteliği hakkında daha önce benzeri sunulmamış ilmî bir materyal ortaya koyma gerekliliğidir.

Araştırmanın temel amacı, şairin şiirlerinde kullandığı dilsel yapıları analiz etmek, klasik Arap nahiv kitaplarında yerleşmiş kurallara ne ölçüde bağlı kaldığını ortaya koymak ve bu kurallardan sapmaların — şiirsel zorunluluk ya da döneminde yaygın olan lehçelerin etkisiyle — nerelerde ve nasıl gerçekleştiğini.

Çalışma, bu dilsel olguları tespit edip analiz ettikten sonra, Halîl b. Ahmed (ö. 170/786), Sîbevayhi (ö. 180/796), Müberred (ö. 285/897), Ebû Ali el-Fârisî (ö. 377/987), İbn Cinnî (ö. 392/1001) ve İbn Mâlik (ö. 672/1273) gibi önde gelen dil âlimlerinin görüşleri ışığında değerlendirmektedir. Bunlar arasında, söz konusu dilsel örneklerin doğrudan al-Ferazdek'in şiirinden alınarak incelendiği gibi, eski nahivcilerin de şiirlerinden şahit olarak alıntılacağı örnekler yer almaktadır.

Araştırmanın ulaştığı sonuçlardan biri, el-Ferazdak'ın nahiv ve sarf açısından ortaya koyduğu şiir dilinin, bir taraftan kurallara ve dilin özüne bağlılık, diğer taraftan şuurla kullanılan şiirsel serbestlik arasında dengeli bir yapı sergilediğidir. Şairin dilsel yapılar üzerindeki hâkimiyeti, ölçülü esneklikle birleşerek onun şiirini anlam derinliği ve ifade zenginliği bakımından güçlü kılmaktadır.

Tez beş ana bölümden oluşmaktadır: Giriş bölümü Arap nahvinin doğuşunu, birinci bölüm al-Ferazdek'in hayatını, şiirini ve nahiv üzerindeki etkisini, ikinci bölüm şiirindeki nahivsel olguları, üçüncü bölüm sarfî olguları, dördüncü bölüm ise şiirsel zorunluluk kavramını, nahivcilerin bu konudaki görüşlerini ve bu zorunluluğun el-Ferazdak'ın şiirinde nasıl tezahür ettiğini ele almaktadır. Çalışma, ulaşılan temel sonuçların özetlendiği bir sonuç bölümüyle sona ermektedir.

Anahtar Kelimeler: Arap Dili ve Belagatı, El-Ferazdak, Nahiv, Sarf, Olgular.

GRAMMATICAL AND MORPHOLOGICAL PHENOMENA IN THE POETRY OF AL-FARAZDAQ

ABSTRACT

This study examines the grammatical and morphological phenomena in al-Farazdaq's poetry, one of the most prominent poets of the Umayyad period who helped shape the features of the traditional poetic language.

The significance of this study lies in its treatment of a topic of considerable scholarly value in an influential poet such as al-Farazdaq. The central research problem lies in conducting a linguistic analysis that has not previously been presented in this particular manner concerning the grammatical and morphological features of his poetry. The study aims to analyze the syntactic and morphological structures employed in his verse, to determine the extent of his adherence to the normative rules established in classical works of grammar, and to trace instances of regulated deviation from these norms, whether under the influence of poetic necessity or the dialectal variations prevalent in his era.

The study proceeds by documenting and analyzing each phenomenon, and interpreting it in light of the positions of leading grammarians such as al-Khalīl (d. 170/786), Sībawayh (d. 180/796), al-Mubarrad (d. 285/897), Abū 'Alī al-Fārisī (d. 377/987), Ibn Jinnī (d. 392/1001), and Ibn Mālik (d. 672/1273), among others—whether the poetic evidence was explicitly addressed by these scholars in relation to al-Farazdaq's poetry, or newly extracted by the present researcher. The findings indicate that al-Farazdaq's grammatical and morphological style is characterized by a balance between, on the one hand, strict adherence to the established grammatical principles, and on the other, openness to the possibilities afforded by poetic necessity. His practice demonstrates a conscious control of syntactic structures and a linguistic flexibility that avoided unwarranted affectation or unjustifiable irregularity.

The study is organized into five main chapters: a preliminary chapter outlining the rise of Arabic grammar; the first chapter explores al-Farazdaq's life, poetry, and his impact on Arabic grammar; the second chapter focuses on grammatical phenomena in his works; the third chapter focuses on morphological phenomena; and the fourth chapter discusses the concept of poetic necessity, the grammarians' positions on it, and its application—albeit briefly—in al-Farazdaq's poetry. The study concludes with a summary of the principal findings.

Keywords: Arabic Language and Rhetoric, Al-Farazdaq, grammar, morphology, phenomena.

المقدمة

احتلَّ الشَّعر العربيُّ القديمُ مكانةً رفيعةً لدى العلماء، ولا سيَّما علماء اللُّغة والنَّحو، فقد كان مصدرًا أساسيًا لهم في استنباط قواعد اللُّغة، ولا سيَّما النَّحو والصَّرْف؛ لما تمتَّع به هذا الشَّعر من خصائص لغويَّة جعلت منه حُجَّةً على كلِّ متكلمٍ بالفصحى، ومصدرًا ومعينًا ثرًّا لكلِّ مُشتغلٍ بعلوم اللُّغة من العلماء، يرجعون إليه للتَّدليل على صحَّة استنباطاتهم وأقيستهم، لا يملك النَّاطقون بالعربيَّة الفُصحى أن يقلُّوا من شأنه، أو أن يردُّوا شيئاً ممَّا جاء بطريقٍ صحيحٍ عن أهله. كيف لا وهم ذوو البلاغة والبيان، وأرباب الفصاحة واللِّسان، ولأجل ذلك ما نزل القرآن الكريم متحدِّيًا لهم، مدلِّلاً على إعجازه بتفوقه على بيانهم وفصاحتهم، وعجزهم عن بلوغ ما بلغه من الرِّفعة والسُّمو، فكان ذلك آيةً بيَّنةً على ألوهيَّة هذا الكتاب من جهة، وشهادةً ربَّانيَّةً لعرب ذلك الزَّمان من جهةٍ أخرى بأنَّهم أمةٌ بيان؛ إذ لا يُتصوَّر أن يكون النَّحدي لمن لا يملك شيئاً يمكن أن يُتحدَّى به.

ومعلومٌ لدى الدَّارسين أنَّ الشَّعر القديم يُقصد به الجاهليُّ منه والإسلاميُّ، ومن ضمنه العصر الأمويُّ، الَّذي كان آخرَ عصور الأدب دخولاً في زمن الاحتجاج النَّحويِّ الَّذي قرَّره أهل اللُّغة، وقد كان هذا العصر ميداناً فسيحاً لكوكبة من فحول الشُّعراء، الَّذين تركوا إرثاً خالداً من الشَّعر لم تزده الأيام والقرون إلَّا ألقاً وبهاءً وجمالاً، فأول ما يتبادر إلى الذَّهن عند ذكر هذا العصر، ومن فيه من الشُّعراء، أسماءٌ كبيرةٌ، من مثل جرير، والفرزدق، والأخطل، هذا الثلاثي الَّذي لا يكاد يُذكر واحد منهم حتَّى يُستدعى الآخران إلى السِّياق تلقائياً، وكذلك أمثال ذي الرُّمَّة، وعمر بن أبي ربيعة، وجميل بثينة، وكثير عزة.

وقد وجدْتُني وأنا أنقُب عن موضوعٍ بحثيِّ يستحقُّ أن يكون موضوعاً للدُّكتوراه، ألقُب فيما كُتِبَ عن هؤلاء الكبار من أبحاثٍ أكاديميَّةٍ لغويَّةٍ، تتناول جانباً مهماً، أو جوانب، يعكسها شعرُ أحدهم، فقادتني حُطواتي إلى واحة شاعرٍ يُعدُّ من أبرز فرسان هذا الميدان، شاعر هابٍ خصومته الشُّعراء، بله غيرهم من غير الشُّعراء، ممَّن لا يملك لساناً ينافح به عن عِرضه شأنَ الفُحول. بل إنَّ سلاطة لسانه لم يسلم منها من اعترض على بعض اختياراته اللُّغويَّة في بعض أبياته، فقَدَّقه ببعضِ قذائفه الشَّعريَّة الَّتِي سارت على كلِّ لسانٍ، وخلدت في ديوانه الحافل بكثيرٍ كثيرٍ من هذه المواقف.

إنَّ الحديث أنفاً عن الفرزدق لا شكَّ، ذلك الجبلُ الأشمُّ، والأرعنُ الباذخُ، صاحبُ الدِّيوان الضَّخم، والشَّعر الَّذي يوصف كثيرٌ منه بالعويص، حتَّى إنَّ عمليَّة إبداعه له وصَّفه بعض النُّقاد بأنَّها كالنَّحت من الصَّخر؛ تعبيراً عن صعوبته ومتانته وقوَّته، الشَّعر الَّذي يفرُّ منه كثيرٌ من الدَّارسين والنُّقاد واللُّغويين؛ لما انطوى عليه من صعوبات جمَّة، على مستوى اللُّغة والتَّراكيب، والمعنى، فالفرزدق لا يُخرج نبات أفكاره في قالبٍ مألوفٍ دوماً، بل إنَّه ينزِع إلى الأساليب الوعرة، والمفردات الغريبة، والطُّرق الملتوية في القول،

فيشعر القارئ أنه أمام متنٍ لغويٍّ معقّدٍ، فإذا خرج من وعورة ألفاظه بمعرفة معانيها من معاجم اللغة دَلَفَ إلى مُعضلةٍ أخرى هي معضلة التراكيب، وما فيها من تقديم وتأخير، فكان عليه أن يعيد ترتيب الكلام ليفهم علاقاته.

ولعلّ هذا أحد أسباب عزوف المحقّقين عن تحقيق ديوانه تحقيقاً يليق به، فكلُّ ما بذله الباحثون لإخراجه من قبل، من مستشرقين وعرب، لم يكن جهداً كافياً مع شعر الفرزدق، إذ يلحظ الدّارس الهوّة الكبيرة بين النّصِّ وما يقتضيه من خدمة، وبين جهود النّحقيق وما تتطلبه من مضاعفةٍ لكي تصل إلى المستوى اللائق بمثل هذا الدّيوان. ومن ثمّ فإنّ قارئ الدّيوان يجد نفسه مضطراً للنّهوض بما يمكنه من أعباء لفهم النّصِّ الشّعريِّ، والوقوف على مراد الشّاعر فيه، وما أطولها من مهمّة، وما أشقّها!

وعلى الرّغم من هذا التّحدّي الكبير فإنّني عزمت على اختيار موضوعٍ مهمٍّ مادّته شعر الفرزدق، ألا وهو الظّواهر النّحويّة والصّرفيّة لديه، إذ يُعدُّ البحث فيها -أي الظّواهر- مجالاً خصباً من مجالات البحث اللّغويِّ؛ لما تحمله النّصوصُ الشّعريّة من ثراءٍ تركيبيّ وأسلوبيّ، وما تكشف عنه من طرائق العرب في التّعامل مع لغتهم في سياقات الإبداع الشّعريِّ. كما أنّ الحاجة العلميّة ما تزال كبيرةً إلى هذا النّوع من الدّراسات عموماً، فهي في أحد جوانبها تمثّل شكلاً من أشكال الدّراسات الأسلوبيّة الّتي اقترنت بعلم اللغة الحديث واللّسانيّات. ولأنّ شعر الفرزدق امتلأ بالأساليب المتنوّعة، واتّسم بالخروج عن المألوف في التّراكيب والصّيّغات، فإنّ اختياره لتطبيق هذه الدّراسة عليه يُعدُّ أمراً بالغ الأهميّة، ولا سيّما إذا علمنا أنّه لم يسبق لمثل هذا البحث التّطبيق على شعر الفرزدق.

وقد انصرفت الدّراسات السّابقة الّتي تناولت شعره -في كثير منها- إلى الجوانب الأدبيّة والفكريّة، كالافتخار بالأنساب، وصور الهجاء والمدح، وأثره في الحياة السّياسيّة والاجتماعيّة في العصر الأمويّ. أمّا الدّراسات اللّغويّة الّتي وقفت عند الظّواهر النّحويّة والصّرفيّة في شعره فقد جاءت منفردة، إمّا في ثنايا كتب النّحاة القدامى، أو ضمن أبحاث معاصرة جزئيّة. ولم أف -بحسب اطلاعٍ- على دراسة أكاديميّة شاملة خُصّصت لرصد وتحليل هذه الظّواهر في ديوانه ضمن رؤية متكاملة تجمع بين النّحو والصّرف. ومن هنا برزت الحاجة إلى هذا البحث؛ ليكون إسهاماً في تسليط الضّوء على جانب لغويٍّ مهمٍّ في شعر شاعرٍ كبيرٍ كان لنتاجه أثرٌ في بناء الدّرس النّحويّ.

وقد اعتمدت في هذا البحث منهجاً وصفيّاً تحليليّاً، يقوم على جمع الظّواهر النّحويّة والصّرفيّة الواردة في شعر الفرزدق، ثمّ تصنيفها بحسب أبواب النّحو والصّرف، وتحليلها في ضوء القواعد المعياريّة الّتي قرّرها النّحويّون، مع الاستعانة بمناهج نقدية مساندة كلّما اقتضى المقام ذلك، ولا سيّما المنهج التّاريخيّ عند الحاجة إلى بيان أثر اللّهجات العربيّة أو تطوّر الظّواهر، أو في الحديث عن جوانب أخرى ضروريّة

متعلّقة بحياة الفرزدق ونشأة علم النّحو. وقد حاولت الموازنة بين جانب الرّصد الإحصائيّ الذي يكشف عن حجم الظاهرة، وجانب التحليل التّوعّي الذي يوضّح أبعادها الدّلائية والتّعبيريّة.

ويتحدّد مجال هذا البحث في ديوان الفرزدق المطبوع، مع الاستعانة بما أثبتته كتب النّحو واللّغة من شواهد، وحرّصت على التّوثيق الدّقيق للمصادر التّراثيّة والمعاصرة الّتي تناولت هذه الشّواهد، ليظّلّ البحث قائماً على أسس علميّة رصينة. وقد حاولت -ما أمكن- تجنّب الاستطراد في القضايا الأدبيّة أو التّاريخيّة، إلّا ما كان ضروريّاً لفهم الظاهرة اللّغويّة.

وإنّ الأمل معقود على أن يسهم هذا البحث في توسيع دائرة الاهتمام بالدراسات اللّغويّة للشّعير الأمويّ عامّة، وشعر الفرزدق خاصّة، وأن يقدّم للدّارسين صورةً أوضح عن أسلوب هذا الشّاعر، وكيفيّة توظيفه لأدوات العربيّة في سياقات شعريّة متنوّعة. كما أرجو أن يكون لبنة تُضاف إلى صرح الدّراسات النّحويّة والصّرفيّة، وأن يفتح المجال أمام مزيد من الأبحاث الّتي تتناول النّصوص الشعريّة الكبرى من زاوية لغويّة علميّة.

ولقد وقع اختياري على موضوع "الظواهر النّحويّة والصّرفيّة في شعر الفرزدق" لاعتبارات علميّة ومنهجيّة متعدّدة؛ فمن جهة يمثّل شعره مادّة ثريّة تكشف عن عالم لغويّ واسع زاخر بالأبنية والأساليب الّتي تستوقف الباحث، وهو ما جعله يحظى باهتمام كبير لدى العلماء واللّغويين منذ العصور الأولى؛ لما في شعره من ظواهر كثيرة لافتة ودقيقة. ومن جهة أخرى، فإنّ الفرزدق يُعدّ أحد أبرز شعراء العصر الأمويّ الّذين شكّلوا منعطفاً في تاريخ العربيّة، إذ أسهمت نصوصه في إثراء المدونات النّحويّة والصّرفيّة، وكان كثير من النّحاة يستشهدون بشعره.

وقد دفعتني إلى هذا الاختيار رغبة عميقة في تعرّف البنية اللّغويّة في شعر الفرزدق، والكشف عن طرائق توظيفه للظواهر النّحويّة والصّرفيّة، مع محاولة الوقوف على أسرار أسلوبه الّتي جعلت نصوصه ميداناً خصباً للدّراسة والتحليل. كما وجدت أنّ هذا الحقل البحثيّ لم ينل -على قيمته وأهميّته- ما يستحقّه من الدّراسة الشّاملة، إذ يُعرض كثير من الباحثين عن تناول شعر الفرزدق لصعوبته، ما يزيد من أهميّة الإسهام في سدّ هذه الثّغرة العلميّة.

ويضاف إلى ذلك دافع شخصيّ يتمثّل في تشجيع أحد أساتذتي القدامى على خوض هذا الميدان، بعد أن لمس في نفسي ميلاً إلى البحث اللّغويّ القائم على النّصوص التّراثيّة الأصيلة، وإيماناً بأنّ دراسة الظواهر النّحويّة والصّرفيّة في شعر شاعر بحجم الفرزدق ستفتح آفاقاً جديدة لفهم العلاقة بين البنية اللّغويّة والسّياق الشعريّ، وتسهم في إثراء الدّراسات النّحويّة والصّرفيّة المعاصرة بروية متّصلة بجذور التّراث العربيّ.

وقد تكوّنت الدراسة من مقدمة وفصل تمهيديّ وأربعة فصول، ثم خاتمة.

احتوت المقدمة على عدّة عناصر، وهي دوافع اختيار البحث، ومشكلة البحث، وأهداف البحث، ومنهج البحث، والدراسات السابقة.

وفي الفصل التمهيدّي تطرّق الباحث إلى بدايات النّحو العربيّ من حيث النّشأة والتّأسيس، فتناول أسباب نشوء علم النّحو، ودور أبي الأسود الدؤليّ في مرحلة التّأسيس، وتحدّث أيضاً عن القياس والسّماع واختلاف منهج البصريّين والكوفيّين فيهما، باعتبارهما -أي القياس والسّماع- أهمّ أركان علم النّحو، كما تناول فيه أيضاً الاحتجاج النّحويّ؛ مفهومه وضوابطه ومصادره.

وأما الفصل الأوّل من البحث فقد صرفه الباحث للحديث عن حياة الشّاعر الفرزدق، فعرّف به تعريفاً مفصّلاً، شاملاً اسمه ونسبه وكنيته ولقبه، ومولده وتاريخ ميلاده، وشخصيته وصفاته وقبيلته، وكذلك تناول فيه بالحديث شعره؛ مصادره، ودورائه في كتب النّحاة، وأغراضه الشّعريّة، وطبعات ديوانه المختلفة.

وانتقل في الفصل الثّاني من البحث إلى صلب الموضوع بالبحث في الظّواهر النّحويّة في شعر الفرزدق، فجمع فيه مسائل مختلفة تمثّل طائفة واسعة من الظّواهر النّحوية في شعر الفرزدق، وقد رتب الباحث هذه الظّواهر بحسب الأبواب النّحويّة، فكان هناك مبحث للمرفوعات، وآخر للمنصوبات، وثالث للمجرورات والمجزومات، ومبحث أخير تناول فيه مسائل مستقلة لا تندرج تحت الأبواب السابقة.

وكذلك كان الفصل الثّالث من البحث مخصّصاً للشّيق الثّاني من صلب الموضوع؛ وهو الظّواهر الصّرفيّة في شعر الفرزدق، تناول فيه الباحث مجموعة متنوّعة من العناوين الصّرفيّة، كالندكير والتّأنيث، والجمع وحالاته، والمصدر، ومعاني صيغ (أفعل)، والمشتقّات، والزيادة والحذف، والإبدال، والإدغام، والتّصغير، والنّسب.

وأخيراً جاء الفصل الرّابع ليختم به البحث بالحديث عن الضّرورات الشّعريّة، من حيث المفهوم والدّرجات ومواقف النّحاة منها، وتضمّن أيضاً مختصراً لأبرز الضّرورات النّحويّة في شعر الفرزدق، وآخر لأبرز الضّرورات الصّرفيّة.

وأما الخاتمة فتضمّنت أبرز النّتائج التي توصّل إليها البحث.

مشكلة الدّراسة:

يُعَدُّ الفرزدق أحد أبرز الشعراء العرب، في العصر الأمويّ بخاصّة، وفي العصور الأدبيّة العربيّة بعامّة، فهو ممّن أثروا السّاحة الأدبيّة بالشّعر الجزل، ذي اللّغة القويّة، والتّراكيب المتينة. وقد شكّل شعره

مادة غنية للبحث والدِّراسة منذ أن قاله صاحبه، سواء من حيث الألفاظ والتراكيب، أو من حيث الظواهر النحوية والصرفية التي تجلّت في نصوصه. ومع ذلك، فإنّ هذه الدِّراسات اهتمّت -غالباً- بالبحث في مسائل خاصّة تقيّد بها، وظلّت الحاجة ملحة لوجود دراسة تتناول الظواهر في شعر الفرزدق بمستوياتها النحوي والصرفي، لا دراسة الخصائص الأسلوبية أو المسائل النحوية والصرفية، أو المخالفات والضرائر الشعرية فحسب، وكذلك أن تكون شاملة لديوان الشاعر والشعر المنسوب له في التراث العربي، دون أن تكتفي بأبيات الاستشهاد.

وعليه، فتنمّل مشكلة البحث في تقديم مادة علمية لم يسبق أم قدم مثلها عن طبيعة الظواهر النحوية والصرفية التي برزت في شعر الفرزدق، وما إن كانت انعكاساً للغة الفصحى كما وضعت قواعدها لاحقاً، أم أنّها تنتمي إلى لغة خاصّة بالشاعر، أسهم في تشكيلها لديه عوامل متنوّعة، ذاتية وموضوعية. كما تتساءل الدِّراسة عن مدى التزام الفرزدق بالقواعد النحوية والصرفية مقارنةً بغيره من شعراء عصره، وعن أسباب أي خروج لغويّ يمكن رصده في شعره، وهل يعكس هذا الخروج ظاهرة لغوية عامّة أم أسلوباً فردياً يميّز الشاعر.

وتحاول هذه الدِّراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما أبرز الظواهر النحوية والصرفية في شعر الفرزدق؟

ما مدى التزام الفرزدق بالقواعد النحوية والصرفية المعيارية؟

هل تعكس هذه الظواهر سماتٍ خاصّةً بالشاعر، أم أنّها مرتبطة بالسياق اللغويّ لعصره؟

أهداف الدِّراسة:

تتحدّد أهداف البحث على النحو الآتي:

1. تحليل الظواهر النحوية والصرفية في شعر الفرزدق؛ من خلال دراسة التراكيب التي استخدمها الشاعر.
2. رصد مدى التزام الفرزدق بالقواعد النحوية والصرفية المعيارية التي استقرّت في كتب النحو العربي، وتحديد مواضع التوافق والاختلاف، ومدى تأثره باللّهجات العربية السائدة في عصره.
3. استكشاف العوامل التي أثرت في تشكيل الظواهر النحوية والصرفية في شعر الفرزدق، سواء كانت عوامل لغوية مرتبطة بتطور العربية، أو عوامل أدبية متعلقة بالضرورات الشعرية، أو عوامل اجتماعية وثقافية ناتجة عن البيئة التي عاش فيها الشاعر.

4. الإسهام في إثراء الدِّراسات اللُّغويَّة حول شعر الفرزدق؛ من خلال تقديم دراسة متخصصة توضِّح الجوانب النَّحويَّة والصَّرفيَّة في شعره، مما يساعد الباحثين في مجالات النَّحو والصَّرْف واللِّسانيَّات على فهم أعمق للُّغة الشِّعرية للفرزدق.
5. بيان أثر الضَّرورات الشِّعرية في توجيه الظَّواهر النَّحويَّة والصَّرفيَّة في شعر الفرزدق، ومدى التزامه أو تجاوزه لهذه الضَّرورات مقارنة بالقواعد النَّحويَّة المستقرَّة.

منهج الدِّراسة:

اعتمدنا -لتحقيق أهداف البحث- على المنهج الوصفيِّ التَّحليليِّ، مع الاستفادة من بعض جوانب المنهج المقارن عند الحاجة. فالبحت يعتمد على الوصف الدَّقيق للظَّواهر النَّحويَّة والصَّرفيَّة في شعر الفرزدق، من خلال استقراء نصوصه الشِّعرية وتحليل بنيتها اللُّغويَّة؛ تراكيب الجمل، وأشكال التَّصريف. وهذا المنهج يساعد في تقديم دراسة متكاملة تجمع بين الوصف والتَّحليل، والمقارنة أحياناً، مما يتيح فهماً دقيقاً للظَّواهر النَّحويَّة والصَّرفيَّة في شعر الفرزدق.

الدِّراسات السَّابقة:

ثمة اتِّجاهات غلبت على الدِّراسات التي اهتمَّت بالدِّراسة اللُّغويَّة لشعر الفرزدق، والبحوث التي رامت تحليل الخصائص الأسلوبية لهذا الشعر، والمسائل والقضايا النَّحويَّة والصَّرفيَّة التي ارتبطت به، يمكن تصنيفها وفق ما يأتي:

1- شواهد النَّحويين والصَّرفيين من شعر الفرزدق

من بينها دراسة بدران والمجايدة (2024)، بعنوان: "شواهد الفرزدق النَّحويَّة في كتاب سيبويه"¹، ودراسة علي (2022)، بعنوان: "احتجاج سيبويه بشعر جرير والفرزدق وأثره في التَّععيد الصَّرفيِّ والنَّحوي".² والدراستان لا تختلفان إلَّا باقتصار الأولى على شواهد الفرزدق، وامتداد الثانية إلى شواهد جرير، وأمَّا تقييد الأولى بالشَّواهد النَّحويَّة فيمكن تفسيره بأنَّ المؤلِّفين أرادا النَّحو بمعناه الواسع عند المتقدِّمين، الذي يشمل كلاً من النَّحو والصَّرْف لدى المتأخِّرين؛ فالتَّطابق بين الدِّراستين إذن في ثلاثة جوانب: استشهاد سيبويه، بشعر الفرزدق، نحويّاً وصرفيّاً.

¹ لؤي عمر بدران - سناء المجايدة، "شواهد الفرزدق النَّحويَّة في كتاب سيبويه"، المجلة العلميَّة بكلية الآداب 57 (2024).

² محمد محمود عبد القادر علي، "احتجاج سيبويه بشعر جرير والفرزدق وأثره في التَّععيد الصَّرفيِّ والنَّحوي"، مجلة كلية التربية بجامعة عين شمس 28 (2022).

وعلى الرغم مما يقتضيه هذا الاتفاق من اتحاد النصوص الشعريّة التي أخضعها للتحليل كلّ من الدّراستين، لا سيما أنّهما اختصّا بكتاب سيبويه تحديداً، وأنّ شواهد الفرزدق فيه ليست من الكثرة بحيث تحتل الاختلاف في إحصائها، رغم ذلك كلّها، فإنّ دراسة بدران والمجايدة ادّعت أنّ شواهد سيبويه من شعر الفرزدق بلغت (59) شاهداً، ودراسة علي ذهبت إلى أنّها (51) شاهداً فقط، مع مراعاة أنّ كلا الدّراستين لا تعنى بالشّواهد غير المنسوبة في كتاب سيبويه، أو الشّواهد المختلف في نسبتها؛ أي إنّهما تهتمّان فقط بالشّواهد التي تُنسب إلى الفرزدق في الكتاب. فإذا ما انتقلت إلى مستوى آخر فإنّ الاختلاف بين الدّراستين يشتدّ، فالأولى ترى أنّ سيبويه احتجّ بشعر الفرزدق على (41) مسألة، في حين أنّ الثّانية ذهبت إلى (25) مسألة فقط، وأشعار الفرزدق الأخرى في الكتاب مَسوقة للاستئناس فقط.

الدّراستان مفيدتان بلا شكّ، لكنّهما تبيّنان لنا أيضاً ضرورة الدّقّة والأمانة في جمع المعلومات وقراءتها، خاصّة إذا اتّسع نطاق الدّراسة كما في دراسة عبد الجليل (2004): "الشّواهد النّحويّة والصّرفيّة في شعر جرير والفرزدق".³

2- الضّرورة الشعريّة في شعر الفرزدق

الدّراسات التي نَحَت هذا المنحى في دراستها شعر الفرزدق، هي -حسب ما وصلت إليه الدّراسة بعد البحث-: دراسة المرّيّ والقحطاني (2023)، بعنوان: "جماليّات الضّرائر الشعريّة في شعر الفرزدق"⁴، ودراسة الجبوريّ (2020)، بعنوان: "المخالفات الصّرفيّة والنّحويّة في شعر الفرزدق"، ودراسة الوظيفيّ (2009)، بعنوان: "الضّرورة الشعريّة بين الحقيقة والافتعال - شعر الفرزدق أنموذجاً".⁵

حاولت هذه الدّراسات استنطاق الدّلالات الشعريّة، لما وقع في شعر الفرزدق من عدول أو انزياح عن قواعد النّحو والصّرف العربيّين، وهو جهد يُشكرون عليه، ولكن ثمة ملاحظتان رئيستان تنسحبان على الدّراسات الثّلاث، الأولى: أنّ المادّة الشعريّة التي بُنيت عليها هذه الدّراسات مستقاة على نحو رئيس ممّا ورد في كتب الضّرورات الشعريّة في تراثنا العربيّ من تمثيل أو استشهاد بشعر الفرزدق، إضافة إلى شواهد النّحويّين من شعر الفرزدق، بمعنى أنّ هذه الدّراسات لم تُعنَ بمجموع شعر الفرزدق أو ديوانه، بل اقتصرت بجهد المتقدّمين من العلماء، وركّزت الجهد على قراءتها دلاليّاً وجماليّاً.

³ علي أحمد عبد الجليل، الشّواهد الصّرفيّة والنّحويّة في شعر جرير والفرزدق: دراسة وصفيّة (القاهرة: جامعة 7 أكتوبر، رسالة ماجستير، 2004).

⁴ خلود بنت حسين المرّي - وضحي بنت مسفر بن محمّد القحطاني، "جماليّات الضّرائر الشعريّة في شعر الفرزدق"، مجلة جامعة بابل 31/5، (2023).

⁵ حسين عبد حسين حمزة الوظيفيّ، "الضّرورة الشعريّة بين الحقيقة والافتعال: الفرزدق أنموذجاً"، مجلة الكلية الإسلاميّة الجامعة 8/3 (2009).

وأما الملاحظة الثانية -وهي نتيجة للأولى- فإنَّ غالب شعر الفرزدق شعر مستجيب للقوانين اللغويَّة التي استنبطها علماء اللغة والنحو، ومتوافق في عمومها مع كلام العرب وشعرهم، ومن ثمَّ فقد كان أهمُّ وأجدى وأنفع -كما أرى- لو أنَّ هذه الدِّراسات اهتمَّت بالقراءة اللغويَّة والنحويَّة والصِّرفيَّة لمخالفات الفرزدق، وإعادة النَّظر في مفهوم الضَّرورة نفسه.

3- دراسة مستويات نحويَّة وصرفيَّة في شعر الفرزدق

ثمَّة أبحاث متعدِّدة اهتمَّت بدراسة شعر الفرزدق نحويًّا في جانب من جوانبه، يمكن ذكر هذه الدِّراسات متدرِّجة تنازليًّا حسب الموضوع الَّذي اهتمَّت به، دراسة راضي (2018)، بعنوان: "الجمال التي لا محلَّ لها من الإعراب في شعر الفرزدق: دراسة نحويَّة وصفيَّة"⁶، وهي جزء مستلٌّ من رسالة الباحث لنيل الماجستير (2012)، بعنوان: "الجملة الاسميَّة في ديوان الفرزدق: دراسة نحويَّة وصفيَّة دلاليَّة"⁷.

ودراسة العوايشة (2015)، بعنوان: "التَّوابع في شعر الفرزدق: دراسة نحويَّة تطبيقيَّة"⁸، ودراسة الفكي (2023): "المنادى وخبر كان دراسة تطبيقيَّة في ديوان الفرزدق"⁹، و"المفعول به وظرف الزَّمان والمكان دراسة تطبيقيَّة في ديوان الفرزدق"¹⁰، ودراسة أحمد ونورين (2023)، بعنوان: "الإعراب بالنَّيبات وأثره في توجيه المعنى في شعر الفرزدق"¹¹، وبركة وحسين وتقابو (2022): "الإعراب التَّقديري وأثره في توجيه المعنى: دراسة تطبيقيَّة في شعر الفرزدق دراسة تحليليَّة وصفيَّة"¹²، والقطاوي (2003): "ما الحجازيَّة والتَّميميَّة في التُّراث العربيِّ مع التَّطبيق على ديوان الفرزدق"¹³، ودراسة قرقر وجانكير (د.ت.): "استعمال الفرزدق لـ حيث"¹⁴.

⁶ ضياء جاسم محمَّد راضي، "الجمال التي لا محلَّ لها من الإعراب في شعر الفرزدق: دراسة نحويَّة وصفيَّة"، مجلة القلعة 9 (2018).

⁷ ضياء جاسم محمَّد راضي - الحسن المثنى عمر الفاروق الحسن أحمد، الجملة الاسميَّة في ديوان الفرزدق: دراسة نحويَّة وصفيَّة دلاليَّة، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلاميَّة، رسالة ماجستير، 2012).

⁸ يوسف محمد يوسف العوايشة - محمود سالم خريسات، التَّوابع في شعر الفرزدق: دراسة نحويَّة تطبيقيَّة، (عمَّان: جامعة اليرموك، رسالة ماجستير، 2015).

⁹ خالد حسن خضر الفكي، "المنادى وخبر كان وأخواتها: دراسة تطبيقيَّة في ديوان الفرزدق"، مجلة القلزم للدراسات التَّربويَّة والنَّفسيَّة واللغويَّة 21 (2023).

¹⁰ خالد حسن خضر الفكي، "المفعول به وظرف الزَّمان والمكان: دراسة تطبيقيَّة في ديوان الفرزدق"، مجلة القلزم للدراسات التَّربويَّة والنَّفسيَّة واللغويَّة 20 (2023).

¹¹ إسحاق جدو التوم بركة، وآخرون، "الإعراب بالنَّيبات وأثره في توجيه المعنى في شعر الفرزدق"، المجلة الأفريقيَّة للدراسات المتقدِّمة في العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة 2/2 (2023).

¹² إسحاق جدو التوم بركة، وآخرون، "الإعراب التَّقديري وأثره في توجيه المعنى: دراسة تطبيقيَّة في شعر الفرزدق: دراسة تحليليَّة وصفيَّة"، المجلة العربيَّة للعلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة 14 (2022).

¹³ محمَّد مصطفى عبد العال القطاوي، "ما الحجازيَّة والتَّميميَّة في التُّراث العربيِّ مع التَّطبيق على ديوان الفرزدق"، مجلة جامعة الأقصى 1/7 (2003).

¹⁴ مصطفى قرقر - إسلام رشيد جانكير، "استعمال الفرزدق لـ (حيث)"، مجلة كلية اللاهوت بجامعة سرت 2/2 (د.ت.).

وأخيراً دراسة سليمان (2020): "صيغ جموع التّكسير المخالفة للقياس في ديوان الفرزدق" 15، والكجك (2009): "صيغة أفعّل في ديوان الفرزدق دراسة نحويّة تطبيقية إحصائية" 16.

هذه الدّراسات -كما تدلّ عناوينها- تُعنى بدراسة مسائل خاصّة من شعر الفرزدق، نحويّة في غالبيتها وصرفيّة، والحقُّ أنّ دراسة القُطّاويّ، ودراسة قرقر وجانكير، تعدّان مميّزتين، وقد سلّمتا ممّا وقعت فيه معظم الدّراسات السّابقة، وهو الاهتمام بالمفهوم النّحويّ على حساب الموضوع النّحويّ نفسه وشعر الفرزدق، فدراسة العوايشة مثلاً تنطلق من تعريف النّعت لدى النّحويّين، وأقسامه التي استقرّوا عليها في عصورهم المتأخّرة، ثمّ تنتهي إلى التّمثيل لها ببعض شعر الفرزدق. ودراسة سليمان مثل آخر أيضاً؛ فهي لا تهتمُّ إلّا بصيغ معيّنة، ولا تُعنى بأمثلة مفردة لها، فتكتفي مثلاً بما شدّد عن القياس من صيغة (أفعّل) بلفظ (أعين). أمّا دراستا القُطّاويّ وقرقر وجانكير فهما جادّتان، بذل أصحابها جهداً مشكوراً في دراسة المسألة وتتبعها في ديوان الفرزدق.

4- الخصومة بين الفرزدق والنّحويّين

هذا الاتجاه يُلاحظ في دراسات عدّة اهتمّت بدراسة العلاقة بين الفرزدق والنّحاة، وحاولت تفسير الأسباب الحقيقيّة للخصومة بينهما، لا سيّما ما كان بين الفرزدق والحضرميّ، نعني بذلك دراسة السّرحانيّ (2021): "الخصومة النّحويّة بين أبي إسحاق والفرزدق مظاهرها ودلالاتها" 17، ودراسة كامش (2019): "النّقد النّحويّ لشعر الفرزدق على سفود ابن أبي إسحاق" 18، ودراسة الحكميّ (2016): "شعر الفرزدق بين الاحتجاج النّحويّ والنّقد" 19، إضافة إلى دراسات أخرى شغلت الخصومة بين الرّجلين جانباً واسعاً منها، كدراسة القصاب (2021): "من خصومات الشعراء والنّحويّين في النّقد العربيّ" 20، ودراسة ضيف وعرس الله (2013): "تأمّلات فيما شجر بين الشعراء والنّحاة" 21.

قد يبدو هذا الاتجاه أقلّ صلة من الاتجاهات السّابقة بموضوع الدّراسة، ولكنّه مفيد في وقوفه على خصوصيّة العلاقة بين الفرزدق والنّحويّين، على الرّغم من تحفّظنا على بعض المرتكزات التي تنطلق

15 رنا طلال سليمان، "صيغ جموع التّكسير المخالفة للقياس في ديوان الفرزدق: دراسة دلاليّة"، مجلة آداب الرافدين، 81/50 (2020).

16 درويش عبد القادر الكجك، "صيغة أفعّل في ديوان الفرزدق: دراسة نحويّة تطبيقية إحصائية"، مجلة كلية اللغة العربيّة 4 (2009).

17 علي بن يحيى السرحانيّ، "الخصومة النّحويّة بين ابن أبي إسحاق ت. 117 هـ. والفرزدق ت. 110 هـ: مظاهرها ودلالاتها"، مجلة كلية اللغة العربيّة بأسبوط 40 (2021).

18 أحمد كامش، "النّقد النّحويّ لشعر الفرزدق: الفرزدق على سفود ابن أبي إسحاق"، مجلة المعيار 45/23 (2019).

19 عبد العزيز بن محمد الحكميّ، "شعر الفرزدق بين الاحتجاج النّحويّ والنّقد"، مجلة الدراسات العربيّة (د.ت).

20 وليد إبراهيم قصاب، "من خصومات الشعراء والنّحويّين في النّقد العربيّ"، مجلة قوافل 40 (2021).

21 أحمد عرس الله، "تأمّلات فيما شجر بين الشعراء والنّحاة"، مجلة الآداب والحضارة الإسلاميّة 14 (2013).

منها بعض هذه الدِّراسات، أو تنتهي إليها، وهي أنَّ الفرزدق جُلِّفَ متعجرفٌ فظٌ مغترٌّ بنسبه فخورٌ بشعره، والحضرميُّ مسكين من الموالي غيورٌ على العربيَّة وفيَّ لقياس النُّحويِّين.

وإذ إنَّنا في سياق ذكر الدِّراسات السَّابقة وجهد السَّابقين، فلا بدَّ لنا أن نذكر في هذا المقام دراسة عبد الهادي (2002): "اللُّغة في شعر الفرزدق"²²، ودراسة الفخَّام (1977): "الفرزدق"²³، اللَّتَيْن تعدَّان مصدرين رئيسين لكلِّ الدِّراسات التي اهتمَّت بشعر الفرزدق، وما احتوى عليه أو تضمَّنَه من موضوعات لغويَّة ونحويَّة وصرفيَّة وبلاغيَّة، وغيرها.

وبعد، فلعلَّه قد تبيَّن لنا من عرض الدِّراسات السَّابقة، التي تخصَّصت بدراسة الموضوعات النُّحويَّة والصَّرفيَّة في شعر الفرزدق، ركيزتان أساسيتان: الأولى أنَّها اهتمَّت بالبحث في مسائل خاصَّة تقيَّدت بها، وإن تباينت ضيقاً واتَّساعاً. وأمَّا دراستي "الظَّواهر النُّحويَّة والصَّرفيَّة في شعر الفرزدق" فتختلف عن الدِّراسات السَّابقة من جهة بدراسة الظَّواهر بمستوييها النُّحويِّ والصَّرفيِّ، لا دراسة الخصائص الأسلوبية أو المسائل النُّحويَّة والصَّرفيَّة، أو المخالفات والضَّرائر الشَّعريَّة، ومن جهة أخرى تباينها في شمولها لديوان الفرزدق والشَّعر المنسوب له في الثُّراث العربيِّ، ولا تكتفي بأبيات الاستشهاد.

والثَّانية أنَّا لاحظنا أنَّ معظم الدِّراسات السَّابقة تدرس شعر الفرزدق دراسة رجعيَّة، إن صحَّ التعبير، نعني بذلك أنَّها تنطلق من مفهومات النُّحويِّين وأحكامهم في المسألة، ثمَّ تبحث عن مصداق لها من شعر الفرزدق. أمَّا الدِّراسة الحاليَّة فهي تنهج نهج العلماء المتقدِّمين أنفسهم في دراسة الظَّواهر النُّحويَّة، إنَّها تنطلق من دراسة المادَّة اللُّغويَّة نفسها، واستنباط ظواهرها، وتفسيرها وتحليلها، ومقارنتها بقواعد النُّحويِّين وقوانينهم، وبيان ما بينهما من توافق، أو ترجيح ما وقع التَّعارض فيه إذا تأكَّد للدِّراسة راحة في جانب ما، أو ما يستدعي إعادة النَّظر في حكم أو رأي.

²² حلمي محمَّد عبد الهادي، اللُّغة في شعر الفرزدق، (عمَّان: المكتبة الوطنية، 2002).

²³ شاكر الفخَّام، الفرزدق، (دمشق: دار الفكر، 1977).

الفصل التمهيدي: بدايات النحو العربي: النشأة والتأسيس



المبحث الأول: نشأة النحو

لا خلاف بين العلماء والدارسين والباحثين في أن العرب كانوا أمة بيان، وأنهم عنوا بلسانهم أي عناية، فصانوه من الشوائب، وعصموه من الزلل والخطأ، وكَلَّؤُهُ كما يكلؤون أبناءهم، وكان ذلك مبعث فخرهم، وأحد ميادين تنافسهم فيما بينهم، ولأجل هذا كان شعراؤهم وخطباؤهم وذوو اللسان منهم يعدون من سراتهم وساداتهم، ويقدمون على غيرهم ممن لا يملك ما يملكونه من الملكات والقدرات والبيان والفصاحة. وقد أعانهم على ذلك أمور؛ منها طبيعة أرضهم التي يحيط بها البحر من ثلاث جهات، فيحجز الأمم المجاورة عن الاختلاط بهم، وما يعقب ذلك من تغير في العادات والطباع، واللسان بلا شك، ومنها أن حياتهم القائمة على البداوة، والانتماء إلى القبيلة، تحول بينهم وبين الانسياح في الأرض نحو الشمال؛ الجهة المفتوحة على الشام ومن فيه من قبائل وأمم.

ثم شاءت إرادة الحق تبارك وتعالى في أن تكون جزيرة العرب مهبط الوحي، ومهد آخر رسالاته إلى الثقلين، ومنطلق دعوة العالمين إلى الانقياد إليه ونبذ ما سواه من الآلهة والأديان، فنزلت الدعوة المباركة في أرض مهية لذلك أكمل التهيئة؛ أرض لم تفسدها فلسفة الفلاسفة، ولا تناقضات العقائد المتصارعة المتناحرة، ولم تتبدل ألسنة أهلها ولا أخلاقهم، إذ سيكون لهذين الأخيرين شأن كبير في الدين الجديد، فبلسانهم نزلت رسالة الله الخالدة ليخاطبهم والعالمين بها، وعلى الكريم من أخلاقهم بنى النبي ﷺ قاعدة راسخة تقوم عليها أركان الدين، وشؤون الدنيا كلها.

وإذا بجزيرة العرب -التي تستولي على أكثر أجزائها الصحراء، ولا يعيش أكثر أهلها إلا على السلب والنهب والغزو لقسوة الحياة فيها- واحة غناء، وجنة وارفة الظلال، وحدائق ذات بهجة، ليس بما غرس فيها من فسائل وأشجار، بل لما نبت فيها من علوم ومعارف، أنبتها الدين الجديد، والكتاب العزيز، وسيرة النبي ﷺ بما فيها من أحاديث وأحداث، فتشابكت هذه العلوم، وأخذ بعضها برقاب بعض، وأكمل بعضها بعضاً، واحتاج بعضها إلى بعض؛ فأوجدت الحاجة إلى تعلم القرآن علومه المتنوعة، واشتدَّت الحاجة إلى تقويم اللسان ليقراء المسلم كما أنزله الله تعالى، فتفتتت قرائح العباقرة من أهل العربية عن علم العربية، أي النحو، فكان درة وأي درة، وجوهرة وأي جوهرة! ومظهراً من مظاهر عظمة هذه اللغة، وعظمة أهلها وحاملها.

فكيف نشأ هذا العلم؟ ومن صاحب شرف وضع اللبنة الأولى في أساسه؟ وما الظروف التاريخية التي صاحبت تلك النشأة؟

هذا وغيره ممّا سوف نتعرّفه في هذا المبحث إن شاء الله.

المطلب الأول: أسباب نشوء علم النحو

لا يمكن أن ينشأ علم من العلوم إلا لوجود دوافع وأسباب تقتضي ظهوره، وعلم النحو لم يكن استثناءً من ذلك، إذ جاء استجابة لحاجة ملحة في المجتمع اللغوي. فمع تطوُّر الحياة واتِّساع رقعة الدولة الإسلامية، برزت ضرورة تععيد اللغة وضبطها لحمايتها من اللحن والخطأ، ما أدَّى إلى نشوء هذا العلم وتطوُّره، وقد نقلت معظم المصادر التي تناولت الحديث عن نشأة النحو ما يُشبه الإجماع على أنَّ أبا الأسود كان واضع أولى لبنات هذا البناء الشامخ.

المقصد الأول: روايات في نشأة علم النحو

تُجمع الروايات التي بين أيدينا حول نشأة علم النحو على أنَّ سبب وضع هذا العلم هو وقوع اللحن في كلام الناطقين بالعربية، سواء أكانوا من المسلمين الأعاجم، أو من الأجيال الصغيرة التي نشأت في الحواضر وضعفت سليقتها.

فمن ذلك هذه القصة:

"قدم أعرابيٌّ في زمان عمر فقال: من يُقرئني ممَّا أنزل الله على محمد ﷺ، فأقرأه رجلٌ سورة براءة، فقال: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ بالجرِّ، فقال الأعرابيُّ: أو قد برئ الله من رسوله؟! إن يكن الله قد برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلَّغ عمرَ مقالتهُ الأعرابيُّ، فدعاه، فقال: يا أعرابيُّ، أتبرأ من رسول الله ﷺ؟ قال: يا أمير المؤمنين، إنِّي قدمتُ المشركينَ ولا علم لي، فسألتُ من يُقرئني، فأقرأني هذا سورة براءة، فقال: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة، 3/9]، فقلتُ: أو قد برئ الله من رسوله؟! إن يكن الله قد برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي. قال: فكيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾، فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ مما برئ الله ورسوله منه، فأمر عمر بن الخطاب ألا يقرئ القرآن إلا عالمٌ باللغة، وأمر أبا الأسود فوضَعَ النحو".²⁴

إلا أنَّ التمعُّن في هذه الرواية يقودنا إلى الشكِّ فيها، ففي مضمونها ما يجعلنا نميل إلى القول بأنَّ أمارات الوضع فيها، وذلك أنَّ الآية في الرواية المحرَّفة منها تثبت الرسالة للنبي ﷺ من جهة، ومن جهةٍ أخرى تُخبر بأنَّ الله قد برئ منه، فهل فات الأعرابيُّ هذا المعنى؟ ألم يكن الرد المنطقيُّ منه على هذه الآية أن يقول: أيرسله الله تعالى ثمَّ يبرأ منه؟ أو نحو ذلك. ولا سيَّما أنَّنا نجد في كلام الأعرابي ما يدل على أنَّه لم يكن جاهلاً، فقد سمَّى السورة (براءة)، أي إنَّه يعرف سور القرآن، أو بعضها على الأقل، في حين أنَّ الرواية تقول بأنَّه طلب أن يُقرئه أحد ما ممَّا أنزل على محمد، بمعنى أنَّه لا يعرف منه شيئاً.

²⁴ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، سبب وضع علم العربية، تحقيق مروان العطية، (بيروت/دمشق: دار الهجرة، 1988)، 30-31.

والأمر الأخير، ولعلّه الأهمّ، هو أنّ هذا الخطأ لا يستدعي وضع النّحو؛ لأنّه ليس لحناً، فالآية - بالضبط المحرّف - صحيحة نحواً، باطلة معنى، وهنا مكمن المشكلة، ومثل هذا يتطلب إصلاح القراءة لا إصلاح اللسان.

ولهذا كله يترجّح لديّ أن تكون هذه الرواية وأشباهها مصنوعة، والغاية من صناعتها محاولة إيجاد جذور تفسّر نشأة النّحو، وسيأتي الحديث عن هذا في موضعه.

على أنّ هذه الرواية لو صحّت فإنّها تدلّ على أنّ عمر   هو أوّل من أمر بوضع النّحو.

وهذه قصّة أخرى: 25

"وسبب وضع علي   لهذا العلم ما روى أبو الأسود، قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب  ، فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إنّني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء -يعني الأعاجم- فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه، ويعتمدون عليه؛ ثم ألقى إليّ الرقعة، وفيها مكتوب: "الكلام كلّ اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ به، والحرف ما جاء لمعنى"، وقال لي: "انح هذا النّحو، وأضف إليه ما وقع إليك، واعلم يا أبا الأسود أنّ الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمّر، واسم لا ظاهر ولا مضمّر؛ وإنّما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمّر"، وأراد بذلك الاسم المبهم.

قال أبو الأسود: فكان ما وقع إليّ: "إنّ" وأخواتها ما خلا "كنّ". فلمّا عرضتها على علي   قال لي: وأين "كنّ"؟ فقلت: ما حسبتها منها؛ فقال: هي منها فألحّفها، ثمّ قال: ما أحسن هذا النّحو الذي نحت! فلذلك سميّ النّحو نحواً".

والتأمّل في هذه الرواية كذلك لا يطمئنّ إلى صدقها، ويشمّ منها أمارات الوضع أيضاً، وأبرز ما يلفت النظر في هذا النصّ برواياته المختلفة التي ورد فيها أنّه يتضمّن مصطلحات نحويّة في وقت مبكّر جدّاً، كالاسم، والفعل، والحرف، والظاهر، والمضمّر، وهي مصطلحات متأخّرة عن الزّمن الافتراضيّ لهذه الروايات، وهو زمن الخلفاء الرّاشدين، ومعلوم أنّ المصطلحات لا تولد هكذا، ولا توضع ارتجالاً، فاتفاق العلماء على اتّخاذها للتّعبير عن معنى من المعاني العلميّة شرط لا غنى عنه. 26

25 عبد الرحمن بن محمّد الأنصاري، أبو البركات الأنباري، نزّهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي (الزرقاء: مكتبة المنار، 1985)، 18-19؛ وشوقي ضيف، المدارس النحويّة (القاهرة: دار المعارف، د.ت)، 14-13.

26 مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث (القاهرة: جامعة الدول العربية، 1955)، 3-4.

ويكفي أن نذكر هنا -على سبيل المثال- أن كتاب سيبويه، الذي يُسمَّى قرآن النحو، كان المصطلح فيه مضطرباً، غير ناضج، امتزج فيه مفهوم المصطلح للفكرة النحويّة مع تعريفها²⁷، فيكف يُتصوّر أن يولد المصطلح في هذه المرحلة المبكّرة وبهذا النضج والكمال؟²⁸

المقصد الثاني: التعليق على هذه الروايات

إنّ هذه الروايات، وغيرها ممّا يروى ضمن هذا الإطار، يلاحظ عليها أمور:

الأول: الرّبط بين نشأة علم النحو وبين شيوع اللّحن، "وزحفه إلى القرآن الكريم والحديث"²⁹؛ نتيجة للاختلاط بغير العرب إثر دخول كثير منهم في الإسلام.

ولنا أن نتساءل هنا: أكان منشأ اللّحن مجرّد الاختلاط بغير العرب حقّاً، أم أنّه مشكلة معروفة من قبل ذلك، ثمّ اتّسعت وفشت إثر دخول غير العرب في الإسلام؟

لقد اختلف الدّارسون المحدثون في الجواب عن هذا السؤال، فذهب أكثرهم إلى أنّه لا لحن في الجاهليّة؛ لأنّه ينافي الفصاحة التي عرفوا بها، وأمّا اللّغويّون القدامى فيكادون يُجمعون على أنّه لا لحن في الجاهليّة أبداً، وأنّ تاريخ ظهوره بعد ظهور الإسلام، نتيجة اختلاط العرب بالأعاجم، واختلاط قبائل العرب نفسها، التي تتفاوت فصاحتها.³⁰

ومن يميل إلى القول بوقوع اللّحن في العصر الجاهليّ له على ذلك أدلّة؛ منها ما ورد من زيغ لسانيّ لدى بعض الشعراء، كالتأبغة وطرفة مثلاً، إذ يرون أنّ ما وقعوا فيه، وغيرهم، حملة النّحاة على الشّدوذ أو النّدرة، ولكنّه في الحقيقة لحن وإساءة³¹، وأنّ لفظة "اللّحن" نفسها تدلّ على وقوع اللّحن، فلا يمكن أن يكون هناك اسم لغير مدلول³²، وأنّ الاختلاط مع غير العرب تمتدّ جذوره إلى ما قبل الإسلام، ما أدّى إلى انحراف لغويّ كان منشؤه البيئة العراقيّة، على نطاق ضيق، سواء في ذلك من استوطن سواد العراق، ومن وفد من العرب إلى الحيرة لتعلّم الكتابة.³³

²⁷ عوض أحمد القوزي، المصطلح النّحويّ نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجريّ (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1981)، 24.

²⁸ وهو الرّأي الذي ذهب إليه أيضاً الأستاذ الدكتور يحيى عابنة: تطوّر المصطلح النّحويّ من سيبويه حتّى الرّمخشري (عمّان: جدارا للكتاب العالمي، 2006)، 23.

²⁹ عبد الرزّاق بن فراج الصّاعدي، "أصول علم العربيّة في المدينة"، مجلّة الجامعة الإسلاميّة 105-106 (1988)، 285.

³⁰ محمّد حسين آل ياسين، الدّراسات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1980)، 34.

³¹ خليفة بوغنامة - خديجة عنيشل، "اللّحن في الدّرس اللّغويّ القديم"، مجلّة آفاق علميّة 2/13 (2021)، 406-409-423.

³² آل ياسين، الدّراسات اللّغويّة عند العرب، 35.

³³ عبد الفتاح سليم، اللّحن في اللّغة مظاهره ومقاييسه (القاهرة: دار المعارف، 1989)، 9.

والحقيقة أنَّ كلَّ هذه الأدلَّة -عند إمعان النَّظر فيها- منطقيَّة ومُقنعة، ويضاف إليها أنَّ من عادة العرب في الجاهليَّة استرضاع أولادهم في البوادي، طلباً لأُمور عدَّة، منها الفصاحة، وهذا يدلُّنا على أنَّهم لم يكونوا متساوين في الفصاحة، ولذلك كانوا يطلبونها في مظانِّها. دون أن يفوتنا أنَّ ذلك كان سعيّاً منهم للكمال في هذه الصِّفة، لكنَّ مجرَّد السَّعي في ذلك يجعلنا مطمئنِّين إلى أنَّ مشكلة اللَّحن وضعف الفصاحة كانت موجودة، وكان هناك ما يهدِّدها، وأنَّهم كانوا يكفحونها بالوسائل المتاحة لديهم، وهي السَّماع والتَّلقي.

الثاني: ورود ذكر أبي الأسود الدؤلي في جميع تلك الروايات، ما يدلُّ على محوريتته في نشوء علم النَّحو.

الثالث: أنَّ اضطراب الرِّوايات حول نشأة علم النَّحو وسببها، وتناقضها، وكون بعضها ظاهر الوضع، لا يؤثر في الحقيقة الجليَّة من أنَّه نشأ في العهد الرَّاشديّ، بدوافع دينيَّة وعلميَّة، وجهود فرديَّة، ومظلَّة رسميَّة، ما يعني وعياً كبيراً بقيمته وأهميَّته.

المطلب الثاني: دور أبي الأسود الدؤلي في التأسيس لعلم النَّحو

حيثما وجد كلام أو بحث في نشأة علم النَّحو ذكر أبو الأسود الدؤلي، ونقلت عشرات الروايات والقصص التي تسرد تلك البدايات، وقد وقفنا على طائفة من تلك الرِّوايات والقصص، ولا بدَّ لنا من الوقوف مع أبي الأسود نفسه، وهذا هو هدفنا في هذا المطلب.

المقصد الأول: أبو الأسود أبو النَّحو

تضافرت أقوال العلماء على أنَّ واضع علم النَّحو هو أبو الأسود الدؤلي، فقد نقل المرزبان عن المبرِّد قوله: "أجمعت العلماء باللغة أن أول من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي، وأنه لقن ذلك عن علي ابن أبي طالب"³⁴، وأنه قال: "ألقي إليَّ عليُّ أصولاً احتذيت عليها"³⁵.

وقال ابن سَلَم الجُمحيّ: "وكان أوَّل من أسَّس العربيَّة وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤليّ، وإنَّما فعل ذلك حين اضطرب كلام العرب"³⁶.

ويقول أبو بكر الزَّبيديّ في ترجمته لأبي الأسود: "هو أوَّل من أسَّس العربيَّة، ونهج سبيلها، ووضع قياسها؛ وذلك حيث اضطرب كلام العرب، وصار سرّاء النَّاس ووجوههم يلحنون"³⁷.

³⁴ أحمد بن محمَّد، ابن خَلكان، وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان، تحقيق إحسان عبَّاس (بيروت: دار صادر، د.ت)، 392/6.

³⁵ محمَّد بن الحسن، أبو بكر الزَّبيديّ، طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف، د.ت)، 21.

³⁶ السُّيوطي، سبب وضع علم العربيَّة، 57.

³⁷ الزَّبيدي، طبقات النَّحويِّين واللُّغويِّين، 21.

وأما السِّيرافي فذهب إلى أنَّ هناك اختلافاً في أوَّل من رسم النَّحو، فقال: "اختلف النَّاس في أوَّل من رسم النَّحو، فقال قائلون أبو الأسود الدُّؤلي، وقال آخرون: نصر بن عاصم الدُّؤلي، ويقال اللَّيثي، وقال آخرون عبد الرَّحمن بن هرمز. وأكثر النَّاس على أبي الأسود".³⁸

وينقل الأستاذ سعيد الأفغاني هذه الآراء جميعاً: "قيل: إنَّ أوَّل من تكلم فيه نصر بن عاصم المتوفَّى سنة 89هـ، وقيل: عبد الرَّحمن بن هرمز المتوفَّى سنة 117هـ، وقيل: لم يصل إلينا شيء عن أحد قبل يحيى بن يعمر المتوفَّى سنة 129هـ، وابن أبي إسحاق الحضرمي المتوفَّى سنة 117هـ. وقيل، وقيل.. إلخ".³⁹ ليخلص إلى نتيجة مفادها: "ومن يقرأ بإمعان ترجمة أبي الأسود الدُّؤلي في تاريخ دمشق لابن عساكر مثلاً، ثمَّ يفكر في توارده أكثر المصادر على جعله واضع الأساس في بناء النَّحو لا يستبعد ذلك، فالرَّجل ذو ذكاء نادر وجواب حاضر، وبديهة نيِّرة، ثمَّ هو بعد بليغ أريب مرن الدِّهن، وحسبك اختراعه الشُّكل".⁴⁰

إذن فالكلام كثير حول هذه الأوَّلِيَّة، وهو أمر طبيعيٌّ بالتَّأكيد، فإنَّه لمَّا كانت العلوم في الأمم لا تظهر فجأة، بل تأخذ في الظُّهور رويداً رويداً حتَّى تستوي على سوقها، كان ذلك مدعاة في كثير من الأمر لأن تغمُض نشأة بعض العلوم، وأن يختلط على النَّاس واضعوها المبكِّرون. وهذا نفسه ما حدث فيمن نسبت إليهم الخطوات الأولى في وضع النَّحو العربي.⁴¹

ولكن، وعلى الرَّغم من ذلك، فإنَّ النَّظر في مجمل ما جاء من الروايات عن أوَّل من رسم النَّحو يُظهر أنَّ أحداً من أولئك الرواة لم ينفِ نسبة وضع هذا العلم إلى أبي الأسود، وحتَّى من نسبته إلى غيره لم ينسبه إليه بانفراد، والحقيقة أنَّ أعمال أبي الأسود الباهرة تقيم الدَّلِيل ضدَّ من قال بغير نسبته إليه.⁴²

المقصد الثاني: أصل التَّسمية

لا يتطلب البحث في أصل تسمية علم النحو جهداً كبيراً لفهم السبب المباشر وراء اختيار هذا المصطلح عنواناً لهذا العلم. فقد ورد في معاجم اللغة، ومنها تهذيب اللغة، أن "النحو" يعني القصد أو الاتِّجاه نحو الشيء.⁴³ وتتفق الروايات التي توثق اللقاء بين أبي الأسود الدُّؤلي وعلي بن أبي طالب ﷺ على استخدام هذا اللفظ تحديداً. "قال محمَّد بن السَّرَّاج: إنَّما أريد بالنَّحو أن ينحو المتكلِّم به إذا تعلَّمه كلام

³⁸ الحسن بن عبد الله السِّيرافي، أخبار النَّحويِّين البصريِّين، تحقيق طه محمَّد الزيني، ومحمَّد عبد المنعم خفاجي (القاهرة: شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1955)، 10.

³⁹ سعيد الأفغاني، من تاريخ النَّحو العربي (دمشق: مكتبة الفلاح، د.ت)، 27.

⁴⁰ الأفغاني، من تاريخ النَّحو العربي، 27.

⁴¹ ضيف، المدارس النَّحوية، 13-14.

⁴² الفوزي، المصطلح النَّحوي، 28.

⁴³ محمَّد بن أحمد الأزهرى، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ومحمَّد علي النجار (القاهرة: دار القومية العربية للطباعة، 1964)، 252/5.

العرب. وأول من أشار بوضعه ونبّه على اسمه عليّ كرم الله وجهه؛ لأنّه قال لأبي الأسود الدؤليّ وقد علّمه الاسم والفعل والحرف وشيئاً من الإعراب: (انحُ هذا النّحو)، فشرع في وضع الأبواب⁴⁴، فكان ذلك بداية تأسيس علم النحو، حيث شرع أبو الأسود في تصنيف أبوابه وفق هذا التوجيه.

وفي تعريف ابن جنّي لعلم النّحو نجد أنّه يسوّغ من خلال صياغته للتعريف سبب تلك التسمية ضمناً، فيقول: "هو انتحاء سمّت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتّحقيق والتّكسير والإضافة والنّسب والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة".⁴⁵

فاقتفاء أثر أهل العربيّة في طريقة كلامهم كفيّل بضبط لسان من يتكلمون العربية، فيغدو كلامهم موافقاً لكلام الفصحاء منهم في خلوه من اللحن والخطأ، وهذه هي الطريقة المثلى في تعلم اللغة، ولذلك فقد كانت "انحُ هذا النّحو" أول عبارة تقال لمن تصدّى لهذه المهمّة، فكانت منهجاً في تقعيد قواعد اللغة، وملهماً في اختيار اسم هذا العلم من العبارة نفسها، ليتبيّن منها الدؤليّ الغاية والاصطلاح معاً.

المبحث الثاني: الاحتجاج النّحوي

للاحتجاج مكانة مركزية في علم النّحو؛ فهو الأساس الذي يُبنى عليه تقرير القواعد النّحويّة وصحة الأحكام اللّغويّة، وبه استطاع النّحاة التّمييز بين الصّحيح وخلافه من الكلام العربيّ، والحكم على غيره بالشّاذّ أو النّادر، ما أسهم في صياغة منظومة لغويّة متماسكة. كما أنّ الاحتجاج يمثّل أداة لضبط اللّغة وحمايتها من التّحريف، حيث استند إلى النّصوص الموثوقة في عصور الفصاحة، ولذا فقد كان الاحتجاج عاملاً جوهريّاً في توثيق العربيّة وصياغة قواعدها بما يضمن استمراريّة نقائها ودقّتها عبر الأجيال.

المطلب الأوّل: مفهوم الاحتجاج وضوابطه

حدّد النّحاة ضوابط وشروطاً صارمة لتقييم النّصوص والاحتجاج بها لضمان صحة الأحكام النّحوية ودقّتها، ما أكسب الدّراسات النّحويّة طابعاً علمياً ومنهجياً متماسكاً. ولا بدّ من توضيح مفهوم الاحتجاج وضوابطه التي اتبعتها النّحاة.

⁴⁴ محمّد الفارضي الحنبلي، شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، تحقيق محمّد مصطفى الخطيب (بيروت: دار الكتب العلميّة، 2018)، 34/1.

⁴⁵ عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمّد علي النجار (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت)، 35/1.

المقصد الأول: مفهوم الاحتجاج

الاحتجاج لغةً مشتقٌّ من الجذر "حَجَّ"، ويعني إقامة الحُجَّة أو الدليل لبيان الحقِّ وإثباته، جاء في "لسان العرب": "الحُجَّةُ: البُرْهان الذي يُحْتَجُّ به لإثبات الحق أو دفع الباطل".⁴⁶

أمَّا اصطلاحاً فيشير الاحتجاج في علم النُّحو إلى استناد النُّحاة على النُّصوص الفصيحة الموثوقة التي نُقلت عن العرب لتقرير القواعد النُّحويَّة وتعميمها على الظواهر اللُّغويَّة. ويُشترط في النُّصوص المُحتجَّ بها أن تكون منقولة عن العرب الفصحاء خلال عصور الاحتجاج، وأن تتوافق مع معايير الاطراد وصحَّة السَّماع.⁴⁷

ويُتَّضح ممَّا سبق أنَّ الاحتجاج يُعدُّ منهجاً علمياً تأسَّس عليه النُّحو العربي، حيث يجمع بين المفهوم اللُّغوي المتمثِّل في إثبات الحُجَّة، والاصطلاحي المتعلِّق بضبط القواعد بناءً على النُّصوص الموثوقة.

المقصد الثاني: ضوابط الاحتجاج

تُعدُّ ضوابط الاحتجاج من العناصر الأساسيَّة في التَّعامل مع الشَّاهد المسوق لإثبات حالة ما، حيث تحدَّد المعايير التي يجب أن تتوافر في النُّصوص المُحتجَّ بها لضمان مصداقيَّتها وموثوقيتها. وتشمل هذه الضوابط مجموعة من المعايير الأساسيَّة، وهي:

أولاً: عصر الاحتجاج

لعلَّ أوَّل ضابط في هذا هو تحديد العصر؛ فجعلوا منتصف القرن الهجريِّ الثاني نهاية عصر الاحتجاج في الحواضر، وزادوا خمسين سنة أو قرناً في البوادي، وعدّوا الشَّاعر إبراهيم بن هرمة آخر الشعراء المُحتجَّ بهم في النُّحو. قال الأصمعيُّ: "خُتِمَ الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحُجج".⁴⁸

ثانياً: معرفة القائل

لا بُدَّ في النَّصِّ المُحتجَّ به أن يعرف قائله ليُعرف في أيِّ العصور قيل، فإذا نُسب إلى قائل لا يُعلم من هو فإنَّهم يتركون الاحتجاج به، على أنَّ النُّحاة الأوائل الذين أدركوا فُصحاء العرب في عصور الاحتجاج يُقبل منهم التَّصريح بالسَّماع من العرب لتعاصرهم مع القائل وإن لم يصرَّح باسمه؛ فعدالته تمنعه من الافتراء والكذب.

⁴⁶ محمَّد بن مكرم بن علي، ابن منظور، لسان العرب، تحقيق اليازجي وجماعة من اللغويين، (بيروت: دار صادر، 1414)، "حَجَّ"، 244/3.

⁴⁷ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين السيوطي، الاقتراح في أصول النُّحو وجدله، تحقيق محمود فجال (دمشق: دار القلم، 1989)، 120.

⁴⁸ السيوطي، الاقتراح، 123-122.

وقد أكد السُّيوطيُّ أَنَّ السَّماعَ يشمل كلام الله تعالى، وكلام النَّبيِّ ﷺ، وكلام العرب قبل البعثة وفي زمنها وبعدها حتَّى فساد الألسنة، مع اشتراط الثُّبوت في جميع هذه الأنواع⁴⁹، أي ثبوت النِّسبة إلى القائل.

ثالثاً: الاطراد

ويعني ثبات القاعدة النُّحويَّة واستمرارها في أغلب كلام العرب الفصحاء دون استثناءات كثيرة، فإذا وُجدت قاعدة مطَّردة تدعمها الشُّواهد السَّليمة، فإنَّ النُّحاة يعدُّونها أساساً يُقاس عليه، وأمَّا إذا كانت غير مطَّردة، أو استندت إلى استعمال نادر أو شاذٍّ، فإنَّها لا تُعتمد في الاحتجاج ولا يُقاس عليها. وهذا المعيار هو آخر معيار متَّفَق عليه بين البصريِّين والكوفيِّين وغيرهم من النُّحاة.⁵⁰

رابعاً: تحرير مصطلح "المسموع الفرد" عند البصريِّين

ذكر السُّيوطي⁵¹ عن ابن جنِّي أنَّ له أربعة أحوال:

الأوَّل: أن يكون فرداً، بمعنى أنَّه لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النُّطق به، فهذا يُقبل ويُحتجَّ به ويُقاس عليه إجماعاً، كما قيس على قولهم في شنوءة: شنيٌّ.

الثَّاني: أن يكون فرداً، بمعنى أنَّ المتكلِّم به من العرب واحد ويخالف ما عليه الجمهور. فإن كان قائله معروفاً بالفصاحة وغير متَّهم وكان ما أورده يقبله القياس فيُقبل منه، وإلَّا يردُّ إن كان حاله غير ذلك.

الثَّالث: أن ينفرد به المتكلِّم ولا يُسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه. والقول فيه إنَّه يجب قبوله إذا ثبت فصاحته، فقد حُكي عن روبة وأبيه أنَّهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبِّقا إليها.

الرَّابع: أن تكون أنت قصرت عن استدراك وجه صحَّته، فالأقوى أن يُقبل ممَّن شهرت فصاحته ما يورده ويحمل أمره على ما عُرف من حاله.

المطلب الثَّاني: مصادر الاحتجاج

تُعَدُّ مصادر الاحتجاج أساساً لصياغة القواعد وتقعيد اللُّغة، إذ استند النُّحاة على النُّصوص الموثوقة التي تنتمي إلى عصور الفصاحة، ومثَّلت هذه المصادر مرجعاً معتمداً لتمييز الصَّحيح من غير الصَّحيح.

⁴⁹ السُّيوطي، الاقتراح، 97.

⁵⁰ ابن جنِّي، الخصائص، 97/1.

⁵¹ السُّيوطي، الاقتراح، 52-54.

المقصد الأول: القرآن الكريم

عَدَّ النُّحَاةُ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ الْمَصْدَرَ الْأَوَّلَ وَالْأَوْثَقَ فِي الْاِحْتِجَاجِ النَّحْوِيِّ؛ فَهُوَ يَمَثِّلُ أَرْقَى نَمَازِجِ الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَقَدْ جَاءَ فِي قِمَّةِ السِّلْسِلَةِ الزَّمَنِيَّةِ لِعَصُورِ الْاِحْتِجَاجِ، حَيْثُ نَزَلَ فِي زَمَنِ كَانِ الْعَرَبُ فِيهِ فِي ذُرْوَةِ التَّفَوُّقِ اللَّغَوِيِّ بِلَاغَةً وَفَصَاحَةً، مَا جَعَلَهُ الْمَرْجِعَ الْأَسْمَى لَتَقْعِيدِ اللَّغَةِ وَضَبْطِهَا.

وَقَدْ اعْتَمَدَ النُّحَاةُ عَلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي صِيَاغَةِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ وَاسْتِنْبَاطِهَا، إِذْ وَجَدُوا فِيهِ شَوَاهِدَ لُغَوِيَّةٍ دَقِيقَةٍ تَعَكِّسُ أَسْسَ اللَّغَةِ وَقَوَانِينَهَا. وَلَمْ يَكُنِ الْاِحْتِجَاجُ بِالْقُرْآنِ مَقْتَصِرًا عَلَى أَلْفَاظِهِ وَتَرَاكِيْبِهِ فَقَطْ، بَلْ شَمَلَ أَيْضًا أَسْلُوبَهُ وَبِلَاغَتَهُ، الَّتِي أَصْبَحَتْ مَعْيَارًا يَقْيَسُ عَلَيْهِ النُّحَاةُ كُلُّ مَا يَرِدُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ.

إِضَافَةً إِلَى ذَلِكَ، أُولَى النُّحَاةُ اِهْتِمَامًا خَاصًّا لِلْقَرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، بِاعْتِبَارِهَا تَمَثُّلًا تَنَوُّعًا لُغَوِيًّا ضَمِنَ الْفَصَاحَةِ الْمَعْتَبَرَةِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَنَوُّعِ هَذِهِ الْقَرَاءَاتِ فَقَدْ حُكِمَتْ جَمِيعًا بِالْفَصَاحَةِ، وَاعْتُمِدَتْ فِي تَقْعِيدِ الْقَوَاعِدِ، وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ جَنِّي إِلَى هَذِهِ الْأَهَمِّيَّةِ بِاعْتِبَارِهِ الْقَرَاءَاتِ كُلَّهَا حِجَّةً، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ رَدُّ شَيْءٍ مِنْهَا.⁵² وَهَذَا الرَّأْيُ يُؤَكِّدُهُ السُّيُوطِيُّ: "أَمَّا الْقُرْآنُ فَكُلُّ مَا وَرَدَ أَنَّهُ قُرِئَ بِهِ جَازِ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، سِوَاكَ أَمَّا كَانَ مُتَوَاتِرًا، أَمَّا أَحَادًا، أَمَّا شَاذًّا، وَقَدْ أَطْبَقَ النَّاسُ عَلَى الْاِحْتِجَاجِ بِالْقَرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ إِذَا لَمْ تَخَالَفْ قِيَاسًا مَعْلُومًا، بَلْ وَلَوْ خَالَفَتْهُ يَحْتَجُّ بِهَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْحَرْفِ بَعِيْنِهِ، وَإِنْ لَمْ يَجُزْ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ".⁵³

المقصد الثاني: الشعر

قسم العلماء الشعراء إلى طبقات:⁵⁴

الأولى، طبقة الجاهليين: كزُهير وطرفة وامرئ القيس وعنترة والنابغة وغيرهم.

الثانية، المخضرمون: وهم الذين شهدوا الجاهلية ثم الإسلام، مثل حسان والخنساء وأبيد.

الثالثة، الإسلاميون، وهم الشعراء الذين عاشوا في صدر الإسلام والعصر الأموي، كجبرير والفرزدق والأخطل.

الرابعة، الشعراء المولودون، وهم المحدثون ومن بعدهم إلى زماننا، مثل بشَّار وأبي نُوَّاس.

⁵² ابن جني، الخصائص، 12/2؛ وعثمان بن جني، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998)، 102/1-103.

⁵³ السُّيُوطِيُّ، الاقتراح، 67-68.

⁵⁴ الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد (القاهرة: دار الجيل، 1981)، 113/1.

فالتَّبَقَّة الأولى والثَّانِيَّة يُستشهد بشعرهما إجماعاً، والثَّالِثَة كذلك، ولم يخالف في هذا إلا عدد قليل من النُّحَوِيِّين عملاً لا تصريحاً؛ كأبي عمرو بن العلاء، وذلك من باب التَّفْضِيل والاستِغْناء لا من باب منع الاستشهاد، وعن ذلك يقول الأصمعيّ: "جلستُ إليه عشر حجَجٍ فما سمعته يحتجُّ ببيت إسلاميٍّ".⁵⁵

وأما الطَّبَقَة الرَّابِعَة فالصَّحِيح أَنَّهُ لَا يُستشهد بكلامها مطلقاً، وأوَّلُ الشُّعراء المحدثين بشار بن برد، وقد احتجَّ سيبويه في كتابه ببعض شعره تقرّباً إليه؛ لأنَّه كان هجاء لتركه الاحتجاجَ بشعره.⁵⁶

المقصد الثالث: الأحاديث النبويّة

كان موقف النُّحاة من الاستشهاد بالأحاديث النبويّة موضعَ جدلٍ بينهم، فقد اختلفوا في قبولها مصدراً للاحتجاج اللُّغوي، فذهب بعضهم، كسيبويه وأبي عمرو بن العلاء، إلى الامتناع عن الاحتجاج بها، معلّلين ذلك بعدم تواتر الأحاديث وعدم نقلها بلفظها الأصلي، إذ قد يتصرّف الرواة في الألفاظ. بينما رأى آخرون، كابن مالك والسُّيوطي، أَنَّ الأحاديث النبويّة حجة لغويّة، خاصّة ما ثبت عن النَّبِيِّ ﷺ بصيغة قطعية؛ لأنَّ كلامه أفصح الكلام بعد القرآن الكريم. وأكّدوا أَنَّ ما ورد في الأحاديث يعكس خصائص اللُّغة العربيّة في عصر الاحتجاج، وأنَّ كلامه ﷺ أولى من الاحتجاج بكلام غيره من البشر؛ لأنَّه أفصح العرب.⁵⁷

ومن حجج مجيزي الاستشهاد بالحديث النبويّ أيضاً أَنَّ اللَّحْنَ الذي يُحتمل أن يقع من رواية الحديث محتمل الوقوع أيضاً من رواية الشُّعر، ولرواية الحديث فضل على رواية الشُّعر لورعهم وتقواهم. وثمّة فريق ثالث توسّط في المسألة ورأى قبول الاستشهاد ببعض الأحاديث النبويّة التي اعتُني فيها بنقل ألفاظها، كالتي سيّقت مثلاً على بلاغة النَّبِيِّ ﷺ، أو التي مثّل بها على ما خصّه الله به من جوامع الكلم.

المقصد الرابع: النثر

مثّل النثر العربيّ الفصيح أحد مصادر الاحتجاج عند النُّحاة، لكنّ منزلته جاءت أدنى من القرآن الكريم والشُّعر؛ نظراً لتفاوت أساليبه وقلة انتظامه مقارنة بالشُّعر. وقد اعتمد النُّحاة على خطب العرب ورسائلهم وأقوالهم المأثورة التي توثّقت نسبتها إلى عصور الفصاحة لما تحويه من لغة أصيلة تعكس خصائص التعبير العربي، وكانوا يميّزون بين أنواع النثر، مفضّلين النُّصوص التي وردت عن خطباء العرب المشهورين؛ مثل قُيس بن ساعدة، وخطب الخلفاء الرَّاشدين، ورسائلهم.

رأى النُّحاة في النثر الفصيح مادّة قيّمة لدراسة التّراكيب اللُّغويّة التي تنبني على أسس سليمة من حيث المعنى والبنية، ومع ذلك كان موقفهم منه مشروطاً بالثبوت والدقّة، إذ رفضوا الاحتجاج بالنُّصوص

⁵⁵ عبد الرَّحْمَن بن أبي بكر، جلال الدِّين السُّيوطي، المزهَر في علوم اللُّغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1998)، 414/2.

⁵⁶ السُّيوطي، الاقتراح، 59.

⁵⁷ السُّيوطي، الاقتراح، 74.

التي تشوبها شبهة الضعف أو التي تعود إلى عصور ضعف اللغة. وكان ذلك توجهاً يهدف إلى ضمان الاعتماد على نماذج تعكس النقاء اللغوي والتعبير السليم الذي يسهم في صياغة قواعد النحو العربي.

وقد حدّد الفارابي القبائل التي يُستشهد بكلامها، والقبائل التي لا يُحتجّ بما يُسمع عنها. وأوضح أنّ قريشاً كانت أبرع القبائل في انتقاء الألفاظ الأكثر فصاحة، والأكثر سهولة على اللسان، والأجمل في السماع، والأوضح دلالة على المعاني النفسية. وقد نُقلت اللغة عن مجموعة محدّدة من القبائل التي اعتمد عليها العلماء في وضع القواعد اللغوية، ومن هذه القبائل: قيس، وتميم، وأسد، إذ كانت مصدرَ أغلب ما أُخذ من اللغة، وعليها استند في دراسة الغريب، والإعراب، والنصريف. كذلك أُخذ عن هذيل وبعض بطون كنانة وبعض قبائل طيء، بينما لم يُحتجّ بكلام غيرهم من سائر القبائل.⁵⁸

إذن، لمّا احتجّ علماء العربية بالنثر ذكروا قبائل بعينها يؤخذ عنها ويُستشهد بكلامها، وطرحوا أخرى لا يتعرّضون لها ولا يحتجّون بكلامها.⁵⁹

إلا أن القائمة المتعلّقة بالقبائل التي يُحتجّ بلغاتها أثارت جدلاً بين العلماء؛ فقد أيّدها فريق وعارضها آخر، فكان ابن خلدون من المؤيدين، إذ عزا فساد اللغة إلى مخالطة الأعاجم والابتعاد عن الأصل العربيّ الفصيح. وأكّد أن لغة قريش هي الأكثر صفاء لابتعادها عن التأثيرات الخارجية، إضافة إلى قبائل مجاورة مثل ثقيف وهذيل وبنو أسد. أمّا القبائل البعيدة، كربيعة وغسان، فتأثّرت لغتها بمخالطة العجم.

وقد تميّز البصريّون بتمسّكهم بهذه القائمة واعتزازهم بها، بينما تجاوزها ابن مالك في مؤلفاته، ما عرّضه للانتقاد من السيوطي وأبي حيان؛ لاحتجاجه بلغات قبائل غير معتمدة. وفي المقابل رأى بعض المحدثين أنّ التفرقة بين القبائل منهج غير دقيق، مؤكّدين أنّ اللغة سجيّة طبيعيّة لا تخطئها ملكة الناطق بها. كما عارضوا فكرة انحصار الفصاحة في الصّحراء، معتبرين أنّ لغة قريش ليست بالضرورة النموذج الوحيد للفصاحة.

وقد أظهرت ممارسات العلماء بعض الإشكاليّات؛ منها الاعتماد على المشافهة دون النصوص المكتوبة، والخلط بين اللغة الفصيحة واللّهجات العاميّة، وعدم إدراكهم للصّلة بين العربية وأخواتها الساميّة. وبناءً على ذلك دعا بعض المحدثين إلى تجاوز حدود عصر الاحتجاج، واعتماد النّتاج اللّغويّ الرّفيع لشعراء وأدباء يشهد لهم نتاجهم بالتمكّن في اللغة وسلامة ملكتها.⁶⁰

58 السيوطي، المزهر، 167/1.

59 السيوطي، المزهر، 167-168/1.

60 محمّد حسن جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت)، 235-236.



الفصل الأول: الفرزدق حياته وشعره وتأثيره في النّحو العربيّ



المبحث الأول: التعريف بالفرزدق

إنَّ الحديث عن حياة الفرزدق الشخصية يُعدُّ ضرورياً في إطار الدراسة اللغوية لشعره؛ إذ إنَّ فهم البيئة التي نشأ فيها، وطبيعة شخصيته وانتمائه القبلي، يُسهم في تفسير خصائص لغته وأسلوبه. فقد شكَّلت حياته القبليَّة والاجتماعيَّة، وتفاعله مع الأحداث السياسيَّة والثقافيَّة والاجتماعيَّة، مصدراً لغويّاً غنياً انعكس في شعره. كما أنَّ دراسة حياته تساعد على تبيان طبيعة الألفاظ والتراكيب التي استخدمها، ومدى تمثيلها للغة عصره، ما يجعل فهم شخصيته جزءاً أساسياً من أيِّ دراسة لغويَّة معمَّقة لشعره.

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه

نتوقَّف في هذا المطلب مع الفرزدق لتعرِّف اسمه ونسبه وكنيته، وأصل لقبه ومن أين جاء وكيف غلبَ عليه، وكذلك أسرته، وذلك في ثلاثة مقاصد.

المقصد الأول: اسمه ونسبه

هو هَمَّامُ بْنُ غَالِبِ بْنِ صَعْصَعَةَ بْنِ نَاجِيَةَ بْنِ عَقَالِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَفِيَّانِ بْنِ مَجَاشِعِ بْنِ دَارِمٍ.⁶¹ واسمه بحر، بن مالك، واسمه عوف، سُمِّيَ بذلك لجوده، ابن حنظلة⁶² بن زيد مناة بن تميم بن مرّ، النَّمِيمِيّ.⁶³

وذكر صاحب الأغاني أنَّ مالكاُ اسمه عوف، ويُقال عرف أيضاً، أو عرف بالعين، لكرمه وجوده، وأنَّ دارماً سُمِّيَ بهذا الاسم لأنَّ قوماً أتوا مالكاُ في حمالة فقال له: قم يا بحر فائتني بالخرطة -يعني بذلك خريطة كان فيها مال له- فحملها يدرم عنها ثقلاً، والدَّرَمَانُ تقارب الخطو في المشي، فقال لهم: جاءكم يدرم بها، فسُمِّيَ دارماً.⁶⁴

وزعم ابن خَلَّكان أنَّ ابن قتيبة ذكر أنَّ اسمه هُمِيم، على النَّصْغِير، لا هُمَام⁶⁵، وهذا غير صحيح، وسيأتي بيان من يكون هُمِيم.

وأما جدُّه القريب صعصعة بن ناجية فقد كان يلقَّب بـ "محيي الموءودات"، وقد أكثر الفرزدق من ذكره والفخر به.

⁶¹ عبد الله بن مسلم، ابن قتيبة، الشعر والشعراء (القاهرة: دار المعارف، د.ت)، 471/1؛ ومحمَّد بن سَلَام الجُمَحِيّ، طبقات فحول الشعراء (جُدَّة: دار المدني، د.ت)، 298/1.

⁶² زاد ابن خَلَّكان هنا مالكاُ، ولم أجد في غيره من الكتب التي ترجمت للفرزدق. أحمد بن محمَّد بن إبراهيم، ابن خَلَّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان (بيروت: دار صادر، 1994)، 86/6.

⁶³ ابن خَلَّكان، وفيات الأعيان، 86/6.

⁶⁴ علي بن الحسين الأصفهاني، الأغاني، أبو الفرج، تحقيق إحسان عباس، إبراهيم السعافين، بكر عباس (بيروت: دار صادر، 2008)، 193/21.

⁶⁵ ابن قتيبة، الشعر والشعراء، 471/1؛ وابن خَلَّكان، وفيات الأعيان، 86/6.

ووردت في الأغاني روايات عديدة حول افتدائه للموعدات، والعدد الكلّي لذلك، وصل في بعضها إلى أربعمئة⁶⁶، في حين ذكر ابن قتيبة أن صعصعة اشترى ثلاثين موعودة حتى مجيء الإسلام ودخوله فيه، ولقائه النبي ﷺ، وهو ما يعني أنه صحابي⁶⁷.

المقصد الثاني: لقبه وكُنْيته

الفرزدق لقبٌ غلبَ على هُمام بن غالب، وتفسيره أنه كان ذا وجه جهم غليظ، يُشبه الرّغيف الضّخم من الخبز، الذي تُجفّفه النّساء للفتوت، فنُبِزَ به تشبيهاً له به، وقيل: بل هذا اللفظ يعني قطعة العجين التي تُبسّط فيُخبز الرّغيف منها، تشبيهاً لوجهه به أيضاً⁶⁸.

وذكر ابن قتيبة ذلك أيضاً مضيفاً أن هذا اللقب أطلق عليه لغلظه وقصره، تشبيهاً له بالفتية التي تشربها النساء، وهي الفرزدقة⁶⁹.

وذكر صاحب الأغاني حول لقب الفرزدق: "أخبرني الحسن بن يحيى، عن حماد، عن أبيه قال: أخبرني مخبر، عن خالد بن كلثوم الكلبي، قال: مررت بالفرزدق، وقد كنت دَوْنْتُ شيئاً من شعره وشعر جرير، وبلغه ذلك، فاستجلسني، فجلست إليه، وعدت بالله من شرّه، وجعلت أحدثُه حديث أبيه وأذكر له ما يعجبه، ثم قلت له: إني لأذكر يوم لقّبتك بالفرزدق، قال: وأي يوم؟ قلت: مررت بي وأنت صبيّ، فقال له بعض من كان يجالسه: كأن ابنك هذا الفرزدقُ دهقان الحيرة في تيهه وأبّهته، فسمّاك بذلك"⁷⁰.

فهذه الرواية توضّح أن لقب الفرزدق، الذي التصق بالشاعر همام بن غالب، لم يكن مجرد اسم، بل كان انعكاساً لشخصيته منذ الصّغر. فقد ارتبط اللقب بسمات النّفّاح والاعتداد التي رافقت الفرزدق في حياته، سواء في شخصيته أو في شعره.

وتناقض هذه الرواية ما سبق ذكره من أن سبب نُبزه بهذا اللقب هو غلظ وجهه، فالرّغيف إنّما يوصف بالاستدارة، كما أن الفرزدق لغة يعني الرّغيف، وفتات الخبز⁷¹، ويعني أيضاً القطعة من العجين، وهو ما اقتصر على ذكره الجوهري، مع إشارته إلى أنه فارسيّ الأصل، وأن لفظه الفارسيّ هو: برازده⁷².

⁶⁶ الأصفهاني، الأغاني، 193/21.

⁶⁷ ابن قتيبة، الشعر والشعراء، 471/1؛ ويوسف بن عبد الله بن محمّد، ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة

الأصحاب، (بيروت: دار الجيل، 1992)، 718/2.

⁶⁸ الأصفهاني، الأغاني، 193/21؛ وابن سلام، طبقات فحول الشعراء، 298/1.

⁶⁹ ابن قتيبة، الشعر والشعراء، 472/1.

⁷⁰ الأصفهاني، الأغاني، 208/21.

⁷¹ الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق مهدي المحزومي، إبراهيم السّامرائي (القاهرة: دار ومكتبة

الهلال، د.ت)، "فرزدق، 267/5.

⁷² إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الصّاح تاج اللّغة وصاح العربية (بيروت: دار العلم للملايين، 1987)،

"فرزدق"، 543/4.

إنَّ ما نستهدف توضيحه هو أنَّ اللَّقْب الذي أطلق على الفرزدق لم يكن من قبيل السُّبَّة، ولم يكن مرتبطاً بدمامته كما قد يُتصوَّر من ترجمات بعض المترجمين له. فإمَّا أن يكون هذا اللَّقْب قد أطلق عليه استناداً إلى استدارة وجهه وتشبيهه برغيف الخبز، وإمَّا أنَّه -كما نقل الأصفهاني- قد أطلق عليه نظراً لتيهه وأبْهته في صباه، فشَبَّهه بالفرزدق دهقان الحيرة، الذي كان يمثِّل رمزاً للهيبة وسمو المكانة.

وأما ما أورده ابن قتيبة، فيبدو غير متَّسق؛ إذ ليس هناك صلة واضحة بين القصر ووصف الفتيت الذي تشربه النِّساء، خاصَّة أنَّ توصيف هذه الشَّربة -كما سلف- يوحى بأنَّها تُجفَّف أولاً، ممَّا يجعلها غير غليظة، وغير قابلة للوصف بالقصر. أضف إلى ذلك، لم أجد أيَّ إشارة سابقة تصف الفرزدق بالقصر.

وكان الفرزدق يُكنَّى بأبي فراس، ولكنَّه عُرف بلقبه واشتُّهر به أكثر من شهرته بكنيته أو اسمه

الحقيقي.⁷³

واللَّفت أنَّ الخليل بن أحمد ذكر ذلك في معجم العين، ففي معرض سرده لمعاني الجذر فَرَسَ، ذكر أنَّ أبا فراس كنية الأسد، ثمَّ أضاف: "وكنية الفرزدق أيضاً"⁷⁴، وعلة كونه لافتاً أنَّ منهج التَّأليف المعجمي يضع المؤلِّف فيه نصب عينيه معاني المفردات فحسب.

المقصد الثالث: أسرته

أبوه: غالب بن صَعَصَعَة، أبو الأخطل، وهو من سَرَوات قومه وأجلائهم وساداتهم، وكان أعور، وكانت له مناقب مشهورة ومآثر كثيرة، ومنها أنَّه أصاب أهل الكوفة مجاعةً وهو بها، فعقر لأهله ناقةً وأهدى إلى قومه من بني تميم طعاماً، وإلى سحيم بن وثيل الرِّياحي، وكان سيّد قومه، فغضب من ذلك، ونافر غالباً، فعقر غالب مئة ناقة، وكان ذلك في خلافة عليٍّ ؓ، فأفتى بحرمة الأكل من هذا الطَّعام لأنَّه ابشَّع به غير وجه الله، وهو ما عيَّره به جرير بقوله:⁷⁵

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيِّبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بني ضَوْطَرى لولا الكَميِّ المَقْتَعَا

قد كان الفرزدق شديد التَّعظيم لقبر أبيه، وما استجار بقبره أحد إلا نهض وساعده.⁷⁶

أمُّه: لينة بنت قرظة الضَّبِّيَّة⁷⁷، وعليه فأخواله بنو ضَبَّة، وقد فخر بهم في شعره، من ذلك قوله:⁷⁸

⁷³ ابن قتيبة، الشَّعر والشُّعراء، 472/1؛ والأصفهاني، الأغاني، 208/21.

⁷⁴ الفراهيدي، "فرس"، 245/7.

⁷⁵ ابن قتيبة، الشَّعر والشُّعراء، 472/1؛ وابن خُلَّكان، وفیات الأعيان، 86/6، 87؛ وجرير بن عطية، ديوان جرير (بيروت: دار بيروت، 1986)، 265. العقر: الصُّرب بالسَّيف، والنَّيِّب: جمع ناب، وهي النَّاقة المسنَّة، ضوْطَرى: الرَّجُل الضَّخْم اللَّئيم الَّذي لا غناء عنده، الكَميِّ: الشُّجاع.

⁷⁶ ابن خُلَّكان، وفیات الأعيان، 87/6.

⁷⁷ الأصفهاني، الأغاني، 193/21.

⁷⁸ الفرزدق، ديوان الفرزدق، تحقيق عمر فاروق الطباع (بيروت: دار الأرقم بن الأرقم، 1997)، 491.

وَأَنَا ابْنُ حَنْظَلَةَ الْأَعْرُ وَأُنِّي فِي آلِ ضَبَّةَ لِلْمَعْمُ الْمَخُولُ

إخوته: كان للفرزدق أخ يُدعى هُمَيْمًا ويلقب بالأخطل، وهو أسنُّ منه، وبه كان أبوه يكنى⁷⁹، ووهم ابن قتيبة بذكره أخوين للفرزدق هُمَيْمًا والأخطل⁸⁰، والواقع أنه واحد، اسمه هُمَيْم ولقبه الأخطل.

زوجاته: لا يُعرف متى تزوّج الفرزدق زواجه الأول، ولا عدد أزواجه قبل النّوار، أشهر زوجاته، وكانت له معها قصّة طويلة أوردتها كتب الأدب والأخبار، ومختصرها أنّها ابنة عمّ الفرزدق، وكانت زوج رجل من مجاشع مات عنها ومعها منه ولدان، فخطبها رجل من قومها، فبعثت إلى الفرزدق ليتولّى تزويجها لوثيق قرابته منها، فاستغلّ ثقتها به وزوّجها نفسه، فأبّت نوار هذا الغدر منه، ولجأت إلى عبد الله بن الزُّبير بمكّة، فتبعها الفرزدق، وتشبّث بموقفه، وأصرّ على التمسك بها، رافضاً كلّ محاولات ثنيه عن فعلته، ولمّا يئست النّوار من تنازله خضعت ورضيت به مكرهة، وكان في الخامسة والأربعين من العمر.⁸¹

وهو لا بدّ أنه قد تزوّج قبلها، فقد ذكر في شعر له، في أثناء فراره من زياد، وكان في الثلاثين من عمره، عزيزة الدّهلية، التي أتاها يسعى مع ابن له، ولا يُعرف من هذا الابن، أهو من عزيزة هذه أم من زوجه مُفدّاة، التي تغنى بجمالها، وبادلته حبّاً بحبّ، ثم اغتالها يد المنون، أم من أبناء سُويّدة، تلك الزّوج التي كانت تكثر من عتابه، فيشمخ عليها ويتعالى، ذاكرًا لها أنّ نساء كثيرات يرغبن فيه، ويتمنّين لو أنّهنّ أزواج له محلّها.⁸²

وله من الأزواج أيضاً حدراء بنت زيق الشّيبانيّة، إلّا أنّها ماتت قبل أن يبني بها، وتزوّج أيضاً جارية سوداء زنجيّة اسمها وقعة، ورُهيمة بنت غنيم بن درهم النّمرية، وجارية من بني نهشل، وطيبة بنت دلم بن الهثّاث، وأسماء أمّ الهيثم، وزينب الأسديّة، وميّة، وسُعدى، وسلّمى.⁸³

ولكلّ واحدة من هؤلاء النّسوة قصّة نقلتها كتب الأدب، وقد ذكرهنّ جميعاً في شعره، متغزّلاً أو متفاخراً بإصهاره إلى قبائل بعضهنّ، أو هاجياً، ولا يُستبعد أن يكون له غيرهنّ أيضاً ممّن لم يحظين بنصيب من الذّكر في شعره، فالرجل كان نهماً في النّساء، لا يبالى بحرام ولا حلال في صلته بهنّ، يتفاخر بفحشه وزناه، ويحرص على إشاعة ذلك حرصاً لا نجد له تفسيراً، ويبيكي ابناً له من سفاح مات مع أمّه وهي حامل به.⁸⁴

79 الأصفهاني، الأغاني، 193/21.

80 ابن قتيبة، الشّعر والشّعراء، 472/1.

81 الأصفهاني، الأغاني، 201/21؛ وأحمد بن يحيى البلاذري، جمل من أنساب الأشراف، تحقيق سهيل زكار،

رياض زركلي (بيروت: دار الفكر، 1996)، 79/12؛ وشاكر الفحام، الفرزدق (دمشق: دار الفكر، 1977)، 145.

82 الفحام، الفرزدق، 147-148.

83 الفحام، الفرزدق، 149-158-376-377.

84 الأصفهاني، الأغاني، 223-222/21؛ والبلاذري، جمل من أنساب الأشراف، 91/12.

وقد رأينا أن نسلط الضوء على هذه الناحية من حياته لأنه يكشف لنا جانباً مهماً من جوانب شخصيته، وطبيعته، ولتكمّل الصورة عنه في أذهاننا.

أبنائه: كان له ثلاثة أولاد ذكور، أسماؤهم: لَبْطَة، وَحْبَطَة، وَسَبْطَة⁸⁵، وهؤلاء جميعاً من النّوار، وله من غيرها زمعة، وكان شاعراً، وَرَكْضَة⁸⁶، وله ابنته مَكِّيَة التي سبق الحديث عن أمّها، وأنّها جارية سوداء زنجيّة، وكان يتعصّب لها، ويُنافح عنها دون امرأته نوار، وأهله، الذين كانوا يشكون له سوء خُلُقها وتبذّيها عليهم.⁸⁷ وفي أسماء أبنائه اختلاف.⁸⁸

المطلب الثاني: مولده وتاريخ ميلاده

تحديد مولد الفرزدق وتاريخ ميلاده له أهميّة خاصّة في مجال الاحتجاج النحويّ، حيث يسهم في تحديد موقعه الزمانيّ ضمن فترة الاحتجاج المعتبرة لدى النّحاة.

المقصد الأوّل: مولده

وُلد الفرزدق في مدينة البصرة، إحدى أبرز الحواضر الإسلاميّة، التي كانت مركزاً للتجارة والثّقافة في العصر الأمويّ. ونشأ في أسرة ذات مكانة اجتماعيّة مرموقة، فوالده غالب بن صعصعة من شرفاء بني تميم، وامتاز بالكرم والفصاحة، ما ساهم في تكوين شخصية الفرزدق الأدبيّة. وقد كانت البصرة وقتها تعجّ بالحركة الثّقافيّة والنّشاط الأدبيّ، إذ اجتمع فيها الشّعراء والعلماء.⁸⁹

إذن، لقد كانت البيئة التي نشأ فيها الفرزدق زاخرة بالثراء الثّقافيّ واللّغويّ، إذ كان العرب في ذلك الوقت يحتفظون بسليقتهم اللّغويّة في أوجه التّعبير عن مشاعرهم وأفكارهم. كما كانت البصرة مركزاً لتعليم اللّغة العربيّة وآدابها.

المقصد الثاني: تاريخ ميلاده

لم تذكر المصادر التي ترجمت للفرزدق تاريخاً دقيقاً لميلاده، ولم أقف على مصدر ذكر تاريخاً محدداً لولادته، وغاية ما يذكر أنّه قد يكون ولد في خلافة عمر رضي الله عنه⁹⁰، ومعلوم أنّ خلافة عمر امتدّت من السّنة الثّالثة للهجرة وحتى السّنة الثّالثة والعشرين.

⁸⁵ الأصفهانيّ، الأغاني، 230/21.

⁸⁶ علي بن أحمد بن سعيد، ابن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة: دار المعارف، 1962)، 230؛ والبلاذريّ، جمل من أنساب الأشراف، 66/12.

⁸⁷ الأصفهانيّ، الأغاني، 229/21.

⁸⁸ الفخّام، الفرزدق، 156.

⁸⁹ ابن قتيبة، الشّعر والشّعراء، 472/1؛ وابن خلكان، وفّيات الأعيان، 86/6-87.

⁹⁰ أحمد بن عليّ بن محمّد، ابن حجر العسقلانيّ، لسان الميزان (بيروت: مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات، 1971)، 198/6؛ وخير الدّين بن محمود الزّركلي، الأعلام (بيروت: دار العلم للملايين، 2002)، 93/8.

وإذا كانت هذه المعلومة صحيحة فإننا نفترض أنه وُلد في أواخر خلافة عمر رضي الله عنه، وذلك أن الذهبي ذكر في ترجمته له خبر سماعه من علي رضي الله عنه بصيغة التضعيف، فقال: "فقل إنه سمع من علي" ⁹¹، وذكر أيضاً أنه أرسل عنه ⁹²، ما يعني أن الذهبي لم يجد ما يُعتمد به ليؤكد صحة ذلك أو ينفيها. وذكر ابن حجر، أيضاً، أن أباه أدخله على علي رضي الله عنه ⁹³، ما يعني أنه كان صغيراً آنذاك؛ لأنه إن كان قد وُلد في خلافة عمر رضي الله عنه، والتقى بعلي رضي الله عنه، فقد عاش بينهما خلافة عثمان رضي الله عنه، وهي اثنتا عشرة سنة.

المطلب الثالث: شخصيته وصفاته وقبيلته

الفرزدق شاعرٌ فذٌّ، جمع بين العبقرية الشعرية وتنوع السمات الشخصية، ولذا فإن دراسة صفاته مدخل مهم لفهم مكانته وتأثيره في التراث العربي.

المقصد الأول: شخصيته وصفاته

تميز الفرزدق بشخصية قوية جداً، فكان شديد الاعتداد بنفسه، عظيم الفخر بنسبه وقبيلته، دائم الذكر لهما، يعينه على ذلك مقدرة فائقة على الأداء الشعري، حتى وصفه من عاصره من النقاد بأنه ينحط من صخر ⁹⁴. وقد تقدّم في الحديث عن لقبه أن نبزه به قد يكون لما أظهره من تيه وأبهة في صباه، فشبهه من رآه بدهقان الحيرة ⁹⁵، فهي صفات وُلدت معه، وغدّتها موهبة شعرية فائقة، ثم نمّتها أكثر وأكثر ظروف اجتماعية وسياسية وثقافية متنوعة عاصرها واشتبك فيها، وكان أشهر ذلك على الإطلاق منافسته الحادة مع جرير، حيث خاض معه سجالات شعرية طويلة، تُعدّ من أبرز معالم الأدب العربي في تلك المرحلة.

اتّسمت شخصية الفرزدق بسمات متباينة، بعضها متناقض، جعلت منه شخصية مهيبة يخشاها الشعراء ويتجنبون مواجهته. من أبرز هذه السمات حدّة المزاج وسرعة الغضب، وهي صفات انعكست على شعره، فأضفت عليه جزالة وقوّة، خاصّة في أغراض الفخر والهجاء معاً. كما كان الفرزدق يتمنّع بسرعة البديهة وقوّة الحافظة، إلى جانب المكر والحيلة والجفاء، وهي صفات كشفتها أخبار كثيرة تناولتها كتب الأدب، ولا سيّما كتاب الأغاني. ⁹⁶

وإضافة إلى ذلك برزت في شخصيته ملامح أخرى تُظهر صراعه مع نفسه من أجل الالتزام الديني، من ذلك تقييده نفسه بهدف إتمام حفظ القرآن الكريم، ونظمه قصيدة طريفة في هجاء إبليس، مبيناً

⁹¹ محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985)، 590/4.

⁹² الذهبي، سير أعلام النبلاء، 590/4. أرسل عنه: روى عنه روايات مرسلّة.

⁹³ ابن حجر، لسان الميزان، 198/6.

⁹⁴ عمرو بن بحر بن محبوب، الجاحظ، البيان والتبيين (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1423)، 80/2.

⁹⁵ الأصفهاني، الأغاني، 208/21.

⁹⁶ الأصفهاني، الأغاني، 198/21 وما بعد.

أنه سبب انحرافه وبعده عن الصراط المستقيم. كما عُرف بحبه لآل بيت النبي ﷺ ومديحه لهم، وهو ما تجلّى في قصيدته الشهيرة التي مدح فيها زَيْنَ العابدين؛ عليّ بن الحسين بن عليّ، رضي الله عنهم.⁹⁷ هذه الجوانب المتنوّعة في شخصيّة الفرزدق جعلته نموذجاً مركّباً، يجمع بين القوّة الأدبيّة والتأثير الاجتماعيّ.

المقصد الثاني: قبيلته

تعدّ قبيلة تميم من أبرز قبائل العرب في الجاهليّة والإسلام، واشتهرت بمكانتها السياسيّة والاجتماعيّة والأدبيّة، وكونها قاعدةً من أكبر قواعد العرب⁹⁸، وهي تنتسب إلى تميم بن مرّ بن أد، وهي فرعٌ من مضر، كانت من أوفر قبائل العرب عدداً، وأوسعها بلداً، وأكثرها عظيماً، وقد تشعّبت وافتقرت قبائل وبطوناً كثيرة، وعرفت بالعزّ الأقعس، والنسب الرفيع، والفصاحة والشعر، ومما قيل في نسبها وفيها: مُضَرُّ كَاهِلُ الْعَرَبِ، وَتَمِيمٌ كَاهِلُ مُضَرَ.⁹⁹

وقد امتازت قبيلة تميم بشدّة بأسها وقوّة تأثيرها السياسي والاجتماعي، ما جعلها إحدى أبرز القبائل العربيّة التي أثّرت في مسار التاريخ العربيّ والإسلامي. وقد عُرفت القبيلة بشجاعتها الفائقة، وكرمها المشهود، وقدرتها على حسم النزاعات وإدارة العلاقات القبليّة، حتى أصبحت محطّ احترام وإجلال بين القبائل.¹⁰⁰

ولعلّ من أهمّ ما ورد من الشّهادات في قبيلة تميم ومآثرها هو ما ذكره عنهم النبي ﷺ، من حديث أبي هريرة في الصّحّاحين، إذ يقول: "مَا زِلْتُ أُحِبُّ بَنِي تَمِيمٍ مُنْذُ ثَلَاثٍ، سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِيهِمْ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: هُمْ أَشَدُّ أُمَّتِي عَلَى الدَّجَالِ. قَالَ: وَجَاءَتْ صَدَقَاتُهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمِنَا. وَكَانَتْ سَبِيَّةً مِنْهُمْ عِنْدَ عَائِشَةَ فَقَالَ: أَعْتَقِيهَا فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ".¹⁰¹

ولكن، ذكر عديد من المصادر التاريخيّة أنّ قبيلة تميم شهدت انقساماً في أعقاب وفاة النبي ﷺ، حيث ارتدّت بعض بطونها عن الإسلام، وبرزت منهم سجاح بنت الحارث التميميّة التي ادّعت النبوة وحاولت حشد القبائل حولها، وقد كان هناك انقسام في تميم بين من ثبت على الإسلام، ومن ارتدّ عنه.¹⁰²

⁹⁷ الأصفهاني، الأغاني، 198/21 وما بعد.

⁹⁸ ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، 207.

⁹⁹ الجاحظ، البيان والتبيين، 116/1؛ وأحمد بن محمّد بن عبد ربه، العقد الفريد (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1404)، 297/3؛ وعمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994)، 128/1؛ وفوزان بن حمد محمّد الماضي، بنو تميم عبر التاريخ (الرياض: مطابع الحميضي، 2002)، 7.

¹⁰⁰ الجاحظ، البيان والتبيين، 66/1.

¹⁰¹ محمّد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصّحيح، تحقيق جماعة من العلماء (بيروت: دار طوق النّجاة، 1422)، "العتق"، 13 (2543). ومسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1955)، "فضائل الصحابة رضي الله عنهم"، 47 (2525).

¹⁰² علي بن محمّد بن محمّد، ابن الأثير الجزري، الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري (بيروت: دار الكتاب العربي، 1997)، 210-209/2.

ومع ذلك، فقد استعاد خالد بن الوليد رضي الله عنه السيطرة على الوضع في البطاح، أحد معاقل تميم، بعد مواجهات مع المرتدّين، حتّى عادت تميم ليكون لها لاحقاً دور بارز في صفوف المسلمين في الفتوحات الإسلامية، خاصة في العراق وفارس.¹⁰³

وبيان ذلك أنّ بني تميم كانوا من كبار قادة جيوش الفتح في العراق وبلاد فارس، ومنهم القعقاع ابن عمرو التميمي، والأحنف بن قيس، والزّبرقان بن بدر، وشرحبيل بن حسنة، وغيرهم كثير، ممّن اشتركوا في الفتوح الإسلاميّة لهذه البلدان، ولغيرها أيضاً من أصقاع الأرض، وهو ما كان سبباً في استيطان كثير منهم للبلدان المفتوحة، أو حكمها، فكان ذلك سبباً لانتشار بني تميم انتشاراً واسعاً خارج الجزيرة العربيّة، وكان لهم في البصرة تحديداً خمسها، إذ قسمت خمسة أخماس، فكان لهم أحدها.¹⁰⁴

تنبّه اللّغويّون القدماء، من أمثال سيبويه، والمبرّد، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وغيرهم، إلى أنّ لهجة تميم كانت أكثر مراعاة للقياس على العربيّة في بعض الحالات من لهجة أهل الحجاز، وهو ما يعني أنّها أقرب منها إلى روح الفصحى، حيث إنّ عديداً من الخلافات النّحويّة والصّرفيّة واللّغويّة بين اللّهجتين -أي الحجازيّة والتّميميّة- تُظهر لنا أنّ أسلوب بني تميم أكثر مراعاة لطبيعة العربيّة الفصحى.¹⁰⁵

ويؤكّد الدكتور صبحي الصّالح أنّ في المصادر القديمة والمعاجم اللّغويّة ما يشير إلى أنّ كثيراً من قواعد لهجة بني تميم أقوى قياساً من بعض القواعد القرشيّة، وكان على اللّغويّين القدامى أن يُعنوا بها عناية خاصة، ويفضّلوا نُطقها ورسمها وإعرابها ووضعها واشتقاقها، بل يمكن الاطمئنان إلى أنّ لهجة تميم كانت في كثير من مفرداتها وتراكيبها هي التي ينطق بها غالباً أبناء العربيّة.¹⁰⁶

وخلاصة القول في قبيلته أنّها تُعدّ من أبرز قبائل العرب وأعظمها شأنًا، إذ كانت تتميّز بمكانة مرموقة بين القبائل العربيّة من حيث النّسب العريق، والعدد الكبير، والبأس الشّديد، فضلاً عن مكانتها البارزة في مجالات الفصاحة والبلاغة. وتواترت شهادات سُرّة العرب وشيوخهم وأقيالهم في الإشادة بفضائلها وصفاتها المميّزة، حيث وصفها المؤرّخون والشّعراء بأنّها مثال للكرم والشّجاعة والشّرف. وأمّا في ميدان اللّغة والأدب، فقد كانت قبيلة تميم تمثّل إحدى الرّكائز الأساسيّة التي استندت إليها العربيّة الفصحى، إذ أقرّ كبار علماء اللّغة بأثر لهجتهم في تشكيل معايير الفصاحة، بل وأصبحت خصائصها نموذجاً يُحتذى في الدّراسات اللّغويّة.

¹⁰³ محمّد بن جرير الطّبري، تاريخ الطّبري = تاريخ الرّسل والملوك، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف، 1967)، 276/3.

¹⁰⁴ الماضي، بنو تميم عبر التّاريخ، 9-10.

¹⁰⁵ ابن جني، الخصائص، 120/1؛ وغالب فاضل المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحّدة (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقيّة، 1978)، 38.

¹⁰⁶ صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللّغة (بيروت: دار العلم للملايين، 1960)، 71-72.

وفي الشّعر والخطابة أفرزت قبيلة تميم عدداً من أعلام الأدب العربيّ الذين أثروا الثّقافة العربيّة بإنتاجهم الأدبيّ. ومن أبرزهم جرير والفرزدق، اللّذان يُعدّان من أعظم شعراء العرب في التّاريخ، ونموذجاً بارزاً للبلاغة التّميميّة، إذ جمعا بين قوّة التّعبير ودقّة الوصف في أشعارهما التي حفظها التّراث العربيّ وأثّرت في الأجيال المتعاقبة.

المبحث الثّاني: شعر الفرزدق

تقتضي دراسة شعر الفرزدق الوقوف على مصادره التّراثيّة التي حفظت لنا ديوانه، وأوردت جوانب منه في سياقات أدبيّة ولغويّة متعدّدة. فقد حظي شعره بمكانة مميّزة في كتب التّراث العربي، إذ نجد نصوصه متفرّقة في كتب الأدب، ممّا سنقف على بيانه بشيء من التّفصيل في هذا المبحث. كما كان شعره حاضراً بقوة في كتب النّحو والصّرف، إذ كان مرجعاً لغويّاً يُستشهد به في تأصيل قواعد اللّغة وتوضيح الظّواهر النّحويّة والصّرفيّة.

ويمتدّد الحديث عن شعر الفرزدق، كذلك، ليشمل أغراضه التي عكست ثراء تجربته الشّعريّة، فقد برع في أغراض الفخر والهجاء، واستعرض في أشعاره مآثر قبيلته ومفاخرها، فضلاً عن تعبيره عن قضايا عصره السّياسيّة والاجتماعيّة.

المطلب الأوّل: مصادر شعر الفرزدق

لعلّ أبرز المصادر التي تُعد حجر الزاوية في دراسة شعر الفرزدق هما: كتاب نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة معمر بن المثنى، وديوان الفرزدق المروي عن الإمام اللغوي عبد الله بن الأعرابي، إذ يجمع هذان المصدران بين التوثيق الدقيق لشعر الفرزدق، والشرح والبيان لغريبه ومعانيه، ما يجعلهما منطلقين رئيسيين لمعرفة شعره وفهمه في آن معاً.

المقصد الأوّل: المصادر الأساسيّة

أولاً: كتاب النقائض لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت: 209 هـ): يعد كتاب النقائض أحد أبرز المصادر التي وثّقت شعر الفرزدق وحفظت جانباً كبيراً من إرثه الأدبي، فقد تميّز الكتاب عن غيره من مصادر الأدب الأخرى التي تناولت الفرزدق بكونه أوسعها نقلاً لشعره، وأكثرها تفصيلاً وتحليلاً.

حوى الكتاب معظم قصائد الفرزدق التي جاءت ضمن سياق نقائضه مع جرير، تلك المناظرات الشّعريّة التي اتّسمت بالهجاء الحادّ والفخر المتبادل، وتعدّ من أبرز سمات الشّعر العربيّ في العصر الأموي، خصوصاً، وفي التّراث الأدبيّ العربيّ عموماً.

عمل أبو عبيدة على جمع هذه النقائض، وضمَّنَها شروحات دقيقة لمعانيها، وبيان غريب ألفاظها، ما جعل الكتاب لا يقتصر على كونه مجموعةً شعريةً فحسب، بل مرجعاً لغوياً وأدبياً يُثري فهم النُّصوص الشعرية. كما اهتمَّ المؤلِّف بذكر السِّياقات التَّاريخية والاجتماعية التي وردت في الأبيات، موضِّحاً الشَّخصيات والأحداث المشار إليها، وهو ما يمنح القارئ رؤية أعمق لطبيعة النَّقائض وأغراضها الأدبية. إجمالاً، يُعدُّ كتاب النَّقائض لأبي عبيدة من أهم المصادر التي أسهمت في حفظ شعر الفرزدق وتوضيح معالمه، كما أسهم إسهاماً كبيراً في توثيق إحدى أهم الظواهر الأدبية في العصر الأموي، ما يجعله مرجعاً لا غنى عنه لكل باحث في الشعر العربي القديم.

ثانياً: ديوان الفرزدق المروي عن ابن الأعرابي (ت 231 هـ): يُعدُّ ديوان الفرزدق المروي عن الإمام اللُّغويِّ الكبير أبي عبد الله محمَّد بن زياد بن الأعرابي أحد أبرز المراجع التي جمعت شعر الفرزدق وحفظته للأجيال اللاحقة. وقد اشتهر ابن الأعرابي -الذي يُعدُّ إماماً في علوم اللُّغة ورواية الشعر- بدقَّة علمه وسعة معارفه، حيث تميَّز برواية الشعر العربي القديم، والمصنَّفات المتنوعة.

إنَّ الديوان الذي وصل إلينا من رواية ابن الأعرابي يُعدُّ المصدر الأكثر اكتمالاً وتوثيقاً لشعر الفرزدق، وقد اعتمد عليه معظم المحقِّقين والشُّراح الذين درسوا شعره، إذ قدَّمت هذه الرِّواية نصوصاً موثوقة ومتناسقة تُظهر عظمة الفرزدق شاعراً، وتُبرز خصائص شعره من حيث البناء والأسلوب واللُّغة. ومع ذلك، فإنَّنا نجد أنَّنا ههنا مضطرون لذكر أمر في هذا السِّياق، أشار إليه علي فاعور، أحد محقِّقي ديوان الفرزدق، إذ قال في مقدمة تحقيقه له: "وأضفت أشعاراً لا يُستهان بها في حواشيه".¹⁰⁷ بمعنى أنَّ هذه الأبيات التي أضافها هي من شعر الفرزدق الذي لم يرد في رواية ابن الأعرابي.

المقصد الثاني: رواية كتب الأدب لشعر الفرزدق

إنَّ الكتابين السَّابِقين هما أهم مصادر شعر الفرزدق، إلَّا أنَّ عديداً من كتب الأدب التي أُلِّفت في عصور متقدِّمة احتوت على كثير من شعر هذا الشَّاعر الفدَّى، الذي لولا تأخُّر زمنه لُقِّد على كثير من فحول شعراء الجاهلية، وقد نُقل عن ابن شبرمة قوله: "كان الفرزدق أشعر النَّاس".¹⁰⁸ وهذا سرد لأهم كتب الأدب التي نقلت شيئاً من شعر الفرزدق، يقل أو يكثر، وسنوردها مرتَّبة ترتيباً زمنياً:

أولاً: أمثال العرب للمفضل الضبي (ت 168 هـ)

¹⁰⁷ الفرزدق، ديوان الفرزدق، تحقيق علي فاعور (بيروت: دار الكتب العلمية، 1987)، 10.
¹⁰⁸ عبد الرَّحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين السُّيوطي، شرح شواهد المغني، تحقيق أحمد ظافر كوجان، محمَّد محمود ابن التلاميذ التركي الشنقيطي (دم: لجنة التراث العربي، 1966)، 15/1.

ذكر الفرزدق في كتاب أمثال العرب للمفضل الضبي سبع مرات، وذلك لكون الكتاب مخصصاً
للأمثال العربيّة، التي تكون -في الأغلب- نثراً.¹⁰⁹

ثانياً: "الحماسة الصغرى" لأبي تمام حبيب بن أوس (ت 231 هـ)

ورد ذكر الفرزدق في الحماسة الصغرى خمس مرّات، وليس ذلك لقلة الاهتمام به، وإنما لتركيز
أبي تمام على الشعر الجاهلي في الاقتباس والتدوين.¹¹⁰

ثالثاً: طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي (ت 232 هـ)

ذكر الفرزدق في كتاب الطبقات ما يقرب من مئة مرّة، وقد عدّه ابن سلام في الطبقة الأولى من
شعراء الإسلام مع جرير والأخطل. وفي الكتاب أخبار كثيرة عن الفرزدق ورواية أشعاره في معظم
الكتاب، وليس في الموضوع المخصّص للحديث عن الفرزدق وشعره فقط.¹¹¹

رابعاً: كتابا الحيوان والبيان والتبيين للجاحظ (ت 255 هـ)

ورد ذكر الفرزدق في كتاب الحيوان اثنتين وسبعين مرّة، وهو ليس بالأمر الغريب؛ بالنظر إلى
مكانة الفرزدق بين الشعراء جميعاً، وقد أشار الجاحظ إلى ذلك بالقول: "وإن أحببت أن تروي من قصار
القصائد شعراً لم يُسمع بمثله، فالتمس ذلك في قصار قصائد الفرزدق؛ فإنّك لم تر شاعراً قطّ يجمع التّجويد
في القصار والطّوال غيره".¹¹²

وذكر الفرزدق وشعره في كتاب البيان والتبيين اثنتين وثلاثين مرّة، وهو ذكرٌ يندرج تحت أبواب
بلاغية، مثل باب العصا، وأحياناً أخرى يُدرجه تحت باب الأشعار المختارة، وتارةً أخرى تحت باب
للنّوادر والنّكات.¹¹³

خامساً: كُتب الشعر والشّعراء، وعيون الأخبار، وأدب الكاتب، لابن قتيبة الدّينوري (ت 276 هـ)

ذكر الفرزدق في كتاب الشعر والشّعراء لابن قتيبة ستاً وثمانين مرّة، وفي الكتاب كثير من أخبار
الفرزدق، ورواية شعر كثير له، حتّى يكاد الكتاب أن يكون مستقصياً جميع أخباره، ففيه رواية للأحداث

¹⁰⁹ المفضل الضبي، أمثال العرب (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1424)، 78/1.

¹¹⁰ حبيب بن أوس، أبو تمام، الوحيات وهو الحماسة الصغرى، تحقيق عبد العزيز الراجكوتي، محمود شاكر (القاهرة: دار المعارف، دت)، 87.

¹¹¹ ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، 37/1.

¹¹² عمرو بن بحر بن محبوب، الجاحظ، الحيوان (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1424)، 49/3.

¹¹³ الجاحظ، البيان والتبيين، 181/1.

والمناسبات التي كانت سبباً في قوله الشَّعر، وما دعاه إلى ذلك، سواء أكانت مقطَّعات قصيرة أو قصائد طوالاً.¹¹⁴

وورد ذكر الفرزدق وشعره أيضاً في كتاب عيون الأخبار ثمانياً وعشرين مرَّةً معرِّفاً بال التعريف، وورد ثلاث مرَّات دون (ال) التَّعريف، وكان ذلك في سياق النِّداء دائماً.¹¹⁵

وذكر الفرزدق في كتاب أدب الكاتب ستَّ مرَّات حسب المواضيع التي استدعت ذلك من فصول الكتاب.¹¹⁶

سادساً: كتاب الكامل في اللُّغة والأدب لأبي العباس المبرِّد (ت 285 هـ)

ذكر الفرزدق في كتاب الكامل اثنتين وثمانين مرَّةً، والمبرِّد في كتابه هذا يذكر أخباراً منوَّعة عن الفرزدق، ويعلِّق عليها بما يتيسَّر له من فوائد معجميَّة ولغويَّة ونحويَّة، كما يورد تعريفاً بالأعلام والأماكن التي ترد في الخبر، وفيه كثير من التَّخرجات والآراء النُّحويَّة التي اختصَّ بها، لذا يُعدُّ الكامل -في جانب كبير منه- كتاب نحو وقواعد.¹¹⁷

سابعاً: كتاب العقد الفريد لابن عبد ربِّه (ت 328 هـ)

ذكر الفرزدق في كتاب العقد الفريد ثلاثاً وسبعين مرَّةً في مواضع مختلفة، منها: خبر بين جرير والفرزدق، وخبر الفرزدق وابن عفراء، ومن أخبار النُّوادر، وخبر هشام والفرزدق، وأخبار سليمان بن عبد الملك، وخبر الفرزدق والأحوص، وخبر بيت سعد مناة، ومعنى الاستغناء بالحاضر عن الغائب، وخبر عن الأوس والخزرج.¹¹⁸

ثامناً: كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (ت 356 هـ)

ورد ذكر الفرزدق في كتاب الأغاني أربعين وسبعاً وثمانين مرَّةً في عدَّة أخبار من الكتاب، بعضها كان يدور حول أخبار الفرزدق، وبعضها الآخر كان الفرزدق أحد شخصيَّات الحدث، وأدلى ببعض القول فيه. كما أنَّ الأخبار تضمَّنَّت أشعاره، لكن ليس في جميع الأخبار، حيث حوت بعض الأخبار كلاماً نثرياً له، وبعضها مجرد إجابات عن أسئلة معيَّنة.¹¹⁹

¹¹⁴ ابن قتيبة، الشَّعر والشُّعراء، 464/1، 465.

¹¹⁵ عبد الله بن قتيبة الدِّينوري، عيون الأخبار (بيروت: دار الكتب العلميَّة، 1418)، 120/4.

¹¹⁶ عبد الله بن قتيبة الدِّينوري، عيون الأخبار، تحقيق محمَّد الدالي (بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة، د.ت)، 78/4.

¹¹⁷ محمَّد بن يزيد المبرِّد، الكامل في اللُّغة والأدب، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار الفكر العربي، 1997)، 67/2.

¹¹⁸ ابن عبد ربِّه، العقد الفريد، 143/4.

¹¹⁹ الأصفهاني، الأغاني، 193/21.

تاسعاً: كتاب العمدة لابن رشيق القيرواني (ت 463 هـ)

ورد ذكر الفرزدق في كتاب العمدة إحدى وستين مرة، في أبواب متفرقة من الكتاب مثل: باب احتماء القبائل بشعرائها، وباب السرقات الأدبية، وباب تعرض الشعراء، وباب من قضى له الشعر ومن قضى عليه، وباب من رغب من الشعراء عن ملاحاة غير الأكفاء.¹²⁰

المطلب الثاني: دوران شعره في كتب النحاة

مثل شعر الفرزدق رافداً لغوياً ثراً تدفقت منه الشواهد النحوية والصرفية إلى كتب النحو العربي، حيث تجلت فيه جزالة اللفظ، وقوة التراكيب وتعقيد بنائها أحياناً، وعمق المعنى، وأمور أخرى من هذا القبيل، مما يروي غلة النحاة الباحثين عن شواهد تدعم آراءهم وتقوي حجّتهم في معرض تشييدهم لصرح النحو، من حيث إنّ السماع كان أهمّ مصادر الاحتجاج النحوي، كما تقدّم. ولذا فقد غصت كتب النحو العربيّ بأشعار الفرزدق، وهو ما سنبينه في هذا المطلب.

المقصد الأول: دوران شعره في كتب متقدمي النحاة

قد تقدّم أنّ الفرزدق ممّن يُحتجّ بشعره عند جميع النحاة؛ لأنّ حياته كانت ضمن عصر الاحتجاج، ولم يخالف أحد من النحويين هذا الأمر إلّا استغناء بحفظه لكثير من الشعر الجاهليّ، نعني بذلك العالم اللّغويّ أبا عمرو بن العلاء، ونستعرض ههنا دوران شعر الفرزدق في كتب النحاة المتقدمين.

1) "الكتاب" لسيبويه (ت 180 هـ):

أورد سيبويه في الكتاب ثمانية وستين بيتاً للفرزدق، في أبواب متفرقة منه، وإذا ما علمنا أنّ سيبويه قد استشهد بأبيات لامرئ القيس -وهو أفصح الشعراء باتّفاق جميع النحاة- في ثلاثة وعشرين موضعاً فحسب، ندرك مدى أهميّة شعره لدى إمام النحو وصاحب الكتاب الموصوف بـ"قرآن النحو"، وهو ما يجعل أبيات الفرزدق تفوق عدداً أبيات امرئ القيس بنحو الثلثين، وذلك بحسب فهرسة عبد السلام هارون لكتاب سيبويه.¹²¹

وأما الأبيات غير المنسوبة في الكتاب فالأظهر أنّها ليست للفرزدق، لأنّ الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، محقّق كتاب "تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب"،

¹²⁰ الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد (بيروت: دار الجيل، 1981)، 284/2.

¹²¹ عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988)، فهرس الأشعار، 284/2.

المشهور باسم "شرح شواهد سيبويه"، لم يُصِفْ إلى الفرزدق أي بيت من الأبيات غير المنسوبة إليه في كتاب سيبويه.¹²²

وعليه، يمكننا القول بأن الفرزدق من أهم مصادر الاستشهاد الشعريّة عند سيبويه، وقد يكون الأهم على الإطلاق.

(2) "معاني القرآن"، والقوافي "لأخفش (ت: 207 هـ):

وصل إلينا من كتب الأخفش كتابا "معاني القرآن" و"القوافي"، وقد ذكر الفرزدق وشعره في كتاب معاني القرآن أربع مرّات فحسب، وفي كتاب القوافي مرّة واحدة، ولعلّ سبب ذلك يعود إلى كون موضوع الكتابين غير علم النحو.

(3) كتب الفراء (ت: 207 هـ)

للّفراء، يحيى بن زياد، كتابان مطبوعان هما كتاب "معاني القرآن"، وكتاب "لغات القرآن"، مع أنّ كتب التّراجم ذكرت له أكثر من ثمانية كتب. استشهد الفراء في كتاب "لغات القرآن" بشعر الفرزدق مرّتين، وأمّا في كتاب "معاني القرآن" فاستشهد بشعره في تسع مرّات، ينسب الأبيات في تلك المواضع جميعاً لقائلها.

وأورد في "معاني القرآن"، أيضاً، أبياتاً للفرزدق غير منسوبة إليه، منها قوله:¹²³

أخاف زياداً أن يكون عطؤه أداهم سوداً أو محدّرجة سُمرا

وقوله:¹²⁴

تَمَنُّوا لِي المَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى وكلُّ فتى والموت يلتقيان

وقوله:¹²⁵

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا

ورد هذا البيت في كتاب سيبويه، وهو من أبياته الخمسين التي لا يُعرف قائلها، ونُسب في شرح شواهد الكشاف للفرزدق.

¹²² الأعلام الشّتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق زهير سلطان (بيروت: مؤسسة الرّسالة، 1994)، فهرس الأشعار.

¹²³ يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاني وآخرين (القاهرة: دار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت)، 239. يعني بالأداهم القيود، وبالمحدّرجة السيّاط.

¹²⁴ الفراء، معاني القرآن، 43.

¹²⁵ الفراء، معاني القرآن، 120.

ومجموع ما استشهد به الفراء من شعر الفرزدق أربعة وعشرين بيتاً، وهذا يدل على اعتناء الفراء أيضاً بشعر الفرزدق واهتمامه به.

(4) كتب أبي العباس المبرّد (ت 285 هـ)

ذكرنا عند الحديث عن دوران شعر الفرزدق في كتب الأدب أنّه ذكر في كتاب "الكامل في اللغة والأدب" للمبرّد اثنتين وثمانين مرّة، كان كثير منها يرد في سياق ذكر فوائد معجميّة ونحويّة وصرفيّة، ما جعل منه اسماً على مسمّى؛ كاملاً في اللغة والأدب.

وأما "المقتضب"، كتاب المبرّد المخصّص في علم النّحو، فكانت أبيات الفرزدق حاضرة فيه حضوراً ظاهراً أيضاً، فقد أحصى محقّقه، محمد عبد الخالق عضيمة، شواهد الشّعريّة فوجد أنّ الفرزدق هو أكثر من استشهد المبرّد بشعره في هذا الكتاب، وله ثلاثون بيتاً، ويأتي بعده جرير بتسعة وعشرين بيتاً، ثمّ الأعشى بثلاثة وعشرين بيتاً، وإن دلّ هذا فإنّما يدلّ على عناية المبرّد بالفرزدق وشعره في الاستدلال النّحويّ، وأنّه مقدّم عند الحاجة للاحتجاج.¹²⁶

وكان المبرّد قليلاً ما ينسب الشّعريّ إلى قائله، فأبيات الفرزدق التي استشهد بها لم ينسبها إليه إلّا في ثلاثة عشر موضعاً، منها هذه الأبيات: ¹²⁷

أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بَجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتْسَاكِرُ

وقوله: ¹²⁸

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَكْفَكِفُهُ بَيْنَ ذِرَاعِيَّ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

وقوله: ¹²⁹

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ فُرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ

تُعد الكتب سالفة الذكر من أبرز مؤلّفات متقدّمي النّحاة، ولم يخلُ واحد منها من الاستشهاد بأبيات الفرزدق، التي مثّلت شواهد نحويّة وصرفيّة غنيّة ومتنوّعة. فقد توقّف النّحاة عند شعره لما فيه من جزالة الألفاظ وسلامة التّراكيب، ما يدلّ على أنّ أشعاره كانت مصدراً موثوقاً للاحتجاج في مسائل النّحو والصّرف لدى أولئك النّحاة المؤسّسين.

¹²⁶ محمّد بن يزيد المبرّد، المقتضب، تحقيق محمّد عضيمة (القاهرة: لجنة إحياء الثّراث الإسلامي بمصر،

1994)، 93/1.

¹²⁷ المبرّد، المقتضب، 93/4.

¹²⁸ المبرّد، المقتضب، 299/4.

¹²⁹ المبرّد، المقتضب، 191/4.

ومن بين هؤلاء النحاة كان الخليل بن أحمد الفراهيدي، أستاذ سيبويه، من أبرز من اعتمدوا على أشعار الفرزدق، ففي كتاب "العين" المنسوب إليه، استشهد بشعر الفرزدق في أكثر من ثلاثين موضعاً، معظمها غير مكرّر، تنوّعت بين شواهد نحوية وصرفية، ولم تقتصر على الجوانب اللغوية، ولولا أنّ كتاب "العين" معجم لغوي لتقصينا جميع الحالات التي وردت فيها تلك الشواهد بالتفصيل.

المقصد الثاني: دوران شعره في كُتب متأخري النحاة

عند الحديث عن متأخري النحاة فإننا نعني بذلك أعلاماً بارزين أسهموا في تطوير علم النحو وشرحه وتفصيله، وتيسيره لطلبة العلم، ومن أبرزهم ابن يعيش (ت 643 هـ)، صاحب شرح "المفصل" للزمخشري، وابن الحاجب (ت 646 هـ)، مؤلف كتاب "الكافية في النحو"، وابن مالك الأندلسي (ت 672 هـ)، الذي اشتهر بالمنظومة الألفية النحوية له، و"شرح تسهيل الفوائد". كذلك نجد رضي الدين الأستراباذي (ت 686 هـ)، الذي قدّم شرحاً قيماً لـ"كافية ابن الحاجب"، وابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، صاحب المؤلفات النحوية البارزة، وعلى رأسها "مغني اللبيب".

ومنهم أيضاً ابن عقيل (ت 769 هـ)، واضع الشرح المعروف باسمه لـ"ألفية ابن مالك"، والسبكي (ت 771 هـ)، صاحب الشروح والتفصيلات النحوية، وأشهرها "الإيضاح في شرح ألفية ابن مالك". كما يُعدّ الشاطبي (ت 790 هـ) من أعلام الأندلس البارزين، وله مصنفات نحوية مهمة، من أبرزها "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية".

إضافة إلى ذلك برز الأشموني (ت 900 هـ تقريباً)، وهو من أهم شراح "ألفية ابن مالك"، وله الشرح المعروف باسمه، والبغدادي (ت 1093 هـ)، مؤلف كتاب "خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب"، الذي يمزج بين النحو والأدب والشواهد.

فهؤلاء المذكورون، وغيرهم من النحاة المتأخرين، أسهموا في إثراء علم النحو، معتمدين على مصنفات المتقدمين شرحاً وإضافةً وتفصيلاً منهجياً، وما زالت مؤلفاتهم ذات قيمة كبيرة ومراجع أساسية في تعلّم النحو، وتيسير فهمه.

وفيما يتّصل بشعر الفرزدق، نجد أنّ النحاة المتأخرين، على الأغلب، لم يضيفوا جديداً إلى ما أورده النحاة المتقدمون من شواهد شعر الفرزدق. فعند مراجعة كتبهم الشهيرة، مثل "مغني اللبيب"، و"شرح التسهيل"، وشروح "ألفية ابن مالك"، يتّضح أنّهم اعتمدوا على الشواهد التي سبقتهم في كتب النحاة المتقدمين. ويعود ذلك إلى طبيعة منهجهم الذي اتّسم بشرح القواعد وتبسيطها، وليس استقراء شواهد جديدة من الشعر العربي. فعلى سبيل المثال، نجد في المغني لابن هشام استشهادات عديدة بشعر الفرزدق، لكنّها

تكاد تكون نسخاً ممّا ورد في كتب المتقدّمين، كشواهد الإعلال والإبدال، التي اعتمد فيها على مصادر مثل "الكتاب" لسيبويه.

ولا نستطيع الجزم تماماً بأنّ متأخري النُحاة كلّهم كانوا عيالاً على متقدّميهم في استنباط الشّواهد من شعر الفرزدق، فقد كان هناك خروج عن هذه الشّواهد المقرّرة في كتبهم بلا شكّ، ومن ذلك ما نجده في خزانة الأدب للبغداديّ¹³⁰، من استشهاد ببيتٍ للفرزدق، في قصّته الشّهيرة مع الذّئب:

وَأَطْلَسَ عَسَالٍ وَمَا كَانَ صَاحِباً دَعَوْتُ بِنَارِي مَوْهِناً فَأَتَانِي

إنّ اعتماد النُحاة المتأخّرين على الشّواهد النّحويّة التي جمعها المتقدّمون يمكن تفسيره بعدّة أسباب؛ منها أنّ المتقدّمين كانوا أقرب عهداً بعصر الاحتجاج اللّغويّ، وكانوا أكثر قدرةً على استقراء الشّعير الفصيح من القبائل العربيّة التي حافظت على نقاء اللّغة. ومنها أنّ المتأخّرين انشغلوا بتطوير المناهج النّحويّة وتبسيطها، ما دفعهم إلى الاعتماد على الشّواهد المثبتة بدلاً من البحث عن شواهد جديدة. وأخيراً، فإنّه نظراً إلى المكانة التي اكتسبتها كتب المتقدّمين، كانت استشاداتهم تُعدّ موثوقةً لتلبية حاجات المتأخّرين. ومن ناحية أخرى، يشير هذا الاعتماد إلى أنّ انتقال اللّغة العربيّة في العصور المتأخّرة من طور الاستقراء إلى طور التّلقين قد قلّ من الحاجة إلى البحث في دواوين الشّعراء لاستنباط شواهد جديدة.

وعليه، فإنّ الخلاصة التي يمكن أن نصل إليها هي أنّ شعر الفرزدق - رغم حضوره المميّز في كتب النُحاة المتقدّمين - حافظ على مكانته في كتب المتأخّرين من خلال إعادة توظيف شواهد في إيضاح القواعد، دون أن يطرأ عليها أيّ إضافة تُذكر على العموم، وهذا يُبرز الأهميّة التي أولاها المتقدّمون لشعره، ومدى اعتماد المتأخّرين على إرثهم العلميّ في بناء مؤلّفاتهم النّحويّة، وفي تعليم النّحو.

المقصد الثالث: دوران شعره في كُتب المتأخّرين جدّاً من النُحاة

إنّ الحديث عن دوران شعر الفرزدق في كتب متأخري النُحاة ينطبق تماماً على من جاء بعدهم من النُحاة، وصولاً إلى المعاصرين، فقد شكّلت العصور المتأخّرة امتداداً طبيعياً لما سبقها، وظلّت تعتمد اعتماداً كبيراً على ما أرسته العصور السّالفة من قواعد وأساليب في دراسة النّحو وشواهد. بل إنّ التّأليف النّحويّ في الأحقاب المشار إليها قد تراجع في بعض الجوانب، إذ قلّت الإضافات النّوعيّة، وتركّز الاهتمام على تحقيق النّصوص القديمة، وشرحها، والتّعليق عليها، كما اتّجه العلماء إلى العناية بمناقشة المسائل الجزئيّة التي تناولها السّابِقون في سياقات أوسع.

¹³⁰ عبد القادر بن عمر البغداديّ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1997)، 578/7. يقصد بالأطلس الذّئب الأغبر اللّون، والعسّال: المضطرب في مشيته.

فعلى سبيل المثال، استشهد الشيخ مصطفى الغلاييني (ت 1302 هـ)، صاحب كتاب "جامع الدروس العربيّة"، بشعر الفرزدق كما فعل النّحاة المتقدّمون، ولم يتجاوز ذكر الفرزدق في كتابه ستّ مرّات، وهذه الأبيات التي استشهد بها؛ بعضها لم يكن شاهداً في كتب النّحو المؤلّفة في القرن الرّابع الهجريّ وما قبله، لكنّها صارت شائعة عند النّحاة في القرن السّادس وما بعد.

وقد كان بيت الفرزدق الذي استشهد به الغلاييني، ولم يذكره سابقوه، يتيمّاً في كتابه، وهو في نيابة ضمير المصدر المتصرّف المختصّ عن الفاعل¹³¹، وهو قوله:

يُعْضِي حَيَاءً، وَيُعْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ

علماً أنّ هذا الشّاهد كان قد سبقه إلى الاستشهاد به من قبل ابن هشام في "أوضح المسالك"¹³²، على الحالة نفسها أيضاً، حيث احتجّ كلاهما على جواز مجيء نائب الفاعل ضميراً مستتراً من المصدر. وممّا استوقفني في هذا السّياق أيضاً كلام للدكتور فخر الدين قباوة، صاحب كتاب "إعراب الجمل وأشباه الجمل"، إذ قال في تقديم الكتاب: "وقد رجعت إلى القرآن الكريم والحديث الشّريف ودواوين الشّعير ومختاراته لأستمدّ شواهد حيّة عمليّة، وأبتعد ما استطعت من الشّواهد النّحويّة التّفليديّة. ولهذا سيرى القارئ بجانب الشّواهد النّحويّة المشهورة مادّة أدبيّة ضخمة لم يسبق للنّحاة أن استعانوا بها"¹³³.

وقد ورد في كتابه هذا أحد عشر بيتاً للفرزدق، جميعها ورد في كتب النّحويّين السّابقين، وليس فيها بيتٌ واحدٌ تفرّد به عنهم، ولهذا فإنّ ذلك وغيره يزيّدنا يقيناً بأهميّة دراسة الطّواهر النّحويّة والصّرفيّة في شعر الفرزدق.

المطلب الثّالث: أغراضه الشّعريّة

مثّلت أشعار الفرزدق انعكاساً للحياة الاجتماعيّة والسّياسيّة والثّقافيّة في ذلك العصر، ولحياة الفرزدق نفسه بكلّ ما تضمّنته من أحداث، وانعكست فيها شخصية الشاعر انعكاساً واضحاً، بل إنّ طبيعة هذه الأشعار نفسها، بما فيها من صعوبة والتواء في التّراكيب، وجموح في الألفاظ والتّعابير، وتأبّ على الانقياد إلى الوضوح والبعد عن التّعقيد، ما هي في الحقيقة إلّا تعبير صادق عن طبيعة الشّاعر نفسه، وكأنّما شعره جزء من شخصيّته، انعكست فيه طباعه وصفاته. ولأجل هذا فقد تنوّعت أغراضه الشّعريّة بتنوّع قضاياها وتجربته الشّخصيّة.

¹³¹ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربيّة (بيروت: المكتبة العصريّة، 1993)، 251/2.

¹³² عبد الله بن يوسف بن أحمد، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق بركات هيود (بيروت: دار الفكر، د.ت)، 126/2.

¹³³ فخر الدّين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل (حلب: دار القلم العربي، 1989)، 10.

وقد امتاز شعره بميزة عامّة هي جزالة الألفاظ وقوّة التراكيب وثراء المعاني، ونحن وإن كان موضوع دراستنا بعيداً عن الخوض في الجانب المعنويّ من شعر الفرزدق، وما فيه من أغراض شعريّة، وما أنصف به من خصائص أدبيّة أو بلاغيّة، ممّا يتّصل بالبحث الأدبيّ والنّقدي أكثر من اتّصاله بالدّرس اللّغويّ، فإنّنا نجد أنّ من المفيد أن نعرّج على هذا الجانب تعريجةً عَجلى، نطوف بها إطفاءً سريعةً بأغراض الفرزدق الشّعريّة، لتكتمل أجزاء الصّورة التي نحاول أن نكوّنها عنه، وليخدم بعض أجزاء هذا البحث بعضه الآخر إن شاء الله.

المقصد الأوّل: الهجاء

كان الهجاء، إلى جانب الفخر، أبرز أغراض الفرزدق الشّعريّة، استهويه واستأثرا بنفسه، وبجزء كبير من ديوانه، قال فيهما فأكثر القول، ثمّده مآثر قومه فيغلو في الفخر، ويبني به ما شاء أن يبني من معانيه، وفسّحت له ملابسات عصره السّياسيّة والاجتماعيّة فبالغ في الهجاء، وعنّف على خصومه، وقارّض معاصريه من الشعراء مرّ القول، ذائداً عن قومه، ونائلاً الخارجين على الدّولة بشواظ من نيرانه، وحين ثارت بينه وبين جرير أسباب الخصومة، وهاج الشّرّ، استطار شرّهُ ثمانياً وأربعين سنة، لم يقف عن الخصومة فيها، ولا ملأ العراك، فانجلت هذه المعركة الشّعريّة عن ديوانٍ كاملٍ في فنّ النّقائض، وبلغ على أيديهما غايةً لا مرقى وراءها، فصار يُعرف بهما، ويُنسب إليهما.¹³⁴

والعجيب أنّ كثيراً من قصائد الفرزدق الهجائيّة تناولت جريراً ورهطه من كليب، ووجه العجّب أنّهما لم يكتفيا بالنّقائض التي سطرّاها بينهما، فتهاديا الهجاء في قصائد أخرى كثيرة مضت على غرار النّقائض في معانيها، فنّد الفرزدق بكليب، ونعتّها بأنّ أبناءها شرار النّاس، وعيّرّها بخسّة الأصل، ورعي الحمير، والجُبْن، والدّلّ. ويمدّ الفرزدق أطراف الهجاء مستغلاً كلّ مناسبة، محقّراً من شأن عطية، أبي جرير، نابراً أمّه بالمرافة¹³⁵ هُزأً وسخرية، غير متورّع عن الإقذاع في السّباب، والقذف بكلّ ألوان الفجور، يمازج ذلك كلّ تعالٍ وشموخ¹³⁶، من ذلك قوله:¹³⁷

ولقد تركتُ بني كليبٍ كلّهم صمّ الرؤوس مُفقّي الأبصار

ولقد ضلّلتُ أباك تطلّب دارماً كضلالٍ مُلتَمِسٍ طريقَ وبار

كَم خالَةٍ لك يا جريرٌ وعمّةٍ فدعاء قد حلّبتُ عليّ عشاري

¹³⁴ الفخّام، الفرزدق، 276.

¹³⁵ المرافة: الأتان، أنثى الحمار، وقيل: الأتان التي لا تمتنع من الفحول، وبذلك لُقّب الأخطل أمّ جرير، فدعاه: ابن المرافة، أي التي يتمرّع عليها الرّجال. ابن منظور، "مرغ"، 450/8.

¹³⁶ الفخّام، الفرزدق، 330-331.

¹³⁷ الفرزدق، ديوانه، 359.

ويمكن القول بأنّ الأهاجي التي قالها الفرزدق في الصّدر الأوّل من شبابه، وكان قد ألحّ فيها على نهشل وفقيم، وتصدّى لمن دافع عنهما وناصرهما، كان يتناول فيها مهجويّه فيحطّ من شأنهم، وينعتهم باللّؤم والخسّة، ويندّد بأحساب القبيلة، ناعياً عليها مخازيها، فإذا انتهى من ذلك واشتفت نفسه منه عاد إلى ذكر مفاخره ومآثر قومه.¹³⁸

ويصعب أن تُحيط بموضوع الهجاء في شعر الفرزدق من جميع جوانبه في هذه العجالة، فقد احتلّ هذا الغرض مساحةً واسعةً في ديوانه، ليس في إطار نقائضه مع جرير فحسب، بل تعدّى ذلك إلى غيره أيضاً، أشخاصاً وقبائل، فهجا الشّاعر الأشهب وقومه بني نهشل، وقارع مسكين بن عامر الدّارميّ، لراثه زياداً حين مات، وكان زياد قد طلب الفرزدق وأخافه، فهجاه هذا الأخير، وهجا أيضاً شعراء قيس، وقيساً كلّها؛ إثر مقتل قتيبة بن مسلم الباهليّ سنة 96 هـ، وهجا أيضاً باهلة، ونميراً وفزارة، مستعيناً على ذلك كلّه بما وعته حافظته من ذكر المثالب والأيّام والمآثر، ساقها في قصائده شواهد تلبّ أو فخار، إذ كان حافظاً واسع الرّواية، حديد اللسان.¹³⁹

وتعدّى الفرزدق في هجائه الشعراء وقبائلهم، إلى نوع آخر من الهجاء السّيّاسي، تعرّض فيه للولاة والأمراء والقوّاد وأشراف النّاس، وقد سلك في هذا النّوع من الهجاء مسلكين؛ الأوّل هو التّعريض للمهجو، وإسقاط قبيلته، ونشر مثالبه، والمفاخرة بالأباء والقبيلة، والثّاني هو الافتخار بالانتصار والظّفر.¹⁴⁰ ومن أمثال هذا الهجاء قوله يهجو المهلب:¹⁴¹

لَقَدْ كَانَ فِي آلِ الْمُهَلَّبِ عِبْرَةٌ وَأَشْيَاعُهُمْ لَمْ يَبْقَ إِلَّا شَرِيدُهَا

يُقَجِّمُهُمْ فِي السِّنْدِ سَيْفُ ابْنِ أَحْوَزٍ وَفُرْسَانُهُ شُهْبٌ يُشَبُّ وَقُودُهَا

المقصد الثّاني: الفخر

مَلَكَ الْفَخْرُ عَلَى الْفَرْزَدِقِ نَفْسَهُ، وَبَلَغَ مِنْهُ الرَّهْوُ وَالْخِيَلَاءُ كُلَّ مَبْلَغٍ، فَقَدْ حَلَّ بَيْنَهُ مِنْ سَمَاءِ مَجَاشِعِ مَنْزِلَةٍ فَاتَتْ يَدَ الْمَتَنَاوِلِ، إِلَى دَرَجَةِ أَنَّهُ أَنْشَدَ مَعَاوِيَةَ ۞ قَصِيدَةً فَخَرَ فِيهَا بِنَفْسِهِ، فِي الْمَقَامِ الَّذِي يَنْبَغِي أَلَّا يَتَوَجَّهَ فِيهِ لَغِيرٍ مَخَاطَبُهُ بِالْمَدْحِ وَالنَّثَاءِ. وَيَكَادُ يَكُونُ دِيْوَانُهُ كُلُّهُ دِفَاعاً خَالِصاً عَنْ قَوْمِهِ، وَتَمْجِيداً لَهُمْ¹⁴²، وَمِمَّا قَالَهُ فِيهَا:¹⁴³

¹³⁸ الفخّام، الفرزدق، 332-333.

¹³⁹ شوقي ضيف، العصر الإسلاميّ (القاهرة: دار المعارف، د.ت): والفخّام، الفرزدق، 333-345.

¹⁴⁰ الفخّام، الفرزدق، 346-348.

¹⁴¹ الفرزدق، ديوانه، 177.

¹⁴² شوقي ضيف، التّطوّر والتّجديد في الشّعر الأمويّ (القاهرة: مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، 1952)،

150.

¹⁴³ الفرزدق، ديوانه، 74.

أَلَسْتُ أَعَزَّ النَّاسِ قَوْماً وَأَسْرَةً
وَمَا وَلَدْتُ بَعْدَ النَّبِيِّ وَأَهْلِهِ
وَأَمَنَعَهُمْ جَاراً إِذَا ضَيِّمَ جَانِبُهُ
كَمَثَلِي حَصَانٌ فِي الرِّجَالِ يَقَارِبُهُ

لقد هيأ نسب الفرزدق له كل أسباب الفخر والمباهاة، فراح يصف شرفه وشرف قومه، وشجاعتهم وكرمهم، يُعينه على ذلك ثراء لفظي واسع جداً، مكّنه من التعبير عن هذه المعاني بصور متنوعة، جاءت في قصائده وأشعاره كأنها لوحات فنيّة أبدع فيها الفرزدق في الفخر، واستعرض مقدراته الأدبيّة العالية جداً على الوصف والتعبير عن معاني الفخر العريضة التي تعتلج في صدره، من كرم اتّصف به سجيّة هو وأبوه من قبله وأسرته عامّة، وشعور بالتفوّق على الناس جميعاً، وأن لا أحد فوقه سوى الخليفة وقومه من قريش، ما جعله يقرن مديحه للخليفة بالفخر بنفسه وقومه، وكثيراً ما احتلّ فخره بنفسه مساحة كبيرة من قصيدته التي يمدح بها الخليفة نفسه¹⁴⁴، ومن ذلك قوله:¹⁴⁵

مَا حَمَلْتُ نَاقَةً مِنْ سُوقَةٍ رَجُلًا
أَكْرَمَ قَوْماً وَأَوْفَى عِنْدَ مُضْلَعَةٍ
مَثَلِي إِذَا الرِّيحُ لَفَّتَنِي عَلَى الْكُورِ
لَمُنْقَلٍ مِنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ مَبْهُورِ
إِلَّا قَرِيشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهَا
مَعَ النُّبُوَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالْخَيْرِ

المقصد الثالث: المدح

نشأ الفرزدق نشأة السّادة، فهو ينتمي إلى بيتٍ من أشرف بيوت سادات تميم وأمجدها، فكانت أشعاره الأولى في المفاخرة والمهاجاة، ولم يكن هناك ما يدفعه إلى طَرْقِ فنّ المديح، المقترن بالطلب والاستجداء غالباً، وبقي هكذا إلى أن بلغه تهديد زياد له بسبب كثرة هجائه، فنَبَّهه ذلك إلى ضرورة أن يكون في جوار من يلوذ ويحتمي به، فلجأ إلى والي المدينة سعيد بن العاص، ووجد الأمن لديه، فشكر له صنيعه بمدائح ساقها إليه¹⁴⁶، وممّا قاله فيه:¹⁴⁷

تَرَى الشَّمَّ الْجَاحِجَ مِنْ قَرِيشٍ
قِيَاماً يَنْظُرُونَ إِلَى سَعِيدٍ
إِذَا مَا الْأَمْرُ فِي الْحَدَثَانِ عَلَا
كَأَنَّهُمْ يَرُونَ بِهِ هِلَالاً

ثم لم يجد الفرزدق بداً من سلوك سبيل غيره من الشعراء في المديح، إذ فاض المال، وزاد الثراء، وتركّزت في أيدي الخلفاء والولاة والأمراء سلطة قويّة، فأقبل الشعراء عليهم يمدحونهم، وأغدق الخلفاء والأمراء عليهم الأعطيات، لأنّهم رأوا فيهم ألسنة قوّالّة، تدافع عن سياستهم، وتُشيع فضائلهم، وتعطف ودّ

¹⁴⁴ ضيف، العصر الإسلامي، 267؛ والفحّام، الفرزدق، 358-360.

¹⁴⁵ الفرزدق، ديوانه، 233.

¹⁴⁶ الفحّام، الفرزدق، 358-360.

¹⁴⁷ الفرزدق، ديوانه، 475.

الرَّعِيَّةَ عليهم، فأقبل الفرزدق على ذلك بحذر، إذ أحاطه الكبراء والأشراف بعطايهم، وطوّقوا عنقه بجميل صنائعهم، فمدح من رأى أن له من الشرف والعمل ما يؤهله لذلك، وذلك في مبتدأ أمره، ثم ألجأه الخوف من الحجاج إلى مدحه، فقد رأى فيه صورة الرجل العنيف، شديد القسوة، الظافر بأعدائه، الذي أخضع العراق مهد الثورات، فتجلت رهبته تلك شعراً قوياً تظهر فيه هيبة الحكم¹⁴⁸، ومن ذلك قوله: ¹⁴⁹

وَقَدْ خِفْتُ حَتَّى لَوْ أَرَى الْمَوْتَ مَقْبَلاً لِيَأْخُذَنِي وَالْمَوْتُ يُكْرَهُ زَائِرُهُ

لكان من الحجاج أهون روعة إذا هو أغضى وهو سام نواظره

وبلغ الفرزدق الذروة في مدائحه في عهد سليمان بن عبد الملك، فقد رفع المظالم، وأمن الناس، فكانت قصائده فيه تبشيراً بإقبال مهدي يملأ الأرض عدلاً وإنصافاً، ويحقق للناس آمالهم. وجمع إلى المدح أيضاً في هذه المرحلة الحجاج بحق بني أمية، والمجادلة عنهم، حتى إنه ليس هناك من الشعراء من دافع عن بني أمية وأحسن في ذلك مثل الفرزدق.¹⁵⁰

المقصد الرابع: الغزل

درج الشعراء على أن يستفتحوا بالغزل قصائدهم، وهو أمر فعله الفرزدق أيضاً، إلا أنه لم يُكثر منه إكثارهم، فطبعه يضيق بمثل ذلك، ولا يستجيب له، ويؤثر بدلاً من ذلك أن يمضي إلى غرضه، لأنّ النسيب يتطلب رقة في الألفاظ وعدوبة، وصبابة وحسن تشكيك، وبتّ الأشواق، وغير ذلك ممّا يجده العاشق المحبّ، والفرزدق ليس من ذلك في شيء، فهو ابن البادية، يتّصف بجفاء الخلق، ومتانة الشّعر، ولذا فقد كانت مطالعه الغزليّة لا تتجاوز الثلاثة أو الأربعة غالباً، وقد يقتصر على بيت واحد فقط، وإن أطال - وقلمًا يفعل - فإنما هي استجابة لفورة عاطفيّة، أو نازعة فنيّة دعتة. وكان يؤثر التّصريح بأسماء اللواتي ينسب بهنّ، ولا يميل إلى الكناية إلا قليلاً، فنقع في شعره على أسماء ظمياء، والنّوار، وزوجاته حدراء، وطيبية، ورهيمة، وسويدة، ومفدّة، ووقعة أم مكّيّة، وأسماء أم الهيثم، وزينب الأسيديّة، وميّة، وسعدى، وسلمى، وغيرهنّ، فقد كان زير غوانٍ، مستهتراً بالنّساء.¹⁵¹

ومن اللافت أنّ للطّيف حضوراً في نسيب الفرزدق، أفرد له طائفة من مقدّمات قصائده، وقد يطيل فيه لأنّه معتمد على التّصوير والخيال¹⁵²، ومن ذلك قوله: ¹⁵³

¹⁴⁸ ضيف، العصر الإسلامي، 271؛ والفحّام، الفرزدق، 401، 402.

¹⁴⁹ الفرزدق، ديوانه، 264.

¹⁵⁰ الفحّام، الفرزدق، 405-408.

¹⁵¹ الجاحظ، البيان والتبيين، 181/1؛ والفحّام، الفرزدق، 376، 377.

¹⁵² الفحّام، الفرزدق، 382.

¹⁵³ الفرزدق، ديوانه، 290.

إذا عَرَضَ المنامُ لنا بِسَلْمَى فُكِّلَ في لَيْلٍ طَارِقَةٍ قَاصِرِ
 اتَّئْنَا بعدما وَقَعَ المطايا بنا في ظِلِّ أبيضِ مُسْتَطِيرِ
 فَبَاتَتْ لي وَأَحْسَبُهَا حَلَالاً وَبَتْ لها كَمُحْتَضِنِ الحُصُورِ

المقصد الخامس: الرثاء

للفرزدق أشعارٌ غزيرةٌ في الرثاء، تتجلى فيها ملامحُ من صفاته وأخلاقه، وتظهر جانباً آخر من جوانب شخصيته الإنسانية، واقتداراً فنياً من ناحية أخرى، وقد وصف النقاد القدماء، كابن طباطبا، مقطوعات رثاء له بأنها من الأشعار المحكمة، المتقنة، المستوفاة المعاني.¹⁵⁴ وقد كان أبوه غالب أول من رثاه، وكان حدثاً مزلزلاً له، مؤثراً فيه أعماق التأثير، إذ لطالما فخر به، وبمآثره، فهو الساعي في سدِّ نوائب قومه، والمفضل الذي لا تُبطل عطاياه، ولا يشقى به ضيفه. وله أيضاً مرات في فرسان قبيلته وشجعانها، إذ كان شديد الاعتزاز بمجاشع، قوي الارتباط بها، تهزُّه انتصاراتها فرحاً، وتملؤه زهواً، ويغمُّه ويحزنه أن تلمَّ بها رزية، أو تعرفوها مصيبة. وأما أجمل مراثيه على الإطلاق فقد كانت في أبنائه، إذ كان يمني نفسه بأن يكبروا حوله، ليعتزُّ بهم ويفاخر، وليرثوا مجد آبائهم فيغدوا قادة مجاشع وسادتها، ولكن ذلك لم يكن، بعد أن غيب الموت ابنه من زوجه الثوار، وبالرغم من شديد حزنه عليهم فإنه يظهر في رثائه لهم- التَّعالي على المصائب، وأنه البطل الذي لا يتضعع، ولا يخضع للأعداء، ولا يعاب بشماتتهم، ثم ما يلبث الموت أن يغيب ولدين آخرين له أيضاً، فيغيِّر ذلك فيه، ويهدِّي من عنفوانه، ويواري شراسته، ليخاطب الشَّامتين بخطاب آخر، فيه من معاني الإيمان أكثر ممَّا فيه من معاني الكبر والتَّعالي؛ بأن ما يخشاه إنَّما هو الفزع الأكبر¹⁵⁵، يقول: ¹⁵⁶

أما تَرْضَى عُدِيَّةً دُونَ موتي بما في القلبِ من حَزَنِ الصُّدُورِ
 بأربعةِ رُزْنَتُهُمْ وكانوا أَحَبَّ المَيِّتِينَ إلى ضَمِيرِي
 بَنِي أَصَابَهُمْ قَدَرُ المنايا فهل مِنْهُمْ من أَحَدٍ مُجِيرِي؟

ومات أخوه الأكبر الأخطل، وابْنُهُ مُحَمَّد بن الأخطل، فرثاهما بنحو ما رثى أباه من قبل، وخلع عليهما صفات الكرم وقرى الضيف، ونُصرة الجار، مظهراً حباً عميقاً لهما.¹⁵⁷

¹⁵⁴ مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد، ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، تحقيق عبد العزيز المانع (القاهرة: مكتبة الخانجي،

(1985)، 82-94.

¹⁵⁵ الفَخَّام، الفرزدق، 412-420.

¹⁵⁶ الفرزدق، ديوانه، 237.

¹⁵⁷ الفَخَّام، الفرزدق، 423.

وله مراتٍ في الأشراف والولاء، ولم تكثر مراتي أحد من شعراء بني أمية كما كثرت مراتي الفرزدق¹⁵⁸، إلا أنها لا تعلق علو مراتيه في قرابته، ولا تصوّر لوعة حرّى لديه على موتهم، وإنما تُظهر اعترافاً منه بمكانتهم في قومهم، وما لهم من المحامد والمكارم، ولولا أنها في مناسبات الموت لصدق عليها ما يصدق على قصائد المدح.¹⁵⁹

المقصد السادس: الوصف

كان الفرزدق من الشعراء المصوّرين الوصّافين، وإن قامت شهرته على أنه شاعر الفخر الأوّل، وأنه جلى في فنّ الهجاء أكثر من بقيّة الأغراض الأخرى. لقد تفتّحت حواسّه على الدّنيا الواسعة من حوله، وتوثّقت صلته بالطّبيعة، فكتفت له عن ثرائها الثّر المتدفّق، ورأى فيها من المباهج ما لا يراه غيره، فإذا شعره لوحات فنيّة رائعة، انتزعت من الحياة المتكرّرة الرّتيبة، فوصف الصّحراء وسرايبها وماءها وجبالها وطرقها، ووصف الشّتاء وريحه وثلوجه وبرده وصقيعه، والرّبيع ورياضه، واللّيل وذئابه، والنّار التي توقد للضيّفان، والبحر المتلاطم الأمواج، والإبل، والقيد والسّجن، والخيل والصّيد، والجيش والحرب، والطّيور على اختلافها، وغير ذلك ممّا خبره وعاناه في حياته الطّويلة ورحلاته الكثيرة.¹⁶⁰

والوصف لدى الفرزدق يتحدّد بالأوصاف الحسيّة التي وردت لدى الجاهليّين ومن تلاهم، وتعبّر عن مشاهدة فعليّة ومواقف عاشها، ولذا فإنّه لم يخرج فيها عن النّعابير السّائدة في عصره وما قبله.¹⁶¹ ويندرج الوصف لديه في تضاعيف القصائد، ولا يُفرد له قصائد خاصّة، شأنه في ذلك شأن كبار الشعراء الذين اشتهروا بالوصف، كالنّابغة الدّيباني، وذي الرّمة¹⁶²، ومن ذلك وصفه لناقته إذ يقول:¹⁶³

ومائرة الأعضاء صُهبٍ كأنما

بدأنا بها من سيف رملٍ كهيّلة

وفيها نشاطٌ من مراحٍ وعجرف

فما برحت حتّى تقارب خطوها

وبادت ذراها والمناسم رُعف

عليها من الأيّن الجسأ المدوّف

¹⁵⁸ محمّد أبو المجد علي، شعر الرّثاء والصّراع السّياسي والمذهبي في العصر الأموي (القاهرة: جامعة القاهرة – فرع الفيوم، 1995)، 180.

¹⁵⁹ الفخّام، الفرزدق، 425-427.

¹⁶⁰ ضيف، العصر الإسلامي، 276؛ والفخّام، الفرزدق، 383، 384.

¹⁶¹ وجدان صادق صدام، "فن الوصف في شعر الفرزدق"، مجلة الخليج العربي 2-1/45 (2017)، 311.

¹⁶² الفخّام، الفرزدق، 385.

¹⁶³ الفخّام، الفرزدق، 433.

يُظهر تنوع أغراض شعر الفرزدق مدى ثراء تجربته الشعريّة وعمق تأثيرها في التراث الأدبيّ العربيّ، فقد عبّر من خلال الفخر والهجاء والمدح والوصف والزّناء عن قضايا عصره، وخلّد أحداثاً وشخصيّات أثّرت في مجرى التاريخ.

ومع ذلك، فإنّ ثمة معاني كثيرة طرقها الفرزدق لا تدخل في درب من دروب الشعر التي صنّفها النّقاد، وليست ضمن الأغراض التي تناولناها، فالشّعر حديث النّفس، ومجلى الفكر، والمعاني التي تخطر للإنسان كثيرة ومتنوّعة. والفرزدق أكثر من عبّر من بين أقرانه -جرير والأخطل- عن نفسه، وصوّر عواطفه، وترك بين يدي النّقاد والدّارسين ثروة شعريّة هائلة.¹⁶⁴

المبحث الثالث: طبعات الديوان وشروحه

يُعَدُّ ديوان الفرزدق من أهمّ الدّواوين الشعريّة؛ نظراً لمكانته الأدبيّة واللّغويّة، ما دفع العلماء والمحقّقين إلى بذل جهود مضيئة في جمع أشعاره وتحقيقها وشرحها عبر العصور.

وقد تعدّدت طبعات ديوان الفرزدق، وما تزال الجهود مستمرّة سعيّاً لإخراجه في طبعة علميّة تليق به، وتتلافى القصور الذي اعتري أكثر النّشرات المتوقّرة للديوان، وهو ما يجعل دراسة تلك الطّبعات ضرورة لفهم التّطوّر الذي طرأ على النّصوص الشعريّة وكيفيّة توثيقها.

المطلب الأوّل: الطّبعات القديمة للديوان

بدأت محاولات نشر ديوان الفرزدق في طبعة محقّقة تحقّقاً علميّاً في وقت مبكّر جداً، حيث سجّلت أولى هذه المحاولات في عام 1870م، على أيدي المستشرقين. ثمّ جاءت بعد ذلك التّحقيقات العربيّة لمثل هذه الكتب، التي اختلفت بين الإجادة ونقيضها. ولذا فإنّنا سوف نقف على التّحقيقات القديمة لديوان الفرزدق، لتعرّف الجهود التي بذلها في هذا الصّدّد المهتمّون بالتّراث العربيّ، وديوان الفرزدق على نحو خاصّ.

المقصد الأوّل: طبعة "بوشيه" و"هل"

كان المستشرق ريشارد بوشيه أوّل من طبع ديوان الفرزدق، فأصدر منه أربع كتيّبات في باريس، الأوّل: 1870، والثّاني 1872، والثّالث والرّابع 1875، ولكنّه توفّي قبل إتمامه. تحدّث في مقدّمة الكتاب عن المخطوطة التي اعتمد عليها في نشره، وهي المخطوطة التي أهداها السّلطان محمود إلى مكتبة آيا صوفيا، ذات الرّقم 3884، ويؤكّد أنّها الوحيدة في مكاتب إسطنبول التي حفظت ديوان الفرزدق بشرح محمّد بن حبيب، ويرى بوشيه أنّ هذا الشّرح قد ربّبه وحرّره أبو سعيد السّكّريّ. ولكنّ بوشيه عبث بالنّصّ

¹⁶⁴ الفخّام، الفرزدق، 430.

العربي، فاقترصر على طبع الشعر وحده مجرداً من شروحه، ما ترك في عمله صدعاً لا يُرأى إلا بعمل جديد، فالمخطوطة التي قال إنَّها الوحيدة التي حفظت ديوان الفرزدق بشرح ابن حبيب ضاعت منها بعد ذلك أوراق بلغت الثمانين، كما كانت هناك أخطاء كثيرة في ضبط الكلمات وحركات الإعراب؛ لأنَّه اعتمد على ضبط نسخة الديوان فقط في الأعم الأغلب، وقد ترجم النَّصَّ إلى الفرنسيَّة، إلَّا أنَّ ترجمته كانت مليئة بالأخطاء، فقد كان يخطئ في التَّرجمة حين يستعصي عليه معنى النَّصِّ، أو يحاول تفسيره فيبعد النَّجعة، ويأتي بالأعاجيب، وقد تسأل كثير من هذه الأغلاط بعد ذلك إلى طبعة الصَّاوي القاهريَّة.¹⁶⁵

وقد توفي بوشيه قبل إتمام طبع ديوان الفرزدق، وعُدَّت طبعته الجزء الأوَّل من الديوان، ولم يصدر الجزء الثاني، وطال انتظاره، حتَّى أنجزه المستشرق الألماني جوزيف هل بعد خمسة وعشرين عاماً، فأصدره في ميونيخ سنة 1900، ولم يجزِّد الديوان من شروحه كما فعل بوشيه. ثمَّ تبين له بعد أن نشر الجزء الثاني أنَّ النُّسخة التي اعتمد عليها -وهي نسخة آيا صوفيا- قد أصابها خرمٌ كبيرٌ، وكان بوشيه قد كتب نسخة آيا صوفيا بخطِّ يده، بخطِّ فارسيٍّ جميل، فاضطرَّ هل إلى إصدار الجزء الثاني مرَّةً أخرى بعد أن رَمَّ المفقود منه من نسخة بوشيه، وأصدره في ميونيخ عام 1901، وسَمَّاه الجزء الثاني ب. ولكنَّ نسخة هل فيها ما فيها من التَّصحيف والتَّحريف والأغلاط.¹⁶⁶

المقصد الثاني: طبعة أمين بن عمر زيتونة

صدر ديوان الفرزدق في مصر سنة 1293 هـ (1876م)، ضمن مجموعٍ يشتمل على خمسة دواوين: للنَّابغة، وعروة بن الورد، وحاتم الطَّائي، وعلقمة الفحل، والفرزدق، طُبِعَ المجموع في المطبعة الوهبيَّة، بإشراف السيِّد أمين بن عمر زيتونة، وكان مجموعُ صفحاته مئتي صفحة، خصَّ ديوان الفرزدق منها اثنتان وستون صفحة، وذكر أنَّه من رواية الأصمعيِّ. والديوان يوافق في ترتيب قصائده وتتابعها قصائد ديوان بوشيه، ولكن ليس تطابقاً تاماً، وهو ما يدلُّ على أنَّ ناشر الديوان وقع على مخطوطة تضمُّ القسم الأوَّل من ديوان الفرزدق، فجرَّدها من شروحه كما فعل بوشيه، ثمَّ طبعها¹⁶⁷

أعادت المكتبة الأهليَّة ببغروت في سنة 1909 طبع الدَّواوين الخمسة التي صدرت عن المطبعة الوهبيَّة، إلَّا أنَّها جعلت كلَّ ديوان مستقلاً بعنوانه وترقيم صفحاته، ورَتَّبت الدَّواوين على حروف القوافي، وبلغ عدد صفحات ديوان الفرزدق 91 صفحة، وحوت القصائد نفسَها التي وردت في طبعة مصر المذكورة

¹⁶⁵ الفخَّام، الفرزدق، 212-217.

¹⁶⁶ الفخَّام، الفرزدق، 218-220.

¹⁶⁷ الفخَّام، الفرزدق، 222-224.

أنفأ، إلا أنها أهملت أشعاراً من الديوان، كثير منها بذيء، ولم تزد على ما جاء في طبعة مصر من أبيات سوى بيتين مفردين.¹⁶⁸

المقصد الثالث: طبعة بشير يموت

أعادت المكتبة الأهلية طبع ديوان الفرزدق ضمن كتاب فحول الشعراء، في سنة 1934، ويشمل دواوين النابعة، وجميل بثينة، وذي الرمة، وأمّية بن الصلت، مصدراً بديوان الفرزدق. غير أنّ الناشر لم يلتزم بذكر جميع ما ورد في الطبعة الأولى، إذ أسقط منها أربعاً وأربعين قصيدة ومقطوعة، وأباح لنفسه إسقاط ما يشاء من أبيات القصيدة، وتعمّد إسقاط ما يتّصل بوصف الناقة والفلاة والغيث، وجذب البادية وبؤس أهلها، ووصف النار في الشتاء التي ترشد الضيفان إلى المبيت والقرى، وكذلك أسقط ما هو فاحش اللفظ، ولم يعلّق على الديوان بأيّ تعليق يشرح لفظة منه، أو يفسّر معنى مستغلقاً.¹⁶⁹

المقصد الرابع: طبعة الصّاوي

في عام 1936 أصدر الأستاذ عبد الله إسماعيل الصّاوي ديوان الفرزدق في جزأين، وكانت مراجعته في نشر ديوان الفرزدق: ديوان الفرزدق طبعة بوشيه وهل، ونسختين خطيتين للديوان في دار الكتب المصرية للشّوقي والبارودي، وكتاب النّقاوض طبعة بيفان، وعدّة كتب أخرى من كتب الأدب وجد فيها أشعاراً للفرزدق لم ترد في الديوان والنّقاوض. وقد وضع رموزاً لكلّ مصدر من تلك المصادر، ورثب القصائد على حروف القوافي، وأسقط من الديوان قطعاً. لم يدرك الصّاوي الصّلة بين ما طبّعه بوشيل وما طبّعه هل، ولا بين طبعتي هل نفسه، وهو ما أدّى إلى أغلاط في الديوان، وتجزئة بعض القصائد ليوردها في موضعين مختلفين. وكذلك أدّى ترتيب الديوان على القوافي إلى تفريق ما اجتمع في الديوان من قصائد على غرض واحد، فنقطعت الصّلة بينها، وزاد الأمر سوءاً إفساده ما تُفسّر به القصائد من شروح توضع في غير مواضعها. وثمة أخطاء في الفهم في أسهل العبارات.¹⁷⁰

وقد جمع الصّاوي من كتب الأدب أبياتاً لم ترد في الديوان، فبلغت الزيادة 76 بيتاً، والظاهر أنّ الصّاوي لم يستقص ما في هذه الكتب من شعر الفرزدق، والكتب الأخرى الكثيرة التي تفرّق فيها شعر الشّاعر، ففي الأغاني وحده ما يزيد على مئة بيت لم يأت به الديوان.¹⁷¹

¹⁶⁸ الفخّام، الفرزدق، 224.

¹⁶⁹ الفخّام، الفرزدق، 225.

¹⁷⁰ الفخّام، الفرزدق، 226، 227.

¹⁷¹ الفخّام، الفرزدق، 227.

المقصد الخامس: طبعة دار صادر

في عام 1960، أصدرت دارا صادر وبيروت طبعة لديوان الفرزدق، وهو ليس أكثر من صورة عن طبعة الصّاوي، سوى أنّ الناشرين اختزلوا أكثر مقدمات القصيدة، وحذفوا كثيراً من الشّروح القديمة، وأسقطوا جزءاً من القصائد؛ بدعوى أنّ الطُّلاب لا يحسن أن يقرؤوها لما فيها من فحش.¹⁷²

وكلّ ما ورد من أخطاء في طبعة الصّاوي فقد تكرّرت كما هي في هذه الطُّبعة، دون تصحيح أيّ لفظة، أو التّنبيه على الخطأ، فهو عبارة عن سلب لجهود الآخرين دون الإشارة إلى ذلك بأيّ شكل، أي إنّها سرقة علميّة موصوفة لا يمكن أن توصف بغير ذلك، أو يقال بأنّها تحقيق علميّ للديوان.¹⁷³

المطلب الثّاني: الطُّبعات الحديثة للديوان

بعد الطُّبعات السّابقة صدرت عدّة تحقيقات وشروح للديوان، نوردّها فيما يلي:¹⁷⁴

شرح إيليا الحاوي (1983) بجزأين.

ديوان الفرزدق بعناية علي فاعور (1987).

ديوان الفرزدق بشرح مجيد طراد، صدر بجزأين سنة (1992).

ديوان الفرزدق بشرح علي خريس (1996).

ديوان الفرزدق بشرح عمر فاروق الطُّبّاع (1997).

ديوان الفرزدق للهنداويّ (2019).

وإضافة إلى هذه الطُّبعات المتعدّدة، صدر مستدركان على ديوان الفرزدق، هما:

المستدرك على ديوان الفرزدق لطراف طارق النّهار في (2008).

مستدرك على شعر الفرزدق -نصوص قيمة سقطت من ديوانه- لمحمّد طالب الأسديّ (2010).

تعتمد الدّراسة طبعات الطُّبّاع وحاوي وفاعور، وقد راعت في اختيارهم الأسبقية التّاريخيّة، والغنى النّصّيّ في عدد القصائد والمقطوعات والأبيات. ومع ذلك، فإنّ نسخة الطُّبّاع، وهي الأكثر حضوراً في الدّراسة، لم تكن جيّدة جدّاً في العموم، فمن مشكلاتها الأخطاء في الضّبط والطّباعة، وعدم خدمة النّصّ بشرح كلّ ما يتطلّب شرحاً من مفرداته، مع ما تُعرف به نصوص الفرزدق من صعوبة بالغة، والشرح

¹⁷² الفخّام، الفرزدق، 228.

¹⁷³ الفخّام، الفرزدق، 228، 229.

¹⁷⁴ ثمّة شرح لجيمس د. سايمز، صدر عن دار الثّقافة العربيّة في بغداد، لم يُتَح للدّراسة الوقوف عليه، أو معرفة التّاريخ الدّقيق لطباعته ونشره.

الموجود ليس مبنياً على منهجية واضحة، بل هو انتقائي، فقد يدع ما يجب أن يفسر معناه، ويشرح ما لا يحتاج إلى كبير جهد في فهم معناه، ومن ذلك أيضاً أنه يكاد يتجنب كل الروايات التي تتضمن شاهداً ما، فيورد البيت برواية مختلفة تفوت الاستشهاد به، دون الإشارة إلى وجود رواية أخرى للبيت في كتب النحاة واللغويين وغيرهم، وسوى ذلك من المشكلات الجوهرية.

ومما يلاحظ على طبعة البستاني مثلاً حذف صاحبها بعض النصوص مفسراً فعله بقوله: "لا يحسن أن يقرأه الطلاب لما فيه من فحش، ومخالفة للأدب الاجتماعيّة" 175، وطبعة مؤسسة هنداوي على الرغم من تأخرها الزمني، فإنها صدرت في (70) صفحة فقط.

ولكن على الرغم من الطباعات المتعددة للديوان، والاستدراكات عليه، فإن من شعر الفرزدق ما لا يزال يحتاج إلى جهد الباحثين لإتمام جمعه وضبطه؛ فمثلاً قوله في التّقاض وفي طبقات فحول الشعراء: 176

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي زِياداً مُغْلَغَلَةٌ يَخْبُ بِهَا بَرِيدُ
بِأَيِّ قَدْ فَرَزْتُ إِلَى سَعِيدٍ وَلَا يُسْطَاعُ مَا يَحْمِي سَعِيدُ
فَرَزْتُ إِلَيْهِ مِنْ لَيْثٍ هَزَبٍ تَقَادَى مِنْ فَرِيستِهِ الْأَسُودُ
فَإِنْ شِئْتُ انْتَسَبْتُ إِلَى النَّصَارَى وَإِنْ شِئْتُ انْتَسَبْتُ إِلَى الْيَهُودِ
وَإِنْ شِئْتُ انْتَسَبْتُ إِلَى فَقِيمٍ وَنَاسِبِنِي وَنَاسِبْتُ الْقُرُودُ
وَأَبْغَضَهُمْ إِلَيَّ بَنُو فَقِيمٍ وَلَكِنْ سَوَفَ آتِي مَا تُرِيدُ

لم يرد إلا بعضه في طبعة جوزيف هل 177، وخلت منه الطباعات الأخرى والمستدراكات على الديوان. والبيت الذي جاء فيه:

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

لم يرد في أي طبعة للديوان أو أي استدراك عليه، والبيت من شواهد "سبويه الخمسينية، التي لا يُعرف لها قائل" 178، واللفظ للبغدادي.

175 الفرزدق، ديوان الفرزدق، تحقيق كرم البستاني (بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، 1984)، 7/1.
176 معمر بن المثنى، أبو عبيدة، شرح نقائض جرير والفرزدق، تحقيق محمد إبراهيم حور، وليد محمود خالص (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 1998)، 770/3، 771؛ وابن سلام، طبقات فحول الشعراء، 306/2؛ والبلاذري، جمل من أنساب الأشراف، 228/5؛ والطبري، تاريخ الطبري، 250/5.
177 هل، ديوان الفرزدق، 399.
178 البغدادي، خزانة الأدب، 69/4؛ وسبويه، الكتاب، 284/2.

إلا أنَّ علماء آخرين نسبوه لعدَّة أشخاص؛ فنسبه القيسيُّ للكُمَيْتَيْن، فقال: "هذا البيت للكميت بن معروف، ويُنسب للكميت الأسديَّ".¹⁷⁹ ونسبه ابن هشام لبعض بني مناة¹⁸⁰، وأكثرهم لم ينسبه.

وبعد البحث والتَّنْقِيب تبيَّن للدراسة أنَّ نسبته للفرزدق قديمة، فقد نُسب له في (توجيه اللُّمع) لابن الخبَّاز¹⁸¹ (ت 639 هـ)، و(تنزيل الآيات على الشُّواهد من الأبيات شرح شواهد الكشَّاف) لمحَبِّ الدِّين أفندي (1016 هـ)، نُشرت سنة (1281 هـ)¹⁸²، وفي (شرح شواهد الكشَّاف)¹⁸³، و(هيمن الزَّاد)¹⁸⁴، و(الذُّرر اللُّوامع)¹⁸⁵، مما يبيِّن أهمِّيَّة الحاجة إلى إعادة جمع ما تناثر من شعر الفرزدق في بطون المؤلَّفات.



¹⁷⁹ الحسن بن عبد الله القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق محمَّد الدَّعجاني (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1987)، 274/1.

¹⁸⁰ عبد الله بن يوسف بن أحمد، ابن هشام، تَخْلِيسُ الشُّواهد وتَلْخِيسُ الْفَوَائِد، تحقيق عباس مصطفى الصَّالحي (بيروت: دار الكتاب العربي، 1986)، 413.

¹⁸¹ أحمد بن الحسين بن الخبَّاز، توجيه اللُّمع، تحقيق فايز زكي محمَّد دياب (القاهرة: دار السَّلام، 2007)، 162.

¹⁸² جوزيف هل، ديوان الفرزدق (د.م: د.ن، د.ت) 79.

¹⁸³ محَبِّ الدِّين أفندي، تنزيل الآيات على الشُّواهد من الأبيات شرح شواهد الكشَّاف، أخرجه وقدَّم له عبد الله بن محمَّد خميس (الرياض: دار الخضرمة، د.ت)، 188.

¹⁸⁴ محمَّد بن يوسف الوهبيّ الإباضي المصعبيّ، هيمن الزَّاد إلى دار المعاد، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي (سلطنة عمان: وزارة الثَّراث القوميِّ والثَّقافة، 1993)، 133/4.

¹⁸⁵ أحمد بن الأمين الشنقيطيّ، الذُّرر اللُّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، وضع حواشيه محمَّد باسل عيون السُّود (بيروت: دار الكتب العلميَّة، 1999)، 475/2.



الفصل الثَّاني: الظَّواهر النَّحْوِيَّة في شعر الفرزدق



المبحث الأول: المرفوعات

يُعنى هذا المبحث برصد الظواهر النحويّة البارزة المرتبطة بالمرفوعات في شعر الفرزدق، من حيث انتظامها في السّياق الشّعري، وانسجامها مع قواعد النّحو المعيارية، أو خروجها عنها بدافع الضّرورة أو التّوسّع الأسلوبيّ. ويولي المبحث اهتماماً خاصّاً بتلك الظواهر التي شكّلت محلّ خلاف أو نظر عند النّحاة، أو التي خرجت عن الاستخدام النّثري المعتاد، فكانت مثار جدل بين علماء اللّغة في مختلف العصور.

ومن بين هذه الظواهر ما يتّصل بمجيء الفاعل جملة، وهو تركيب نادر في الاستعمال، يفتح مجالاً للتّأويلات النّحويّة والدّلاليّة، كما يتناول المبحث مسائل أخرى؛ كمسألة الابتداء بالنّكرة، ورفع الاسم الواقع بعد "حتّى"، فضلاً عن مسائل أخرى تتّصل بالمرفوعات.

المطلب الأول: مسائل متعلّقة بالفاعل واسم "كان"

نتوقّف في هذا المطلب عند مسألة مجيء الفاعل جملة، ورفع الفاعل بالمصدر المضاف إلى المفعول به، ورفع النّكرة اسماً لـ "كان" مع كون الخبر معرفة.

المقصد الأول: مجيء الفاعل جملة

يُعَدُّ مجيء الفاعل جملة من الظواهر النّحويّة والمسائل المهمّة؛ لما لها من صلة بأصول الإسناد وخصائص الفاعل في النّحو العربيّ، ولذا حظيت باهتمام النّحويّين قدامى ومحدثين، وتباينت آراؤهم فيها؛ ففي قول الفرزدق¹⁸⁶:

ما ضرَّ تَغْلِبَ وائلٍ أَهْجَوْتَهَا أم بُلْتُ حَيْثُ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ

الفعل (ضرَّ) مسندٌ -على رأيي- "إلى الفاعل المقدّر، الذي هو هجاؤك"¹⁸⁷، أو إلى جملة (أهجوت) على رأي آخر¹⁸⁸. واختلاف النّحويّين بين التّفسيرين مرّدُهُ إلى تباينهم في القول بمجيء الفاعل جملة بين مانع على الإطلاق، ومبيح بلا قيد، ومجيز بشروط.

¹⁸⁶ الفرزدق، ديوانه، 692.

¹⁸⁷ علي بن محمّد بن حمزة الحسني العلوي، أمالي ابن الشّجري، تحقيق محمود الطناحي (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1992)، 406/1.

¹⁸⁸ محمّد بن يوسف بن علي، أبو حيّان الأندلسي، التّذيل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، تحقيق حسن هنداي (دمشق: دار القلم، الرياض: دار كنوز إشبيلية، 1997)، 175/6.

فقد اتَّفَق علماء النَّحو في مجيء الفاعل اسماً صريحاً، أو مصدرأ مؤولاً، لكنَّهم اختلفوا في مجيئه جملةً أو فعلاً لم يدخل عليه الحرف المصدرى، ويمكن بيان موقفهم من هذه المسألة من خلال ما يلي¹⁸⁹:

الرأي الأول: المنع، وهو قول جمهور البصريين¹⁹⁰، فقد منعوا مجيء الفاعل جملة محتجّين بأوجه عدّة، منها: أنَّ الفاعل يُعرَّف ويُضمَر ويُنْتَى ويجمع، والجملة لا يجري فيها تعريف ولا تنكير ولا تنثية ولا جمع، والجملة أيضاً قد عمل بعضها في بعض، وعليه فإنَّه لا يصحُّ أن يعمل فيها الفعل، لا في جملتها ولا في أبعاضها؛ إذ يتعدَّر تقديرها بالمفرد هنا.¹⁹¹ ومن ثم فإنَّ البصريين أبوا أن يكون الفاعل في قول الشاعر:¹⁹²

وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرٌ بُشْرَطَةٍ

إلا مصدرأ مؤولاً حُذِف منه الحرف قبل الفعل، وتقديره: أن يسير.

الرأي الثاني: الجواز مطلقاً، قال به هشام الضَّرير وثعلب¹⁹³، قال الفارسي: "قال أحمد بن يحيى: يعجبني تقوم، كان هشامٌ يقوله. والفراء قال: محالٌّ، لأنَّه لا صاحبٌ للإعجاب. والقول في ذلك قول هشام".¹⁹⁴ وقد نُسب هذا القول إلى جمهور الكوفيين¹⁹⁵، فرأوا أن الفاعل في قول الشاعر السابق هو جملة (يسير) نفسها، واحتجَّوا له بالسماح والقياس؛ فأما السماح فمنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا

189 اختلف في رأي سيبويه، فنُسبت له الآراء الثلاثة، محمَّد كيلاني محمود حميدة، "مجيء الفاعل جملة بين سيبويه وكتب التفسير"، مجلة كلية الآداب 13 (2016)، 755؛ وعبد العزيز بن حميد الجهني، "الخلاف النحوي في الفاعل الجملة جمعاً ودراسة"، مجلة الأثر 27 (2017)، 208.

190 أبو حيَّان الأندلسي، التَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ، 55/1.

191 عبد الله بن الحسين، أبو البقاء العكبري، اللُّبَابُ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ، تحقيق عبد الإله النَّبَّهَان (دمشق:

دار الفكر، 1995)، 153-152/1.

192 صدر بيت، عَجْزُهُ: وعهدي به قَبِيلاً يَفْشُ بكبير، يُنسب لبعض بني أسد، وهو معاوية بن خليل النصري، قاله في هجاء رجل طرده عن أرضه. والقين: الحَدَّاد، الكبير: آلة (منفخ) ينفخ الحَدَّاد النار بها، وفشُّ الكبير: إخراج الهواء الذي فيه أو إطلاقه. عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1997)، 584/8. وهو بلا نسبة لدى: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أبو علي، كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكَّلة الإعراب، تحقيق محمود الطناحي (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988)، 404؛ وابن جني، الخصائص، 434/2؛ ويعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001)، 5/3؛ وعلي بن مؤمن بن محمَّد، ابن عصفور، ضرائر الشَّعْر، تحقيق السيد إبراهيم محمَّد (دم: دار الأندلس، 1980)، 263؛ ومحمَّد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمَّد بدوي المختون (دم: هجر، 1990)، 50/4؛ وعبد الله ابن يوسف بن أحمد، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك، ومحمَّد علي حمد الله (دمشق: دار الفكر، 1985)، 559.

193 أحمد محمَّد الجندي، تعقيبات ثعلب على الأخفش في التوجيه النحوي للآيات القرآنية جمعاً ودراسة، (القاهرة:

جامعة الأزهر، د.ت)، 29.

194 أبو علي الفارسي، كتاب الشعر، 521.

195 أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، السَّمين الحلبي، الذُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد الخراط

(دمشق: دار القلم، د.ت)، 494/6؛ وإبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق مجموعة من المحققين (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، 2007)، 539/2؛ وابن هشام، مغني اللبيب، 524.

الآياتِ لَيْسَ جُنْتُهُ حَتَّى حِينَ [يوسف، 35/12]، ففاعل (بَدَأَ) - على رأيهم- هو جملة (لَيْسَ جُنْتُهُ)، أي بدا لهم السَّجْن.

وأما القياس، فقد احتجوا بوقوعه مفعولاً، نحو: ظننت زيدا يضرب، فيكون فاعلاً، وبأنه يكون بـ (أن) باتفاق، ولا زيادة لها في المعنى، وليس لها تأثير في اللفظ، ولا يخرج الفعل عن كونه فعلاً، فيجري دونها، ولأنه يقع بدلها الإشارة إليها، فيقال: وَقَعَ ذلك، وقِيلَ ذلك، فيشار في ذلك نحو جملة، فتاب عنها، ولا ينوب إلا عما يصح هناك، ولأنها تُقام مقام ما لم يُسمَّ فاعله، نحو: قِيلَ إِنَّ زيدا منطلق، ونحوه، وهو كالفاعل.¹⁹⁶

الرأي الثالث: الجواز إذا كان الفعل قلبياً معلقاً، قاله الفراء¹⁹⁷ وجماعة من النحويين، قال الفراء: "وتقول: قد تبين لي أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى كأنك قلت: تبين لي ذاك".¹⁹⁸ وصحَّحه ابن هشام، وقَيَّده بالتعليق بالاستفهام خاصة، واشترط أيضاً ألا يكون الإسناد إلى الجملة مباشرة، بل إلى مضاف محذوف، قال: "عندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى".¹⁹⁹

ولا تبعد آراء النحويين المحدثين عن القدماء؛ فقد ذهب بعضهم أن رفض وقوع الفاعل جملة، هو الأولى والأجدرُ بالاتباع، والأكثر مسابقة للأصول.²⁰⁰

ورأى آخرون ما في تأويل المانعين للشواهد المخالفة لأصولهم من تكلف ظاهر²⁰¹، وبعد في التعقيد²⁰². واختار بعضهم "إجازة وقوع الجملة فاعلاً، بعد الفعل المعلق، أو ما يعمل عمل الأفعال"²⁰³، بشرط أن تُقدر بمصدر، وهي نفسها الفاعل، والفعل مسند إليها، مخالفاً بذلك ابن هشام الذي جعل الإسناد إلى المضاف المحذوف²⁰⁴ لا إلى الجملة نفسها.

¹⁹⁶ أبو حيَّان الأندلسي، التَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ، 175/6.

¹⁹⁷ يحيى بن زياد بن عبد الله، أبو زكريا، شيخ النُّحويين الكوفيين، ورئيسهم بعد الكسائي، ومن أعلم أهم زمانه باللغة والنُّحو، وصاحب مصنَّفات منها (معاني القرآن)، و(كتاب فيه لغات القرآن)، توفي سنة (207 هـ - 822 م). ينظر في ترجمته: عبد الواحد بن علي، أبو الطيب اللغوي، مراتب النُّحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: المكتبة العصرية، 2009)، 105؛ والزَّبيدي، طَبَقَاتُ النُّحويين واللُّغويين، 131/1؛ ومحمد بن إسحاق بن النَّدِيم، الفهرست، تحقيق أيمن فؤاد سيد (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، 2014)، 91؛ وأبو البركات الأنباري، نزْهَة الألباء، 81؛ وابن خلكان، وفيات الأعيان، 176/6؛ والزركلي، الأعلام، 145/8.

¹⁹⁸ الفراء، معاني القرآن، 333/2.

¹⁹⁹ ابن هشام، مغني اللبيب، 524.

²⁰⁰ حسن، النُّحو الوافي، 67/2.

²⁰¹ أحمد عبد الستار الجواربي، نحو القرآن (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1974)، 30.

²⁰² فاضل صالح السَّامِراني، الجملة العربية تأليفها وأقسامها (عمَّان: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2007)،

201.

²⁰³ قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، 161.

²⁰⁴ قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، 163.

ولعلّ الأرجح -كما ترى الدراسة- جواز مجيء الفاعل جملة مؤولة بالمصدر، إذا لم يكن الفعل قلبياً معلّقاً بالاستفهام، فالقول به يحفظ للمانعين قواعدهم التي اشترطوها بالفاعل؛ فيجري على الفاعل المصدر، ما يجري على الفاعل الاسم من تعريف وتذكير، وإضمار وذكر. وينأى عن تكلفهم لتفسير بعض الشواهد ومبالغتهم في إخضاعها لأصولهم.

وأما ما عُلق بأداة استفهامية فلعلّ الأوجه أن يُسند إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة؛ لدفع التناقض بين العلم والجهل، فالعلان (بدا، تبين) في: بدا لي أزيد أعلم أم عمرو، وتبين لي أيهم ذاهب مثلاً، يدلان على المعرفة والعلم، وهو ما يتعارض مع الجهل والاستفهام، وحلّ هذا المشكل المنطقي والتناقض الدلالي يكون بتقدير مضاف محذوف؛ أي ظهر لي حقيقة أيهم أعلم، ونحوه.

المقصد الثاني: رفع الفاعل بالمصدر المضاف إلى المفعول به

والشاهد في ذلك قوله: 205

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

وموضع الشاهد فيه: "نفي الدراهم تنقاد"، حيث أضيف المصدر "نفي" إلى مفعوله "الدراهم" فجرّه، ثم رفع الفاعل "تنقاد"، وهو ممّا يُجيزه النُّحاة، قال ابن الصَّائغ: "ويجوز إضافة المصدر إلى المفعول". 206

المقصد الثالث: إسناد الفعل إلى ضمير الجمع المتصل مع وجود الفاعل الظاهر

يقول سيبويه: "من العرب من يقول؛ ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة" 207، واستشهد بقول الفرزدق: 208

205 الفرزدق، ديوانه، 400، وهو هنا يصف ناقة بأنها سريعة السير في الهواجر، أي عند اشتداد الحر في وقت الظهيرة، ومن شدة سرعتها تتطاير الحصى تحت أخفافها، كما يدفع الصَّيرَفِي النَّاقِدُ الدَّرَاهِمَ أو الدَّنَانِيرَ، فقد وردت الزّواية بكليهما.

206 محمّد بن حسن بن سباع الجذامي، ابن الصَّائغ، الملحة في شرح الملحة، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 2004)، 360/1.

207 يوسف بن أبي سعيد، السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمّد علي الريح هاشم (القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1974)، 337/1.

208 الفرزدق، ديوانه، 69؛ وسيبويه، الكتاب، 40/2؛ وسعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش، معاني القرآن للأخفش، تحقيق هدى محمود قراة (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1990)، 286/1؛ والحسن بن عبد الله، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد مهدي وعلي علي (بيروت: دار الكتب العلميّة، 2008)، 149/1؛ وله، شرح أبيات سيبويه، 337/1؛ وعثمان بن جني الموصلي، سر صناعة الإعراب (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000)، 117/2؛ وله، الخصائص، 196/2؛ ومحمّد بن جعفر القرّاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضّرورة، تحقيق رمضان عبد التّوّاب، صلاح الدّين الهادي (الكويت: دار العروبة، د.ت)، 219؛ وهبة الله بن عليّ بن حمزة، ابن الشّجري، أمالي ابن الشّجري، تحقيق محمود الطّناحي (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1991)، 537/2-201/1. ديافي: منسوب إلى قرية بالشام. والتليط: الشّيريق، وهو دهن السّمسم.

ولكن ديفي أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربُه

والشاهد فيه أنه قال: "يعصرن"، فأتى بالحرف الذي يكون ضميراً علامة للجمع، على لغة من يقول: أكلوني البراغيث، والفاعل هو "أقاربُه"، فأتى بعلامة الجمع.²⁰⁹

واستشهد بهذا البيت أيضاً أبو عليّ الفارسيّ، على أنّ النون في "يعصرن" لحقت به لتدلّ على أنّ الفعل بعدها للجماعة، وعلى مثل هذا أيضاً استشهد به سيبويه، إلا أنّ الاختيار في نحو هذا ألاّ تلحقه العلامات، بخلاف مفرد المؤنث الحقيقي. ويجوز في هذه "النون" وجهان آخران:

أحدهما: أن تكون علامة إضمار وجمع، و"أقاربُه" بدل منها؛ لأنها بهذا التأويل اسم مضمّر، وعلى المذهب الأوّل حرف تأنيث، وقد تؤوّل على نحو ما يؤوّل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة، 75/5]، فقيل: "كثيرٌ" بدل من الواو في قوله: ﴿عَمُوا وَصَمُوا﴾، وقيل: إنّ الواو فيه علامة للجمع فقط.

والآخر: يجوز أن يكون "أقاربُه" مبتدأ، و"يعصرن" خبره تقدّم عليه، وهذا سائغ عند أهل البصرة، يقولون: "مررت به المسكين"، يريدون: "المسكينُ مررت به".²¹⁰

ومثل هذه الضمائر -برأي السيوطيّ- مخلوعة من معنى الاسميّة، ومقتصر في دلالتها على معنى الجمع أو التثنية أو التانيث.²¹¹

المقصد الرابع: رفع النكرة اسماً لـ "كان" مع كون الخبر معرفة

والشاهد فيه قول الفرزدق:²¹²

أسكرانُ كان ابنُ المراغة إذ هجا تميماً بجوف الشّام أم متساكرُ

قال الخليل: "جعل المعرفة خبراً والنكرة اسماً".²¹³

²⁰⁹ السّيرافي، شرح أبيات سيبويه، 337/1.

²¹⁰ يوسف بن بيقى بن يوسف، ابن يسعون، المصباح لما أعتَم من شواهد الإيضاح، تحقيق محمّد بن حمود الدّعجاني (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 2008)، 791/1.

²¹¹ عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النّحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985)، 143/2.

²¹² الفرزدق، ديوانه، 379؛ والبغداديّ، خزانة الأدب، 288/9، 289، 290، 291؛ وسيبويه، الكتاب، 49/1؛ وابن منظور، "سكر"، 373/4؛ والمبرّد، المقتضب، 93/4؛ وبلا نسبة في: ابن جنيّ، الخصائص، 375/2؛ وابن هشام، مغني اللبيب، 637؛ والسيوطي، شرح شواهد المغني، 874/2.

²¹³ الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النّحو، تحقيق فخر الدين قباوة (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1995)،

وقد توقّف أبو حيان الأندلسي عند هذا الشّاهد، وبَيَّن أنَّ في الفعل "كان" ضمير "سكران"، والخبر "ابن المِراغة"، وهو معرفة، والفصيح هو أن يقول: أسكرانَ كانَ ابنُ المِراغة، أي بنصب "سكران"، ورفع "ابن المِراغة"، وهو قول سيبويه، وأمّا المبرّد، كما يورد أبو حيان، فيرى أنَّ اسم كان ضمير فيها، والضمير معرفة فهو عنده فصيح.²¹⁴

وذكر أبو حيان أنَّ من النّحويّين من يرى أنَّ ضمائر النّكرات نكرة، وأنّا أمام إحدى هذه الحالات: الأولى: أن تجتمع نكرتان، ولكلّ منهما مسوَّغ، ففي هذه الحالة جاز جعل أيّ منهما الاسم، والآخر الخبر، نحو: كان رجل تميمي صاحباً لعمره.

الثّانية: أن تجتمع نكرتان، لأحدهما مسوَّغ، وليس للآخر مسوَّغ، فيكون ذو التّسويغ الاسم، والآخر الخبر، نحو: كان رجلٌ صالحٌ واقفاً، ولا يجوز: كان واقفٌ رجلاً صالحاً.

الثّالثة: أن تجتمع معرفة ونكرة، فتكون المعرفة الاسم، والنكرة الخبر، نحو: كان زيد قائماً، ولا ينعكس ذلك إلا في الشعر.²¹⁵

ونقل أبو حيان قولاً لابن مالك يرى فيه أنّه قد يُخبر عن كان وأخواتها بمعرفة عن نكرة اختياراً؛ بشرط الفائدة، وكون النّكرة غير صفة محضة.²¹⁶

وأما المبرّد فيرى أنَّ الشعراء يضطّرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة، وأنّ سبب ذلك معرفتهم أنَّ الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد، ويستشهد على ذلك بقول الفرزدق السّابق، وقول حسّان ابن ثابت:²¹⁷

كَانَ سُلَافَةٌ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرَاجَها عَسَلٌ وَمَاءٌ

فقد جعل الاسم "عسل" نكرة، وجعل الخبر معرفاً بالإضافة إلى الضمير.

المقصد الخامس: تقديم معمول الخبر على اسم "كان"

يرى ابن عقيل²¹⁸ أنّه إذا ورد في كلام العرب ما ظاهره أنّه معمول خبر "كان"، وليّ "كان" وأخواتها، فإنّه يؤوّل على أنّ في "كان" ضميراً مستتراً هو ضمير الشّأن، وذلك نحو قول الفرزدق:²¹⁹

²¹⁴ محمّد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضّرْب من لسان العرب، تحقيق رجب محمّد (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998)، 1178/3.

²¹⁵ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضّرْب، 1178/3.

²¹⁶ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضّرْب، 1178/3.

²¹⁷ ابن الصّائغ، اللّحة، 360/1.

²¹⁸ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 282/1-284.

²¹⁹ الفرزدق، ديوانه، 199، وقد ورد برواية مختلفة في غير الديوان، وهي:

قنافذُ دَرَامون خلفَ جحاشيهم

لما كانَ إيَّاهُم عطِيَّةُ عَوْدَا

وموضع الشَّاهد في البيت قوله: "كان إيَّاهم عطية عودا"، فظاهره أنَّه كقولك: "كانَ طعامك زيداً أكلاً"، ويُخرَج على أنَّ في كان ضميراً مستتراً هو ضمير الشَّان، وهو اسم كان.²²⁰

وذكر المبرِّد تفصيل المسألة في بابٍ مستقلٍّ، يقول: "تقول كانَ الْقَائِمُ إِلَيْهِ أَخُوهُ أَخَاكَ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ الْأَوَّلَ وَرَفَعْتَ الثَّانِي.. وَتَقُولُ كَانَ غُلَامُهُ زَيْدٌ ضَارِباً، فَهُوَ عَلَى وَجْهِ خَطَأٍ، وَعَلَى وَجْهِ صَوَابٍ؛ فَأَمَّا الْوَجْهُ الْفَاسِدُ فَأَنْ تَجْعَلَ زَيْدًا مُرْتَفِعًا بَكَانٍ، وَتَجْعَلَ الْغُلَامَ مُنْتَصِبًا بِضَارِبٍ، فَتَكُونُ قَدْ فَصَلْتَ بَيْنَ كَانٍ وَبَيْنَ اسْمِهَا وَخَبَرَهَا بِالْغُلَامِ.. وَالْوَجْهُ الَّذِي يَصِحُّ فِيهِ أَنْ تَضْمَرَ فِي كَانِ الْخَبَرُ أَوِ الْخَبَرُ، أَوْ مَا أَشْبَهَهُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، وَيَكُونُ مَا بَعْدَهُ تَفْسِيرًا لَهُ".²²¹

المطلب الثاني: مسائل متعلِّقة بالمبتدأ

يبحث هذا المطلب في مسألتين تتصلان بالمبتدأ، الأولى هي الابتداء بالنكرة، وأمَّا الثانية فهي رفع الاسم بعد حتَّى على الابتداء.

المقصد الأول: الابتداء بالنكرة

الابتداء بالنكرة مما لا تجيزه قواعد اللغة إلا بضوابط ذكرها النُّحاة، ومن الشُّواهد النُّحويَّة -على هذه الحالة- التي تناولوها بالدُّرس والتَّعليق قول الفرزدق:

كم عمَّةٌ لك يا جرير وخالةٌ فدعاء قد حَلَبْتُ عليَّ عشاري

فقد ذكر المبرِّد أنَّ هذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه؛ الأول: "كم عمَّةٌ"، وذلك على معنى: رَبُّ عمَّةٍ، والوجه الثاني: "كَمْ عمَّةٌ؟"، فيكون على معنى الاستفهام، وأمَّا الوجه الثالث فهو: "كم عمَّةٌ"، فتقع (كم) على الرُّمَان، فيكون المعنى: كم يوماً عمَّةٌ لك وخالةٌ قد حلبت عليَّ عشاري، وكم مرَّةً. وعليه فإنَّك إن قلت: كم عمَّةٌ فليس المقصود واحدة بعينها، وكذلك في حالة النُّصب، وأمَّا في الرِّفع "عمَّةٌ"، فإنَّ المعنى لا يدلُّ إلا على واحدة؛ وذلك لأنَّ التمييز يقع مفردة في موضع الجمع، ومثله ما كان في معنى "رَبُّ"؛ ومثال ذلك لو أنَّك قلت: رَبُّ رَجُلٍ رَأَيْتُهُ، فإنَّك لا تعني واحداً فقط، وإذا قلت: كم رجلاً عندك؟ فإنَّك بذلك تسأل عن عددهم كم يبلغ، ولكِنَّك إذا قلت: كم درهمٌ عندك، فإنَّما تعني: كم دانقاً هذا الدرهم؟ فالدرهم واحد

قنافذُ هذَّاجون حول بيوتهم ** بما كان إيَّاهم عطية عودا
البغدادي، خزانة الأدب، 269-268/9؛ ومحمود بن أحمد بن موسى العيني، المقاصد النُّحويَّة في شرح الألفيَّة، المشهور بـ"شرح الشُّواهد الكبرى"، تحقيق علي فاخر، أحمد السوداني، عبد العزيز فاخر (القاهرة: دار السَّلام، 2010)، 592/2، والمبرِّد، المقتضب، 101/4، وابن هشام، مغني اللبيب، 917
220 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 284-282/1.
221 المبرِّد، المقتضب، 101-98/4.

مقصود قصده بعينه؛ لأنه هنا خبر لا تميز، وكذلك لو قلت: كم جاءني صاحبك؟ إنما تقصد: كم مرة جاءني صاحبك.²²²

فالشاهد في بيت الفرزدق في قوله: "عمة" على رواية الرفع، حيث وقعت مبتدأ مع كونها نكرة لوقوعها بعد "كم" الخبرية. إلا أن المحقق الفذ محيي الدين عبد الحميد علّق على هذا الشاهد بأن "عمة" بكلّ الوجوه التي رويت بها موصوفة بمتعلّق الجارّ والمجرور، وهو قوله: "لك"، ولفظ "فدعاء" المحذوف الذي يرشد إليه وصف "خالة" به، وعلى هذا لا يكون المسوّغ في هذا البيت وقوع النكرة بعد "كم" الخبرية، وإنما هو وصف النكرة. وذكر أنه بحث عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعد كم الخبرية، ولا مسوّغ فيه سوى ذلك، ولم يعثر عليه.²²³ وبهذا فهو لا يراه شاهداً صالحاً لهذه الحالة؛ لأنّ النكرة مختصة بالوصف.

المقصد الثاني: رفع الاسم بعد حتّى

يقول الفرزدق:²²⁴

فَيَا عَجَبِي حَتَّى كَلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشْتُ أَوْ مُجَاشِعُ

والمراد: "يسبني الناس حتى كَلَيْبٌ تسبني، فوقع بعدها المبتدأ والخبر".²²⁵

وهذا ما أكده ابن هشام عند ذكره لمعاني حتّى وأوجهها، فبيّن أنّ منها أن تكون حرف ابتداء، أي حرفاً تبتدأ الجمل بعده، فيدخل على الجملة الاسمية كقول الفرزدق السابق، وأنّه لا بُدّ من تقدير محذوف قبل "حتّى" هنا - أي في بيت الفرزدق - يكون ما بعدها غاية له، أي: فوا عجباً يسبني الناس حتّى كَلَيْبٌ تسبني.²²⁶

المطلب الثالث: مسائل متعلّقة بالخبر

نقف في هذا المطلب عند خمس مسائل نحوية تتصل بالخبر، الأولى هي الإخبار بالمعرفة، والثانية هي رفع خبر أفعال المقاربة للسببي، والثالثة رفع ما يُظنّ أنّه خبر لأصبح على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، والرابعة مجيء خبر لعلّ - وهي من الأحرف النّاسخة - ماضياً، والخامسة هي استغناء الجملة الخبرية عن الضمير.

²²² المبرد، المقتضب، 59-58/3.

²²³ عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمّد محيي الدين

عبد الحميد (القاهرة: دار التراث، 1980)، 227/1.

²²⁴ الفرزدق، ديوانه، 407.

²²⁵ ابن يعيش، شرح المفصل، 469/4. ورواية البيت فيه وفي غيره من كتب النحو: فيا عجا.

²²⁶ ابن هشام، مغني اللبيب، 173.

المقصد الأول: الإخبار بالمعرفة

إنَّ الأصل في الجملة الاسميَّة أن تتكوَّن من المبتدأ أو مسندٍ إليه، والخبر أو المسند؛ فالإسناد إلى المجهول يبطل فائدة الإسناد، وإن أتى كلُّ من الرُّكنين معرفة استشكل على المتلقِّين فهم مقاصد الرِّسالة اللُّغويَّة والتبس عليهم المعنى؛ إذ يلتبسان حينذاك بالصِّفة والموصوف، ويُتوهم أنَّ ثانيهما صفة للأوَّل لا خبر عنه.²²⁷

ولئن كانت قواعد العربيَّة توجب تعريف المبتدأ فإنَّها لم توجب تنكير الخبر؛ لا سيَّما أنَّ النَّاطق باللُّغة والمتكلِّم بها تعرض له مواقف وأحوال، وتتكوَّن معانٍ في نفسه وتتشكَّل، وتعتلج مشاعر وتعمل أحاسيس، ويقصد إلى أهداف وغايات في رسائله، قد توجب تعريف الخبر أو تستدعي أن يكون معرفة للتعبير عنها، كالفخر مثلاً أو المدح والتَّعظيم، وغيرها من المعاني والأغراض المتعدِّدة التي تتنَّوع وتختلف وفق مقتضى الحال والمقام.²²⁸

وتُعد ظاهرة تعريف الخبر أو الإخبار بالمعرفة لافتةً -على مدى واسع- في شعر الفرزدق، ويمكن من خلال الشُّواهد الآتية الاستدلال على شيوع الظَّاهرة في ديوان الشاعر، إذا راعينا أن تدرج ضمن المبتدأ المضاف إلى ضمير، والخبر المعرَّف بالعلميَّة فقط من بين أنواع المعارف الأخرى²²⁹، قال: ²³⁰

قَوْمٌ أَبُوهُمُ أَبُو الْعَاصِي أَجَادَ بِهِمْ قَرْمٌ نَجِيبٌ لِحُرَابٍ مَنَاجِيبِ

وقال: ²³¹

قُرُومٌ أَبُو الْعَاصِي أَبُوهُمْ كَأَنَّهُمْ إِذَا لَيْسُوا صَيْدُ الْمُعَبَّدَةِ الْجُرْبِ

وقال: ²³²

²²⁷ ابن مالك، شرح التَّسهيل، 290/1.

²²⁸ خالد بن عبد الله الأزهرى، شرح النَّصريح على التَّوضيح أو النَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو (بيروت: دار الكتب العلميَّة، 2000)، 466/2.

²²⁹ جعل سيبويه المعارف خمسة: الضَّمير، واسم العلم، والاسم المبهم، والمبدوء بـ(أل)، والمضاف إلى معرفة، وفصل النَّحويَّون من بعده فجعلوا المبهم نوعين: الاسم الموصول واسم الإشارة، وأضافوا أيضاً للمعارف المنادى التَّنكرة المقصودة. وللنَّحويِّين خلاف في أعرف المعارف، فرأى الجمهور أنَّها تتدرَّج كما يلي: الضَّمير، فاسم العلم، فاسم الإشارة، فالمعرَّف بالألف واللام والاسم الموصول، ثمَّ المضاف وفق ما يُضاف إليه، وخالف الكوفيُّون ونُقل عنهم أكثر من قول سيبويه، الكتاب، 5/2؛ وابن يعيش، شرح المفصَّل، 347/3؛ وابن مالك، شرح التَّسهيل، 115/1؛ وعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين السُّيوطي، الاقتراح في أصول النَّحو وجدله، تحقيق محمود فجال (دمشق: دار القلم، 1989)، 508/2، والعكبري، اللُّباب، 495/1، وإبراهيم الحندود، "درجات التَّعريف والتَّنكير في العربيَّة"، مجلَّة جامعة أمِّ القرى لعلوم الشَّريعة واللُّغة وآدابها 31/19 (1425)، 441.

²³⁰ الفرزدق، ديوانه، 50.

²³¹ الفرزدق، ديوانه، 95.

²³² الفرزدق، ديوانه، 96.

يَقُومُ أَبُو الْعَاصِي أَبُوهُمْ سُيُوفُهُمْ
وَقَالَ: 233

وَقَوْمٌ أَبُوهُمْ غَالِبٌ جُلٌّ مَالِهِمْ
وَقَالَ: 234

مَنْ الْعَوَجِ أَعْنَاقًا عِقَالٌ أَبُوهُمَا
وَقَالَ: 235

عَجِبْتُ لِأَقْوَامٍ، تَمِيمٌ أَبُوهُمْ،
وَقَالَ: 236

وَقَوْمٌ أَبُوهُمْ غَالِبٌ أَنَا مَالُهُمْ
وَقَالَ: 237

أَقُولُ لِأَزْوَالٍ أَبُوهُمْ مُجَاشِعٌ
وَقَالَ: 238

بِقَوَارِسٍ لِحِقْوَا، أَبُوهُمْ دَارِمٌ،
وَقَالَ: 239

هَجَاؤُكُمْ قَوْمًا أَبُوهُمْ مُجَاشِعٌ
وَقَالَ: 240

عُمَيْرٌ أَبُوهُمْ ذُو الْمَسَاعِي وَجَدُّهُمْ
وَقَالَ: 241

233 الفرزدق، ديوانه، 112.

234 الفرزدق، ديوانه، 410.

235 الفرزدق، ديوانه، 462.

236 الفرزدق، ديوانه، 483.

237 الفرزدق، ديوانه، 487.

238 الفرزدق، ديوانه، 560.

239 الفرزدق، ديوانه، 617.

240 الفرزدق، ديوانه، 628.

241 الفرزدق، ديوانه، 665.

يَقُومُ أَبُو الْعَاصِي أَبُوهُمْ تَوَارَثُوا خِلَافَةَ مَهْدِيٍّ وَخَيْرِ الْخَوَاتِمِ

وقال: 242

أَبُوكُمْ أَبُو الْعَاصِي الَّذِي كَانَ جَارُهُ أَعَزَّ مِنَ الْعَصْمَاءِ فَوْقَ النَّفَائِفِ

وقال: 243

عُمَيْرٌ أَبُوكُمْ فَافْخَرُوا بِفَعَالِهِ إِذَا عَدَّدَ الْأَقْوَامُ أَهْلَ الْمَكَارِمِ

يتبين لنا -على نحو واضح- فشوة ظاهرة الإخبار بالمعرفة في شعر الفرزدق، وتداخل هذه الظاهرة مع ظواهر أخرى، كحذف المبتدأ، والتقديم والتأخير، أو تبادل المواقع بين المبتدأ والخبر، كما في قوله في أول بيتين: "قَوْمُ أَبُوهُمْ أَبُو الْعَاصِي"، "قُرُومُ أَبُو الْعَاصِي أَبُوهُمْ"، فثمة مبتدأ حذف من أول البيتين تقديره: "هم"، ونلاحظ أن المبتدأ والخبر جاءا على الأصل في قوله: "أبوهم أَبُو الْعَاصِي"، ولكنهما تبادلا مواقعهما في قوله في البيت الثاني: "أبو الْعَاصِي أَبُوهُمْ"، وهنا نشير إلى أن الأبيات ترتبط بمقام المدح والفخر، وأسماء الأعلام لأفراد أو جماعات -أي قبائل- تقتضي المعرفة بأهميّة العلم وخصوصيته في الإطار الثقافي لشعر الفرزدق، كاعتزازه بأبيه غالب، الذي لا يكاد يغيب عن قصيدة من قصائد الفخر، والرّد على الخصامين وإفحام المهاجمين.

المقصد الثاني: رفع خبر أفعال المقاربة للسببي

قال الفرزدق²⁴⁴ يمدح الوليد بن عبد الملك: 245

عَسَتْ فُرُوعٌ دِلَانِي أَنْ يُصَادِفَهَا بَعْضُ الْفَوَائِضِ مِنْ أَنْهَارِكَ الْعُظْمِ

يتضمن قول الفرزدق السابق ظاهرة نحوية تتمثل في رفع خبر "عسى" للسببي، وهو عند النحويين الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير، يعود إلى اسم سابق مذكور²⁴⁶؛ فارتفع "بعض الفوائض" بالفعل

²⁴² الفرزدق، ديوانه، 419.

²⁴³ الفرزدق، ديوانه، 628.

²⁴⁴ الفرزدق، ديوانه، 591.

²⁴⁵ هو الخليفة الأموي السادس، ولي الخلافة بعد موت أبيه (عبد الملك) سنة (86 هـ)، وله أعمال عظيمة في فتح البلدان وال عمران؛ فهو أول من حلّى الكعبة المشرفة، وجدّد بناء المسجد النبوي الشريف، وبني جامع بني أمية الكبير في دمشق، وأول من بنى المستشفيات وغيرها، تُوفي سنة (96 هـ)، ودامت خلافته عشر سنوات إلا قليلاً، أعقبه في الحكم أخوه سليمان بن عبد الملك. ينظر في أخباره وسيرته: محمّد بن حبان بن أحمد بن حبان، الثقات (حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، 1973)، 32/2؛ وعلي بن الحسن، ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها، تحقيق عمر بن غرامة العمروي (بيروت: دار الفكر، 1995)، 164/63؛ والزركلي، الأعلام، 121/8.

²⁴⁶ يُنظر في تعريفات مصطلح (الأجنبي) في النحو: رافد حميد سويدان، "قضية الأجنبي في النحو العربي"، مجلة مداد الآداب 21/10 (د.ت.); وعلي بن محمّد الشهري، "مصطلح الأجنبي في الدرس النحوي"، حوليات اللغة والآداب بجامعة محمّد بومضياف 1/9 (2021).

"يصادفها" الواقع خبراً لـ "عسى"، والأصل أن يكون فاعل الخبر ضميراً مستتراً يعود إلى الاسم "فروع" المرفوع بـ "عسى"، التي تُمثّل قسماً من أقسام أفعال المقاربة (الرجاء)²⁴⁷ التي اشترط النحويون شروطاً خاصة في خبرها، لا بدّ من توافرها جميعاً فيه؛ وهي: أن يكون فعلاً مضارعاً، رافعاً لضمير أسمائها، ولخبر هذه الأفعال أحكام خاصة عند النحويين، من حيث وجوب الاقتران بـ "أن"، أو وجوب التجرّد، أو جواز تردّده بينهما مع تغليب استعمال على آخر.

ولكلّ من هذه المعايير علته أو سببه، أو بمعنى آخر حكمته التي جعلته على هذا النحو؛ فـ "إنّما ألزموا فيه الفعل لأنّه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على زمانه أو مدانته وقرب الالتباس به ومواقفته، فإذا قلت: كدت أفعل كذا، فلست بمخبر أنّك فعلته ولا أنّك عريت منه عريّ من لم يرّمه، ولكّنك رُمته وتعاطيت أسبابه حتّى لم يبقَ بينك وبينه شيء إلاّ مواقفته، فإذا قلت: كدت أفعله فكأنّ أفعله حدّ انتهيت إليه ولن تدخل فيه، فكأنّك قلت: كنت مقارباً لفعله وعلى حدّ فعله، ولفظ كدت أفعل أدلّ على حقيقة المعنى وأحضر في اللفظ".²⁴⁸

وأما ما أوجبه النحويون من كون خبر أفعال المقاربة رافعاً لضمير الاسم؛ أي عاملاً في ضميره الرّفع؛ فلأنّها -أفعال المقاربة- تُستعمل "لتدلّ على أنّ مرفوعها هو الذي قد تلبّس بالفعل، أو شرع فيه، لا غيره، فلا بدّ في الفعل من ضمير يعود على المرفوع؛ ليتحقّق ذلك".²⁴⁹

وأجازوا في خبر "عسى" أن يرفع السببيّ، محتجّين بقول الفرزدق:²⁵⁰

247 أفعال المقاربة عند النحويين ثلاثة أقسام: أفعال المقاربة (كاد، كرب، أوشك)، وأفعال الرجاء (عسى، حري، اخلوق)، وأفعال الشروع، وهي ما دلّ على شروع أو إنشاء، مثل: جعل، وأخذ، وطفق ونحوها.

248 السببرافي، شرح كتاب سيبويه، 202/3.

249 الأزهرّي، شرح التصريح، 280/1.

250 الفرزدق، ديوانه، 180؛ وحبيب بن أوس الطائيّ، أبو تمام، ديوان الحماسة، تحقيق عبد الله عسيلان (الرياض: جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، 1981)، 340/1؛ وعبد الله بن عبد العزيز بن محمّد البكري الأندلسيّ، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (بيروت: عالم الكتب، 1403)، 459/2؛ وعليّ بن يوسف القفطيّ، المحمّدون من الشعراء وأشعارهم، تحقيق حسن معمر (دمشق: دار اليمامة، 1970)، 105؛ والعينيّ، المقاصد النحويّة، 688/2، والحسن بن مسعود بن محمّد، اليوسي، زهر الأكم في الأمثال والحكم، تحقيق محمّد حجي، ومحمّد الأخضر (الدار البيضاء: الشركة الجديدة - دار الثقافة، 1981)، 279/2.

ونُسب لمالك بن الرّيب: عبد الله بن مسلم، ابن قتيبة الدّينوريّ، المعارف، تحقيق ثروت عكاشة (القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1992)، 548؛ وله، الشعر والشّعراء، 342/1؛ وله، عيون الأخبار، 341/1؛ ومحمّد بن يزيد المبرّد، الكامل، 79/2؛ وابن عبد ربّه، العقد الفريد، 275/5؛ والقيسيّ، إيضاح شواهد الإيضاح، 114/1؛ وابن عصفور، ضرائر الشعر، 153؛ والأزهرّي، شرح التصريح، 281/1؛ والشّاطبيّ، المقاصد الشّافيّة، 269/2؛ والبغداديّ، خزنة الأدب، 211/2.

ونُسب أيضاً للبرج بن خنزير التميميّ: ياقوت بن عبد الله الرّوميّ الحمويّ، معجم البلدان (بيروت: دار صادر، 1995)، 277/2. وقيل: أبرح بن خنزير التميميّ: أحمد بن عليّ بن عبد القادر، المقرّبيّ، المقفّي الكبير، تحقيق محمّد اليعلاوي (بيروت: دار الغرب الإسلاميّ، 2006)، 100/3.

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إِذَا تَحَنُّنُ خَلَفْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ²⁵¹

فارتفع "جهده"²⁵² -على رواية الرِّفْع- بالفعل "يبلغ" الواقع خبراً لـ "عسى"، فجعلوه شاهداً على جواز رفع "عسى" السَّبَبِيّ. والأولى -كما ترى الدِّراسة- أن يكون الشَّاهد الأوَّل (عست فروغ دلّائي أن يصادفها بعض الفوائد...) هو الشَّاهد على المسألة لا الشَّاهد الآخر (وماذا عسى الحجّاج يبلغ جهده...)، الذي يضمّ ظاهرة أخرى، تتّصل بأفعال المقاربة أيضاً، وبـ "عسى" على وجه التَّحديد، وهي: تجرّد خبرها من "أن"، وربّما هذا ما يُفسر لنا اختلافهم في مدى شيوع هذا النّحو من القول أو هذه الظَّاهرة؛ فعلى الرِّغم من أن ظاهر نصوصهم يدلُّ على قلّته، بل نصّ بعضهم على ندرته²⁵³، فإنَّ بعضهم الآخر نفى النّدرية والقلّة عنه.²⁵⁴ ولم يكن الشَّاهدان السَّابقان وحدهما دليلين على الظَّاهرة، بل مثلهما قوله أيضاً مادحاً:²⁵⁵

عَسَى أَسَدٌ أَنْ يُطْلَقَ اللَّهُ لِي بِهِ شَبَابٌ خَلَقَ مُسْتَحْكِمٌ فَوْقَ أَسْوَاقٍ²⁵⁶

وقد اتَّفَق النُّحاة على جواز رفع خبر "عسى" للسَّبَبِيّ، وإن تباينوا في كثافة هذا الاستعمال أو شيوع الظَّاهرة، إلا أنَّهم اختلفوا في خصوصيّة "عسى" وحدها من بين أفعال المقاربة برفع خبرها للسَّبَبِيّ، فعلى الرِّغم من أن جمهورهم أفردوا "عسى" بهذه الميزة، وهو ما توكّده مدوّنات النُّحويّين عامّة²⁵⁷، بل إنَّ

251 هو الحجّاج بن يوسف الثَّقَفِيّ، أبو محمّد، الأمير المشهور، والي عبد الملك بن مروان وابنه الوليد على العراق، أخباره كثيرة، تُوفي سنة (95 هـ). ابن عساكر، تاريخ دمشق، 13/12؛ وابن خُلّكان، وفیات الأعيان، 29/2؛ والذهبيّ، سير أعلام النُّبلاء، 343/4. حفير زياد موضع على بعد خمس ليالٍ من البصرة: الحَمَوِيّ، معجم البلدان: 277/2، يذمُّ الحجّاج ويستخفُّ به فيقول: إنَّ الحجّاج لا يقدر عليهم إذا تجاوزوا ذلك الموضع أو تلك الناحية.

252 رواه بعضهم بالنَّصب على المفعولية: أبو حَبَّان الأندلسيّ، ارتشاف الضَّرْب، 1234/2، ومحمّد بن يوسف بن أحمد، ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد = شرح التسهيل، تحقيق علي فاخر وآخرين (القاهرة: دار السلام، 1428 هـ)، 1283/3، والعينيّ، المقاصد النُّحويّة، 698/2.

253 عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السُّيوطيّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هندراوي (القاهرة: المكتبة التوفيقيّة دت)، 480/1.

254 محمّد بن مصطفى الخضرّي، حاشية الخضرّي على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق يوسف البقاعيّ (بيروت: دار الفكر، 2003)، 282/1.

255 الفرزدق، ديوانه، 449.

256 أسد: هو أسد بن عبد الله بن يزيد القسريّ، أبو عبد الله، من أهالي دمشق، ومن الأمراء الفاتحين، كان شجاعاً جواداً، ولي خراسان، وتُوفي في بلخ سنة (120 هـ)، ابن عساكر، تاريخ دمشق، 312/8؛ ويوسف بن قَزْ أَوْغلي بن عبد الله، المعروف بـ"سيط ابن الجوزي"، مرآة الزّمان في تواريخ الأعيان، تحقيق محمّد بركات وآخرين (دمشق: دار الرّسالة، 2013)، 113/11؛ والزّركليّ، الأعلام، 298/1. يرجو أن يحزّره أسد القسريّ من القيد الذي استحكم به وقيد ساقيه.

257 ابن هشام، أوضح المسالك، 308/1؛ وعليّ بن محمّد بن عيسى، الأشمونيّ، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1998)، 284/1؛ والأزهريّ، شرح النّصريح، 281/1؛ والسُّيوطيّ، همع الهوامع، 479/1؛ ومحمّد بن عليّ الصَّبَّان الشافعيّ، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1997)، 388/1.

بعضهم صرّح بشذوذه في غير "عسى" 258، فإنّ بعضهم الآخر لم يخصّه بها وحدها، بل أطلقه في أفعال المقاربة كلّها. 259

واحتجّ المطلقون بقول ذي الرّمة: 260

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْنَتْهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَا عِيَهُ

فرفع خبر "كاد" - وهو "تكلمني" - اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم، وهو "أحجاره". وأمّا المانعون فيقدّرون الاسم ضميراً مستتراً (كاد هو)، ويجعلون الاسم الظاهر بدلاً منه.

لكنّ الدراسة تجد في شعر الفرزدق ما يقوّي مذهب المجيزين، منها قوله في رثاء ولديّه: 261

إِذَا ذُكِرْتَ أَسْمَاؤُهُمْ أَوْ دُعُوا بِهَا تَكَادُ حَيَازِيمِي تَفَرِّي صِلَابُهَا 262

وقوله مادحاً: 263

كَادَ الْفُؤَادُ تَطِيرُ الطَّائِرَاتُ بِهِ مِنْ الْمَخَافَةِ إِذْ قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ 264

فارتفع "صلابها" بـ "تفرّي"، و"الطائرات" بـ "تطير"، واسم الجلالة "الله" بـ "يطلق"، وكلا الفعلين خبرٌ لـ "كاد"؛ ولذا يترجّح لدى الدراسة إشراك "كاد" مع "عسى" في جواز رفع خبرهما للسببيّ، وحمل النّص على ظاهره خيرٌ من التّأويل والتّقدير، وحمل أحد على الفعلين على الآخر قال به النّحويّون.

258 السّمين الحلبيّ، الدّر المصون، 177/1؛ وعمر بن عليّ بن عادل الحنبليّ اليمشقي النّعمانيّ، اللّباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل عبد الموجود، علي معوّض (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1998)، 396/1.

259 علي بن محمّد بن أبي القاسم الصّنعانيّ، البرود الضّافية والعقود الصّافية الكافّة للكافية، تحقيق أحمد بن محمّد القرشيّ (مكّة المكرّمة: جامعة أمّ القرى، رسالة ماجستير)، 1590/1.

260 ذو الرّمة، غيلان بن عتبة، ديوان ذي الرّمة، تحقيق أحمد حسن بسج (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1995)، 23. ذو الرّمة هو غيلان بن عتبة بن بُهيش -بالمعجمة وورد بالمهملة- العدويّ المصريّ، أبو الحارث، من فحول الشّعراء والعشّاق المشهورين، روي لأبي عمرو بن العلاء قوله: "فُتِحَ الشّعر بامرئ القيس وخُتِمَ بذي الرّمة"، واشتهر بعشقه لميّة المنقرية، ولم يكن له من الجمال نصيب، بل كان دميماً أسود. عاش نحو أربعين عاماً، وتوفي على الأرجح سنة (117 هـ). ابن سلاّم، طبقات فحول الشّعراء، 534/2؛ وابن قتيبة، الشّعر والشّعراء، 515/1؛ وابن عساكر، تاريخ دمشق، 14/48؛ وسبط ابن الجوزي، مرآة الرّمان، 323/10؛ وابن خلّكان، وفيات الأعيان، 11/4؛ والدّهبيّ، سير أعلام النّبلاء، 267/5؛ والزّركليّ، الأعلام، 124/5.

261 الفرزدق، ديوانه، 696.

262 الحيازيم جمع مفردة حيزوم وهو الصّدر، وقيل: وسطه، وقيل: ضلوع الفؤاد. ابن منظور، "حزم"، 13/12. يقول: إنّ قلبه يتمزّق عند ذكر أبنائه.

263 الفرزدق، ديوانه، 51.

264 ابن أيّوب هو: الحكم بن أيّوب النّفقيّ، زوج أخت الحجاج وقيل زوج ابنته، وعامله على البصرة، قُتل مع جماعة من آل الحجاج، في خلافة سليمان بن عبد الملك. الطّبريّ، تاريخ الطّبريّ، 279/6؛ وابن عساكر، تاريخ دمشق، 3/15؛ وسبط ابن الجوزي، مرآة الرّمان، 120/10. يقول: إنّ قلبه يكاد يطير فرحاً وخوفاً، إذا توّعده ابن أيّوب.

المقصد الثالث: رفع ما يُظنُّ أنه خبر (أصبح) على أنه خبر لمبتدأ مضمَر

قد توهم بعض الأبيات وقوع الشاعر في اللحن، ومنها هذا البيت:²⁶⁵

فأصبحَ في حيثُ التقيْنَا شَريْدهُم طَلِيقٌ ومَكْتوفُ اليدين ومزعفٌ²⁶⁶

فـ"طليق" ليست خبر "أصبح" كما قد يُظنُّ، وأنَّ الشاعر قد لحن فرفعها وحقَّها النَّصب، بل هي كما قال أبو عليٍّ: "طليقٌ مع المبتدأ المضمَر قبله في موضع نصب لوقوعه خبراً لأصبح".²⁶⁷

وقال السَّيرافيُّ تعليقياً على البيت: "فشريدهُم جماعةٌ منهزمون، وطليقٌ وما بعده على الابتداء، المعنى: منهم طليقٌ، وما بعده على الابتداء، وبمعنى: منهم طليقٌ، ومنهم مكتوفُ اليدين، ومنهم مزعفٌ".²⁶⁸

المقصد الرَّابع: مجيء خبر (لعلَّ) ماضياً

الأصل في استعمال لعلَّ الترجيُّ في المحبوب، والإشفاق في المكروه، وهما مما يقتضي الاستقبال، ولذا ذهب بعضهم إلى أنها لا تُستعمل إلا للمستقبل، فلا يجوز مجيء خبرها ماضياً، ولكن في قول الفرزدق:²⁶⁹

لَعَلَّكَ في حِدرَاءَ لَمَتَ عَلَى الَّذِي تَخَيَّرَتِ المِعْزَى عَلَى كُلِّ حَالِبٍ
عَطِيَّةٌ أَوْ ذِي بُرْدَتَيْنِ كَأَنَّهُ عَطِيَّةٌ زَوْجٍ لِلأَتَانِ وَرَاكِبِ²⁷⁰

جاء خبر "لعلَّ" -كما نرى- ماضياً "لمت"، وهو مما لا يجيزه النُّحاة، قال الحريري: "يقولون: لَعَلَّه نَدَمَ وَلَعَلَّه قدم، فيلغظون بما يشتمل على المناقضة.. وَوجهُ الْكَلَامِ أَنَّ يُقَال: لَعَلَّه يفعل أَوْ لَعَلَّه لَا يفعل؛

²⁶⁵ الفرزدق، ديوانه، 436.

²⁶⁶ مزعف: الذي ينزع للموت حماية من الجراح.

²⁶⁷ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض القوزي

(الرياض: جامعة الملك سعود، 1990)، 226/1.

²⁶⁸ السَّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 343/2.

²⁶⁹ الفرزدق، ديوانه، 116، وإيليا الحاوي، شرح ديوان الفرزدق (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1983)،

163/1.

²⁷⁰ أي لعلَّكَ لمتَ في حِدرَاءَ على عَطِيَّةٍ الذي تخيَّرته المعزى، أو على رجل كعَطِيَّةٍ، يعني بذلك جريراً. وحِدرَاءُ الشيبانية التي ذكرها الفرزدق كان أبوها نصرانياً، وهي من ولد قيس بن بسطام، خطبها الفرزدق، ولكنها ماتت قبل أن يصل إليها، وقد ساق إليها المهر وهي مملَّكة، فترك المهر لأهلها وانصرف. محمَّد بن المبارك بن محمَّد بن ميمون البغدادي، منتهى الطلب من أشعار العرب، تحقيق محمَّد نبيل الطَّرفي (بيروت: دار صادر، 1999)، 360/5، وأبو عبيدة، شرح نقائض جرير والفرزدق، 936/3، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المعاني الكبير في أبيات المعاني، تحقيق: سالم الكرنوكي، وعبد الرحمن بن يحيى اليماني (بيروت: دار الكتب العلمية، 1984، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن)، 588/1.

لأن معنى لعلّ التوقع.. والتوقع إنّما يكون لما يتجدّد ويتولد لا لما انقضى.. فإذا قلت: خرج، فقد أخبرت عمّا قضي الأمر فيه، واستحال معنى التوقع له، فلَهذا لم يجر دخول لعلّ عليه".²⁷¹

فالحريري يرى أنّ "لعل" تستعمل للتوقع؛ أي الترجّي أو الإشفاق، وبدهي أنّ التوقع يقتضي المستقبل، ويمتنع مع المضي الذي يقتضي الانقضاء والتحقق، فاستند الحريري إلى الأصل الدلالي في "لعل"، ولم يجر استعمالها مع المضي.

وقد ردّ عليه نحويون آخرون من وجوه، منها أن دخول (لعلّ) على الماضي، قد سُمع من العرب الفصحاء، واحتجوا بقول امرئ القيس:²⁷²

وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ لَعْلَ مَنَائِنَا تَحَوَّلْنَ أَبُوسَا

واحتجّ ابن هشام بقول الفرزدق:²⁷³

أعد نظراً يا عبد قيس لعلّما أضاءت لك النّار الحمار المقيداً

قال ابن هشام: "المانع أن لعلّ للاستقبال فلا تدخل على الماضي ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولاً لها أو معمولاً لما في حيزها"²⁷⁴، وأضاف: "مما يوضح بطلان قوله ثبوت ذلك في خبر أليت وهي بمنزلة لعلّ، نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا﴾ [مريم، 23/19]، ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ ثَرَايًا﴾.²⁷⁵ [النبا، 40/78] فلم يكتف بالمسموع، بل أبطل رأي الحريري بقياس "لعلّ" على "ليت"؛ فكلاهما للإنشاء ويستلزمان الاستقبال، وقد استعمل الماضي مع "ليت"، فجاز استعماله مع "لعلّ".

وأضاف بعضهم وجهاً آخر لتأكيد جواز دخول "لعلّ" على الماضي، فذكر ابن بري أنّ "لعل" وإن كان معناها ما ذكر -يعني الحريري- فإنّ مخرج الكلام المشكوك فيه والمظنون، وهما -أي الشك والظن- يكونان فيما مضى، وفيما يُستقبل.²⁷⁶ فالأصل في استعمال للتوقع، لا يمنع من استعمالها للشك والظن، كما في الشواهد السابقة، والشك والظن يستعملان مع الماضي ومع المستقبل.

²⁷¹ القاسم بن علي بن محمّد بن عثمان، أبو محمّد الحريري، درّة الغوّاص في أوهم الخواص، تحقيق عرفات مطرجي (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1998)، 36.

²⁷² البيت لامرئ القيس، ديوان امرئ القيس، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي (بيروت: دار المعرفة، 2004)، 112، وفي عجزه اختلاف:

وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ ** فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبُوسَا

²⁷³ الفرزدق، ديوانه، 198؛ والحاوي، شرح ديوان الفرزدق، 305/1. وفيهما (فربّما) مكان (لعلّما).

²⁷⁴ ابن هشام، مغني اللبيب، 346.

²⁷⁵ ابن هشام، مغني اللبيب، 346.

²⁷⁶ عبد الله بن بري بن عبد الجبار بن بري - محمّد بن عبد الله بن محمّد بن ظفر، الحواشي على درة الغواص،

تحقيق عبد الحفيظ فرغلي علي قرني (بيروت: دار الجيل، 1996)، 747.

ولذا يترجَّح للدراسة جواز مجيء خبر "لعل" ماضياً؛ سواء عملت أم كُفَّت عن العمل، لثبوته في السماع، ولرجاحته بالقياس، ولإمكانية التجوُّز في الاستعمال؛ فغلبة المستقبل على خبرها لا يقتضي منعه على الماضي، ويُعد ظاهرة لافتة في شعر الفرزدق.

المقصد الخامس: استغناء الجملة الخبرية عن الضمير

قال الفرزدق: 277

أخي ما أخي ما من أخٍ كان مثله لليلة ريحٍ للقرى ونصير

وقال: 278

هُم ما هُم عند الحفيظة والقرى وضرب كباش القوم فوق الجمام

يوجب النحويون في الخبر إذا كان جملة أن تحتوي على رابط يربطها بالمبتدأ، والأصل في الرابط أن يكون ضميراً، كقولنا مثلاً: "زيدٌ انطلق أبوه"، فالهاء في (أبوه) تعود إلى المبتدأ وتربط الجملة الخبرية به، ولكن أجاز النحويون قياساً وضع الظاهر موضع الضمير في سياق التفعيم والتعظيم، كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة، 1/101، 2]، فـ "القارعة" مبتدأ أول، و"ما" مبتدأ ثانٍ، وتكرار المبتدأ بلفظه أغنى عن الضمير.

وبالعودة إلى قول الفرزدق: "أخي ما أخي" فإن "أخي" مبتدأ، و"ما" استفهامية للتعظيم والتفخيم مبتدأ ثانٍ، و"أخي" خبر للمبتدأ الثاني، وجملة "ما أخي" خبر للمبتدأ الأول، وقد استغنت عن الضمير لإعادة المبتدأ فيها بلفظه²⁷⁹، وهو جائز بإجماع النحويين.

المبحث الثاني: المنصوبات

يحتلّ باب المنصوبات مكانةً محوريةً في النحو العربي؛ إذ تمثل هذه الظواهر النحوية مجالاً واسعاً لتنوّع البنية واختلاف العلاقات بين مكونات الجملة. وفي سياق دراسة شعر الفرزدق، تتبدّى أهميّة تتبّع الظواهر النحوية التي تتعلّق بالمنصوبات، ولذا فقد جاء هذا المبحث ليتناول أبرز الظواهر التي تستحق التوقّف عندها ودراستها من المنصوبات في شعر الفرزدق، وتتبع حضورها السياقي، وآليات اشتغالها في

277 الفرزدق، ديوانه، 287؛ ومحمّد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (القاهرة: دار الحديث، د.ت)، 249/8؛ ومحبي الدين درويش، إعراب القرآن وبيانه (حمص: دار الإرشاد، دمشق - بيروت: دار اليمامة، دمشق - بيروت: دار ابن كثير، 1415) 426/9؛ وحمزة عبد الله النشرتي، الرابط وأثره في التراكيب العربية (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1985)، 153.

278 الفرزدق، ديوانه، 643.

279 أجاز الأخفش أن يكون رابط الجملة الخبرية تكرار المبتدأ وإن كان بالمعنى لا اللفظ فقط، واعترض عليه، ينظر تفصيل الخلاف في المسألة، النشرتي، الرابط وأثره في التراكيب العربية، 153.

إطار الأسلوب الشعري، وما قد يطرأ عليها من تقديم أو تأخير، وحذف أو تعدٍ، أو تجاوز للقياس المألوف في النثر.

كما يقف المبحث على الممارسات الأسلوبية التي انطوت على توسيع في دلالة العامل، أو مرونة في توجيه العامل المعنوي، أو تعدد في أوجه الإعراب الممكنة، مما يكشف عن إدراك الفرزدق لطاقات اللغة ومرونتها في خدمة المقصد الشعري.

المطلب الأول: المنصوبات في الأساليب النحويّة الخاصّة والحال

سوف نتطرّق في هذا المطلب إلى بعض الأساليب النحويّة التي وردت لدى الفرزدق، كالنّصب على المدح، والنّصب على الاختصاص، وتوسّط خبر ما الحجازيّة ونصبه، ونصب المصدر على الحال، وإعمال "لا" النافية للجنس زائدة.

المقصد الأول: النّصب على المدح

النّصب على المدح أحد الأساليب النحويّة التي يُنصب فيها اللفظ لغرض المدح، ويقدر العامل من خلال السّياق، يقول الفرزدق: 280

ولكنني استبقيتُ أعراضَ مازنٍ وأيامها من مستنيرٍ ومظلمٍ
أناساً بنغرٍ لا تزالُ رماحُهُم شوارعَ من غير العشيرة في الدّم

والشّاهد في قوله: "أناساً"، فقد نصبه الشّاعر على المدح والتّعظيم، ولا يحسن نصبه على الحال؛ لكونه لا يتعلّق بمعنى قبله يقع فيه. 281

المقصد الثاني: النّصب على الاختصاص

قال سيبويه في حديثه عن أسلوب الاختصاص: "هذا بابٌ من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النّداء، فيجيء لفظه على موضع النّداء نصباً.. وذلك قولك: إنا -معشر العرب- نفعل كذا وكذا، كأنّه قال: أعني، ولكنّه فعلٌ لا يظهر ولا يُستعمل، كما لم يكن ذلك في النّداء؛ لأنّهم اكتفوا بعلم المخاطب". 282
ومن شواهد في شعر الفرزدق قوله: 283

280 الفرزدق، ديوانه، 637. ورواية الديوان الرّفعة "أناس"، وذلك على تقدير: هم أناس. السّيرافي، شرح أبيات سيبويه، 352/1.

281 سيبويه، الكتاب، 151/2؛ والشّنتمري، تحصيل عين الذهب، 292؛ والسّيرافي، شرح أبيات سيبويه، 352/1.

282 سيبويه، الكتاب، 233/2.

283 الفرزدق، ديوانه، 190.

ألم ترَ أَنَا بني دارِمَ زُرارةٌ مِنّا أبو معبدٍ

وموضع الشّاهد قوله: "بني دارِمَ"، فقد اختصّ الاسم هنا ليعرّف بما حُمِلَ على الكلام الأوّل، وفيه معنى الافتخار.²⁸⁴

والعرب تنصب على الاختصاص في أحد ثلاثة مواضع:

الأوّل: ما فيه الألف واللام، وذلك نحو: نحنُ -العرب- نُقري الضَّيف.

الثاني: ما كان مضافاً إلى ما هما فيه، كقول النبي ﷺ: ((إِنّا -معشرُ الأنبياء- لا نورثُ)).²⁸⁵

والثالث: العلم، والمضاف إلى العلم، وشاهده قول الفرزدق المسوق آنفاً.²⁸⁶

المقصد الثالث: توسُّط خبر (ما) الحجازيّة ونصبه

ما الحجازيّة هي حرف ناسخ يعمل عمل "ليس"، فيرفع الاسم وينصب الخبر، وسُمّيت بالحجازيّة لأنّها شاع استعمالها في لهجة أهل الحجاز. يشترط أن يكون اسمها ظاهراً، ويجوز تقديم الخبر على الاسم في بعض المواضع.

تكون "ما" حرفاً ناسخاً في بعض حالاتها، فتعمل عمل "ليس"، أي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي بهذه الصّورة تدعى ما الحجازيّة في عرف النُّحاة، لشيوع استعمالها على هذا النُّحو في لغة الحجازيّين، ولكنّ عملها مشروط بشروط ستّة ذكرها النُّحاة، وهي:

الأوّل: ألا يزداد بعدها "إن"، فإن زيدت بطل عملها، نحو: ما إن زيدَ قائمٌ.

الثاني: ألا ينتقض نفيها بـ"إلا"، نحو: ما زيدٌ إلا قائمٌ.

الثالث: ألا يتقدّم خبرها على اسمها وهو ليس بظرفٍ، ولا جارٍ ومجرورٍ، فإن تقدّم بطل عملها ووجب الرفع، نحو: ما قائمٌ زيدٌ.

الرابع: ألا يتقدّم معمول الخبر على الاسم وهو ليس بظرفٍ ولا جارٍ ومجرورٍ، فإن تقدّم بطل عملها، نحو: ما طعامك زيدٌ أكلٌ، فلا يجوز القول: ما طعامك زيدٌ أكلًا.

الخامس: ألا تتكرّر "ما"، فإن كرّرت بطل عملها، نحو: ما ما زيدٌ قائمٌ، لأنّ الأولى منهما نافية، والثانية نعت النّفي، ونفي النّفي إثبات.

²⁸⁴ سيبويه، الكتاب، 234/2.

²⁸⁵ أحمد بن شعيب بن علي النسائي، السنن الكبرى، تحقيق حسن شبلي (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001)، "الفرائض"، 2، (6275).

²⁸⁶ الشّاطبي، المقاصد الشّافية، 472-470/5.

السادس: ألا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها، نحو: ما زيد بشيء إلا شيء لا يُعبأ

به. 287

ومن الشواهد التي خالفت بها "ما" أحد هذه الشروط قول الفرزدق: 288

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وقد ذكر ابن مالك أن هذا البيت مما استدل به على جواز توسط خبر (ما) الحجازية ونصبه، غير أن المانعين رثوا ذلك بأن الفرزدق تميمي²⁸⁹، تكلم بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين فلم يُصب، لكن جواب ذلك أن يقال بأن الفرزدق كان له أصدقاء من الحجازيين والتميميين، وكانت منى لهم أن يظفروا له بزلّة يشنعون بها عليه، ويخطئونه، ولو جرى شيء من ذلك لنقل؛ لتوافر دواعي التحدث بمثل ذلك إذا وقع، وفي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أصداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله، كما أن الشاعر إذا جاز أن يغلط في لغة غيره جاز أن يغلط في لغته نفسه أيضاً، فتزول الثقة بكلامه. 290

وقد ناقش أبو علي الفارسي هذه المسألة من عدة وجوه، فذكر أن رأي ابن مالك في إعمالها مع تقدم خبرها يوافق رأي سيبويه في البيت نفسه، وهو إعمال مشكل؛ لأن الفرزدق تميمي، والتميميون لا يعملون "ما" مع تأخر خبرها، فكيف مع تقدمه؟ 291

وذكر أبو علي عدة تخريجات للبيت وردّ عليها، وهي:

الأول: أراد الفرزدق أن يتشبه بالحجازيين في إعمال "ما" فلم يدر ما شرط إعمالها عندهم، ولكن هذا التسويغ مردود بأنه إن صحّ فإنه يزيل الثقة بلغة الشاعر.

الثاني: أنه أراد أن يخلص الكلام للمدح، لأنك إذا قلت: ما مثلك أحداً، فقد نفيت الأحدىة، وذلك يحتمل المدح والذم، وأما إذا نصبت المثل ورفعت "أحداً" تعين للمدح؛ وفي الجواب نظر؛ لأن السياق يعين الكلام للمدح.

الثالث: قال بعضهم: لا إعمال في البيت، وإن "مثلهم" مبتدأ، وفتحته فتحة بناء لا إعراب؛ لإبهامه وإضافته إلى مبني.

287 ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 306-303/1.

288 الفرزدق، ديوانه، 205.

289 لا تعمل "ما" عند بني تميم عمل ليس، بل تكون نافية فحسب.

290 السيوطي، الاقتراح، 165، وابن هشام، تخلص الشواهد، 282.

291 ابن هشام، تخلص الشواهد، 282، 283.

الرَّابِع: قيل إنَّ "مثلهم" حالٌ من "بشرٍ"، وحُذِفَ الخبرُ، والأصل: ما في الوجود بشرٌ مثلهم، برفع "مثل" على الصفة للثَّكْرَة، ورُدَّ بأنَّ معاني الأفعال لا تعمل مضمرّةً.

الخامس: قيل إنَّ "مثلهم" ظرفٌ، والمعنى: ما بشرٌ في مكانٍ مثل مكانهم، ثم أُنبِتَتِ الصِّفَةُ عن الموصوف، ورُدَّ بأنَّ الصفة إنما تخلف الموصوف إذا اختصَّتْ بجنسه، ولهذا جازَ أن يُقال: رأيتُ كاتباً، وامتنع: رأيتُ طويلاً.²⁹²

وقد ردَّ المبرِّد القول بأنَّ "مثلهم" خبر مقدَّم، ورفضه رفضاً قاطعاً؛ لأنَّ ذلك يخالف شروط إعمال "ما"، وذكر أنَّ الوجه فيه هو الرِّفْع، بإهمال عمل "ما"، ولكنَّ النَّصْب جائز أيضاً فيها على أن يكون نعتاً مقدِّماً، وعلى إضمار خبر "ما"، والنَّعت إذا تقدَّم ينتصب على الحال، مثل قولك: "فيها قائماً رجلٌ"، إذ كان أصل العبارة: "فيها رجل قائم"، فـ"قائمٌ" نعت لرجل، فلمَّا تقدَّم عليه انقلب حالاً.²⁹³

المقصد الرَّابِع: نصب المصدر على الحال

لا بدُّ للحال أن يكون مشتقاً، غير أنَّ المصدر قد يقع في موضع الحال، فيقال مثلاً: "أُتِيَتْهُ رَكُضاً"، والتَّقْدِير: راکِضاً، و"لَقِيَتْهُ فُجَاءَةً أو عَيَاناً"، أي مُفَاجِئاً، أو معاًيناً، و"كَلَّمَتْهُ مَشَافَهَةً"، أي: مشافِهاً، وغير ذلك، فهذه المصادرُ وأشباؤها وقعتْ موقعَ الصفة، وانتصبَتْ على الحال.²⁹⁴

ومن شواهد ذلك لدى الفرزدق قوله:²⁹⁵

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيِّنٌ رَتَاجٍ قَائِماً وَمَقَامٍ

على قَسَمٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً وَلَا حَارِجاً مِنْ فِي سَوْءٍ كَلَامٍ

وذهب المبرِّد وابن يعيش إلى أنَّ التَّقْدِير في البيت: لَا أَشْتُمُ شَتْماً، وَلَا أَخْرَجُ خُرُوجاً؛ لأنَّ الشَّاعِر على ذَلِكَ أقسم.²⁹⁶

المقصد الخامس: نصب (غير) على الاستثناء المنقطع

يعد الاستثناء من أكثر أبواب النُّحو دقَّةً وحاجةً إلى النَّظَر والتَّأْوِيل، ولا سيَّما في حالة الاستثناء المنقطع، وثمَّة شواهد كثيرة جداً في هذا الباب، ومن ذلك قول الفرزدق:²⁹⁷

²⁹² ابن هشام، تَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ، 282، 283.

²⁹³ المبرِّد، المَقْتَضِب، 191/4.

²⁹⁴ ابن يعيش، شَرْحُ المَفْصَلِ، 12-10/2.

²⁹⁵ الفرزدق، دِيَوَانُهُ، 592. وفي البيت الثَّانِي اختلاف طفيف في كُتُب النُّحو، إذ وردت "حَلْفَةٌ" مكان "قَسَمٍ"،

و"زور" مكان "سوء". المبرِّد، المَقْتَضِب، 312/4؛ وابن يعيش، شَرْحُ المَفْصَلِ، 10/2.

²⁹⁶ المبرِّد، المَقْتَضِب، 313-312/4؛ وابن يعيش، شَرْحُ المَفْصَلِ، 11/2، 12.

²⁹⁷ الفرزدق، دِيَوَانُهُ، 419.

وما سجنوني غيرَ آتِي ابنُ غالبٍ وآتِي من الأَثَرَيْنِ غيرَ الزَّعَافِ

والشَّاهد فيه أنَّه نصب "غير" على الاستثناء المنقطع، فالتقدير فيه: وما سجنوني ولكيَّ ابنُ غالبٍ، هذا تأويل سيبويه للمعنى²⁹⁸، وقد ردَّ عليه هذا التأويل المبرّد؛ وذلك لأنَّ المعنى -وفق هذا التأويل- أنَّ الفرزدق لم يُسجن، وقد ذكر في البيت السابق له أنَّه سُجن بالفعل، فقال: ²⁹⁹

فإنَّ أكَ محبوساً بغير جريرةٍ فقد أخذوني آمناً غيرَ خائفٍ

فهو يذكر هنا أنَّه حبس بغير ذنب، فكيف يكون التأويل: وما حبسوني لكيَّ ابن غالب؟

وقد أجاب عن ذلك الأَعلَمُ الشَّنْتَمَرِيُّ بقوله: "وهذا الرَّدُّ غيرُ صحيح؛ لأنَّكَ لو قُلْتَ: ما ضَرَبْتُكَ غيرَ أنَّكَ شَتَمْتَنِي لم يَجْزُ إذا أَرَدْتَ معنى: ما ضَرَبْتُكَ إِلَّا لأنَّكَ شَتَمْتَنِي حَتَّى تقول: ما ضَرَبْتُكَ لغير شَتْمِكَ إِيَّاي. والصَّحِيحُ ما ذَهَبَ إليه سيبويه من معنى لكنَّ.. ويُجَعَلُ سَجْنُهُ غيرَ مَعْدُودٍ عِنْدَهُ سَجْناً لأنَّه لم يَعْصُ منه، ولا حَطَّ من شَرَفِهِ ولا أَذَلَّ عِزَّهُ؛ لأنَّ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مُنْتَسِباً إِلَى مِثْلِ أَبِيهِ غَالِبٍ وَمُنْتَمِياً إِلَى مِثْلِ قَوْمِهِ الأَشْرَافِ لا يُبَالِي ما جرى عليه من حَبْسٍ وَشِدَّةٍ". ³⁰⁰

المقصد السادس: تكرير الاستثناء بغير عطف

قال المبرّد: "تقول ما جاءني أحدٌ إلّا عمراً، وإن شئت قلت: إلّا زيدا إلّا عمرو، فالمعنى فيهما جميعاً واحدٌ، وإن اختلف الإعراب لأنَّكَ إذا شغلت الفعل بأحدهما انتصب الآخر بالاستثناء ولم يصلح البديل؛ لأنَّ المرفوع منهما مُوجب". ³⁰¹

وساق المبرّد بيتاً للفرزدق شاهداً على هذه الحالة، وهو قوله: ³⁰²

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارَ مَرْوَانَ

وذكر المبرّد أنَّ لفظتي "غير" و"دار" في البيت فيهما عِدَّةُ أوجه، هي:

الأوّل: أن تكون "غير" نعتاً لـ"دار" قبلها، و"دارُ مروان" بدلاً منها، وبهذا يكون كلاهما مرفوعاً.

الثاني: أن تكون "غير" نعتاً لـ"دار"، و"دارُ مروان"، منصوبة على الاستثناء.

²⁹⁸ سيبويه، الكتاب، 327/2.

²⁹⁹ الفرزدق، ديوانه، 419.

³⁰⁰ الأَعلَمُ الشَّنْتَمَرِيُّ، تحصيل عين الذهب، 346-363.

³⁰¹ المبرّد، المقتضب، 425-425/4.

³⁰² البيت ليس في ديوان الفرزدق، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب، 340/2؛ والمبرّد، المقتضب، 425/4؛

والحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق أحمد الأعرج (دولة قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2020)، 215/2.

الثالث: أن يكون الضَّبُط: "ما بالمدينة دارٌ غيرَ واحدةٍ، إلَّا دارُ مروانَ"، بنصب "غيرَ" على الاستثناء، ورفع "دار" على البذل.

الرابع: أن يكون الضَّبُط: "ما بالمدينة دارٌ غيرَ واحدةٍ، إلَّا دارُ مروانَ"، برفع "غيرَ" على البذل، ونصب "دار" على الاستثناء.³⁰³

وقد سرد هذه الوجوه الرُّمانيُّ في شرحه للكتاب.³⁰⁴

المقصد السَّابع: إعمال (لا) النَّافية للجنس زائدة

قال الفرزدق:³⁰⁵

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطْفَانٌ لَا ذُنُوبَ لَهَا إِلَيَّ لَأَمْ دَوُوَ أَحْلَامُهُمْ عُمْرًا

من المعلوم أنَّ الثقافة العربيَّة والإسلاميَّة تحضُّ على لوم المخالف للحقِّ والواجب والعُرف وتأنيبه، حتَّى جعلت السَّاكت عن اللُّوم شريكاً للجاني أو المذنب في مخالفته. وهذا الأصل الثَّقافيّ يساعدنا من فهم مراد الفرزدق في قوله السَّابق، وتحليل الظَّاهرة النَّحويَّة التي احتوى عليها؛ فهو يقرِّع قبيلة غطفان؛ لأنَّها امتنعت عن لوم (عمر بن هبيرة) وكفَّ إساءته، ولذا فهي مذنبه؛ فـ "لا" في "لا ذنوب" زائدة. ومن ناحية أخرى يُستفاد هذا المعنى؛ أي إثبات الذُّنوب لغطفان، من أنَّ نفي النَّفي إثبات، فالنَّفي مستفاد من "لو" - وهي حرف امتناع لامتناع - ونفيه "لم"؛ فـ "لا" إذن زائدة.

وقد درج النَّحويُّون على الاستشهاد بالبيت الأنف على إعمال "لا" النَّافية للجنس شذوذاً؛ لزيادتها؛ لأنَّهم يرون أنَّ "لا" النَّافية تدخل على الجملة الاسميَّة والجملة الفعلية، فإذا تلتها الاسميَّة، وأريد بها نفي العموم، أو نفي جنس ما تدخل عليه، واستغراقها لجميع أفرادها، سُمِّيت "لا" النَّافية للجنس، التي تعمل عمل "إنَّ" إذا اجتمعت فيها شروط، يمكن إيجازها بأن تكون لنفي الجنس نصّاً لا احتمالاً، وألَّا تتوسَّط بين حرف الجرِّ والمجرور، وألَّا تُفصل عن اسمها، الذي يشترط فيه وفي الخبر أن يكونا نكرتين، وألَّا يتقدَّم ثانيهما على الأوَّل.³⁰⁶ فإذا لم تتحقَّق هذه الشُّروط مجتمعة، أو كانت لنفي الوحدة، أو نفي الجنس على سبيل الاحتمال، أُهملت ولم تعمل.

303 المبرِّد، المقتضب، 4/425.

304 الرُّمانيُّ، شرح كتاب سيبويه، 530-531.

305 الفرزدق، ديوانه، 245.

306 الأشمونيُّ، شرح الأشموني، 1/329؛ والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، 2/4؛ وحسن، النَّحو الوافي، 1/688.

فقواعد النحويين إذن كانت توجب ألا تعمل "لا"؛ لأنها لم تفد نفيًا، وفسروا هذه الظاهرة بقولهم: "وإنما عملت مع الزيادة لأنها أشبهت النافية لفظاً وصورة فلو حظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى".³⁰⁷

ولكن يُشار إلى أن ما سبق كله على أساس أن "ذُئِبَ" بضم الدال، جمعاً للذئب، ولكن إذا كانت الرواية -كما يرجح بعض المحققين³⁰⁸- فتح الدال؛ كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِثْلَ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ﴾ [الذاريات، 59/60]؛ أي نصيب وحظ؛ يكون المعنى في قول الفرزدق: "لا ذُئِبَ لها" لا حظ لقبيلة غطفان من المروءة والشرف، ولعله رأي وجيه يحد من تكلفات النحويين، غير أن المنقول عن العلماء رواية الضم.

المطلب الثاني: النصب بنزع الخافض، والنواسخ والأفعال الناقصة

يتناول هذا المطلب ثلاثة مقاصد، الأول عن تجرّد خبر "عسى" من "أن"، والثاني عن النصب على نزع الخافض، وأما الثالث فيتناول حذف اسم "لكن".

المقصد الأول: تجرّد خبر (عسى) من (أن)

تبين لنا أن لخبر هذه الأفعال أحكاماً خاصة عند النحويين، فالأصل في خبر "عسى" اقترانه بـ"أن" المصدرية، وهو ما لا نجده في بيت الفرزدق الآتي:³⁰⁹

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ خَلَفْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ

فقد تجرّد خبرها من الاقتران بـ"أن" المصدرية، والأصل أن يفترن؛ "لما فيها من الطمع والإشفاق، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال"³¹⁰، ولم يرد خبر "عسى" في القرآن الكريم إلا مقروناً بها، قال تبارك وتعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفَ بِأَسِّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء، 84/4]، وقال سبحانه: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة، 102/9].

ولكن ورد في بعض كلام العرب الفصيح المحتجّ به خبر "عسى" غير مقرون بـ"أن"، كما في قول الشاعر:³¹¹

³⁰⁷ الأزهري، شرح التصريح، 337/1-338.

³⁰⁸ محمّد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مصوّر من تحقيق محمود شاكر (مكّة المكرمة: دار التربية والثراث، د.ت)، 302/5، الحاشية الخامسة.

³⁰⁹ الفرزدق، ديوانه، 180.

³¹⁰ يعيـش بن علي بن يعيـش ابن أبي السرايا محمّد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيـش وابن الصانع؛ وابن يعيـش، شرح المفصل، 379/4.

³¹¹ هــبـة بن الخـشـرم العـذري، ديوان هـبـة بن الخـشـرم العـذري، تحقيق يحيى الجبوري (الكويت: دار القلم، 1986)، 59؛ والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، 131/1؛ وابن هشام، مغني اللبيب، 203؛ وابن هشام، تخلص الشواهد،

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ قَرَجٌ قَرِيبٌ

فاتفقوا على أَنَّ الأكثر في "عسى" أن يفترن خبرها بـ"أن"، وعلى جواز تجرّده منها، ولكنهم اختلفوا في إطلاق هذا الجواز أو تقييده على رأيين؛ فذهب سيبويه إلى أنّه جائز في الكلام، فقال: "واعلم أَنَّ من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبّئها بكاد يفعل"³¹²، والجمهور على أنّه من ضرائر الشّعْر التي لا تجوز في الاختيار.³¹³

وعلى الرّغم من أَنَّ ترجيح أحد الرّأيين على الآخر، يقتضي البحث في كلام العرب عن الظّاهرة، فإنّ ورودها في غير موضع من شعر الفرزدق قد تقوّي قول سيبويه، أو تستدعي بالحدّ الأدنى إعادة البحث عن الظّاهرة، والنظر فيها، فقد وردت في خمسة مواضع مقترنة بها، وفي أربعة مجرّدة، منها قوله:³¹⁴

عَسَتْ هَذِهِ اللَّوَاءُ تَطْرُدُ كَرْبَهَا عَلَيْنَا سَمَاءٌ مِنْ هِشَامٍ تُصِيبُهَا

وقد تباينوا أيضاً في تفسير هذا التجرد، فالجمهور رآه في المشابهة بين "عسى" و"كاد"، فحملوا أحدهما على الآخر؛ لما بين معنييهما من تقارب، فأجازوا الاقتران في أخبار "كاد"، والتجرّد في أخبار "عسى"؛ "وطريقُ الحمل والمقاربة أن "عسى" معناها الاستقبال، وقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض، فإذا قال: عسى زيدٌ، فكأنّه قَرَبَ حتى أشبّه قرب "كاد". وإذا أدخلوا "أن" في خبر "كاد"، فكأنّه بُعد عن الحال حتى أشبه "عسى".³¹⁵

لكن البطلوسي رأى أن الأحسن أن يقال: "إنّ عسى شبّهت بلعلّ؛ لأنّ كلّ واحد منهما رجاء وطمع، كما أنّهم ربّما أدخلوا في خبر لعلّ (أن) تشبيهاً بعسى".³¹⁶

321؛ والحسن بن قاسم بن عبد الله، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان (بيروت: دار الفكر العربي، 2008)، 517/1؛ والبغدادي، خزنة الأدب، 328/9.

³¹² سيبويه، الكتاب، 158/3.

³¹³ المبرّد، المقتضب، 69/3؛ وأبو علي الفارسي، التعلّيق، 268/2؛ وعبد الله بن أحمد بن أحمد، ابن الخشّاب، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر (دمشق: مجمع اللغة العربية، 1972)، 130؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 327/1؛ ومحمّد بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تعلّيق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمّد المفدى (الرياض: جامعة الإمام محمّد بن سعود، 1983)، 291/3.

³¹⁴ الفرزدق، ديوانه، 82؛ والحاوي، شرح ديوان الفرزدق، 106/1.

³¹⁵ ابن يعيش، شرح المفصل، 380/4.

³¹⁶ عبد الله بن محمّد، ابن السيد البطلوسي، الحلل في شرح أبيات الجمل، تحقيق يحيى مراد (بيروت: دار الكتب العلمية، 2003)، 141؛ وأحمد محمّد عبد الله، "ظاهرة التقارض في النّحو العربي"، مجلة الجامعة الإسلامية (د.ت)، 183 فما بعد.

المقصد الثاني: النصب على نزع الخافض

هذا من المباحث التحوّية التي تطرّق إليها النحاة، فذكرها سيبويه في كتابه، وساق لها شواهد عديدة، وعنون لها في كتابه بعنوان: "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت"³¹⁷، ثم استقرّ النحاة على تسمية هذه الحالة بـ "النصب بنزع الخافض"³¹⁸، قال الفرزدق:³¹⁹

مناً الذي اختير الرجال سماحةً وخيراً إذا هبّ الرياحُ الرّعازغُ

الشّاهد فيه أنّه حذف حرف الجر في قوله: "مناً الذي اختير الرجال سماحة"، يريد اختيار من الرجال، فحذف "من".³²⁰ وعليه فإنّ انتصاب "الرجال" في البيت إنّما جاء بنزع الخافض، ومثل هذا له نظائر وأشباه كثيرة في العربيّة، فقد أورد سيبويه بيتاً آخر نسبته إلى الفرزدق أيضاً، وليس في ديوانه³²¹، وهو:

نُبِئتُ عبدَ الله بالجوّ أصبَحْتُ كراماً مواليتها لئيماً صميهاً

والشّاهد فيه انتصاب "عبد الله" بنزع الخافض، والتّقدير: نُبِئتُ عن عبد الله.

ومن شواهد قول الفرزدق أيضاً:³²²

منعتُ تميماً منك أيّ أنا ابنها وشاعرها المعروفُ عند المَواسِمِ

والشّاهد في البيت قوله: "أيّ أنا ابنها"، فذكر سيبويه أنّ التّقدير في مثل هذه المواضع على حذف اللام، أي: لأبيّ أنا ابنها، وبذلك فالمصدر المؤوّل من أنّ واسمها وخبرها في محلّ نصبٍ بنزع الخافض.³²³ ولم يُغفل سيبويه رواية الكسر في همزة إنّ، وأنّ الوجه حينئذٍ الابتداء، أي كأنّ الشاعر ابتداءً جملة جديدة، ومثّل لذلك بقول الملبّي: لبيك إنّ الحمد والتّعمة لك، وأنّه إن شاء قال: لبيك أنّ الحمد لك، على

³¹⁷ سيبويه، الكتاب، 37/1.

³¹⁸ ينظر مثلاً: السّيرافي، شرح أبيات سيبويه، 282/1؛ والدّماميني، تعليق الفراند، 245/3؛ والشّاطبي،

المقاصد الشافية، 143/3.

³¹⁹ الفرزدق، ديوانه، 407؛ وسيبويه، الكتاب، 39/1؛ والأخفش، معاني القرآن، 339/1؛ والمبرّد، الكامل،

32/1؛ وله، المقتضب، 330/4؛ ومحمّد بن السّري، ابن السّراج، الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي (بيروت:

مؤسّسة الرّسالة، د.ت)، 180/1؛ والسّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 280/1. وجاء برواية أخرى منسوباً إلى جرير لدى:

السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 199/4؛ وابن الخبّاز، توجيه اللّمع، 554؛ وبلا نسبة لدى: محمّد بن القاسم، ابن الأنباري،

المذكّر والمؤنث، تحقيق محمّد عبد الخالق عزيمة (مصر: وزارة الأوقاف، 1981)، 216/2؛ وعمر بن خلف بن مكّي

الصّقل، تنقيف اللّسان وتلقيح الجنان، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1990)، 74؛ وابن

يعيش، شرح المفصل، 409/3.

³²⁰ السّيرافي، شرح أبيات سيبويه، 282/1.

³²¹ سيبويه، الكتاب، 39/1.

³²² سيبويه، الكتاب، 128-126/3؛ والفرزدق، ديوانه، 668، ورواية البيت في الديوان بكسر همزة إنّ، ولا

شاهد فيه على هذه الرواية، وفيه أيضاً: "راجلها"، مكان "شاعرها".

³²³ سيبويه، الكتاب، 128-126/3.

تقدير: لأنَّ الحمد لك، فيكون المصدر المؤول من أنَّ واسمها وخبرها في مثل هذه المواضع في محلَّ نصبٍ بنزع الخافض.³²⁴

ونقل السِّيرافيُّ رأي الخليل في مثل هذه المواضع، فذكر أنَّه يرى أنَّه إذا تقدَّمت "أَنَّ" المفتوحة ووليها حرفُ جرٍّ مقدَّم محذوف؛ فالمصدر المؤول منها مع اسمها وخبرها في موضع نصب بالفعل الذي كان يعمل في حروف الجر، فإذا قلت: جئتُكَ أنَّكَ تريد المعروف، فإنَّ "أَنَّكَ" والاسم والخبر في موضع نصب بـ"جئتُكَ"؛ لَمَّا حُذفت اللام وصل الفعل إلى ما بعدها، وكانت اللام في موضع نصب، وذكر -أي السِّيرافي- أنَّ هذا مذهب أبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد أيضاً، وأنَّ الكسائيَّ كان يرى ما يراه سيبويه من أنَّها في موضع جرٍّ، من غير أن يَرُدَّ قول الخليل أو يبطله.³²⁵

المقصد الثالث: حذف اسم (لكن)

تخفَّف نون "كأنَّ" أحياناً فتغدو لها أحكام مختلفة عما كانت عليه قبل تخفيف النون، وهي ظاهرة نحويَّة توقَّف عندها سيبويه، وساق طائفة من الشواهد عليها، وحالات اسمها وخبرها بعد التَّخفيف، وذكر في معرض سوقه لحالات الاسم والخبر بعد "كأنَّ" قول الفرزدق:³²⁶

ولو كنت ضيّباً عَرَفْتَ قرابتي ولكنَّ زنجيَّ عظيمٍ المشافر

فالشاهد في قوله: "ولكنَّ زنجيَّ"، فالتقدير: ولكنَّه زنجيٌّ³²⁷، وفي رأي سيبويه أنَّ النَّصب أكثر في كلام العرب في مثل هذا الموضع، فلو قال: ولكنَّ زنجيَّ عظيمٍ المشافر، لكان التَّقدير على هذه الحالة: ولكنَّ زنجيَّ عظيمٍ المشافر لا يعرف قرابتي.³²⁸

وكأنَّ سيبويه يُلمحُ بهذا القول إلى أنَّ الشَّاعر لم يكن مضطراً إلى تنكُّب هذه الطَّريقة في القول، وكانت له مندوحة عن ذلك، بل إنَّ الأكثر في كلام العرب هو النَّصب، وسيكون تقدير الخبر يسيراً، والشَّاعر يدرك ذلك جيداً بلا شك، وهذا ما يحيلنا إلى التماس الفروق البلاغيَّة بين الأسلوبين إذا أردنا أن نعرف سبب اختياره لهذا وتركه لذاك.

³²⁴ سيبويه، الكتاب، 128-126/3.

³²⁵ السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 346/3.

³²⁶ الفرزدق، ديوانه، 379؛ وسيبويه، الكتاب، 136/2.

³²⁷ ابن يعيش، شرح المفصل، 567/4.

³²⁸ سيبويه، الكتاب، 136/2.

المطلب الثالث: النداء والترخيم

يتناول هذا المطلب ظاهرتين من الظواهر المتعلقة بالنداء، وهما حذف المنادى، وترخيم ما خُتم بالألف والنون.

المقصد الأول: حذف المنادى

يختلف اللّحوثيون في جواز حذف المنادى؛ فأجازته ابن مالك، وقاسه إذا وقع بعده أمر أو دعاء؛ قال: "كان حقّ المنادى أن يمنع حذفه؛ لأنّ عامله قد حُذف لزوماً، فأشبهه الأشياء التي حُذف عاملها وصارت هي بدلاً من اللفظ به، كإيّاك في التحذير، وكسقياً له، في الدّعاء. إلّا أنّ العرب أجازت حذف المنادى والتزمت في حذفه بقاء "يا" دليلاً عليه، وكون ما بعده أمراً أو دعاء، لأنّ الأمر والدّاعي محتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعوى بتقديمه على الأمر والدّعاء، فاستعمل النّداء قبلهما كثيراً، حتّى صار الموضع مُنبهاً على المنادى إذا حذف، وبقيت "يا" فحسن حذفه لذلك".³²⁹

ومنع أبو حيّان الأندلسي؛ قال: "اختلفوا في جواز حذف المنادى وإبقاء الأداة تدلّ عليه، والذي يقتضيه النّظر المنع".³³⁰

وأما الياء قبل التّمني فهي للتّنبية لا للنّداء؛ لأنّ النّاطق بها قد يكون وحده".³³¹

وذلك له شواهد عديدة، منها ما ورد في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء، 73/4]، وقوله: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل، 25/27]، على قراءة من قرأ يا اسجدوا³³²، ومنها ما ورد في الشعر، كقول الشاعر:³³³

ألا يا اسلمي يا دارَ ميٍّ على البلى ولا زالَ منهالاً بجر عائكِ القطرُ

وقد ورد مثل ذلك عند الفرزدق، كما في قوله:³³⁴

ألا يا اخبروني أيّها النّاس إنّما سألتُ ومن يسأل عن العلم يعلم

وقوله:³³⁵

³²⁹ ابن مالك، شرح التّسهيل، 388/3.

³³⁰ أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرْب، 2181/4.

³³¹ بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمّد كامل بركات، (دمشق: دار الفكر، جدة: دار المدني، 1405)، 486/2.

³³² وهي قراءة أبي جعفر، والكسائي، ورويس عن يعقوب، وابن عباس، والزهري، والسلمي، وطلحة، وحמיד الأعرج، والحسن، والشنبودي، والمطوّعي، وقتادة، وأبي العالية، والأعمش، وابن أبي عبة. عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات (دمشق: دار سعد الدين، 2002)، 504/6.

³³³ ذو الرّمة، ديوانه، 102؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد، 4493/9؛ والسيوطي، همع الهوامع، 587/2.

³³⁴ الفرزدق، ديوانه، 583.

³³⁵ الفرزدق، ديوانه، 432.

فَيَا لَيْتَنَا كُنَّا بَعِيرَيْنِ لَا نَرِدْ عَلَى مَنَهْلٍ إِلَّا نُشَلُّ وَنُقَدِّفْ

فالتقدير في مثل هذه المواضع -كما ذكر النحاة- يكون على حسب المقام، ففي الآية الكريمة "يا ليتني"، يكون التقدير: يا قوم، وفي قول الشاعر: "ألا يا اسلمي"، يكون التقدير: يا دار³³⁶، وعليه ففي قول الفرزدق يكون التقدير: يا ناس.

ومنهم من يرى أنَّ المنادى مقدر بالمضمر في مثل هذه الحالات، فيكون التقدير في المواضع السالفة بمضمر يناسب المحذوف، ففي الآية الكريمة: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾، يكون التقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا، وكذلك في بيت الفرزدق: ألا يا هؤلاء أخبروني، وهكذا.³³⁷

وهناك رأي ثالث³³⁸ يذهب أصحابه إلى أنَّ "يا" النداء في مثل هذه المواضع لا تكون للنداء، بل تُجرَّد من هذا المعنى، وتبقى للتنبيه فقط، ونظير ذلك اجتماع "ألا" و"يا" النداء معاً، كما في قول الشاعر:³³⁹

أَلَا يَا صَبَا نَجِدْ مَتَى هَجَبْتِ مَنْ نَجِدْ لَقَدْ زَادَنِي مَسْرَاكِ وَجَدًا عَلَى وَجْدِي

ف"ألا" لها معنيان؛ افتتاح الكلام والتنبيه، ولكنها إذا دخلت على "يا" خلصت للافتتاح، وخصَّ التنبيه بـ"يا".

المقصد الثاني: ترخيم ما في آخره زائدتان

الترخيم في النحو هو حذف أواخر الاسم المفرد تخفيفاً، ولا يكون إلا في النداء لكثرة في كلامهم، فحذفوا أواخر الأسماء كما حذفوا التنوين للتخفيف، وكما حذفوا الياء من "قومي"، ونحوه في النداء أيضاً، فقالوا: "يا قوم"، ولا يكون في غير النداء ترخيم، إلا في الضرورات الشعرية³⁴⁰، وهذا باب آخر.

وللترخيم قواعد المقررة لدى النحاة، فإذا كان في آخر الاسم حرفان زائدان حذفاً معاً إذا رُخم ذلك الاسم، كما في قولك في حمراء: يا حمراً، وفي عثمان: يَا عَثْمُ، وفي مروان يا مرواً.³⁴¹

ومن شواهد ذلك لدى الفرزدق قوله:³⁴²

³³⁶ الغلابيني، جامع الدروس العربية، 158/3.

³³⁷ عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، كتاب اللامات، تحقيق مازن المبارك (دمشق: دار الفكر، 1985)، 37؛ وإبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافعي في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق عبد الرحمن العثيمين وآخرين (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، 2007)، 242/5.

³³⁸ ابن جني، الخصائص، 281/2.

³³⁹ عبد الله بن الدميني، ديوان ابن الدميني، تحقيق أحمد راتب النفاخ (القاهرة: مكتبة دار العروبة، 1959)، 85.

³⁴⁰ سيبويه، الكتاب، 239/2.

³⁴¹ عثمان بن جني، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس (الكويت: دار الكتب الثقافية)، 115.

³⁴² الفراهيدي، الجمل في النحو، 162؛ وسيبويه، الكتاب، 257/2؛ وابن يعيش، شرح المفصل، 381/1؛ وابن جني، اللمع في العربية، 115؛ والبغداد، خزنة الأدب، 347/6. وهو في الديوان بغير هذه الرواية في شطره الأول: "مروان إن مطيبي معكوسة"، الفرزدق، ديوانه، 381.

يا مَرَوْ إِنَّ مَطِيَّتِي محبوسةٌ ترجو الجباء وربُّها لم ييأس³⁴³

فالشَّاهد فيه حذف الحرفين الزَّائدين من آخر الاسم "مروان" للترخيم.

المبحث الثالث: المجزورات والمجزومات

تُعَدُّ دراسة الوظائف الإعرابية من أهمِّ المفاتيح لفهم بنية الجملة العربيَّة، إذ تتجلى من خلالها العلاقات النَّحويَّة بين الكلمات، وتنتفح آفاق التَّحليل الدَّقِيق للأساليب والتَّراكيب. ويأتي من بين هذه الوظائف بابا الجرِّ والجزم، لما لهما من أثر نحويٍّ ودلاليٍّ بالغ، يتعلَّق بتنوُّع العوامل، واختلاف السِّياقات، وتعدَّد الأساليب.

ويهدف هذا المبحث إلى تتبُّع المجزورات والمجزومات في شعر الفرزدق، وبيان صورها وأسبابها، وتحليل دلالاتها، مع الوقوف على ما قد يعترئها من ضرائر أو مخالفات، وذلك في ضوء ما قرَّره النُّحاة في كتبهم.

المطلب الأوَّل: مسائل خاصَّة بالإضافة

نتناول في هذا المطلب مسائل تتعلَّق بحالات الإضافة؛ كحذف المضاف إليه، وجرِّ معمول اسم الفاعل المعرَّف بألٍ بالإضافة، وإدخال الألف واللام على المضاف.

المقصد الأوَّل: عدم استيفاء المضاف للمضاف إليه

قال الفرزدق: ³⁴⁴

يا من رأى عارضاً أسرُّ به بينَ ذراعِي وجبهةِ الأسدِ

والشَّاهد في البيت قوله: "بين ذراعِي وجبهة الأسد"، فـ"ذراعِي" مضاف لم يستوفِ المضاف إليه، والترتيب الصَّحيح للكلام نحواً هو: بين ذراعِي الأسد وجبته، فقد حذف المضاف الأوَّل، وأضاف إلى المعطوف عليه، وهو "جبهة"، وهذا -بحسب سيبويه- مما يجوز في الشَّعر. ³⁴⁵

ونظيره قول دُرْنا بنت عُبَبة، من بني قيس بن ثعلبة: ³⁴⁶

³⁴³ ابن جني، اللمع في العربيَّة، 115.

³⁴⁴ الفرزدق، ديوانه، 200.

³⁴⁵ سيبويه، الكتاب، 180/1.

³⁴⁶ سيبويه، الكتاب، 180/1؛ وأحمد بن محمَّد بن ولاد التميمي النَّحوي، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996)، 83؛ وأحمد بن محمَّد بن الحسن المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، تحقيق غريد الشيخ (بيروت: دار الكتب العلمية، 2003)، 759؛ وابن منظور، لسان العرب، 10/14.

هما أَخَوَا في الحربِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهما

وتقدير الكلام هنا: هما أخوا من لا أخا له في الحرب.

المقصد الثاني: جرّ معمول اسم الفاعل بالإضافة

أولاً: معمول اسم الفاعل المَعْرِفَ بِ(أل)

يقول الفرزدق: 347

سَيُبْلَغُهُنَّ وَحْيَ الْقَوْلِ عَنِّي وَيُدْخِلُ رَأْسَهُ تَحْتَ الْقِرَامِ

أَسْبَدُ ذُو خُرَيْطَةٍ نَهَاراً مَنْ الْمُتَلَقِّي قَرَدِ الْقُسَامِ

الشَّاهد في قوله: "المتلقِّي قَرَدِ"، فقد أضاف "المتلقِّي"، وأصله "المتلقِّين"، فحذفت النون للإضافة، فأصبحت "قرد" مضافاً إليه، وهي في الأصل معمول لاسم الفاعل "المتلقِّين"، ولو لم تحذف نونه لكانت منصوبة على المفعولية لاسم الفاعل.

قال سيبويه: "فإن كفت النون جررت، كان المعمول فيه نكرةً أو فيه ألفٌ ولام، كما قلت: هؤلاء الضَّارِبُ زَيْدٌ.. وإن شئت نصبت". 348

ثانياً: معمول اسم الفاعل المنون

قال الفرزدق: 349

أَتَانِي عَلَى الْقَعَسَاءِ عَادِلَ وَطْبِهِ بِرَجُلَيْ هَجِينٍ وَاسْتِ عِدِّ تَعَادَلُهُ

والشَّاهد في إضافة اسم الفاعل إلى المفعول، في قوله: "عَادِلَ وَطْبِهِ"، يريد: عادلاً وطبّه، ثم أضاف. 350

347 الفرزدق، ديوانه، 649. القرام: الستر، أسبد: تصغير أسود، وخريطة: تصغير خريطة، القرد: ما تمعط من الصوف والوبر وتلدب، وقيل: هو ثفاية الصوف خاصة، ثم استعمل فيما سواه من الشعر والوبر. يريد: معها خريطة تجمع فيها من القمامات التي يلقونها الناس بأفئيتهم. سيبويه، الكتاب، 185/1؛ والفراء، معاني القرآن، 226/2؛ والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 42/2؛ وله، شرح أبيات سيبويه، 126/1؛ وابن جني، الخصائص، 157/1؛ وابن منظور، "قرد"، 348/3؛ وعلي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000)، "قرد"، 305/6.

348 سيبويه، الكتاب، 202/1.

349 الفرزدق، ديوانه، 563. يهجو الفرزدق جريراً فيقول: أتاني وهو على أتان قعساء (والقعس بروز الصدر ودخول الظهر)، والوطب: زق اللبن. يعني أنه راعي غنم، خلَّبها في المرعى وحمل لبنها على أتان حتى يأتي أهله، وراعي الغنم يكون معه حمار يركبه، ولا يحتاج راعي الإبل إلى حمار؛ لأنه إذا أراد أن يأتي أهله ركب قعوداً. وقوله: عادِلَ وطْبِهِ، يعني أنه يعدل وطبّه على الأتان حتى لا تميل في أحد الجانبين، وأراد أن خلقه كخلق العبيد الرعاء. السيرافي، شرح أبيات سيبويه، 221/1.

350 السيرافي، شرح أبيات سيبويه، 221/1.

المقصد الثالث: إدخال الألف واللام على المضاف

قال الفرزدق: 351

أَبَانَا بِهِمْ قَتْلَى وَمَا فِي دِمَائِهِمْ وفاءً، وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمُ

فأدخل الألف واللام على المضاف "الشَّافِيَاتُ"، والمضاف إليه "الحوائِمُ"، والأصل في المضاف أن يتجرَّد من الألف واللام؛ فلا يمكن الجمع بينهما؛ فلا يقال: هذا الغلامُ زيدٌ، والصَّاحِبُ عمرو، بإضافة الغلام إلى زيد، والصَّاحِبُ إلى عمرو؛ "لأنَّ ما فيه الألف واللام لا يكون إلَّا معرفةً، ولم يُمكن اعتقادُ التَّنْكِير مع وجودهما" 352، فمنعوا تعريف المضاف بالألف واللام لأنَّه يجتمع معرفان على اسم، أو منعاً لإضافة المعرفة إلى النكرة.

إذا زال السبب المانع، أو انتفت العلة التي اقتضت منع تعريف المضاف بالألف واللام، جاز اجتماعهما معاً، واغْتَفِر إدخال الألف واللام على المضاف، وتُسَمَّح فيه، كما في: الضَّارِبُ الرَّجُلُ، والمحمود الخلق، والحسن الوجه؛ وذلك أنَّ النَّحْوِيِّين ميزوا في الإضافة نوعين:

إحداهما الإضافة المعنويَّة التي تفيد المضاف التَّعْرِيف إذا أُضيف إلى معرفة، أو التَّخْصِص إذا أُضيف إلى نكرة.

والأخرى: الإضافة اللَّفْظِيَّة التي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، بل غايتها التَّخْفِيف اللَّفْظِيَّ بحذف التَّنْوِين أو التَّنُون من المضاف، بابها إضافة الوصف المشتق (أسماء الفاعلين والمفعولين والصِّفَات المشبَّهة) إلى ما بعده.

واستدلُّوا على أنَّ الإضافة اللَّفْظِيَّة لا تفيد المضاف التَّعْرِيف بشواهد كثيرة، وقع فيها حالاً، كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿ثَانِي عِطْفِهِ﴾ [الحج، 9/22]، ونعتاً لنكرة كما في قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَلَغَ أَلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة، 95/5]، ولا تفيد الاختصاص لأنَّه خُصِّص من قبل، فالأصل في قولهم مثلاً: "ضاربُ زيدٍ" هو "ضاربُ زيداً"، بل هي إضافة لفظيَّة تفيد التَّخْفِيف بحذف التَّنْوِين أو التَّنُون من الوصف المثنَّى أو المجموع (ضارباً زيدٍ، ضاربو زيدٍ)، أو الفرار من القبح (الحسنُ الوجهُ - الحسنُ الوجهُ)، فاتَّفَقوا في هذا الضَّرْب من الإضافة على جواز إدخال الألف واللام على المضاف.

351 الفرزدق، ديوانه، 666.

352 ابن يعيش، شرح المفصل، 131/2.

المطلب الثاني: مسائل في خبر (ليس) وخبر (ما)

نخصّص هذا المطلب لتناول ظاهرتين نحويتين وقعتا في شعر الفرزدق، الأولى جر المعطوف على خبر "ليس" توهماً بدخول الجارّ على خبرها، والثانية جرّ خبر "ما" بالباء الزائدة.

المقصد الأول: جرّ المعطوف على خبر (ليس) توهماً بدخول الجارّ على خبرها

خبر "ليس" حقّه النّصب، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله، إلّا أنّه في بعض الحالات قد نجد أنّ المعطوف على خبر "ليس" قد جاء مجروراً على توهّم دخول الباء عليه، لكثرة وقوع ذلك، ومن شواهد قول الفرزدق: 353

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابُهَا

والشّاهد فيه قوله: "ليسوا مصلحين ولا ناعبٍ"، حيث جرّ "ناعب" على توهّم جرّ خبر "ليس" "مصلحين". 354

المقصد الثاني: جرّ خبر (ما) بالباء الزائدة

لا تعمل "ما" عمل "ليس" في لغة بني تميم، بل يجرونها مجرى "أما" و"هل"، أي لا يكون لها أي عمل أو أثر نحوي، وكان أبو علي الفارسي يرى أن دخول الباء الجارة على الخبر بعد "ما" مخصوص بلغة أهل الحجاز، إلّا أنّ أشعار بني تميم تنطق بخلاف ذلك 355، ومنه هذا الشاهد من شعر الفرزدق: 356

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكٍ حَقُّهُ وَلَا مُنْسَى مَعْنُ وَلَا مَتَيْسَرٌ

وموضع الشاهد هو: "ما معن بتارك"، فدخلت الباء على الخبر بعد "ما"، والفرزدق تميمي، وهو ما يعني أنّ الباء تدخل على خبر "ما" في اللغتين معاً، وهو ظاهر كلام سيبويه، فالباء إنّما دخلت على الخبر بعد "ما" لكونه منفيّاً، لا لكونه خبراً منصوباً. 357

353 الفرزدق، ديوانه، 124.

354 الأشموني، شرح الأشموني، 118-117/2.

355 محمّد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية الشّافية، تحقيق عبد المنعم هريدي (مكة المكرمة: جامعة أم القرى

مركز البحث العلمي وإحياء التراث، 1982)، 436-435/1.

356 الفرزدق، ديوانه، 315. المنسي: المؤخر، أي لا يؤخّر المطالبة بحقه، ولا متيسر: أي لا يتيسر على من

يقتضيه. السبّرافي، كتاب شرح أبيات سيبويه، 131/1.

357 الشاطبي، المقاصد الشّافية، 234/2، 235.

المطلب الثالث: حالات الفصل في الجرّ

يتطرّق هذا المطلب إلى الفصل بين الجارّ والمجرور، والفصل بين المضاف والمضاف إليه، وجرّ تمييز "كم" الخبريّة مع الفصل بينهما بالجارّ والمجرور.

المقصد الأوّل: الفصل بين الجارّ والمجرور

قال الفرزدق: 358

وَإِنِّي لَأَطْوِي الْكَشْحَ مِنْ دُونِ مَا انْطَوَى وَأَقْطَعُ بِالْخَرْقِ الْهَبُوعَ الْمُرَاجِمَ

الأصل أن يقال: وأقطع الخرق بالهبوع المراجع، ففصل بين حرف الجر "الباء" والاسم المجرور "الهبوع" بالمفعول به "الخرق"، فقال ابن مالك: "وقد يُفصل بين حرف الجر ومجروره بظرف أو مفعول به أو جارّ ومجرور، ولا يكون ذلك إلا في ضرورة". 359

وقد آخرون الفصل بينهما بالظرف أو الجار والمجرور، فقال: "لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار، وقد يُفصل بينهما في الاضطرار: بظرف، أو مجرور" 360؛ ليكون الفصل بينهما، كالفصل بهما أيضاً بين المضاف والمضاف إليه.

لكنّ ابن عصفور رأى أنّ الفصل بهما بين الجارّ والمجرور: "هو أقبح من الفصل بين المضاف والمضاف إليه" 361، فلا ريب أنّ الفصل بين حرف الجر والاسم المجرور من النُدرة بمكان، لا في شعر الفرزدق وحده، بل في شعر العرب وكلامهم جميعاً، فلا يُسوى -كما ترى الدّراسة- الفصل بينهما بالفصل بين المضاف والمضاف إليه، كما نبّهته في موضعه.

المقصد الثّاني: الفصل بين المضاف والمضاف إليه

قال الفرزدق: 362

فَلَمَّا لِلصَّلَاةِ دَعَا الْمُنَادِي نَهَضْتُ وَكُنْتُ مِنْهَا فِي غُرُورٍ

358 نُسب للفرزدق في: أبو العلاء المعري، رسالة الصاهل والشاحج، تحقيق عائشة عبد الرّحمن، (القاهرة: دار المعارف، 1984)، 474؛ وابن عصفور، ضرائر الشعر، 200؛ وابن مالك، شرح الكافية الشّافية، 54/1؛ وله، شرح التّسهيل، 194/3؛ وأبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرْب، 2429/5؛ وله، التّذيل والتّكميل، 327/11. ولم يرد في ديوانه. الخرق: المكان القفر ذو الرّياح، الهبوع: الجمل المسرع المادّ عنقه، المراجع: الذي يضرب الأرض بحوافره.

359 ابن مالك، شرح التّسهيل، 194/3.

360 الأشموني، شرح الألفيّة، 118/2.

361 ابن عصفور، ضرائر الشعر، 200.

362 الفرزدق، ديوانه، 290.

وقال: 363

فَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَدَيْكَ لِأَخْلِقَ بِيَمِينِ أَصَدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

وقال: 364

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادِ الصَّيَارِفِ

تجمع ظاهرة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بين هذه الأبيات، والأصل في المتضايين أن يتلازما ولا يُفصل بينهما، "لأنهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين، ويُعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون، كذلك لا يحسن الفصل بينهما".³⁶⁵

والعدول عن هذا الأصل والمتضايين أثار جدلاً بين علماء البلدين البصرة والكوفة، أوجزه أبو البركات الأنباري، فقال: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر"³⁶⁶، فاختلف المذهبان في جنس الفاصل بينهما، وتوافقا في خصوصية الشعر والنظم الشعري بهذا الفصل دون الكلام والنثر.

وقد ردّ علماء من المدرستين قراءة ابن عامر³⁶⁷ ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام، 137/6] ببناء الفعل "زَيْن" للمجهول، ورفع "قتل" نائباً له، ونصب "أولادهم" على المفعولية، وجرّ "شركائهم" بالإضافة، فنّم فصل بين المصدر وما أضيف إليه بالمفعول، فرفضوا هذه القراءة لمخالفتها نحوهم وقواعدهم؛ وطعنوا في القارئ بها، وبالغوا في تضعيفها حتّى جعلوها لحناً.³⁶⁸

وجاء من بعدُ ابنُ مالك فانتصر لهذه القراءة، بل جعلها أقوى الأدلة على جواز الفصل بين المتضايين بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً، فقال: "يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور بقوة إن تعلّق به، وإلا فبضعف، ومثله في الضعف الفصل بمفعول به متعلّق بغير المضاف وبفاعل مطلقاً وبنداء ونعت وفعل ملغى. وإن كان المضاف مصدرًا جاز أن يضاف نظماً ونثراً إلى فاعله مفعولاً بمفعوله، وربّما فصل في اختيار اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر أو جار ومجرور".³⁶⁹

363 الفرزدق، ديوانه، 601.

364 الفرزدق، ديوانه، 400.

365 ابن يعيش، شرح المفصل، 188/2.

366 الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 349/2.

367 الخطيب، معجم القراءات، 554/2.

368 السمين الحلبي، الدرر المصون، 162/5.

369 ابن مالك، شرح التسهيل، 273/3.

فإذا عدنا إلى أبيات الفرزدق السابقة، ونظرنا فيها مراعين إقرارات ابن مالك ومن بعده، تبين لنا أن البيت الأول:

وقع الفصل فيه بين المضاف "لما" وهي اسم بمعنى الحين، والمضاف إليه "دعا المنادي"، والفاصل بينهما هو الجار والمجرور، وحكمه الجواز بقوة في الشعر.

وأما قوله في البيت الثاني: "بيمين أصدق من يمينك مقسم"، فأصله: بيمين مقسم أصدق من يمينك، فوقع فيه فصل بين المضاف "يمين" والمضاف إليه "مقسم"، والفاصل بينهما نعت للمضاف، وهو ضعيف خاص بضرائر القول الشعري.

وأما قوله في البيت الأخير: "نفى الدنانير تنقاد الصياريف"، فقد أنشده الكسائي بنصب "الدنانير" وجر "تنقاد"³⁷⁰، ففصل -على هذه الرواية- بين المصدر المضاف "نفي" والمضاف إليه "تنقاد" بالمفعول "الدنانير"، وهو مما أجازته المتأخرون في الشعر والنثر.

وروي بجر "الدنانير" ورفع "تنقاد"؛ أي إضافة المصدر إلى مفعوله، ثم الإتيان بفاعله. وقد خص بعض النحويين هذه الإضافة بالضرورة، وأجازها آخرون في السعة وإن أكد قلتها³⁷¹؛ فالأكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله، ثم يأتي مفعوله؛ كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة، 251/1].

المقصد الثالث: جر تمييز (كم) الخبرية مع الفصل بينهما بالجار والمجرور

إذا فصل بين "كم" الخبرية ومميزها نصب على التمييز³⁷²، قال الفرزدق:³⁷³

كم في بني سعد بن بكر سيد
ضخم الدسيسة ماجد نقاع

الشاهد قوله: "كم في بني.. سيد"، فإن "كم" هنا خبرية، و"سيد" تمييزها مجرور بالإضافة، أو بـ"من" مقدرة، مع وجود الفاصل بين "كم" وتمييزها، وهو مذهب الكوفيين، أما البصريون فإنهم ينصبون تمييز كم الخبرية إذا فصل عن كم.³⁷⁴

³⁷⁰ (الدنانير) رواية سيبويه، الكتاب، 28/1. (الذراهم) رواية ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 987/2؛ والسمين الحلبي، الدر المصون، 168/5.

³⁷¹ محمد بن محمد بن مالك، شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000)، 299؛ وابن هشام، أوضح المسالك، 179/3؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 102/3؛ والأشموني، شرح الأشموني، 209/2.

³⁷² ابن الصانع، اللوحة، 291/1.

³⁷³ سيبويه، الكتاب، 168/2؛ والبغدادى، خزانة الأدب، 476/6؛ وابن يعيش، شرح المفصل، 173/1 منسوباً إلى الفرزدق. وبلا نسبة في: المبرد، المقتضب، 62/3؛ ومحمود بن عمر، الرّمخشي، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملح (بيروت: مكتبة الهلال، 1993)، 226؛ والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 248/1.

³⁷⁴ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 247/1.

وقد ساق الكوفيون أدلة سماعية وقياسية على ما ذهبوا إليه، أما السماعية فقول الفرزدق في البيت السابق، وقول الشاعر: 375

كم بجودٍ مُقرِفٍ نالَ العُلَى وشريفٍ بُحْلُهُ قد وَضَعَهُ

وأما القياس عندهم فلأنَّ خفض الاسم بعد "كم" هو من تقدير: "من"، فإذا قلت: كم رجلٍ أكرمت، كان التقدير فيه: كم من رجلٍ أكرمت، لأنَّ المعنى يقتضي هذا التقدير، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه، فكما أنَّ خفض يكون للاسم مع عدم الفصل، فيكون كذلك مع وجوده. 376

وأما البصريُّون فلم يجيزوا الجرَّ في مثل هذه المواضع، بل يجب النَّصب، لأنَّ "كم" هي العاملة للجرِّ، فكأنَّها بمنزلة عدد مضاف، فإذا فُصل بظرف بطلت، لأنَّ الفصل بين الجارِّ والمجرور بالظرف أو حرف الجرِّ لا يجوز في اختيار الكلام، فعُدل إلى النَّصب، وأما الشَّواهد المذكورة فإنَّ الرِّواية الصَّحيحة الرَّفع، أو أنَّ الجرَّ هنا شاذٌّ. 377

ولكنَّ سيبويه، من البصريِّين، يُجيز بقاء التَّمييز مجروراً بإضافة "كم" إليه، وهو أيضاً ما تذهب إليه الدراسة. 378

المطلب الرَّابع: مسائل نادرة في الجرِّ

نتناول في هذا المطلب إعمال الجارِّ المحذوف، وإظهار الياء وحركة الجرِّ الفرعية على الاسم المنقوص الممنوع من الصِّرف، وجرِّ العلم المنقوص الممنوع من الصِّرف.

المقصد الأوَّل: إعمال الجارِّ المحذوف

قال الفرزدق: 379

إذا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أشارَتْ كُلِّيبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِغِ

375 المقرف هو اللئيم النَّذل. والبيت لأنس بن زعيم الكنانيّ، من بني الدَّيل بن بكر، وهو من شواهد: سيبويه، الكتاب، 167/2؛ وابن يعيش، شرح المفصل، 176/3؛ والبغداديّ، خزنة الأدب، 467/6.
376 الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 248-247/1.
377 الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 248/1؛ والبغداديّ، خزنة الأدب، 469/6.
378 سيبويه، الكتاب، 160/2 وما بعد.
379 الفرزدق، ديوانه، 409.

يتضمّن قول الفرزدق: "أشارت كليب بالأكفّ الأصابع" ظاهرة نحويّة تتمثل بحذف حرف الجرّ وبقاء عمله النحوي؛ فالأصل: "أشارت إلى كليب بالأكفّ الأصابع"، لكنّ الفرزدق حذف الحرف "إلى"، وعلى الرّغم من حذفه فإنّه ظلّ يؤدّي وظائفه النحويّة، فُجّر به الاسم بعده "كليب".

وحروف الجرّ من العوامل التي تختصّ بالأسماء وتجرّها، وقد حدّد النحويّون الأصول أو القواعد التي تجب مراعاتها لتحقيق هذه العوامل وظائفها اللّغويّة والنحويّة في الكلام، فاشتراطوا ألاّ يتقدّم المجرور على الجار، وألاّ يفصل بينهما لأنّهما يتلازمان كالكلمة الواحدة، وألاّ يعمل الجارّ مضمرّاً؛ قال سيبويه: "ليس من كلامهم أن يُضمروا الجار".³⁸⁰

ولكن قد سُمع عن العرب في بعض المنقول عنهم جرّهم الاسم وإن لم يُسبق بالجارّ، وقد جعل النحويّون هذه المسموعات التي نُقلت عن العرب في قسمين: شاذّ ومقيس.

فأولهما قليل أو نادر سُمع عن العرب في بعض الاستعمالات، جرّ فيها الاسم ولم يُسبق بالجارّ، مثل جرّ "خير" في جواب الأعرابي الذي سئل: "كيف أصبحت؟"، فقال: "خير، عافاك الله"³⁸¹، يريد: بخير، فجرّ أو خفض. فحفظوه وقصّروه على السّماع؛ لأنّ حذف الحروف لا يُقاس؛ لأنّها "دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكانت مختصراً لها أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به".³⁸² ولو "ذهبت تحذف الحرف تخفيفاً لأفرطت في الإيجاز؛ لأنّ اختصار المختصر إجحاف به".³⁸³

وقول الفرزدق: "أشارت كليب بالأكفّ الأصابع" ينتمي إلى هذا القسم القليل والنادر من حذف الجارّ وإعماله، وقد حكم جمهور النحويّين على هذه الظاهرة بالشذوذ، بل إنّ ابن مالك لم يرَ خلافاً في شذوذها، فقال: "ولا خلاف في شذوذ بقاء الجرّ في نحو: أشارت كليب بالأكفّ الأصابع".³⁸⁴

ولكن يُشار إلى أنّ للبيت روايات أخرى؛ قال أبو عبيدة: "يروى أشرت".³⁸⁵ وقال أبو علي الفارسي: "يريد أشارت إليها بأنّها شرّ النَّاس، يقال: لا تُشِرّ فلاناً ولا تشنّعه؛ لا تُشِرّه لا تُشِرّ إليه بشرّ، وتشنّعه: شنّعته ذكرته بالأمر القبيح".³⁸⁶ وقيل أيضاً: رواه ابن حبيب بالرفع، وقال: هو على تقدير: هذه كليب.³⁸⁷

³⁸⁰ سيبويه، الكتاب، 2/115.

³⁸¹ الفراء، معاني القرآن، 1/169؛ والسّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 2/444.

³⁸² ابن جنّي، الخصائص، 2/275.

³⁸³ ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، 1/280.

³⁸⁴ ابن مالك، شرح التّسهيل، 2/148.

³⁸⁵ أبو عبيدة، شرح نقاض جرير والفرزدق، 3/828.

³⁸⁶ الحسن بن علي، أبو علي الفارسي، مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لأبي الفتح عثمان بن جنّي،

تحقيق حسين بو عباس (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، 2010)، 479.

³⁸⁷ السيوطي، شرح شواهد المغني، 1/14.

وقال البغدادي: "وقد رأيت في ديوانه وفي المناقصات منصوباً. وأنشده أبو عليّ الفارسيّ في التذكرة القصريّة بالرفع. وكذا رأيت في شرح المناقصات، قال شارحها: أراد: أشارت الأصابع: هذه كُليب. ويروى: أشرت كليباً أي: رفعت".³⁸⁸

ويُشار أيضاً إلى ظاهرة أخرى في البيت؛ فالأصل أن يُقال: أشارت الأُكفُ إلى كُليبٍ بالأصابع، فتكون الباء "بالأصابع" للاستعانة، لكنّ الفرزدق أدخلها على الأُكفِ على سبيل القلب، وقد استحسنه بعضهم؛ "لتضمُّنه معنىً لطيفاً، وهو المبالغة في هجو هذه القبيلة؛ لإيهام أنّه صار يُشار إليها حال السؤال عن حالها على خلاف المعتاد لمزيد شرّها"³⁸⁹، ورأى آخرون أنّ الباء للمصاحبة، فيكون "بالأُكفِ" حالاً من "الأصابع"؛ أي أشارت الأصابع في حال كونها مع الأُكفِ إلى كليب، وفي هذا أيضاً مبالغة بالهجاء. وثاني قسمي حذف الجارّ وإعماله كثيرٌ اطرّد فيه إضمار حرف الجرّ أو حذفه والاسم بعده مجرور؛ كحذفهم "ربّ" وجرّهم الاسم بعدها، ومنه قول الفرزدق:³⁹⁰

وَاطْلَسَ عَسَالٍ وَمَا كَانَ صَاحِباً دَعَوْتُ بِنَارِي مَوْهِناً فَأَتَانِي

فأجازوا القياس عليها إذا عُرِفَت مواضعها، واستفاض استعمالها فيه، وأمن اللبس.³⁹¹ ومنه الحذف المقيس حذف الجار قبل المصادر المؤولة، قال سيبويه: "واعلم أنّ اللام ونحوها من حروف الجرّ قد تُحذف من أن كما حذفت من أن، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فعلت ذاك حذر الشرّ، أي لحذر الشرّ. ويكون مجروراً على التفسير الآخر. ومثل ذلك قولك: إنّما انقطع إليك أن تكرمه، أي: لأن تكرمه".³⁹² ومن حذف اللام قبل المصدر قول الفرزدق:³⁹³

وَمَا زُرْتُ سَلَمَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دِينَ لَهَا أَنَا طَالِبُهُ

فحروف الجرّ تُضمَرُ باطراد مع المصادر المؤولة من (أنّ، وأنّ) وما بعدهما، والمسوّغ للحذف معهما التّخفيف؛ لطولهما بالصلة أو بمتعلّقهما، بشرط تعيين الحرف أو أمن اللبس، فلا يجوز في نحو: رغبت أن تجيء؛ لاحتمال المعنى للرغبة في المجيء، أو الرغبة عنه.

وأما قول الفرزدق: "أن تكون حبيبة" فلا لبس فيه، فأصله مجرور باللام التي تفيد التعليل؛ والتقدير: لأن تكون حبيبة، ثمّ حُذفت اللام تخفيفاً؛ لاطراد حذف حروف الجرّ في هذا الموضع؛ أي قبل "أن"

388 البغداديّ، خزّانة الأدب، 113/9.

389 البغداديّ، خزّانة الأدب، 117/9.

390 الفرزدق، ديوانه، 679. أراد بالأطلس الذئب المغبرّ المائل إلى السّود، عسّال: المائل في مشيته.

391 ابن النّاظم، شرح ألفيّة ابن مالك، 180؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 151/2.

392 سيبويه، الكتاب، 154/3.

393 الفرزدق، ديوانه، 100.

المصدرية. لكن إعراب المصدر المؤول بعد هذا الحذف أثار خلافاً بين النحويين، فانقسموا إلى رأيين، خلط بعض النحويين في نسبة كلٍ منهما إلى صاحبه، على نحو ما نبينه فيما يلي:

الرأي الأول: المصدر في محل نصب: قال به الخليل؛ نقله عنه سيبويه فقال: "وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُون﴾ [المؤمنون، 52/23] فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون. وقال: ونظيرها ﴿لَا إِلَافَ قُرَيْشٍ﴾ [قريش، 1/106]؛ لأنّه إنّما هو لذلك فليعبدوا. فإن حذفت اللام من "أن" فهو نصب، كما أنّك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً".³⁹⁴

الرأي الثاني: المصدر في محل جر؛ قاله الكسائي، قال الفراء: "وكل شيء في القرآن حذفت منه خافضاً فإنّ الكسائي كان يقول: هو خفض على حاله".

وأما سيبويه فقال، بعد أن حكى قول الخليل السابق: ولو قال إنسان: إنّ "أن" في موضع جرّ في هذه الأشياء، ولكنه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا "رب" في قولهم: وَبَلَدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحًا، لكان قولاً قوياً".³⁹⁵

فظاهر نصّه أن يجيز الرأيين؛ فنقل عن الخليل بنصب المصدر، ثمّ أجاز جرّه وقوى الجرّ بقياسه على إضمار "رب" وإعمالها في الاسم بعدها. وأما ما تُسبب إلى الخليل بأنّ المصدر في محل جرّ، وإلى سيبويه بأنّه في موضع نصب فسهو من العلماء، قال أبو حيّان: "وهم ابن مالك، وصاحب البسيط"³⁹⁶، فنقلنا أنّ مذهب الخليل أنّه في موضع جرّ، ووهم ابن مالك فنقل أنّ مذهب سيبويه أنّه في موضع نصب"³⁹⁷.

وقال ابن هشام: "وأما نقل جماعة، منهم ابن مالك، أنّ الخليل يرى أنّ الموضع جرّ، وأنّ سيبويه يرى أنّه نصب، فسهو".³⁹⁸

فإذن يجوز في إعراب المصدر المؤول في قول الفرزدق: "أن تكون حبيبة" أن يكون مجروراً بحرف الجرّ اللام، ويرجح الجرّ العطف في قوله: "ولا دين"، فدّل على أنّه معطوف مجرور، وهو محل المصدر المؤول المسبوك من "أن" وما بعدها.

³⁹⁴ سيبويه، الكتاب، 127/3.

³⁹⁵ سيبويه، الكتاب، 128/3.

³⁹⁶ يعني ابن أبي الرّبيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشيّ الإشبيليّ السّبّتيّ، المتوفى سنة 688 هـ، وكتابه المقصود هنا هو: البسيط في شرح جمل الرّجّاجي.

³⁹⁷ أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرّب، 2090/4؛ والسيوطي، همع الهوامع، 10/3.

³⁹⁸ ابن هشام، مغني اللبيب، 682.

ويجوز أن يكون منصوباً بنزع الخافض، وأمّا المعطوف بالجرّ عليه فيحتمل أن يكون عطفاً على محلّ المصدر المؤوّل قبل حذف الحرف، أو عطفاً على توهم إدخال حرف الجرّ عليه.

المقصد الثّاني: إظهار الياء وحركة الجرّ الفرعية (الفتحة) على الاسم المنقوص الممنوع من

الصّرف

يلحق التنوين الأسماء المنقوصة في حالتي الرّفْع والجرّ، عوضاً من الياء المحذوفة³⁹⁹، إلّا أنّ الفرزدق خالف هذه القاعدة في بيت له شهير قاله في هجاء النّحويّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، الذي كان يخطئه ويلحنه، وهو قوله:⁴⁰⁰

فلو كان عبد الله مولىّ هجوته ولكنّ عبد الله مولى مواليا

والشّاهد فيه قوله: "مولى مواليا"، فقد كان القياس أن يقول: مولى موالٍ، لأنّه اسم منقوص، إلّا أنّه أجراه مجرى الاسم الصّحيح، وأجراه مجرى ما لا علّة فيه، وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضّرورة.⁴⁰¹

المقصد الثّالث: جرّ العلم المنقوص الممنوع من الصّرف بفتحة ظاهرة

إنّ الجمع الموازن لـ"مفاعل" -كما تقدّم في "مواليا"- إذا كان منقوصاً أجري في الرّفْع والجرّ مجرى "سارٍ"، وفي النّصب مجرى نظيره من الصّحيح، ولا خلاف في ذلك.

وأما غير الجمع المنقوص الذي نظيره من الصّحيح غير مصروف، فإن كان غير علّم جرى مجرى "جوارٍ" ونحوه فيما ذكر بلا خلاف؛ نحو "أعيمٍ" تصغير "أعمى"، فنقول: "هذا أعيمٍ، ومررت بأعيمٍ، ورأيت أعيمى"، وتنوينه في الرّفْع والجرّ تنوين العوض، وأمّا إن كان علماً فإنّ فيه خلافاً، على نحو قول الفرزدق:⁴⁰²

قد عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعْلِيَا لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا

399 الأشمونيّ، شرح الألفيّة، 170/3-171.

400 البيت ليس في ديوان الفرزدق، ولكنه ورد منسوباً له في: سيبويه، الكتاب، 313/3؛ والبغدادى، خزانة الأدب، 145/5-239-235/1؛ والسّيرافيّ، شرح أبيات سيبويه، 271/2؛ وابن يعّيش، شرح المفصل، 181/1؛ والمبرّد، المقتضب، 143/1؛ والجوهريّ، "ولى"، 2530/6؛ والأشمونيّ، شرح الألفيّة، 170/3.

401 سيبويه، الكتاب، 271/2؛ والمبرّد، المقتضب، 143/1؛ والأشمونيّ، شرح الألفيّة، 170/3-171.

402 البيت ليس في ديوان الفرزدق، ولكنّه نُسب إليه، والرّجز بلا نسبة لدى سيبويه، الكتاب، 315/3؛ والمبرّد، المقتضب، 143/1؛ وابن السّراج، الأصول في النّحو، 444/3؛ والسّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 201/1؛ والحسين بن عليّ، أبو عليّ الفارسيّ، المسائل العسكريّات في النّحو، تحقيق عليّ المنصوريّ (عمّان: الدّار العلميّة الدّوليّة للنّشر والتّوزيع، ودار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، 2002)، 124؛ والجوهريّ، "علا"، 2437/6؛ والقزّاز القيروانيّ، ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، 197؛ وعليّ بن مؤمن بن محمّد، ابن عصفور، الممتع في التّصريف (بيروت: مكتبة لبنان، 1996)، 353؛ وله، ضرائر الشّعْر، 43؛ وابن مالك، شرح الكافية الشّافية، 1506/3-1507؛ وابن منظور، "علا"، 94/15.

فمذهب الخليل وسيبويه وأبي عمرو وابن أبي إسحاق أنه كذلك، فتقول في "يُعِيل" تصغير "يُعَلَى":
هذا يُعِيلٌ، ومررتُ بِيُعِيلٍ، ورأيتُ يُعِيلِي.

وذهب يونس وأبو زيد وعيسى والكسائي إلى أنه يجري مجرى الصَّحِيح في ترك تنوينه وجره
بفتحة ظاهرة، واحتجوا ببيت الفرزدق، والصَّحِيح الأول؛ لأنه نظير جوارٍ، وأمّا: "يُعِيلِيَا" فهو عند غيرهم
للضرورة.⁴⁰³

المطلب الخامس: الجزم بـ(إذا)

"إذا" أداة شرطية غير جازمة، تدخل على الجمل الاسمية أو الفعلية، وتدلّ على الزّمن المستقبل⁴⁰⁴،
لكن ورد لها عند بعض النُّحاة استعمال نادر تكون فيه جازمة، وقد عدّ سيبويه ذلك من الضرورة، قال:
"وقد جازوا بها في الشَّعر مضطرين، شبَّهوها بـ"إن"، حيث رأوها لما يُستقبل، وأنها لا بدّ لها من
جواب".⁴⁰⁵

ومن شواهد ذلك قول الفرزدق:⁴⁰⁶

تَرْفَعُ لِي خَنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَاراً إِذَا مَا حَبَبْتُ نِيرَانَهُمْ تَقْدِ

وموضع الشَّاهد هو قوله: "إذا ما حَبَبْتُ نِيرَانَهُمْ تَقْدِ"، فقد جاء الفعل "تَقْدِ" مجزوماً، وهذا من إعمال
"إذا" للضرورة⁴⁰⁷؛ لأنَّ الشَّاعِرَ إذا اضطرَّ جَازَ له أن يجازي بها؛ لمضارعها حُرُوفُ الجِزَاءِ، فشَبَّهَهَا
بـ"إن"، كما تقدّم؛ لأنَّهَا دَاخِلَةٌ عَلَى الْفِعْلِ وَجَوَابِهِ، وَلَا بَدَّ لِلْفِعْلِ الَّذِي يُدْخِلُ عَلَيْهِ مِنْ جَوَابٍ.⁴⁰⁸

ومن ذلك أيضاً قوله:⁴⁰⁹

وَكُنْتُ إِذَا تُذَكِّرُ نَوَارُ فَإِنَّهَا لَمَنْدَمَلَاتِ النَّفْسِ تَهْيَاضُ دَائِهَا

موضع الشَّاهد: جزم الشَّاعِرِ الْفِعْلَ "تُذَكِّرُ"، الذي جاء في موضع فعل الشَّرْطِ، تشبيهاً لـ "إذا" بـ
"إن" الشَّرْطِيَّةَ، وهي ضرورة عند سيبويه، كما تقدّم.

⁴⁰³ المرادي، توضيح المقاصد، 1224/3-1225.

⁴⁰⁴ ابن هشام، مغني اللبيب، 120.

⁴⁰⁵ سيبويه، الكتاب، 61/3.

⁴⁰⁶ الفرزدق، ديوانه، 200؛ وهو من شواهد سيبويه، الكتاب، 62/3؛ والمبرد، المقتضب، 56/2؛ وابن يعيش،

شرح المفصل، 272/4.

⁴⁰⁷ عليّ بن عيسى بن عبد الله الرُّمَاني، شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب (من باب النَّدْبَةِ إلى نهاية باب

الأفعال)]، تحقيق سيف بن عبد الرحمن العريفي (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1998)، 937.

⁴⁰⁸ المبرد، المقتضب، 56/2.

⁴⁰⁹ الفرزدق، ديوانه، 31.

ومن ذلك أيضاً قوله: 410

فقام أبو ليلي إليه ابن ظالم وكان إذا ما يسئل السيف يضرب

موضع الشاهد: جزم الشاعر الفعلين "يسئل"، و"يضرب"، الأول على أنه فعل الشرط، والثاني على أنه جوابه، تشبيهاً لـ "إذا" بـ "إن" الشرطيّة، وهي ضرورة.

ومن ذلك أيضاً قوله: 411

إذا ما هبطنا بلدّة كان أهلها بها ولدوا يظعن بها كل جرم

موضع الشاهد: جزم الشاعر الفعل "يظعن" على أنه جواب الشرط، تشبيهاً لها بـ "متى".

المبحث الرابع: في مسائل متفرقة

سوف نتناول في هذا المبحث مسائل لظواهر نحويّة متفرقة، نورّعها في مطلبين، يتناول الأول الأسماء والضّمائر، والثاني الأفعال.

المطلب الأول: المسائل النحويّة المتعلّقة بالأسماء والضّمائر

يتضمّن هذا المطلب مسألة العطف على اسم (لا) النافية للجنس، ومجيء الضمير منفصلاً مع إمكانية إتيانه متصلاً، ودخول (أل) التعريف على "ابن المخاض"، وتعريف العدد، وإعراب (عل) وبناءها، وإضافة (لذن) إلى الجملة، واسميّة (مذ)، وإهمال ضمير الفصل.

المقصد الأول: العطف على اسم (لا) النافية للجنس

قال الفرزدق: 412

فلا أب وابنًا مثل مَرَوَانٍ وابنِهِ إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا

تصدّر البيت "لا" النافية للجنس، وأعقبها اسمها المبنيّ، وتلاه اسم معطوف بالواو لم تتكرّر معه "لا"، وهذا لا إشكال فيه، لكنّه جاء منصوباً، فأنار فكر النحويين، وأغراهم بتقليب الأنظار فيه من نواحٍ شتى؛ أينصب هذا المعطوف أم يرفع، وهل إعرابه واجب، أو بناؤه جائز؟

410 الفرزدق، ديوانه، 46.

411 الفرزدق، ديوانه، 46.

412 يُنسب للفرزدق لدى ابن الخبّاز، توجيه اللّمع، 161، ولم يرد في ديوانه.

إِنَّ التَّحْلِيلَ النَّحْوِيَّ لِقَوْلِهِ: "لَا أَبَ وَابْنًا" يَبَيِّنُ لَنَا أَنَّ "ابْنًا" يَجُوزُ فِي عَطْفِهِ وَجْهَانِ: النَّصْبُ بِعَطْفِهِ عَلَى مَحَلِّ اسْمِ "لَا" الْمَبْنِيِّ، وَمَحَلُّهُ النَّصْبُ. وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ أَيْضًا بِالْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ "لَا" مَعَ اسْمِهَا، وَمَوْضِعُهُمَا الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ.⁴¹³

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِي جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ، لَكِنَّهُمْ فَطَنُوا إِلَى أَنَّ النَّصْبَ وَالرَّفْعَ -وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى جَوَازِهِمَا- لَا يَسْتَوِيَانِ؛ قَالَ الْمَبْرَدُ: "الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ أَجُودُ".⁴¹⁴ هَذَا عَنِ السُّؤَالِ الْأَوَّلِ الْمُتَّصِلِ بِالظَّاهِرَةِ مِنْ حَيْثُ نَصَبَ الْمَعْطُوفَ عَلَى اسْمِ "لَا" أَوْ رَفَعَهُ. وَأَمَّا السُّؤَالُ الثَّانِي عَنْ وَجُوبِ إِعْرَابِهِ أَوْ جَوَازِ بِنَائِهِ، فَالنَّحْوِيُّونَ يَوْجِبُونَ الْبِنَاءَ فِي "ابْنًا" فِي الْبَيْتِ وَيَمْنَعُونَ الْإِعْرَابَ⁴¹⁵؛ لَوْجُودِ الْفَاصِلِ، وَهُوَ حَرْفُ الْعَطْفِ "الْوَاوُ"، فَلَا يُمْكِنُ جَعْلُ الْمَعْطُوفِ وَمَا بَعْدَهُ اسْمًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُمَا مَعَ حَرْفِ الْعَطْفِ ثَلَاثَةُ عَنَاصِرٍ، وَالْعَرَبُ لَمْ تَرْكَبْ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ، كَالْأَعْدَادِ الْمَرْكَبَةِ مَثَلًا.⁴¹⁶

وَلَكِنْ نَسَبَ كَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ لِلْأَخْفَشِ أَنَّهُ كَانَ يَحْكِي عَنِ الْعَرَبِ قَوْلَهُمْ: "لَا رَجُلَ وَامْرَأَةً" بِالْفَتْحِ فِيهِمَا. فَذَهَبَ جَمْعُ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّهُ شَاذٌ⁴¹⁷، أَوْ نَادِرٌ لَا يُعْتَدُّ بِهِ⁴¹⁸، أَوْ قَلِيلٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.⁴¹⁹ وَرَأَى آخَرُونَ لَهُ وَجْهًا فَقَالُوا: إِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ: "لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةً"، فَبُنِيَ بِـ "لَا" ثُمَّ حُذِفَتْ وَبَقِيَ أَثَرُهَا، فَظَلَّ مَبْنِيًّا عَلَى نِيَّةٍ وَجُودِهَا⁴²⁰؛ وَمِثْلَ حَذْفِهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ حَذْفُهَا فِي الْقِسْمِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿تَاللَّهِ تَقْنَأُ تَذْكُرُ يُوسُفُ﴾ [يوسف، 85/12].

وَأَمَّا "مِثْلُ" فَأَجَازُوا فِيهَا وَجْهَيْنِ: النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِلْأَبِ وَالابْنِ مَعًا، فَأَبَى أَغْلِبُ النَّحْوِيِّينَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِلْمَوْصُوفَيْنِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا عَطْفٌ عَلَى الْآخَرِ، وَأَضْيَفَ إِلَيْهِ (إِضَافَةُ الْابْنِ لَاضْمِيرِ مِرْوَانَ)، وَهَذَا نَظِيرُ التَّنْثِيَةِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: مِثْلَهُمَا. وَهُوَ مَذْهَبُ الْعَرَبِ فِي لَغْتِهِمْ، وَرَدَّ مِنْهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [طه، 117/20]، فَقَدْ خَاطَبَهُمَا بِضْمِيرِ التَّنْثِيَةِ ابْتِدَاءً (يُخْرِجَنَّكُمَا)، ثُمَّ أَفْرَدَ فِي الْعَاقِبَةِ (فَتَشْقَى).

⁴¹³ الحسين بن علي، أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود (الرياض: جامعة الرياض، 1969)، 241؛ وابن جني، اللُّمَعُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، 46.
⁴¹⁴ المبرّد، المقتضب، 372/4.
⁴¹⁵ ابن النّّاطم، شرح ألفيّة ابن مالك، 138.
⁴¹⁶ قال سيّويّه: "ونقول: لا غلامَ وجارية فيها، لأنّ (لا) إنّما تُجْعَلُ وما تعمل فيه اسماً واحداً إذا كانت إلى جنب الاسم، فكما لا يجوز أن تفصل خمسة من عشر، كذلك لم يستقم هذا لأنّه مشبّه به، فإذا فارقه جرى على الأصل". الكتاب، 284/2.

⁴¹⁷ ابن هشام، أوضح المسالك، 20/2؛ والأشْمُونِيّ، شرح الألفيّة، 341/1.
⁴¹⁸ الشّاطِبيّ، المقاصد الشّافيّة، 443/2.
⁴¹⁹ المراديّ، توضيح المقاصد، 549/1.
⁴²⁰ الأزهريّ، شرح التصريح، 243/1؛ والصّبّان، حاشية الصّبّان، 19/2. وفطن الدّمامينيّ لنظير آخر اتّفَقَا عَلَى ثَبُوتِهِ، قَالَ كَاشِفًا عَنْهُ: "وَهُوَ (لَا عَلَيْكَ)؟ إِذْ تَقْدِيرُهُ: لَا بَأْسَ عَلَيْكَ، وَانْظُرْ هَلْ يَجُوزُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي حَكَاهُ الْأَخْفَشُ أَنْ تَرَفَعَ الْأَوَّلُ كَمَا يَجُوزُ لَوْ صرّحت بهما؟". الدّمامينيّ، تعليق الفراند، 120/4.

ولعلّ هذا ما يفسّر لنا إفراده -أي الفرزدق- الضمير في "إذا هو"، فلم يقل: "إذا هما"، وإن كان يعنيهما جميعاً؛ وأفرد الخبر أيضاً، ثقة بالعربي.⁴²¹

والوجه الثاني على أنّه مرفوع خبراً لـ"لا". وأمّا رفعه على أنّه نعتٌ فضَعَفوه وجعلوا قبيحاً، بل أكّدوا قبحه الشّدِيد؛ قال الفارسيّ: "وإن حملته على الموضع يعني رفع (مثل) صفة- كان أقبح منه في غير هذا الموضع، وذلك أنّك لمّا عطفت بالنّصب فقد أنبأت أنّه منصوب، فإذا رفعته بعد ذلك كان قبيحاً؛ لأنّك كأنّك حكمت برفعه بعد ما حكمت بنصبه، وهذا عندي أقبح من أن تُحمل الأسماء المبهمة على المعنى ثمّ ترجع إلى اللفظ"⁴²². فسبب قبحه - كما يرى الفارسيّ- هو العطف عليه بالنّصب، فلا يُرفع ويتبدّل حكمه بعد أن نُصب. ويضيف أيضاً أنّ الأسماء المبهمة مثل "مَنْ" جاز فيها مراعاة لفظها أو معناها؛ لأنّ الاسم يُعلم الجمع منه مثلما يُعلم الإفراد، فلا يلتبس ولا يغمض، ولكن لا يُعرف المنصوب من المرفوع أو المرفوع من المنصوب.

المقصد الثاني: مجيء الضمير منفصلاً مع إمكانية إتيانه متصلاً

إذا أمكن أن يتّصل الضمير فإنّه لا يجوز فصله، لأنّه وُضع للاختصار وتجنّب التّكرار، فوصله أصل، ولذلك فقد منع النّحاة مثل: قام أنا، وأكرمتُ إيّاك، لإمكان قول: قمتُ، وأكرمتُكَ، فإذا وقع فصلٌ من هذا النوع في الشّعر فإنّه يكون للضرورة.⁴²³

ومن شواهد ذلك قول الشّاعر:⁴²⁴

وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ
إِلَّا يَزِيدُهُمْ حَبّاً إِلَيَّ هُمْ

فالأصل فيه: "يَزِيدُونَهُمْ"، ففصل ضمير الرّفْع المتّصل -وهو الواو- وجاء به مؤخّراً، فقال:

"هم".⁴²⁵

ومن الشّواهد على ذلك أيضاً قول الفرزدق:⁴²⁶

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ
إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ بِالذَّهْرِ الدَّهَارِيرِ

⁴²¹ القيسيّ، إيضاح شواهد الإيضاح، 275/1.

⁴²² الحسين بن عليّ، أبو عليّ الفارسيّ، المسائل البصريّات، تحقيق محمّد الشّاطر (القاهرة: مطبعة المدني، 1985)، 492-488/1.

⁴²³ الفارضيّ، شرح ألفيّة ابن مالك، 173/1.

⁴²⁴ البيت لزياد بن منقذ، وهو من شواهد ابن يعيش، شرح المفصل، 26/7؛ والبغداديّ، خزنة الأدب، 254/5، 255؛ وابن جنيّ، سرّ صناعة الإعراب، 282/1؛ والفارضيّ، شرح ألفيّة ابن مالك، 173/1.

⁴²⁵ الفارضيّ، شرح ألفيّة ابن مالك، 173/1.

⁴²⁶ الفرزدق، ديوانه، 232. وهو من شواهد البغداديّ، خزنة الأدب، 290/5؛ والأزهريّ، شرح النّصريح، 106/1؛ والعينيّ، المقاصد النّحويّة، 279/1.

موضع الشاهد: "قد ضُمَّتْ إِيَّاهُمْ"، فالأصل والقياس أن يقول: "ضممتهم"، حيث فصل الضمير المنصوب لأجل الضرورة، أي جاء الضمير في الشعر منفصلاً، مع إمكان الإتيان به متصلاً.

المقصد الثالث: دخول (أل) على "ابن المخاض" دلالةً على تنكيره

يختلف اسم العلم المختص بالإنسان عن اسم العلم المختص بالحيوان من جهة أن هذا الأخير يقع على الجنس كلّ، فحين نقول مثلاً: "زيد"، أو "عمرّو"، فإن المقصود بكل واحد منهما فرد من الناس بعينه، لا يشاركه فيه غيره، وأمّا حين نقول: "أسامة" عن الأسد، أو "ثعالثة" عن الثعلب، فإنّهما يقعان على كلّ ما يُخبر عنه من الأسد ومن الثعلب؛ فالعلم هنا للجنس كلّ، يختلف في ذلك عن الإنسان. وأعلام هذه الحيوانات معارف، والدليل على أنّها معارف أن ما جاء منها مضافاً، من مثل: "ابن قترّة"، وجمار قبّان، وابن مخاض، وابن لبون⁴²⁷، فإنّ تعريفه بترك صرف ما أضيف إليه، كما هو واضح من الأمثلة المذكورة، وأمّا إذا دخلت الألف واللام على ما أضيف إليه فإنّ هذا دليل على إرادة تنكيره، ومن الشواهد على ذلك دخول الألف واللام على "ابن مخاض"، وابن لبون⁴²⁸.

وقد ورد ذلك في شعر الفرزدق، في قوله: ⁴²⁹

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ فُقَيْمًا كَفَضَلِ ابْنِ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ ⁴³⁰

موضع الشاهد فيه قوله: "ابن المخاض"، حيث عرّفه بـ"أل"، ما يدلّ على أنّه نكرة.

المقصد الرابع: تعريف العدد

إذا كان العدد مضافاً وأريد تعريفه فإنّ "أل" التعريف تدخل على الآخر، أي المضاف إليه، فيصير الأوّل مضافاً إليه إلى معرفة، فيقال مثلاً: "ثلاثة الأبواب"، و"مئة الدّرهم"، و"ألف الدّينار"، ونحو ذلك⁴³¹، وعلى هذا النحو جاء قول الفرزدق: ⁴³²

مَا زَالَ مُدُّ عَقَدَتِ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَدَنَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

موضع الشاهد: "خمسّة الأشبار"، فقد أدخل الشاعر "أل" التعريف على المعدود المضاف إليه.

⁴²⁷ ابن قترّة: حبة خبيثة. حمار قبّان: حشرة، تعرف أيضاً بقمل الخشب. ابن مخاض: ولد الناقة الذي أتت سنة من عمره ودخل في الثانية. ابن لبون: ولد الناقة الذي أتت عامين ودخل في الثالث.

⁴²⁸ ابن يعيش، شرح المفصل، 113-111/1.

⁴²⁹ الفرزدق، ديوانه، 500. وهو معزو له لدى: الحسن بن عبد الله، أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه،

تحقيق أحمد حسن مهدي، علي سيد علي (بيروت: دار الكتب العلميّة، 2008)، 357/1، ودون عزو لدى ابن يعيش، شرح المفصل، 112/1، ونسبه المبرّد، في المفتض، لجبرير، 46/4.

⁴³⁰ ابن يعيش، شرح المفصل، 113/1.

⁴³¹ الأشموني، شرح الألفيّة، 174/1.

⁴³² الفرزدق، ديوانه، 311.

وقد أجاز الكوفيون أن يقال: "الثلاثة الأثواب"، تشبيهاً لها بقولنا: "الحسن الوجه"، قال الرَّمْشَرِيُّ وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء".⁴³³

المقصد الخامس: إعراب (عل) وبنائها

"عل" اسم بمعنى "فوق"، يوجب في استعماله النحويون أن يكون مجروراً بـ "من"، وألاً يكون مضافاً، فإذا كان معرفة بُني على الضمِّ، وإذا كان نكرة أُعرب؛ قال ابن يعيش: "إذا أُضيف إلى معرفة، وقُطع عن الإضافة، وكان المضاف إليه مراداً منوياً، كان معرفة، وبُني لما ذكرناه من تنزُّله منزلةً بعض الاسم، إذ كان إنَّما يتمُّ تعريفه بما بعده ممَّا أُضيف إليه. وإن قُطع النَّظَر عن المضاف إليه كان معرباً منكوراً، وكذلك لو أضيفته إلى نكرة، وقطعته عنه، كان معرباً أيضاً؛ لأنَّه منكور كما كان. فمعناه مع قطع الإضافة كمعناه مضافاً".⁴³⁴

وقد ورد في كلتا الحالتين عند الفرزدق، فورد معرباً في قوله:⁴³⁵

قَبِيلَيْنِ عِنْدَ الْمُحْصَنَاتِ تَصَاوَلَا تَصَاوَلُ أَعْنَاقِ الْمَصَاعِيْبِ مِنْ عِلِّ

وقوله في القصيدة نفسها:⁴³⁶

وَمُتَّخِذُ مِمَّا أَبَا مِثْلَ غَالِبٍ وَكَانَ أَبِي يَأْتِي السِّمَّاكِينَ مِنْ عِلِّ

فـ "عل" في قولِي الفرزدق السَّابِقِينَ معربٌ؛ لأنَّه نكرة، فالمراد أيُّ علٍّ، لا علٌّ مخصوص.

ومبنيّاً في قوله:⁴³⁷

إِنِّي ارْتَفَعْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وَعَلَوْتُ فَوْقَ بَنِي كُليبٍ مِنْ عِلِّ

فـ "عل" في البيت هنا مبنيٌّ على الضمِّ لأنَّه معرفة، فالمراد فوقيةٌ محدَّدة لا فوقيةٌ مطلقة، والمضاف إليه محذوف، لكنَّه مرادٌ من جهة المعنى؛ أي من فوقهم.

433 الأشموني، شرح الألفية، 1/175.

434 ابن يعيش، شرح المفصل، 3/112؛ والسَّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 1/80؛ وعبد الله بن يوسف بن أحمد،

ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محيي الدِّين عبد الحميد (بيروت: المكتبة العصرية، 2016)

602؛ والأزهري، شرح التصريح، 1/725.

435 الفرزدق، ديوانه، 568.

436 الفرزدق، ديوانه، 568.

437 الفرزدق، ديوانه، 554.

المقصد السادس: إضافة (لَدُنْ) إلى الجملة

تلزم "لَدُنْ" الإضافة، فتُضاف إلى المفرد كثيراً، واختلف في إضافتها إلى الجمل، فأجازه بعضهم على قلة ونُدرة⁴³⁸، ومنع آخرون إضافتها للجمل، وأول ما يردُّ من ذلك على تقدير "أَنْ" المصدرية⁴³⁹. لكننا إذا تتبعنا استعمالات "لَدُنْ" في شعر الفرزدق فإننا نلاحظ أنها غالباً ما تُضاف إلى الجملة الفعلية، كما في قوله: ⁴⁴⁰

وَمَا جَرَّبَ الْأَقْوَامُ مَتَى أَنَاثَةً لَدُنْ عَجْمُونِي بِالضُّرُوسِ الْعَوَاجِمِ

ولم تُضف إلى المفرد إلا في قوله: ⁴⁴¹

فَمَا زِلْتُ عَنْ سَعْدٍ لَدُنْ أَنْ هَجَوْتُهَا أَخْصُ وَتَارَاتٍ أَعْمُ فَأَجْمَعُ

فأضافها إلى المصدر المؤول "أَنْ هَجَوْتُهَا". ومن ناحية أخرى يغلب على "لَدُنْ" أن تُستعمل مجرورة بـ "من" ⁴⁴²، ولم تأت في القرآن الكريم إلا على هذا النحو، كما في قوله تعالى: ﴿وَأِنَّكَ لَنُلقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل، 6/93].

أمّا الفرزدق فالغالب على استعماله لها في شعره أن ترد مجردة منها، ولم تقف الدراسة إلا على موضع واحد سُبقت فيه بـ "من"، قال فيه: ⁴⁴³

لِمَرْدَى حُرُوبٍ مِنْ لَدُنْ شَدَّ أَرْزَهُ مُحَامٍ عَنِ الْأَحْسَابِ صَعَبِ الْمَظَالِمِ

وأمّا قوله: ⁴⁴⁴

لَدُنْ غَدُوَّةٌ حَتَّى نَرُوحَ وَتَاجُهُ عَلَيْنَا وَذَاكِي الْمِسْكِ فَوْقَ الْمَفَارِقِ

⁴³⁸ محمد بن يوسف، أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق صدقي العطار، زهير جعيد، عرفان العشا حسّونة (بيروت: دار الفكر، 2000)، 8/3؛ والسّمين الحلبي، الدرّ المصون، 32/3؛ وإبراهيم بن محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، إرشاد السّالك إلى حلّ ألفية ابن مالك، تحقيق محمد السهلي (الرياض: أضواء السلف، 1954)، 500/1.

⁴³⁹ أبو حيّان الأندلسي، التّذييل والتكميل، 72/8؛ والسّيوطي، همع الهوامع، 220/2.

⁴⁴⁰ الفرزدق، ديوانه، 594.

⁴⁴¹ الفرزدق، ديوانه، 399.

⁴⁴² ابن مالك، شرح التّسهيل، 237/2؛ وابن هشام، مغني اللبيب، 208.

⁴⁴³ الفرزدق، ديوانه، 671.

⁴⁴⁴ الفرزدق، ديوانه، 458.

فيجوز في "غَدُوَّة" بعد "لَدُنْ" الجرُّ، وهو الأصل والقياس، ويجوز النَّصْب؛ قال سيبويه: "لَدُنْ إِنَّمَا يُنْصَبُ بها مع غدوة".⁴⁴⁵ واختلف التَّحْوِيلُونَ في توجيه نصبها؛ فقيل منصوبة على التَّمْيِيز، وقيل خبر لكان المحذوفة مع اسمها، وقيل أيضاً منصوبة على التَّشْبِيهِ بالمفعول.⁴⁴⁶

وأجاز الكوفيُّون الرَّفْع؛ فقِيلَ: هو بـ"كان" تامةً مَحْذُوفَةً. والتَّقْدِيرُ: لَدُنْ كَانَتْ غَدُوَّةٌ، وقِيلَ: خبرٌ لمبتدأً محذوفٍ، والتَّقْدِيرُ: لَدُنْ وَقَتِ هُوَ غَدُوَّةٌ. وقِيلَ: على التَّشْبِيهِ بالفاعل.⁴⁴⁷

المقصد السابع: اسميَّة (مذ)

لـ "مذ" ثلاث حالات في العربيَّة؛ أحدها أن يليها اسم، ولم يرد منها في شعر الفرزدق إلا قوله:⁴⁴⁸

سَعَى النَّاسُ مُذْ سَبْعُونَ عَامًا لِيَقْلَعُوا
بِأَلِ أَبِي الْعَاصِي الْجِبَالِ الرَّوَاسِيَا

فذهب المبرِّد وابن السَّرَّاج وأبو علي الفارسي إلى أنَّها مبتدأ وما بعدها خبر، وذهب الأخفش والرَّجَّاج والرَّجَّاجِي إلى أنَّها ظرف وما بعدها مبتدأ، وقال جمهور الكوفيِّين ظرفٌ أضيف إلى جملة، وما بعده فاعل لفعل محذوف، واختاره ابن مالك.⁴⁴⁹

والاستعمال الثَّاني لـ "مذ" أن تليها جملة اسميَّة أو فعليَّة، ولم يتبعها في شعر الفرزدق -وفق الدِّراسة- إلا الفعلية، ومنها قوله:⁴⁵⁰

ما زال مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ
فَدَنَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

والاستعمال الثَّالث لـ "مذ" أن تكون حرف جرٍّ إذا تبعها اسم مجرور، ومنه قول الفرزدق:⁴⁵¹

إِنِّي وَجَدْتُ بَنِي كُليبٍ إِنَّمَا
خُلِقُوا وَأَمَّاكَ مُذْ ثَلَاثَ لَيَالٍ

⁴⁴⁵ سيبويه، الكتاب، 59-58/1.

⁴⁴⁶ قال ابن جني: (إنهم شبهوا النون في لدن بالتثوين في ضارب، فنصبوا غدوة، نحو: هذا ضارب زيداً، ووجهه الشبه بينهما اختلاف حركة الدال قبل النون، وذلك لأنه يقال: لدن، ولدن بفتح الدال وضمها، فلمَّا اختلفت الحركات قبل النون شابها النون التثوين، وشابهت الحركتان قبلها باختلافهما حركات الإعراب في نحو: ضارب، وضارباً، فلمَّا أشبهت النون التثوين من حيث ذكرنا انتصب غدوة تشبيهاً بالمفعول، وكذلك شبه بعضهم غدوة بالفاعل، فرفعها فقال: لدن غدوة، كما تقول: أقائم زيد؟ ومنهم من يلزم القياس فيها فيجرُّ بها فيقول: لدن غدوة)، سر صناعة الإعراب، 195/2.

⁴⁴⁷ المرادي، توضيح المقاصد، 518/2؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 69/3؛ والأشموني، شرح الأشموني، 161/2؛ والصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان، 397/2.

⁴⁴⁸ الفرزدق، ديوانه، 701.

⁴⁴⁹ ابن هشام، مغني اللبيب، 442.

⁴⁵⁰ الفرزدق، ديوانه، 311.

⁴⁵¹ الفرزدق، ديوانه، 558.

لكنّ أبا عبيدة في شرحه النَّقائض رجّح الرّفْع، فقال: "الرّفْع في ثلاثٍ أجد لأثّه قد مضى. وأمّك خُفض على القسم لأثّه حلف بها".⁴⁵² وهو ما تذهب إليه الدّراسة.

المقصد الثّامن: إهمال ضمير الفصل

قال الفرزدق: ⁴⁵³

فَقُلْتُ ابْنُ الْوَلِيدِ هُوَ الْمَرْجَى لِحَاجَاتٍ يَنْوُءُ بِهِنَّ ظَهْرِي

وقال: ⁴⁵⁴

وَضَبَّةُ أَحْوَالي هُمُ الْهَامَةُ الَّتِي بِهَا مُضَرٌّ دَمَاعَةٌ لِلْجَمَاجِمِ

وقال: ⁴⁵⁵

فَإِنَّ بَنِي سَعْدِ هُمُ اللَّيْلُ فِيهِمْ حُلُومٌ رَسَتْ وَالظَّالِمُو كُلِّ ظَالِمٍ

فَإِنَّ بَنِي سَعْدِ هُمُ الْهَامَةُ الَّتِي بِهَا مُضَرٌّ دَمَاعَةٌ لِلْجَمَاجِمِ

فصل في الأبيات السّابقة بين المبتدأ "ابن الوليد، ضبّة"، والخبر "المرجى، الهامة"، بضمير يسمّيه البصريّون فصلاً، ولا محلّ له من الإعراب عندهم، وأمّا الكوفيّون فيسمّونه عماداً ويختلفون في إعرابه، فمنهم من قال يتبع ما قبله، ومنهم من رأى أنّه يتبع ما بعده.⁴⁵⁶

وتبيّن أهميّة أثر هذا الاختلاف في الخبر المنسوخ بـ "كان" أو إحدى أخواتها، فإن كان مرفوعاً على أيّة حال في الخبر المجرّد من التّواسخ كما في البيتين الأوّلين، أو في المنسوخ بحرف من الحروف المشبّهة، فإنّه ينصب بالأفعال النّاقصة، ومن ثمّ فإنّ قول الفرزدق: ⁴⁵⁷

وَكَانُوا هُمُ الْمَالِ الَّذِي لَا أُبِيعُهُ، وَدِرْعِي إِذَا مَا الْحَرْبُ هَرَّتْ كَلَابُهَا

بنصب "المال" هو على إهمال ضمير الفصل على رأي البصريّين، ولكنّ ثمة شكّ هنا، يثيره أنّ الرّفْع لغة بني تميم، كما نقل أبو حيّان في تفسيره قال: "قَالَ أَبُو زَيْدٍ: هُوَ لُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ، يَرْفَعُونَ مَا بَعْدَ

⁴⁵² أبو عبيدة، شرح نقائض جرير والفرزدق، 453/2.

⁴⁵³ الفرزدق، ديوانه، 341.

⁴⁵⁴ الفرزدق، ديوانه، 667.

⁴⁵⁵ الفرزدق، ديوانه، 639.

⁴⁵⁶ المبرّد، المقتضب، 103/4؛ ومحمّد بن عبد الله بن العباس، ابن الورّاق، علل النّحو، تحقيق محمود الدّرويش (الرياض: مكتبة الرّشد، 1999)، 421؛ وابن السّراج، الأصول في النّحو، 125/2؛ والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 579/2.

⁴⁵⁷ الفرزدق، ديوانه، 696.

الْفَاصِلَةُ، يَقُولُونَ: كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْعَاقِلُ، بِالرَّفْعِ⁴⁵⁸، والفرزدق تميمي، ولكن البيت جاء بالنصب، فلا يعدو أن يكون الفرزدق قد أجرى ضمير الفصل على لغة الحجازيين ومن لا يعمل ضمير الفصل، أو أن يكون من غلط المحققين للديوان أو تصرفهم به، والله تعالى أعلى وأعلم.

المطلب الثاني: المسائل النحوية المتعلقة بالأفعال

سوف نتناول في هذا المطلب المسائل المتعلقة بالأفعال، وهي إعمال العامل المتأخر في باب التنازع، وزيادة (كان)، وإلغاء عمل الفعل القلبي، والقول بمعنى الظن.

المقصد الأول: إعمال العامل المتأخر في باب التنازع

قال الفرزدق: 459

وَلَكِنَّ عَدْلًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

وقال: 460

وَإِنْ شِئْتُ انْتَسَبْتُ إِلَى فَقِيمٍ وَنَاسَبَنِي وَنَاسَبْتُ الْقُرُودُ

التنازع عند النحويين تقدّم عاملين على معمول واحد، والعاملان في البيت الأول "سببت"، و"سبّني"، والمعمول "بنو عبد شمس"، وأولهما يطلبه مفعولاً، وثانيهما يطلبه فاعلاً. لم يختلف النحويون في جواز عمل أيّ منهما؛ إلا أن البصريين رأوا أن المتأخر منهما أولى بالعمل، وذهب الكوفيون إلى أن المتقدم أحق وأجدر. 461

وقد رجّح لدى المتأخرين مذهب البصريين؛ لأن "مما يدلّ على رجحان إعمال الثاني أنه مخلص من ثلاثة أشياء منفردة يستلزمها إعمال الأول؛ أحدها كثرة الضمير كما رأيت في مسألة "صليت ورحمتهم وباركت عليهم". الثاني توالي حروف الجر نحو: نُبِنْتُ كما نُبِنْتُ عنه عن زيدٍ بخير. الثالث الفصل بين الفعل العامل والمعمول، والعطف على العامل قبل ذكر معموله". 462 و"لا شكّ مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم". 463

458 أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 321/10.

459 الفرزدق، ديوانه، 657.

460 أبو عبيدة، شرح نقائض جرير والفرزدق، 771/3.

461 سيبويه، الكتاب، 77/1؛ والمبرد، المقتضب، 74/4؛ والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 71/1.

462 ابن مالك، شرح التسهيل، 168/2.

463 محمد بن الحسن الرضائي الأسترابادي، شرح الكافية في النحو، تحقيق يوسف حسن عمر (بنغازي: منشورات

جامعة قاريونس، 1996)، 205/1.

والنَّاطِر في بيتي الفرزدق السَّابِقِينَ يَلْحَظُ أَنَّهُ أَعْمَلَ الثَّانِي فِي قَوْلِهِ: "سَبَبْتُ وَسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ"،
وَأَعْمَلَ الْأَوَّلَ فِي قَوْلِهِ: "نَاسَبَنِي وَنَاسَبْتُ الْفُرُودَ".

المقصد الثاني: زيادة (كان)

لا خلاف بين النُّحَاة على جواز زيادة "كان"، إِلَّا أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ فِي مَوْضِعِ الزِّيَادَةِ مَسْنَدَةً إِلَى
ضَمِيرٍ، كَمَا فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ: 464

فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمِي وَجِيرَانٍ لَنَا، كَانُوا، كَرَامٍ

فَهَنَّاكَ مِنْ لَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، وَهَذَا مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ وَالْخَلِيلِ 465، وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ، الَّذِي ذَهَبَ إِلَى
أَنَّهَا مَلْغَاةٌ وَلَوْ عَمِلَتْ فِي الضَّمِيرِ، فَتَكُونُ لَغَوًّا، وَيَكُونُ الضَّمِيرُ فِيهَا تَأْكِيدًا لِمَا فِي "لَنَا"، وَأَنَّ الْغَاءَ شَبِيهَ
بِالْغَاءِ عَمَلُ الْجُمْلَةِ بِأَسْرَافِهَا فِي "ظَنَنْتُ"، كَمَا فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ، ظَنَنْتُ، عَالَمٌ. 466

وَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ وَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ زَائِدَةٌ، وَأَنَّ "لَنَا" فِي مَوْضِعِ خَبَرِهَا، وَالْجُمْلَةُ
بِتَمَامِهَا فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لـ "جِيرَانٍ"، وَ"كَرَامٍ" صِفَةٌ بَعْدَ صِفَةٍ، وَرَدَّ ذَلِكَ الزَّجَّاجُ وَابْنُ شَقِيرٍ، وَقَالَا: اللَّامُ
لِلْمُلْكِ، وَلَمْ يَرِدْ أَنَّ الْجِيرَانَ كَانُوا مُلْكًا، وَإِنَّمَا يَرِيدُ: وَجِيرَانٍ لَنَا. 467

المقصد الثالث: إلغاء عمل الفعل القلبي

إِذَا تَوَسَّطَتِ الْأَفْعَالُ الْقَلْبِيَّةُ بَيْنَ مَفْعُولِيهَا، أَوْ تَأَخَّرَتْ عَنْهُمَا، فَالْنَّحْوِيُّونَ يُجِيزُونَ الْغَاءَ وَاعْمَالَهَا،
فَيُقَالُ: "زَيْدٌ -ظَنَنْتُ- عَالَمٌ"، أَوْ "زَيْدًا ظَنَنْتُ عَالَمًا". وَيُقَالُ أَيْضًا: "زَيْدٌ عَالَمٌ ظَنَنْتُ"، أَوْ "زَيْدًا عَالَمًا
ظَنَنْتُ". 468

قَالَ الْفَرَزْدَقُ: 469

يَقُولُ ابْنُ خَنْزِيرٍ بَكَيْتَ وَلَمْ تَكُنْ عَلَى امْرَأَةٍ عَيْنِي إِخَالُ لِنَدَمَعَا

وَقَالَ: 470

نَلْحَظُ أَنَّ كِلَا مِنَ الْفَعْلَيْنِ "إِخَالُ وَاعْلَمِي"، فِي الْبَيْتَيْنِ السَّابِقَيْنِ، قَدْ أُلْغِيَ عَمَلُهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا اعْتَرَضَا
بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ أَوْ مَا أَصْلُهُ الْمَبْتَدَأِ "عَيْنِي، الدَّهْرُ"، وَالْخَبَرِ "لِنَدَمَعَا، بَرَاضٍ".

464 الفرزدق، ديوانه، 679.

465 أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 218/4.

466 أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 219/4.

467 أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 218/4.

468 ابن النّاطم، شرح ألفية ابن مالك، 147؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب، 471.

469 الفرزدق، ديوانه، 411.

470 الفرزدق، ديوانه، 538.

فَمَا أَنَا بِالْبَاقِي، وَلَا الدَّهْرُ، فَأَعْلَمِي
بِرَاضٍ بِمَا قَدْ كَانَ أَذْهَبَ مِنْ عَقْلِي

المقصد الرابع: القول بمعنى الظنّ

يجوز النحويون استعمال القول بمعنى الظنّ؛ إذا كان مضارعاً، مسنداً إلى المخاطب، مسبقاً باستفهام، غير مفصول بين الاستفهام والفعل، إلّا شبه الجملة أو معمول الفعل، وألّا يكون متعدّياً باللام⁴⁷¹. قال الفرزدق:472

وَكَيْفَ تَقُولُ وَجَدَ بَنِي تَمِيمٍ
عَلَيَّ إِذَا لَهُمْ نَاعٍ نَعَانِي

ونُسب له:473

أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مَمْتَعٌ
وَقَدْ اسْتَبَحْتَ دَمَ امْرِئٍ مُسْتَسْلِمٍ

يُلحظ أنّ جملة: "كيف تقول وجد بني تميم عليّ" قد استوفت الشروط جميعاً لإجراء القول مجرى الظنّ، ويجوز أيضاً إجراؤه على النطق أو التلقظ، فتسدّ الجملة الاسميّة مسدّ المفعول به. ومثله أيضاً قوله في البيت الثاني: "أتقول إنّك بالحياة ممّتع"، إذ يجوز في همزة "إنّ" الكسر والفتح؛ فالكسر على الأصل، والفتح على حمل القول على الظنّ.

⁴⁷¹ سيبويه، الكتاب، 122/1؛ والمبرد، المقتضب، 349/2؛ وابن يعيش، شرح المفصل، 321/4؛ وابن هشام، أوضح المسالك، 65/2؛ والأزهري، شرح التصريح، 381/1.

⁴⁷² الفرزدق، ديوانه، 677.

⁴⁷³ نسبه العيني للفرزدق، المقاصد النحويّة، 777/2. ولم يرد في ديوانه.

الفصل الثالث: الظواهر الصرفية في شعر الفرزدق



المبحث الأول: التذكير والتأنيث

يُعدّ باب التذكير والتأنيث من الأبواب الصّرفيّة واللّغويّة التي تتّصل اتّصالاً وثيقاً ببنية الكلمة ودلالاتها، إذ يترتّب عليه كثير من الأحكام النّحويّة؛ كاتّفاق الفعل والفاعل، أو المطابقة بين المبتدأ والخبر، وغيرها من القضايا الإعرابيّة.

وفي شعر الفرزدق تتجلّى مظاهر التذكير والتأنيث في مواضع مختلفة، بعضها وافق الاستعمال القياسي، وبعضها شذّ عنه، أو جاء محكوماً بالسياق الشعريّ والدلالة المقصودة، وهو ما سنتوقّف عنده من خلال ثلاثة مطالب: الأول حول ما يجوز فيه التذكير والتأنيث، والثاني يتعلّق بتذكير المؤنث، والثالث يتّصل بالحاق علامة التأنيث بالمدكّر.

ويتيح الوقوف على هذه المواضيع فهماً أعمق لطبيعة التّوظيف الصّرفيّ في شعر الفرزدق، ومدى التزامه بالقاعدة أو خروجه عنها لأغراض بلاغيّة أو إيقاعيّة.

المطلب الأول: ما يجوز فيه التذكير والتأنيث

يغلب على أسماء البلدان التأنيث وترك الصّرف، باستثناء بعضها؛ مثل منى والشّام والعراق وواسط ودابق وفلج وهجر، فإنّها تُذكّر وتُصرف، وقد تمنع من الصّرف إذا أُريد بها البقعة أو البلدة⁴⁷⁴.

ويعلّل السّيرافيّ مجيء تلك الألفاظ مرّةً للمؤنث ومرّةً للمذكّر بأنّ تسمية البلدان بمنزلة تسمية الأناسيّ، فما سُمّي باسم مؤنث فهي بمنزلة امرأة سُمّيت بذلك الاسم، وما كان منها مذكراً فهو بمنزلة رجل سُمّي بذلك الاسم، وإنّما يُجعل مؤنثاً أو مذكراً على تأويل ما تُؤوّل فيه؛ فإن أوّل على أنّه اسم بلدة، أو بقعة، أو أرضٍ فهو مؤنث، وإن أوّل على أنّه بلد أو موضع أو مكان فهو مذكّر.⁴⁷⁵

وسوف نتوقّف في هذا المطلب عند مقصدين؛ الأوّل لفظ "هجر"، وكيفيّة وروده لدى الفرزدق، والمقصد الثّاني لفظا "ابن وابنة".

المقصد الأول: (هَجَرَ)

الشّاهد قول الفرزدق: ⁴⁷⁶

مِنْهُمْ أَيَّامٌ صِدْقٍ، قَدْ بُلِيَتْ بِهَا
أَيَّامُ فَارَسَ وَالْأَيَّامُ مِنْ هَجَرَ

⁴⁷⁴ الجوهريّ، الصّحاح، 1167/3.

⁴⁷⁵ السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 13/4.

⁴⁷⁶ الفرزدق، ديوانه، 251؛ وسيبويه، الكتاب، 243/3؛ وابن الأنباريّ، المذكّر والمؤنث، 32/2؛ والسّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 15/4؛ وعلي بن إسماعيل بن سيده، المخصّص، تحقيق خليل إبراهيم جفال (بيروت: دار إحياء الثّراث العربيّ، 1996)، "وسط"، 162/5؛ وابن منظور، "وسط"، 432/7؛ والبغداديّ، خزنة الأدب، 136/11.

وكذلك قوله: 477

ساروا على الرِّيح أو طاروا بأجنحةٍ ساروا ثلاثاً إلى البحارِ مِنْ هَجَرَا

الشَّاهد فيهما: "هَجَر"، وهي اسم بلد، يُراد بها التَّذكير والتَّأنيث، قال سيبويه: "وكذلك هجر يؤنَّث ويُذكَر، قال الفرزدق.. فهذا أنث". 478

وورد عن العرب: "توسَّطي مَجْرُ ثُرِطْبُ هَجَر"، يريد توسَّطي السَّماءِ يا مَجْرَّة، فلم يقل: يُرْطَب، بل أنث، ولكنَّ الغالب فيها، بحسب الفراء، التَّذكير والصَّرْف. 479

المقصد الثاني: (ابن وابنة)

ذكر النُّحاة أنَّ حكم أسماء القبائل والأحياء في الصَّرْف أو منعها منه يكون بناء على كون الكلمة تتضمَّن معنى المؤنَّث -أي القبيلة- فتُمنع من الصَّرْف، أو هي بمعنى المذكر فتتَّوَّن وتُصَرَّف، وما يعنينا هنا التَّأنيث والتَّذكير في هذه الأسماء، ومتى يُقال مثلاً: تغلب بنت وائل، أو تغلب بن وائل.

قال ابن الأنباري: "يقال: هذه ثقيف، وهذه مُضَر، وهذه ربيعة، بالتَّأنيث على معنى القبائل، ويقال: ما في تَغْلِبَ بن وائلٍ مثله، وما في تَغْلِبَ بنتِ وائلٍ مثله. فمن ذكَرَ ذهب إلى معنى الحي، ومن أنث ذهب إلى معنى القبيلة". 480

وقال الفرزدق: 481

لَوْلا فوارسُ تَغْلِبَ بِنَةِ وائِلٍ نزل العدوُّ عَلَيْكَ كُلَّ مَكَانٍ

موضع الشَّاهد فيه: تأنيث "ابنة"؛ لأنَّ المقصود هنا القبيلة، قال المبرِّد: "وعلى هذا تقول: هَذِهِ تَمِيمُ ابْنَةُ مِرٍّ، وَإِنَّمَا تُرِيدُ الْقَبِيلَةَ، كَمَا قَالَ: لَوْلا فوارسُ تَغْلِبَ بِنَةِ وائِلٍ..". 482

477 ابن الأنباري، المذكر والمؤنَّث، 32/2، 33.

478 سيبويه، الكتاب، 243/3.

479 ابن الأنباري، المذكر والمؤنَّث، 32/2، 33.

480 ابن الأنباري، المذكر والمؤنَّث، 114/2.

481 البيت في الديوان 883؛ وأبو عبيدة، شرح نقائض جرير والفرزدق، 995/3؛ والمبرِّد، المقتضب، 360/3؛

والجوهري، "غلب"، 195/1؛ وأحمد بن عبد الله بن سليمان، أبو العلاء المعري، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، تحقيق محمَّد سعيد المولوي (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2008)، 949؛ وابن منظور،

"غلب"، 652/1، والسُّبُوطي، شرح شواهد المغني، 307/1.

482 المبرِّد، المقتضب، 60/3.

وقال سيبويه نقلاً عن يونس بن حبيب: "بعض العرب يقول: هذه تميم بنت مَرٍّ وسمعناهم يقولون: قيس بنت عيلان، وتميم صاحبة ذلك. فإثماً قال: بنت حين جعله اسماً لقبيلة. ومثل ذلك تغلب ابنة وائل. ومثل ذلك قوله: باهلة بن أعصر، فباهلة امرأة، ولكنّه جعله اسماً للحي، فجاز له أن يقول: ابن".⁴⁸³

المطلب الثاني: تذكير المؤنث

نتناول في هذا المطلب تذكير المؤنث للضرورة، وحذف علامة التأنيث من المؤنث، للضرورة أيضاً.

المقصد الأول: التذكير للضرورة

قال الفرزدق:⁴⁸⁴

وَكُنَّا وَرَثَتُهُ عَلَى عَهْدِ تَبَعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ

الشاهد فيه أنَّ الشاعر ذكّر لفظ "طويل"، وكان الواجب أن يقول: "طويلة"، لأنَّ فاعله "السَّواري" مؤنث، وكذلك قوله: "شديد" بدأ من "شديدة"، لأنَّ فاعله "دعائمه"⁴⁸⁵، فقد حذف الهاء من "طويلة وشديدة" ضرورةً، حملاً منه للسَّواري والدَّعائم على البناء المحكم، فتأنيثها غير حقيقي، فذلك حسن حذف الهاء.⁴⁸⁶

المقصد الثاني: حذف علامة التأنيث

قال الفرزدق:⁴⁸⁷

قَرْنَبَى يَسُوفُ قَفَا مُقْرِفٍ لَيْئِمٍ مَأْتَرُهُ قُعْدُدٍ

الشاهد فيه قوله: "لئيم مأترة"، ولم يقل "النئمة"، فقد حذف علامة التأنيث من اسم الفاعل، كما تُحذف من الفعل في قولهم: "قال النساء"، وكما في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران، 86/3]،

⁴⁸³ سيبويه، الكتاب، 249/3.

⁴⁸⁴ البيت في ديوانه، 765؛ وسيبويه، الكتاب، 44/2؛ والسَّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 375/2؛ وله، شرح أبيات سيبويه، 338/1؛ وابن سيده، "كون"، 56/5؛ والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، 508/1، 590/2؛ وابن منظور، "كون"، 368/13.

⁴⁸⁵ السَّيرافي، شرح أبيات سيبويه، 338/1.

⁴⁸⁶ القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، 508/1، 590/2.

⁴⁸⁷ الفرزدق، ديوانه، 192؛ وسيبويه، الكتاب، 44/2؛ والمبرد، المقتضب، 147/2؛ والسَّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 375/2؛ والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، 586/2؛ وابن منظور، "قعد"، 361/3؛ وأبو حيان الأندلسي، التَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ، 40/11. القرنبي ضرب من الخنفساء، يشبه جريراً وأباه بها. المقرف: من كان أبوه غير كريم، وكانت أمه كريمة، والقُعد: الجبان القاعد عن الحرب والمكارم، الخامل.

ولو جاء في الكلام العاديّ: "لئيمة" لكان جيّداً، وأمّا إذا تقدّم المؤنث فيقبح تذكير فعله في الكلام، لا يحسن: "الريح هبّ"، إلّا في ضرورة الشعر.⁴⁸⁸

ويرى المبرد أنّ التّأنيث هنا لفظي لا حقيقة تحته، كقول الفرزدق السّابق، وقوله عزّ وجلّ: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة، 275/1].

إذا رفعت الصّفة -أي: المشتقّ- السّببيّ، وكان جمعاً لعاقل أو غير عاقل؛ فالأحسن فيه التّكسير، ويجوز الإفراد، وأمّا الكوفيّون فقد أوجبوا الجمع فيما لا يُجمع جمع سلامة وهو لعاقل، ولا يجيزون ذلك فيما هو لغير العاقل، فلا يجيزون إلّا: "مررت برجلٍ عورٍ أباه، وحسانٍ أثابه"، ولا يجيزون: "أعور أباه، ولا حسنٍ أثابه"، وهم محجوجون بالسّماع من العرب، كبيتي الفرزدق المذكورين.⁴⁸⁹

المطلب الثالث: تأنيث ما لا يحتاج إلى تأنيث

يتناول هذا المطلب مسألتين تتّصلان باللفظ الذي لا يحتاج إلى علامة تأنيث، الأوّل هو لفظ "حائض"، والثّاني هو لفظ "زوج".

المقصد الأوّل: تأنيث (حائض)

ذكر ابن الأنباريّ أنّ وزن "فاعل" إذا اشترك فيه الرّجال والنّساء دخلته هاء التّأنيث، وأمّا إذا انفردت به النّساء فحسب لم تدخله هاء التّأنيث؛ مثل: "حائض وطالق وطامث"، فلا حاجة إلى إضافة الهاء إليها؛ لأنّها مختصّة بالنّساء، والمذكّر لا حظّ له في هذا الوصف.⁴⁹⁰

ولكن إذا بُني اسم الفاعل على المستقبل قيل: "هِنْدُ حائضة"، و"زينبٌ طالقة"، على معنى تحيُض وتطلّق⁴⁹¹، ومن ذلك قول الفرزدق:⁴⁹²

رَأَيْتُ خُتُونَ الْعَامِ وَالْعَامِ قَبْلَهُ
كَحَائِضَةٍ يُرْزَى بِهَا غَيْرَ طَاهِرٍ

الشّاهد فيه لفظ "حائضة"، فقد أدخل عليه هاء التّأنيث لأنّ اسم الفاعل هنا للمستقبل، وفي المقابل ذكّر "طاهراً"؛ لأنّه أخرج على وجهه، ولم يبينه على المستقبل.⁴⁹³

⁴⁸⁸ القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، 586/2.

⁴⁸⁹ أبو حيّان الأندلسيّ، التّذييل والتّكميل، 38/11.

⁴⁹⁰ ابن الأنباريّ، المذكّر والمؤنث، 136-13/1.

⁴⁹¹ ابن الأنباريّ، المذكّر والمؤنث، 136-13/1.

⁴⁹² البيت ليس في ديوانه، أورده ابن الأنباريّ، المذكّر والمؤنث، 136/1 منسوباً له، ومن دون نسبة لدى

البيّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 8/4؛ والجوهريّ، "حيض"، 1073/3؛ والقزّاز القيروانيّ، ما يجوز للشّاعر في الضّرورة،

275؛ وابن سيده، المخصّص، 169/5؛ وابن يعيش، شرح المفصل، 372/3؛ وابن منظور، "حيض"، 142/7؛ والسّمين

الحلبّي، الدّر المصون، 419/2.

⁴⁹³ ابن الأنباريّ، المذكّر والمؤنث، 136-13/1.

وأما سيبويه فإنه يرى أنَّ قبولها دخول الهاء يدلُّ على أنَّها مذكَّر، وهي في بيت الفرزدق المذكور
لغير الاستقبال.⁴⁹⁴

وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين الكوفيِّين والبصريِّين، يقول ابن يعيش: "وذلك كله يجري
على الفعل على تقدير حاضَتْ، وطلَّقتْ، هذا مذهب الخليل، حائضة، أي: ذات حيض على النسب. وسيبويه
يتأوَّل على أنَّه صفةُ شيءٍ أو إنسانٍ، والشَّيءُ مذكَّرٌ، فكأنَّهم قالوا: شيءٌ حائضٌ؛ لأنَّ الشيءَ عالمٌ يقع على
المذكَّر والمؤنَّث. ومذهب الكوفيِّين أنَّ سقوط التاء من هذه الأشياء؛ لأنَّها معانٍ مخصوصٌ بها المؤنَّث".⁴⁹⁵
قال السَّمين الحلبيُّ: "والمعروف أنَّ النَّحويِّين فرَّقوا بين حائضٍ وحائضة: فالمجرد من تاء التأنيث
بمعنى النَّسب أي: ذاتُ حيضٍ، وإن لم يكن عليها حيضٌ، والملتبسُ بالتاء لِمَنْ عليها الحيضُ في الحال،
فيُحتمل أن يكون مرادُ الشَّاعر ذلك".⁴⁹⁶

المقصد الثاني: تأنيث (زوج)

الشَّاهد قول الفرزدق:⁴⁹⁷

فإنَّ امرأ يسعى يُخَيِّبُ زوجتي كَسَاعٍ إلى أسدٍ الشَّرَى يَسْتَبِيلُهَا

كلمة "زوج" تأتي للمذكَّر والمؤنَّث على السَّواء، فنقول: هذا زوجٌ، وهذه زوج، وجاء الرَّجل مع
زوجه، ولا نقول: زوجته. وبهذا جاء البيان القرآني، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾
[البقرة، 35/1]. والجمع أزواج، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ﴾ [الأحزاب، 28/33].

قال ابن السَّكَيْت: "وقد يقال: زَوْجَتُهُ"⁴⁹⁸، وهي قليلة⁴⁹⁹، فنقولهم: "زوج" أجود⁵⁰⁰، وأما "زوجة"
فلا تكاد العرب تقولها.⁵⁰¹

⁴⁹⁴ السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 8-7/4.

⁴⁹⁵ ابن يعيش، شرح المفصل، 374-371/3.

⁴⁹⁶ السَّمين الحلبي، الدرر المصون، 419/2.

⁴⁹⁷ الفرزدق، ديوانه، 466؛ ويعقوب بن إسحاق، ابن السَّكَيْت، إصلاح المنطق، تحقيق محمَّد مرعب (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2002)، 235؛ وله أيضاً، كتاب الألفاظ، تحقيق فخر الدِّين قباوة (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1998)، 243-350؛ وعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري، أدب الكاتب، تحقيق محمَّد الدَّالي (بيروت: مؤسسة الرِّسالة، د.ت)، 425؛ ومحمَّد بن القاسم، ابن الأنباري، الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس، تحقيق حاتم الضَّامن (بيروت: مؤسسة الرِّسالة، 1992)، 58/2؛ وأحمد بن محمَّد بن إسماعيل، أبو جعفر النَّحاس، إعراب القرآن، تحقيق عبد المنعم إبراهيم (بيروت: دار الكتب العلميَّة، 1421)، 39/1؛ وإسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، معجم ديوان الأدب، تحقيق أحمد مختار عمر (القاهرة: مؤسسة دار الشعب، 2003)، 308/3؛ وإسماعيل بن القاسم، أبو علي القالي، الأماشي، تحقيق محمَّد عبد الجواد الأصمعي (القاهرة: دار الكتب المصريَّة، 1926)، 20/1.

⁴⁹⁸ ابن السَّكَيْت، إصلاح المنطق، 235.

⁴⁹⁹ ابن السَّكَيْت، كتاب الألفاظ، 350.

⁵⁰⁰ ابن قتيبة، أدب الكاتب، 425.

⁵⁰¹ النَّحاس، إعراب القرآن، 39/1.

وذكر ابن الأنباري⁵⁰² أنهم يقولون لامرأة الرجل: "زوجه وزوجته"، وأنشد بيت الفرزدق، وأنشد لعلقمة بن عبدة: ⁵⁰³

فبكى بناتي شجوهنَّ وزوجتي والأقربون إليَّ ثمَّ تصدَّعوا

وعند الفارابي "الزوجة" لغة في زوج الرجل. ⁵⁰⁴

المطلب الرابع: إلحاق علامة التأنيث بالمدكر

يتضمَّن هذا المطلب ثلاث مسائل تتَّصل بإلحاق علامة التأنيث بالمدكر؛ الأولى تأنيث العدل "سفار"، والثانية التأنيث اللفظي لـ "الأنثيين"، والثالثة الألف في "حباري".

المقصد الأول: التأنيث للعدل (سفار)

الشَّاهد قول الفرزدق: ⁵⁰⁵

مَتَى ما تَرَدُّ يَوْمًا سَفَار تَجْدُ بِهَا أَدْيِهِمْ يَزِمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمَعَوَّرَا

موضع الشَّاهد: "سفار"، فقد أعاد الشاعر الضمير عليها بالتأنيث "بها"، وهو اسم ماء، والماء مذكر لا مؤنث.

وذهب سيبويه إلى أنَّ "سفار" وإن كان اسم ماء، فإنَّ العرب قد تَوَنَّث بعض ما فيها، فيقولون: مائة بني فلان، وهو كثير في كلامهم، فكأن سفار اسم الماء. واستدلَّ سيبويه على أنَّ "نزال" وما جرى مجراها -كـ"سفار"- مؤنث، بقوله: "ذُعِثْ نَزَالٍ"، ولم يُقَل: "دعي"، وكان المبرّد يحتجّ لكسر "قطام وحدام" وما أشبههما، إذا كان اسماً علماً مؤنثاً، أنَّها معدولة عن قاطمة، وحاذمة، علمين. ⁵⁰⁶

المقصد الثاني: التأنيث اللفظي (الأنثيين)

تكون ألف "فُعَلَى" للتأنيث دون الإلحاق، يُقال: لا آتيك أُخْرَى اللَّيَالِي؛ أي آخِرها، والأنثى من كلِّ شيء: خلاف الذَّكر، ويُقال للأنثيين: الأنثيان. ⁵⁰⁷

⁵⁰² ابن الأنباري، الزَّاهر، 58/2.

⁵⁰³ ابن الأنباري، الزَّاهر، 58/2.

⁵⁰⁴ الفارابي، معجم ديوان الأدب، 308/3.

⁵⁰⁵ الفرزدق، ديوانه، 294؛ ومَعمر بن المَثَنَّى، أبو عبيدة، مجاز القرآن، تحقيق محمَّد فؤاد سزكين (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1381)، 228/2؛ والمبرّد، المقتضب، 50/3؛ والسَّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 45/4؛ والجوهري، "سفر"، 687/2؛ وابن سيده، "سفر"، 176/5؛ وابن منظور، "سفر"، 371/4؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب، 124؛ وله، مغني اللبيب، 133. المستجير: الذي يأتي القوم يستسقيهم ماء أو لبناً، وسفار: اسم ماء، والأديهم: هو أديهم بن مرداس، شاعر خبيث، والمعور: الذي لم تُقَض حاجته ولم يُصَب ما طلب.

⁵⁰⁶ السَّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 45/4؛ وابن سيده، "سفر"، 176/5.

⁵⁰⁷ ابن سيده، "أنث"، 82/1.

قال الفرزدق: 508

وَكُنَّا إِذَا الْقَيْسِيُّ نَبَّ عَتُودَهُ ضَرْبَنَاهُ فَوْقَ الْأَنْثَيْنِ عَلَى الْكَرْدِ

موضع الشاهد: "الأنثيين"، أراد: الأذنين، سمّاهما بالتأنيث اللاحق لهما لفظاً، ولا حقيقة أنثى تحته⁵⁰⁹، ومثله من تأنيث اللفظ قول الشاعر: 510

وَعَنْتَرَةُ الْفَلْحَاءِ جَاءَ مُلَأَمًا كَأَنَّهُ فَنَدٌ مِنْ عَمَايَةَ أَسْوَدُ

فـ"الفلحاء" وصف مؤنث؛ جاء كذلك لما كان "عنتره" اسماً مؤنث اللفظ، ومثل ذلك كثير، ومنه قولهم لخصيتي الإنسان: أنثيان. 511

وقال ابن السكيت البطلوسي: "والأنثيان: الأذنان، جعلها أنثيين لأن اسمهما مؤنث. وهذا ممّا يوهمون فيه أنّ المعاني مطابقة للأسماء وإن كانت مخالفة لها لغرض من الأغراض يقصدونه". 512

المقصد الثالث: الألف في "حُبَارَى"

إذا وقعت الألف الزائدة آخراً في الأسماء فهي تأتي على ثلاثة أضرب؛ أحدها ملحقة، نحو قولهم "أرطى"، فهو ملحق بالألف من آخره، بوزن "جعفر"، والثاني للتأنيث، والثالث أن تكون زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث، نحو: "قَبَعْتَرَى". 513

فأما الثاني، وهو إلحاق الألف للتأنيث، فكل ما لم ينون نكرة؛ نحو "جُمَادَى" و"حُبَارَى" و"حُبْلَى" و"سَكْرَى" و"غَضْبَى"، فهذه كلّها وما جرى مجراها للتأنيث، نحو قول الشاعر: 514

إِذَا جُمَادَى مَنَعَتْ قَطْرَهَا زَانَ جَنَابِي عَطْنٌ مُعْصِفُ

508 الفرزدق، ديوانه، 196؛ وابن قتيبة، أدب الكاتب، 495؛ ومحمد بن الحسن، بن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي بعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، 1987)، 1323/3؛ وأبو عليّ الفارسي، كتاب الشعر، 39، وعثمان بن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل (ممّا أغفله أبو سعيد السكري)، تحقيق أحمد القيسي، خديجة الحديثي، أحمد مطلوب (بغداد: مطبعة العاني، 1962)، 86؛ والجوهري، "أنث"، 273/1؛ وابن سيده، "أنث"، 70/5-89/1؛ والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، 661/2. نَبَّ عَتُودَهُ: أظهر التكبر، الأنثيان: شحمتا الأذنين، والكرد: العنق بالفارسية.

509 ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل، 85-86.
510 البيت لشريح بن جبير التغلبي، ابن منظور، "فلاح"، 548/2؛ وابن دريد، "دفن"، 673/2؛ وابن فارس، "عنق"، 161/4؛ وابن سيده، "عنق"، 269/1؛ والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، 661/2.

511 القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، 662-661/2.
512 عبد الله بن محمد بن السكيت البطلوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا، حامد عبد المجيد (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1996)، 310/3.

513 ابن جني، سر صناعة الإعراب، 329-331.
514 الجوهري، "عصف"، 1404/4، ونسبه لأبي قيس بن الأسلت؛ وابن منظور، "عصف"، 248/9، و"غضف"، 268/9.

وقول الفرزدق: 515

وأشلاء لحم من حُبَارَى يَصِيدُهَا إِذَا نَحْنُ شَتْنَا صَاحِبٌ مَتَأَلَّفُ

موضع الشَّاهد: "حُبَارَى"، وهي طائر يشبه الحمام، يقع على الذكر والأنثى، زیدت الألف فيه للتأنيث، ولذلك لم يصرفها الشاعر في البيت.

المبحث الثاني: الجمع

تُعَدُّ الجموع من القضايا الصَّرْفِيَّةِ المحوريَّةِ التي عُنِيَ بها النُّحاة وعالجوا تفاصيلها بدقَّة، لما لها من أثر واضح في بنية الكلمة وتنوُّع الدَّلالة، ولا تسير صيغ الجموع في العربيَّة على وتيرة واحدة، بل تنقسم إلى أقسام رئيسة: جمع المذكر السَّالم، وجمع المؤنَّث السَّالم، وجمع التَّكسير، ولكلٍّ منها خصائصه الصَّرْفِيَّة والإعرابيَّة، وشروطه في الاستعمال، وانعكاساته على التَّراكيب النُّحويَّة.

ويُعَدُّ جمع التَّكسير من أكثر الجموع تنوُّعاً وتعقيداً، إذ يخرج عن القواعد المنتظمة للجمع السَّالم، ويقوم على تغيير في بنية المفرد بزيادة أو نقصان، أو تغيير في ترتيب الحروف، وقد تتبَّع النُّحاة صيغ جموع التَّكسير وحصرها في أوزان مشهورة، لكلٍّ منها دلالاته ومجالاته الاستعماليَّة.

وفي شعر الفرزدق تظهر صيغ جموع التَّكسير بحضور لافت، يُراعي الوزن أحياناً دون أن يُهمل الأصل الصَّرْفِيّ، ما يتيح فرصة لدراسة هذه الصِّيغ بوصفها تمثِّل بُعداً دلاليّاً وصوتيّاً يتكامل مع السِّياق الشِّعريّ، ويغني النِّسيج اللُّغويّ للنَّصّ.

المطلب الأوَّل: ما يُجمع على (فواعل)

نتناول في هذا المطلب مقصدين اثنين، الأوَّل قياس "فاعلة على "فواعل"، والثَّاني مخالفة مجيء "فواعل من "فاعل" لعافل.

المقصد الأوَّل: قياس جمع (فاعلة) على (فواعل)

الشَّاهد قول الفرزدق: 516

على عمائمنا تُلقَى وأَرْحَلْنَا على زواحف تُزجَى، مُحُّها ريرُ

515 الفرزدق، ديوانه، 432؛ وابن جني، سر صناعة الإعراب، 331/2؛ وابن يعيش، شرح المفصل، 355/3. وبلا نسبة مع اختلاف في رواية عجزه: أبو عبيدة، شرح نفاض جرير والفرزدق، 712/2؛ والأخفش، معاني القرآن، 101/1، على اختلاف في رواية شطره الثَّاني في هذه المصادر جميعاً.

516 الفراهيدي، "أور"، "زحف"، 306/8؛ وسعيد بن محمَّد المعافري، السَّرْقِسطي، كتاب الأفعال، تحقيق حسين محمَّد شرف (القاهرة: مؤسسة دار الشعب، 1975)، 448/3. وبرواية أخرى للشَّطر الثَّاني: "على زواحف نزجيتها محاسير"، الفرزدق، ديوانه، 232؛ وابن فارس، "زحف"، 49/3؛ وابن منظور، زحف"، 130/9.

الشَّاهد فيه: "زواحف" جمع "زاحفة"، و"زاحفة" صفة لغير العاقل.

قال الخليل: "رَحَفَ البعير يزحفُ رَحْفًا فهو زاحف إذا جَرَّ فِرْسَنَهُ من الإعياء، ويجمع زَواحف".⁵¹⁷

وقال ابن فارس: "البعير إذا أَعْيَا فَجَرَّ فِرْسَنَهُ، فهو يزحف، وهي إبل زواحف، والواحدة زاحفة".⁵¹⁸

المقصد الثاني: مخالفة مجيء (فواعل) من (فاعل) لعاقل

ذكر سيبويه أن صيغة "فاعل" لغير العقلاء تكسر على "فواعل"، حتَّى وإن كان لمذكَّر؛ لأنَّه لا يجوز فيه ما يجوز للعقلاء من الواو والثَّوْن، فماتَلَّ المؤنَّث، ولم يَقوَ قُوَّة جمع العقلاء، ومن ذلك قولك: "جمالٌ بوازل"، وقد اضطرَّ الفرزدق -كما يرى سيبويه- فجمع مفرد المذكر العاقل بوزن "فاعل" على "فواعل"، تشبيهاً للفظ "الرَّجال"، بلفظ "الجمال"، لأنَّك تقول: هي الرِّجال، كما تقول: هي الجمال.⁵¹⁹ قال الفرزدق:⁵²⁰

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأْيَهُمْ
خُضَعَ الرِّقَابِ نَوَاسِ الْأَبْصَارِ

الشَّاهد فيه جمع "ناكس"، وهو صفة ما يعقل، على "فواعل" ضرورة.

وقد ذكر المبرِّد أنَّ النُّحَاة لا يجمعون ما كان من "فاعل" نعتاً على "فواعل"؛ لكيلا يلتبس بالمؤنَّث، فلا يقولون: ضارب وضوارب، وقاتل وقواتل؛ لأنَّهم يقولون في جمع ضاربة: ضوارب، وقاتلة: قواتل، ويستثنى من ذلك "فوارس" جمع فارس؛ وذلك لأنَّه ممَّا لا يستعمل في النِّسَاء، فأمن الالتباس، ويقال في المثل: هو هالِكٌ في الهوَالِك، فأجري على أصله، وأما مثل "نواكس" فإنَّه لا يكون إلَّا في ضرورة.⁵²¹

ولكنَّ الباحث في كلام العرب يجد غير ذلك أيضاً، أي أكثر من "فوارس وهوالك"، بخلاف ما قاله سيبويه والمبرِّد، ومن ذلك ما أورده السِّيرافي، وهو قول عتيبة بن الحارث:

فَقَالَ جُرْءُ بَنٍ سَعْدٍ لَمَّا بَلَغَهُ ذَلِكَ: "نعم وفي شواهدنا".⁵²² ويرى المعريُّ أنَّ الفرزدق وضع "نواكس" موضع "نكَّاس".⁵²³

⁵¹⁷ الفراهيدي، "زحف"، 163/3؛ والأزهري، "حزف"، 214/4.

⁵¹⁸ أحمد بن فارس، مجمل اللغة، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان (بيروت: مؤسسة الرِّسالة، 1986)،

"زحف"، 499؛ وله، مقاييس اللغة، "زحف"، 49/3؛ والجوهري، "زحف"، 1368/4.

⁵¹⁹ سيبويه، الكتاب، 633/3.

⁵²⁰ الفرزدق، ديوانه، 309.

⁵²¹ المبرِّد، الكامل، 245؛ ومثله: في المبرِّد، المقتضب، 219-218/2-121/1.

⁵²² السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 353-352/4.

⁵²³ المعري، اللامع العريزي، 160.

أَلَا مَنْ مُبْلَغُ جُزْءِ بَنٍ سَعْدٍ وَكَيْفَ أَصَابَ بَعْدَكُمْ النَّفِيلُ
أَحَامِي عَنْ ذِمَارِ بَنِي أَبِيكُمْ وَمِثْلِي فِي غَوَائِكُمْ قَلِيلُ

وقال مكي بن أبي طالب في تعليقه على بيت الفرزدق: "وَرَوَوْهُ بِكُسْرِ السَّيْنِ مِنْ نَوَاسِ، جَعَلُوهُ جمع نواكس بالياء والنون، فحذفت النون للإضافة، والياء لالتقاء الساكنين، وبقيت السين مكسورة في اللفظ، فدلَّ جمعه على أنه يجمع كسائر الجموع".⁵²⁴

المطلب الثاني: جمع (فعل) و(فعيلة)

في هذا المطلب لدينا مسألتان نتناولهما في مقصدين، الأول حول جمع "فعل" غير صفة على "فعل"، وجمع "فعيلة" الصفة على "فعائل".

المقصد الأول: (فعل) غير صفة يجمع على (فعل)

الشاهد قول الفرزدق:⁵²⁵

إِنَّ الطَّرِمَّاحَ يَهْجُونِي لِأَرْفَعَهُ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ! غِيْلَتْ دُونَهُ الْقُضْبُ

موضع الشاهد: "القُضْبُ" جمع "قضيْب"، أي "فعل" مجموع على "فعل". وأصل الاقتضاب: الاقتطاع، وهو من القُضْب؛ أي: القطع، ومنه قولهم للسُّيُوف: قواضب. واقتَضَبَ الناقة إذا اقتطعها من الإبل فركبها عن غير رياضة، وهي القَضِيْبُ، وجمعها قُضْبُ، وقصيدة مقتضبة أو خطبة لم يقل أحد مثلها قبله.⁵²⁶

المقصد الثاني: (فعيلة) صفة تجمع على (فعائل)

الشاهد قول الفرزدق:⁵²⁷

أَرَى كُلَّ حَيٍّ لَا يَزَالُ طَلِيعَةً عَلَيْهِ الْمَنَايَا مِنْ ثَنَايَا الْمَحَارِمِ
وَقَدْ رُزِيَ الْأَقْوَامُ قَبْلِي بَنِيهِمْ وَإِخْوَانُهُمْ، فَأَقْنِي حَيَاءَ الْكَرَائِمِ

⁵²⁴ مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405) 784/2.

⁵²⁵ الفرزدق، ديوانه، 104؛ وابن قتيبة، المعاني الكبير، 814/2؛ والمعري، اللامع العريزي، 558.

⁵²⁶ ابن قتيبة، المعاني الكبير، 814/2؛ والمعري، اللامع العريزي، 558.

⁵²⁷ المبرد، الكامل، 181/1؛ والفرزدق، ديوانه، 587، 588. وفي رواية الديوان "فروج"، مكان "ثنايا".

موضع الشَّاهد فيهما: جمع "ثَنِيَّة" على "ثنايا"، وجمع "كريمة" على "كرائم"، والثَّنية هي الطَّرِيق في الجبل، والاسم من "فعيلة" والثَّعت يجمعان على "فعائل"، فالاسم نحو: صحيفة وصحائف، وسفينة وسفائن، والثَّعت نحو: عقيلة وعقائل، وكريمة وكرائم.⁵²⁸

ومنه أيضاً قول الفرزدق: ⁵²⁹

وَجَاءَ بِجُلُودٍ لَهُ مِثْلُ رَأْسِهِ لِيُسْقَى عَلَيْهِ الْمَاءَ بَيْنَ الصَّرَائِمِ

الصَّرَائِم: جمع صريمة، وهي الرَّملة التي تنقطع من معظم الرَّمَل، وموضع الشَّاهد فيه: جمع "صريمة" على "صرائم".

المطلب الثالث: وزن (فِعْلان)

سوف نتناول في هذا المطلب مسألتين، الأولى "فِعْلان" جمعاً لـ"فَعَلَى"، والثَّانية "فِعْلان" جمعاً لـ"فَعَلَ".

المقصد الأول: (فِعْلان) مفرد جمعه (فَعَلَى)

الشَّاهد قول الفرزدق: ⁵³⁰

وَمَا تَجْعَلُ الظَّرْبَى الْقِصَارَ أَنْوْفَهَا إِلَى الطِّمِّ مِنْ مَوْجِ الْبَحَارِ الْخَضَارِمِ

موضع الشَّاهد فيه: "الظَّرْبَى"، بوزن: فَعَلَى، جمع "ظَرْبان"، وهو دَابَّةٌ فويق السِّنُّور منتن الرائحة. ومثله جَلَى جمع حَجَلٍ، وربما جُمع على ظَرابيٍّ، مثل حرباء وحَرابيٍّ، كأنَّه جمع ظرباء.⁵³¹

قال ابن يعيش: "ظَرْبانٌ.. يُجمع على ظَرابينَ، كسَراحينَ، وقالوا: ظَرابيٍّ، أبدلوا من النُّون ياءً، كما قالوا: أناسيٍّ.. وربَّما قالوا في الجمع: ظَرَبَى".⁵³²

وذكر ابن القطَّاع أنَّه لم يأت من الجموع على وزن "فَعَلَى" سوى "جَلَى وظَرَبَى".⁵³³

⁵²⁸ المبرِّد، الكامل، 182-181/1.

⁵²⁹ الفرزدق، ديوانه، 655؛ والمبرِّد، الكامل، 188/1؛ وابن دريد، جمهرة اللُّغة، 1160/2؛ والعيني، المقاصد النُّحويَّة، 1670/4.

⁵³⁰ الفرزدق، ديوانه، 672؛ وأبو عبيدة، شرح نقائض جرير والفرزدق، 867/3؛ والجوهري، "ظرب"، 174/1؛ وابن يعيش، شرح المفصَّل، 379/5؛ وابن منظور، "ظرب"، 571/1.

⁵³¹ الجوهري، "ظرب"، 174/1.

⁵³² ابن يعيش، شرح المفصَّل، 378/5.

⁵³³ علي بن جعفر بن عليٍّ، ابن القطَّاع الصَّقَلِي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق أحمد عبد الدَّائم القاهرة: دار الكتب القوميَّة، (1999)، 352.

وقال الرَّمْخَشَرِيُّ: "فَعَلَى التي أَلْفَهَا لِلتَّأْنِيثِ ضَرْبان: اسم عين مفرد كَالشَّيْزَى والدَّفْلَى والدَّفْرَى⁵³⁴، وجمع كالحجلى والظَّرَبَى.. ومصدر كالدِّكْرِى".⁵³⁵

المقصد الثاني: (فَعْلان) جمع (فَعْل)

الشَّاهد قول الفرزدق:⁵³⁶

أَيْطَلُّبُ مَجْدَ بَنِي دَارِمٍ عَطِيَّةُ كَالْجُعْلِ الْأَسْوَدِ

موضع الشَّاهد فيه: "الجُعْل" يجمع على "فَعْلان"، فعند سيبويه يجمع المفرد "فَعْل" على "فَعْلان" للقليل والكثير، نحو: صُرْدٌ وصِرْدَانٌ، ونُعْرٌ ونِعْرَانٌ، وجُعْلٌ وجَعْلَانٌ.⁵³⁷

المطلب الرابع: الجمع المخالف لبناء المفرد

نخصِّص هذا المطلب للحديث عن الجمع المخالف لبناء المفرد، وذلك من خلال مقصدين، الأول جمع "دهر" على "دهارير"، والثاني جمع "مئة" على "مئين".

المقصد الأول: جمع (دهر) على (دهارير)

الشَّاهد قول الفرزدق:⁵³⁸

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ بِالذَّهْرِ الدَّهَارِيرِ

موضع الشَّاهد فيه: "الدَّهَارِيرِ" جمع "دهر"، على غير قياس، وواحد في التَّقْدِيرِ: دُهُرُورٌ، أو دَهْرِيرٌ، أو دَهْرَارٌ، وكلُّ ذلك غير منطوق به.⁵³⁹

قال القَزَّازُ القَيْرَوَانِي: "فإنَّما يريد: مُدَّ دَهْرُ الْأَدَاهِيرِ، ولكِنَّه لَمَّا احتاجَ إِلَى الْعَوَضِ جَعَلَ الرَّاءَ عَوَضاً مِنَ الْهَمْزَةِ. وقال قوم: الدَّهَارِيرِ جَمْعٌ لَا وَاحِدَ لَهُ، وَلَوْ كَانَ لَهُ وَاحِدٌ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ دُهُرُوراً، وَأَيْضاً

⁵³⁴ الشَّيْزَى: شجر تُعْمَلُ مِنْهُ الْقِصَاعُ، والدَّفْلَى: شجر أخضر مَرٌّ، والدَّفْرَى: العَظْمُ الشَّائِخِ خَلْفَ الْأُذُنِ.

⁵³⁵ الرَّمْخَشَرِيُّ، المَفْصَلُ، 251.

⁵³⁶ أَبُو عُبَيْدَةَ، شَرْحُ نَقَائِصِ جَرِيرٍ وَالفَرَزْدَقُ، 911/3؛ المَبْرَدُ، الكَامِلُ، 58/2؛ وَابْنُ الْخَبَّازِ، تَوْجِيهِ اللَّعْمِ،

456.

⁵³⁷ سِيبَوِيه، الْكِتَابُ 574/3؛ وَالمَبْرَدُ، الْمُقْتَضِبُ، 203/2. الصُّرْدُ: الْبَرْدُ، وَالنُّعْرُ: فَرَخُ الْعَصْفُورِ، وَالجُعْلُ:

دَوْبِيَّةٌ.

⁵³⁸ الْفَرَزْدَقُ، دِيْوَانُهُ، 232؛ وَالقَزَّازُ الْقَيْرَوَانِي، مَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي الضَّرُورَةِ، 279؛ وَابْنُ الْخَبَّازِ، تَوْجِيهِ

اللَّعْمِ، 309. وَهُوَ لَغِيْرٌ مَا اسْتَشْهَدْنَا بِهِ هُنَا وَقَدْ نَسَبَهُ إِلَى أُمِيَّةَ: ابْنِ جَنِي، الْخَصَائِصُ، 308/1؛ وَلَهُ، اللَّعْمُ فِي الْعَرَبِيَّةِ،

103؛ وَابْنُ عَصْفُورٍ، ضَرَائِرُ الشَّعْرِ، 261.

⁵³⁹ ابْنُ الْخَبَّازِ، تَوْجِيهِ اللَّعْمِ، 309.

فإنَّه يلزم ألا يقع هاهنا عَوْضٌ؛ لأنَّه لا اضطرار فيه في وزن ولا غيره؛ لأنه لو قال في وزن الشَّعر: الأدهير في موضع: الدَّهَارِير لم ينقص ذلك من الوزن ولا كانت فيه ضرورة⁵⁴⁰.

المقصد الثاني: جمع مئة على مئین

الشَّاهد قول الفرزدق: ⁵⁴¹

ثلاث مئین للملوكِ وَفِي بِهَا رَدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ

موضع الشَّاهد فيه: جمع "مئة" على "مئین" رجوعاً إلى الأصل. قال الزَّمخشری: "الممیز على ضربین: مجرور ومنصوب. فالمجرور على ضربین: مفرد ومجموع. فالمفرد ممیز المئة والألف، والمجموع ممیز الثلاثة إلى العشرة. والمنصوب ممیز أحد عشر إلى تسعة وتسعين. ولا يكون إلا مفرداً. ومما شدَّ عن ذلك قولهم ثلاثمئة إلى تسعمائة، اجتزؤوا بلفظ الواحد عن الجمع.. وقد رجع إلى القياس من قال: ثلاث مئین للملوك⁵⁴²."

وقال المبرِّد: "جَارَ أَنْ تَقُولَ: ثَلَاثُ مِئِينَ وَثَلَاثُ مِئَاتٍ مِنْ أَجْلِ أَنَّه مُضَافٌ، فَشَبَّهَتْهُ مِنْ جِهَةِ الْإِضَافَةِ لَا غَيْرَ بِقَوْلِهِمْ: ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ وَثَلَاثُ جَوَارٍ"⁵⁴³.

ولم تأت إضافة العدد إلى مفرد إلا إلى مئة، في قولهم: ثلاث مئة، وكان القياس: ثلاث مئین، أو مئَات⁵⁴⁴.

ويرى ابن يعيش أنَّه جاء في الشَّعر على القياس: ثلاث مئین، وثلاث مئَات؛ لأنَّ الشُّعراء يُفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة، ومنه قول الفرزدق السَّابق، ويرى أنَّه شادَّ وإن كان القياس⁵⁴⁵.

المطلب الخامس: جمع اسم التَّفضيل

ينصرف الكلام في هذا المطلب إلى جمع اسم التَّفضيل، إذ يخصَّص المقصد الأوَّل للحديث عن جمعه جمعاً سالماً، والثَّاني للحديث عن جمعه لانسلاخ معنى التَّفضيل منه.

⁵⁴⁰ القرَّاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضَّرورة، 279-280.
⁵⁴¹ الفرزدق، ديوانه، 666؛ والمبرِّد، المقتضب، 170/2؛ والزَّمخشری، المفصل، 268؛ وابن الشَّجري، الأمالي، 210/2-277؛ وابن يعيش، شرح المفصل، 10/4.
⁵⁴² الزَّمخشری، المفصل، 268.
⁵⁴³ المبرِّد، المقتضب، 170/2.
⁵⁴⁴ ابن الشَّجري، الأمالي، 210/2.
⁵⁴⁵ ابن يعيش، شرح المفصل، 13-12/4.

المقصد الأول: جمعه جمعاً سالماً

الشَّاهد قول الفرزدق: 546

وما سَجَنُونِي غَيْرَ أَنِّي ابْنُ غَالِبٍ وَأَتَيْ مِنَ الْأَثَرَيْنِ غَيْرَ الزَّعَانِفِ

موضع الشَّاهد فيه: جمع "الأثرى" - وهو اسم تفضيل، أي الأغنى، يريد أنه أغنى من غيره - على "الأثرين"، جمع تصحيح. فجمع "أفعل" التَّفضيل على "أفعلين". 547

المقصد الثاني: جمعه لانسلاخ معنى التَّفضيل

الشَّاهد قول الفرزدق: 548

إِذَا غَابَ عَنَّا أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَاماً وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَنْمُ

موضع الشَّاهد فيه: قوله: "الأنم"، جمع لـ "الأم"، وهو اسم تفضيل مجرَّد من "أل" والإضافة، وجاز جمعه لأنَّه انسلخ من معنى التَّفضيل، فلمَّا انسلخ صار كاسم الفاعل والصِّفة المشبَّهة، وكلُّ منهما يوافق ما يجري عليه؛ فالمقصود إذن "لِئَامٌ" جمع "لِئِيمٌ"، وهذا ما أراده الفرزدق، أي: وأنتم ما أقام لئام، فـ "الأنم" جمع "الأم" بمعنى "لِئِيمٌ" 549، قال ابن هشام: "ورُبَّمَا اسْتَعْمَلَ أَفْعَلَ التَّفضيل الَّذِي لم يرد به المفاضلة مطابَقاً مَعَ كونه مُجَرِّداً". 550

المطلب السادس: الجمع مراداً به المفرد

يندرج تحت هذا المطلب مقصدان، الأوَّل يتناول لفظ "أَحْفَار" بمعنى "حَفَر"، والثَّاني الأحجار بمعنى الحجر.

المقصد الأوَّل: (أَحْفَار) بمعنى (حَفَر)

الشَّاهد قول الفرزدق: 551

546 الفرزدق، ديوانه، 419؛ وسيبويه، الكتاب، 327/3؛ والأخفش، معاني القرآن، 124/1؛ وابن ولّاد، الانتصار لسيبويه، 161؛ والسَّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 70/3، 74؛ وله، شرح أبيات سيبويه، 110/2.
547 السَّيرافي، شرح أبيات سيبويه، 110/2.
548 ابن دريد، "دسو"، 650/2؛ والقيلي، الأمالي، 171/1-47/2؛ وابن سيده، "دسو"، 247/1؛ وابن مالك، شرح التَّسهيل، 61/3؛ وابن منظور، "الأم"، 530/12؛ وأبو حيَّان الأندلسي، ارتشاف الضَّرْب، 2326/5؛ وله، التَّذليل والتَّكميل، 275/10؛ وابن هشام، مغني اللبيب، 498. أسود العين: جبل.
549 ابن مالك، شرح التَّسهيل، 61/3.
550 ابن هشام، مغني اللبيب، 498.
551 الفرزدق، ديوانه، 663؛ وابن جني، الخصائص، 422/2؛ وابن سيده، المحكم، 786/6؛ والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، 58/1؛ وابن عصفور، ضرائر الشَّعر، 256؛ وابن منظور، "حفر"، 207/4.

ويا لَيْتَ زوراءَ المدينةِ أصبحتَ بأخْفارٍ قُلُجٍ أو بسيفِ الكواظمِ

موضع الشَّاهد فيه: وضع الجمع موضع المفرد؛ "أخْفار" و"كواظم"، يريد: "الحَفَر"، و"كاظِمَة".
وجه ذلك أنَّ العرب قد توقع على الجزء اسم الكلِّ. وممَّا وُضع فيه الجمع موضع المفرد أيضاً قول عبيد:

أَقْفَرُ مَنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبٌ فَالْقُطَيْبَاتُ فَالذَّنُوبُ

يريد: "القُطَيْبَة"، وهي بئر معروفة، فجمعها بما حوالها. 552

وقد استشهد ابن جني بهذا البيت، أي بيت الفرزدق، على ما سمَّاه "شجاعة العربيَّة"، من إطلاق الجمع والمراد به المفرد، وقال: يريد "الجَفَر" و"كاظِمَة". 553

المقصد الثاني: (الأحجار) بمعنى (الحجر)

الشَّاهد قول الفرزدق: 554

وَإِذَا ذَكَرْتَ أَبَاكَ أَوْ أَيَّامَهُ أَخْزَاكَ حَيْثُ تُقَبَّلُ الْأَحْجَارُ

موضع الشَّاهد: ذكر "الأحجار" والمقصود به المفرد "الحَجَر"، فقد جعل كلَّ ناحية حجراً، قال ابن جني: "ألا ترى أنَّك لو مسست كلَّ ناحية منه لجاز أن تقول: مسست الحجر. وعليه شابت مفارقه، وهو كثير العثانين. وهذا عندي هو سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد". 555

المطلب السَّابع: التَّكْسِير يَعِيدُ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا

نتطرَّق في هذا المطلب إلى عودة الأشياء إلى أصولها بالتَّكْسِير، إذ إنَّه ممَّا يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ مَقْصِدِينَ، الْأَوَّلُ لِلْفِظِ "قَسَاوِر"، وَالثَّانِي لِلْفِظِ "مَقَاوِم".

المقصد الأوَّل: (قساور)

الشَّاهد قول الفرزدق: 556

إِلَى هَادِرَاتِ صِعَابِ الرُّؤُوسِ قَسَاوِرَ لِلْقَسُورِ الْأَصْنِيدِ

552 ابن عصفور، ضرائر الشعر، 256.

553 ابن جني، الخصائص، 422/2؛ وابن سيده، المحكم، 311/3.

554 الفرزدق، ديوانه، 370؛ وابن جني، الخصائص، 424/2؛ والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، 58/1؛ وابن

عصفور، ضرائر الشعر، 256؛ وابن منظور، "حجر"، 166/4.

555 ابن جني، الخصائص، 424/2.

556 الفرزدق، ديوانه، 191؛ وسيبويه، الكتاب، 370/3؛ وأبو عبيدة، شرح نقائض جرير والفرزدق، 911/3؛

والسيبيري، شرح كتاب سيبويه، 208/4.

موضع الشاهد: "قساور" جمع "قسور". معلوم أنَّ التَّصْغِيرَ والتَّكْسِيرَ يعيدان الأشياء إلى أصولها، وقد استشهد سيبويه بهذا البيت في "باب تحقير كلِّ اسم كانت عينه واواً"، وعندما تكون ثلاثة فإنَّ الواو تبدل ياءً في التَّصْغِيرِ، نحو: "أَسِيد" في تصغير "أَسود"؛ لأنَّ الياء الساكنة تبدل الواو التي تكون بعدها ياء، وهذا الوجه الجيد، ومن العرب من يظهر الواو، وهو أبعد الوجهين، فيقول: أسود.⁵⁵⁷ ثمَّ قال سيبويه: "واعلم أنَّ أشياء تكون الواو فيها ثلاثة وتكون زيادةً، فيجوز فيها ما جاز في أسود. وذلك نحو جدولٍ وقسور، تقول: جُديولٌ وقُسيورٌ، كما قلت: أسود وأريويّة؛ وذلك لأنَّ هذه الواو حيّة، وإنَّما ألحقت الثلاثة بالأربعة. ألا ترى أنَّك إذا كسرت هذا النّحو للجمع ثبتت الواو كما تثبت في أسود حين قالوا: أساود، وفي مروءٍ حين قالوا: مراود. وكذلك جداول وقساور".⁵⁵⁸

ويرى السِّيرافي أنَّ ظهور الواو في الجمع ليس بحجّة قويّة لظهورها في التَّصْغِيرِ؛ لأنَّه يقال في مقام ومقال: مقاوم ومقاول.⁵⁵⁹

المقصد الثاني: جمع (مقام) على (مقاوم)

الشاهد قول الفرزدق:⁵⁶⁰

وَإِنِّي لَقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَوْلى جَرِيرٍ يَقُومُهَا

موضع الشاهد فيه: جمع "مقام" على "مقاوم" وليس على "مقائم" أو "مقائم" بالهمز؛ فالبصريون يرون أنَّ همزها خطأ، وأنَّ الهمز إنَّما يكون في الياء إذا كانت زائدة، نحو: صحيفة وصحائف، وقد همزت لأنَّه لَا حَظَّ لها في الحركة، وقد قَرَّبْتُ من آخر الكلمة وَلَزِمَتْهَا الْحَرَكَةُ فَأَوْجَبُوا فِيهَا الهمزَ، ومثل ذلك يقال في جمع "مقام" على "مقاوم"، لأنَّ هذه الواو ليست زائدة، بل أصليّة.⁵⁶¹

قال ابن جني: "واعلم أنَّ مقالاً، ومباعاً، ومعاشاً إذا جمعته على مفاعل لم تعلَّ الياء ولا الواو في الجمع، وذلك قولك: مَقَاوِل، ومبايع، ومعایش. وإنَّما أعلَّوا الواحد لأنَّهم شَبَّهوه بِفِعْلٍ، فلمَّا جمعوه ذهب شبهه من يفعل فرُدُّوه إلى أصله".⁵⁶²

⁵⁵⁷ سيبويه، الكتاب، 468/3.

⁵⁵⁸ سيبويه، الكتاب، 469/3.

⁵⁵⁹ السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 208/4.

⁵⁶⁰ البيت للفرزدق في: المبرّد، المقتضب، 122/1؛ وابن سيده، "قوم"، 209/4؛ ونسبه للأخطل: ابن جني،

الخصائص، 147/3؛ والمعري، اللامع العريزي، 338؛ وابن يعيش، شرح المفصل، 465/5.

⁵⁶¹ إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي (بيروت: عالم الكتب، 1988)، 206/1.

⁵⁶² عثمان بن جني، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (دم: دار إحياء التراث

القديم، 1954)، 306/1.

وملخص ما يكون من حالات الجمع لما كان على أربعة أحرف، وكان الثالث منها واواً أو ياء أو ألفاً ما يأتي:

أولاً: ما كان أصلاً أو ملحَقاً بالأصليّ أو متحرّكاً في المفرد فإنّه يظهر في الجمع، فالأصل والمتحرّك في المفرد نحو: أسود جمع أسود، وأصايد جمع أصيد.

ثانياً: ما كان متحرّكاً في المفرد وهو زائد، فقولك في جدول: جداول، وفي قسور قساور.

ثالثاً: ما كان أصلاً وهو ساكن في المفرد فقولك في مقال: مقال؛ لأنّه من القول، وفي مباع مبيع لأنّه من البيع.⁵⁶³

المطلب الثامن: جمع الأعلام

نتناول في هذا المطلب مسألة وحيدة تتصل بجمع الأعلام جمع تكسير، ولها شاهد وحيد في شعر الفرزدق، وهو قوله:⁵⁶⁴

وشيد لي زُرارةٌ باذخاتٍ وَعَمْرُو الخيرِ إذْ ذَكَرَ العُمُورُ

موضع الشاهد: "العُمُور"، وهو جمع تكسير لاسم العلم "عَمْرُو"، وهذا جائز، فعند جمع أسماء العلم للرجال والنساء يمكن جمعه جمعاً سالماً، وجمع تكسير، إلا إذا انتهى بهاء التانيث فلا تلحقه في الجمع إلا التاء، ويجوز تكسيه، ويمتنع جمعه جمع مذكّر سالماً. ومن الشواهد على جمع العلم جمع تكسير بيت الفرزدق السابق، وقول الشاعر:⁵⁶⁵

رَأَيْتُ سُعوداً من شُعبٍ كثيرةٍ فلم أرَ سَعْدًا مثْلَ سَعْدِ بنِ مالِكٍ

موضع الشاهد فيه: جمع اسم العلم "سَعْد" جمع تكسير على "سُعود".

وفي حال جمع العلم جمع تكسير فإنّه يمكن أن يكون جمع قلة أو جمع كثرة، فاسم: عمرو وسعد يكون أدنى العدد فيهما: أَعْمَرُ وأَسْعَدُ، وفي الكثير يقال: عُمُور وسُعود.⁵⁶⁶

⁵⁶³ المبرّد، المقتضب، 122/1.

⁵⁶⁴ البيت في: سيبويه، الكتاب، 396/3؛ والمبرّد، المقتضب، 222/2؛ والسّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 147/4؛ والجوهري، "عمر"، 757/2؛ وابن سيده، المخصّص، 184/5؛ والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، 416/1؛ وابن منظور، لسان العرب، 607/4.

⁵⁶⁵ سيبويه، الكتاب، 396-395/3؛ والمبرّد، المقتضب، 222/2.

⁵⁶⁶ المبرّد، المقتضب، 222/2.

المبحث الثالث: المصدر

يُمثِّل المصدر مظهراً صرفياً بالغ الأهمية في بنية الكلمة العربية، إذ لا يقتصر دوره على الاشتقاق، بل يمتدّ إلى أداء وظائف دلالية تُسهم في تعزيز المعنى، وتظهر في شعر الفرزدق جملة من المصادر التي جاءت على أوزان متنوعة، أبرزها: فعالة، وفعل، وفعل، وهي صيغ تعبّر عن الكثرة أو الهيئة أو الحدث في سياقات مختلفة.

وسيُخصَّص هذا المبحث لدراسة هذه الأوزان الثلاثة، من حيث حضورها وتنوعها ووظيفتها، مع تحليل ما تشير إليه من خصائص لغوية في شعر الفرزدق.

المطلب الأول: ما جاء على (فَعَالَة)

يتضمّن هذا المطلب مقصدين، الأول ما جاء على "فَعَالَة" من "فَعَل"، والثاني ما جاء على "فَعَالَة" من "فَعَل".

المقصد الأول: ما جاء على (فَعَالَة) من (فَعَل)

الشَّاهد قول الفرزدق: 567

إذا خَيْرَ السَّيِّدِيَّ بَيْنَ غَوَايَةٍ ورشدٍ أَتَى السَّيِّدِيَّ مَا كَانَ غَاوِيَا

موضع الشَّاهد: "غَوَايَة"، مصدر الفعل "غَوَى"، بوزن "فَعَل". قال السَّرْقَسْطِيُّ: "وغوى الإنسان غَوَايَة وغَيًّا: ضدَّ رشد، وغَوَى لغة". 568 وقال ابن السِّكِّيت: "تقول: غَوَيْتُ أَغْوِي غَيًّا وغَوَايَة، قال الأصمعي: لا يقال غيره". 569 وقال ابن الأنباري: "والغَوَايَة: مصدر غَوَى يغوي غَيًّا وغَوَايَة". 570

المقصد الثاني: ما جاء على (فَعَالَة) من (فُعَل)

الشَّاهد قول الفرزدق: 571

ومن دون أْبْوَالِ الْأَسْوَدِ بَسَالَةً وصولُهُ أَيْدٍ يَمْنَعُ الضَّيِّمَ طَوْلَهَا

567 الفرزدق، ديوانه، 704.

568 السَّرْقَسْطِيُّ، كتاب الأفعال، 43/2.

569 ابن السِّكِّيت، إصلاح المنطق، 203.

570 محمَّد بن القاسم الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة: دار

المعارف، د. ت)، 52.

571 الفرزدق، ديوانه، 466؛ ومحمَّد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق جماعة من

المختصين (الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001)، "بس"،

83/28.

موضع الشَّاهد فيه: "بَسَّالَةٌ"، مصدر الفعل "بَسَّلَ" بمعنى شَجَعَ. قال السَّرْقَسْطِيُّ: "وبَسَّلَ بِسَالَةٍ وبُسُولاً، فهو بَاسِلٌ بِسِيلٍ: شَجَّعَ، وعبس عند الحرب.. وأَبَسَّلَ نَفْسَهُ عند الموت: وَطَّنَ عَلَيْهِ، وَأَبَسَّلْتُ الرَّجُلَ: وكلته إلى عمله".⁵⁷²

وقال الرُّبَيْدِيُّ: "وَقَدْ بَسَّلَ، كَكَّرَمَ، بَسَّالَةً وبَسَالاً، يُقَالُ: مَا أَبَيَّنَ بَسَّالَتَهُ: أَيَّ شَجَاعَتِهِ".⁵⁷³

المطلب الثاني: ما جاء على (فَعَال)

تحت هذا المطلب مقصدان؛ الأول ما جاء على "فَعَال" من "فَاعَلَ"، والثاني ما جاء على "فَعَال" من "فَعَلَ".

المقصد الأول: سماعي من (فَاعَلَ)

الشَّاهد قول الفرزدق:⁵⁷⁴

أَحْمُوا حَمِيَّ بَطْعَانٍ لَيْسَ يَمْنَعُهُ إِلَّا رَمَاحُهُمُ لِلْمَوْتِ مَنْ حَانَا

موضع الشَّاهد فيه: "طَعَان" مصدر الفعل "طَاعَنَ"، بوزن فاعَلَ، أو هو جمع طَعَنَ أو طَعْنَةٍ. قال أبو علي الفارسي: "طَعَانُ: مصدرُ طَاعَنَ.. ويستقيم أن تجعلَ طِعَانُ جمعَ طَعْنٍ، أو طَعْنَةٌ، فتعمله وإن جمعته، كما تعملُ الجمعَ، في نحو: مررتُ برجلٍ حسانٍ قَوْمُهُ".⁵⁷⁵

المقصد الثاني: سماعي من (فَعَلَ)

الشَّاهد قول الفرزدق:⁵⁷⁶

فَبْتُ بِذَيْرِي أَرْيَحَاءَ بَلِيلَةٍ حُدَارِيَّةٍ يَزْدَادُ طَوْلًا تَمَامُهَا

أَكَابِدُ فِيهَا نَفْسَ أَقْرَبٍ مِنْ مَشَى أَبَوْهُ لِنَفْسِي مَاتَ عَنِّي نِيَامُهَا

موضع الشَّاهد فيه: "نِيَامُهَا"، مصدر مثل القيام. قال أبو علي الفارسي: "النِّيَامُ: مصدرٌ، كالقيام، والغِيَار. ومعنى: مَاتَ عَنِّي نِيَامُهَا: أَنَّهُ سَهَرَ فِيهَا، فجعل سهره موتاً للنَّوْم".⁵⁷⁷

⁵⁷² السَّرْقَسْطِيُّ، كتاب الأفعال، 88/4؛ وينظر في المعنى: ابن الأنباري، الزَّاهر، 348/1، وابن سيده، "بَسَّلَ"، 274/1، وابن منظور، "بَسَّلَ"، 53/11.
⁵⁷³ الرُّبَيْدِيُّ، "بَسَّلَ"، 83/28.
⁵⁷⁴ الفرزدق، ديوانه، 685؛ وأبو علي الفارسي، كتاب الشَّعر، 382.
⁵⁷⁵ أبو علي الفارسي، كتاب الشَّعر، 382.
⁵⁷⁶ الفرزدق، ديوانه، 576؛ وأبو علي الفارسي، كتاب الشَّعر، 360.
⁵⁷⁷ أبو علي الفارسي، كتاب الشَّعر، 360.

المطلب الثالث: مصدر (فَعَلَ)

في هذا المطلب مسألتان تتصلان بمصدر "فَعَلَ"، الأولى مجيئه على "فَعَلَ"، والثانية مجيئه على "فَعَلَن".

المقصد الأول: مجيء مصدر (فَعَلَ) على (فَعَلَ)

الشَّاهِد قول الفرزدق: 578

ورثتُ أباي أخلاقه عاجلَ القرى وعَبَطَ المَهاري كَوْمُها وشَبَّوبُها

موضع الشَّاهِد فيه: "عَبَطَ"، مصدر من الفعل "عَبَطَ": ذبح من دون علة. 579 قال السَّرْقَسْطِيُّ: "عَبَطَ الشَّيْءَ عَبْطاً ذبحه لغير علة.. مات فلان عَبْطَةً، أي: شاباً صحيحاً، وعَبَطَهُ الموت". 580

المقصد الثاني: مجيء مصدر (فَعَلَ) على (فَعَلَن)

الشَّاهِد قول الفرزدق: 581

ومُكَبِّلٌ، تَرَكَ الحَدِيدُ بساقه نَدَباً مِنَ الرِّسْفَانِ فِي الأَحْجَالِ

موضع الشَّاهِد فيه: "الرِّسْفَان" مصدر الفعل رَسَفَ يَرْسِفُ، والرِّسْفَان: مشي متقارب. قال الصَّغَانِي: "الرِّسْفَان: مصدر قَوْلِكَ: رَسَفَ يَرْسِفُ ويرسِفُ رَسْفَاناً ورَسْفاً: إذا مَشَى مُقَيِّداً". 582

المقصد الثالث: مصدر (فَعَلَ) مصدر (فَعَلَ)

الشَّاهِد قول الفرزدق: 583

أولئك قومٌ إنْ هَجَوْنِي هَجَوْتُهُمْ وَأَعْبَدُوا أَنْ تُهَجِّيَ تَمِيمٌ بِدَارِمٍ

578 سيبويه، الكتاب، 16/2؛ والسَّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 348/2؛ والسَّرْقَسْطِيُّ، كتاب الأفعال، 268/1؛ والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، 510/1؛ وفي ديوانه، 81، برواية: ورثتُ إلى أخلاقه عاجل القرى ** وضرب عراقيب المتالي شَبَّوبُها 579 استشهد بالبيت على هذا النحو السَّرْقَسْطِيُّ، في كتابه الأفعال، 268/1. وأمَّا غيره فذكروه لحكم آخر وهو البذل، وليس هنا محلّ الكلام عليه. 580 السَّرْقَسْطِيُّ، كتاب الأفعال، 268/1؛ وينظر الفراهيدي، "عطب"، 20/2-21؛ وابن دريد، "بطع"، 357/1. 581 الفرزدق، ديوانه، 557؛ وأبو عبيدة، شرح نقائض جرير والفرزدق، 451/2؛ والجوهري، "ندب"، 223/1، "رسف"، 1364/4؛ والحسن بن محمد بن الحسن، الصَّغَانِي، نَقْعَةُ الصَّدْيَانِ فيما جاء على الفَعْلَان، تحقيق علي اليَوَّاب (الرياض: مكتبة المعارف، 1982)، 56؛ وابن منظور، "ندب"، 753/1. 582 الصَّغَانِي، نَقْعَةُ الصَّدْيَانِ، 55، 56؛ وتنتظر الكلمة دون البيت: الفراهيدي، "رسف"، 245/7؛ والفارابي، معجم ديوان الأدب، 120/2؛ وابن سيده، "رسف"، 309/1. 583 ابن السَّكَّيت، إصلاح المنطق، 50؛ وابن دريد، "عبد"، 299/1؛ والنَّحَّاس، معاني القرآن، 64/1؛ والفارابي، معجم ديوان الأدب، 230/2؛ وابن جني، المحتسب، 258/2؛ والسَّرْقَسْطِيُّ، كتاب الأفعال، 217/1؛ والأنباري، الإنصاف، 523/2. وليس في ديوانه.

موضع الشَّاهد فيه: الفعل "أَعْبَدُ" بمعنى أَنْفَ، ومصدره الْعَبَد. قال ابن السَّكِّيت: "والْعَبَد: مصدر عبد من الشَّيء يَعْبُدُ عَبْدًا وَعَبْدَةً، إذا أَنْفَ منه، ومنه قوله عز وجل: ﴿فَأَنَّا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾" [الزخرف، 584]. [81/43]

قال ابن دريد: "والْعَبَد: الأنفة، عبد الرَّجل من كَذَا وَكَذَا إذا أَنْفَ مِنْهُ.. وَفَسَّرَ أَبُو عُبَيْدَةَ قَوْلَهُ جَلَّ ثَنَاهُ: ﴿فَأَنَّا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾، أي الْآفِينَ الْجَاحِدِينَ". 585

المبحث الرابع: معاني صيغة (أَفْعَل) من صيغة الزيادة

تُعَدُّ صيغة الزيادة من أبرز مظاهر الاشتقاق التي تُسهم في إثراء العربية دلاليًا وتركيبياً، وتكشف عن مرونة نظامها الصَّرْفِيِّ وقدرته على توليد المعاني الدَّقيقة من الجذر الواحد. وتأتي صيغة "أَفْعَل" على وجه الخصوص في مقدِّمة هذه الصِّيغ؛ لما تحمله من تنوُّع دلاليٍّ واسع، فإلى جانب كونها من صيغ الثلاثيِّ المزيد بحرف، فقد ارتبطت بعدد من المعاني التي تتغيَّر بحسب السِّياق، كالتَّعدية، والدُّخول في الزَّمان أو المكان، والإزالة، والصَّيرورة، والمبالغة، وغيرها.

ويتناول هذا المبحث صيغة "أَفْعَل" من خلال ما ورد من أفعال على هذه الصِّيغة في شعر الفرزدق، بتحليل بنيتها ودلالاتها في ضوء السِّياق الشَّعريِّ، ورصد المعاني التي أفادتها في نصوصه.

المطلب الأول: (أَعْبَدَ يُعْبَدُ): يَتَّخَذُ أو يَصِيرُ

الشَّاهد قول الفرزدق: 586

عَلَامٌ يُعْبِدُنِي قَوْمِي وَقَدْ كَثُرَتْ فِيهِمْ أَبَاعِرُ مَا شَاؤُوا وَعُبْدَانُ

موضع الشَّاهد في البيت: معنى صيغة "أَعْبَدَ يُعْبَدُ" لِّلَاتِّخَاذِ أو الصَّيرورة. قال الفراء في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء، 22/26]: "يقول: هي نعمة إذ رَبَّيْتَنِي ولم تستعبدني كاستعبادك بني إسرائيل. والعربُ تَقُولُ: عَبَّدْتُ الْعَبِيدَ وَأَعْبَدْتُهُمْ". وأنشد بيت الفرزدق على أَنَّ عَبْدًا وَعَبْدًا بِمَعْنَى وَاحِدٍ. 587

584 ابن السَّكِّيت، إصلاح المنطق، 50.

585 وابن دريد، "عبد"، 299/1.

586 الفراء، معاني القرآن، 279/2؛ وسعيد بن أوس بن ثابت، أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة، تحقيق محمَّد عبد القادر أحمد (القاهرة: دار الشُّروق، 1981)، 315؛ وابن السَّكِّيت، كتاب الألفاظ، 346؛ والفارابي، معجم ديوان الأدب، 292/2؛ والجوهري، "عبد"، 503/2؛ والسَّرقسطي، كتاب الأفعال، 218/1؛ وابن سيده، المحكم، 27-25/2؛ وابن منظور، "عبد"، 275/3. وليس في ديوانه. 587 الفراء، معاني القرآن، 279/2.

ويقال: "أَعْبَدْتُ الرَّجُلَ إِبَاداً وَعَبَدْتَهُ تَعْبِيداً إِذَا اتَّخَذْتَهُ عَبْدًا".⁵⁸⁸

ويقال: "عَبَدْتَهُ وَأَعْبَدْتُهُ، إِذَا صَيَّرْتَهُ عَبْدًا".⁵⁸⁹

وممن ذكر أن "عَبَدَ وَأَعْبَدَ" بمعنى اتَّخَذَهُ عَبْدًا: الرَّجَّاجُ،⁵⁹⁰ والفارابي،⁵⁹¹ والجوهري،⁵⁹² والرَّمْخَشَرِيُّ.⁵⁹³

قال السَّرْقَسِيُّ: "وَأَعْبَدْتُكَ عَبْدًا: أَعْطَيْتُكَ، وَأَعْبَدْتُ الْحَرَّ: جَعَلْتَهُ عَبْدًا.. وَأَعْبَدْتُ الرَّجُلَ: ضَرَبْتَهُ. وَأَعْبَدُ الرَّجُلَ: افْتَقَرْتُ. وَأَعْبَدَ بِهِ: ذَهَبَتْ رَاحِلَتُهُ".⁵⁹⁴

وذكر ابن سيده هذا البيت في موضعين بروايتين، وقال: "وَأَعْبَدَهُ عَبْدًا: مَلَكُهُ إِيَّاهُ. وَتَعَبَّدَ الرَّجُلَ وَعَبَدَهُ وَأَعْبَدَهُ: صَيَّرَهُ كَالْعَبْدِ، قَالَ: حَتَّامٌ يُعْبِدُنِي قَوْمِي.. وَعَبَدَهُ وَاعْتَبَدَهُ وَاسْتَعْبَدَهُ: اتَّخَذَهُ عَبْدًا".⁵⁹⁵

وقال: "وَعَبَدَ عَلَيْهِ عَبْدًا وَعَبَدَهُ فَهُوَ عَابِدٌ. وَعَبَدَ: غَضِبَ. وَعَدَاهُ الْفَرَزْدَقُ بِغَيْرِ حَرْفٍ فَقَالَ: عَلَامَ يَعْْبِدُنِي قَوْمِي.. وَقَدْ تَقَدَّمَتْ رَوَايَةٌ مِنْ رَوَى: يُعْبِدُنِي. وَقِيلَ: عَبْدٌ عَبْدًا فَهُوَ عِبْدٌ وَعَابِدٌ: غَضِبَ وَأَنْفَ، وَالْإِسْمُ الْعَبْدَةُ".⁵⁹⁶

المطلب الثاني: (أَفْعَلَ وَفَعَلَ) بمعنى واحد

الشَّاهِدُ قول الفرزدق:⁵⁹⁷

ما زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَاباً وَأُغْلِقُهَا حتى لَقِيتُ أبا عمرو بنَ عَمَّارٍ

موضع الشَّاهِد فيه: "أُغْلِقُ" بمعنى أَغْلَقَ تَفِيدُ التَّكْثِيرِ؛ أي: جَوَّازَ دَخُولِ "أَفْعَلَ" عَلَى "فَعَلَ" فِيمَا يَرَادُ بِهِ التَّكْثِيرُ، وَالْأَبْوَابُ هُنَا جَمْعٌ، وَيُكْثَرُ لَهَا الْفِعْلُ. قَالَ سِيبَوِيهٌ: "وَقَالُوا: أَغْلَقْتُ الْبَابَ، وَغْلَقْتُ الْأَبْوَابَ حِينَ كَثُرُوا الْعَمَلُ"⁵⁹⁸. فَالْفِعْلُ يُدَلُّ بِهِ عَلَى التَّكْثِيرِ بِتَشْدِيدِ عَيْنِهِ، وَقَدْ يَقَعُ التَّشْدِيدُ لَغَيْرِ التَّكْثِيرِ أَيْضاً، كَقَوْلِنَا:

⁵⁸⁸ أبو زيد الأنصاري، النوادر، 315.

⁵⁸⁹ ابن السكيت، كتاب الألفاظ، 346.

⁵⁹⁰ الرَّجَّاجُ، معاني القرآن وإعرابه، 87/4.

⁵⁹¹ الفارابي، معجم ديوان الأدب، 292/2.

⁵⁹² الجوهري، "عبد"، 503/2.

⁵⁹³ محمود بن عمر الرَّمْخَشَرِيُّ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق

عادل عبد الموجود، علي معوض (الرياض: مكتبة العبيكان، 1998)، 384/4.

⁵⁹⁴ السَّرْقَسِيُّ، كتاب الأفعال، 218/1.

⁵⁹⁵ ابن سيده، المحكم، 25/2.

⁵⁹⁶ ابن سيده، المحكم، 27/2؛ وذكره ابن منظور، "عبد"، 275/3.

⁵⁹⁷ الفرزدق، ديوانه، 314؛ وسيبويه، الكتاب، 63/4؛ وابن قتيبة، أدب الكاتب، 460؛ وابن السَّرَّاج، الأصول

في النحو، 119/3؛ والنحاس، إعراب القرآن، 198/2؛ والسييرافي، شرح كتاب سيبويه، 443/4؛ وابن سيده "غلق"،

307/4؛ والرُّضِي الأسترابادي، شرح الشَّافِيَّة، 34/4.

⁵⁹⁸ سيبويه، الكتاب، 63/4.

حَرَكَته، ولا تريد كثيراً، وأما سائر الأفعال فليس فيها دليل على التَّكثير أو التَّقليل، فقد يقع للقليل أو الكثير، فمن أجل ذلك يجوز أن تستعمل للكثير، فيراد بها ما يراد بالمشدّد، ومن أجل ذلك صار أَغْلَقَ أبواباً بمعنى أَغْلَقَ أبواباً، وقوله: وأفتحها بمعنى أفتَحها.⁵⁹⁹

وقال ابن قتيبة: "تأتي فَعَلْتُ بمعنى أَفَعَلْتُ، كقولك: حَبَرْتُ وأَخْبَرْتُ، وَسَمَيْتُ وَأَسَمَيْتُ.. وتدخل فَعَلْتُ على أَفَعَلْتُ إذا أردت تكثير العمل والمبالغة، تقول: أَجَدْتُ وَجَوَّدْتُ، وَأَغْلَقْتُ الأبوابَ وَغَلَقْتُ".⁶⁰⁰
وقال أبو جعفر النَّحَّاس: "وأغلق يقع للكثير والقليل، كقول الفرزدق..⁶⁰¹

المبحث الخامس: المشتقات

تُشكّل المشتقات في النِّظام الصَّرْفِيّ العربيّ منظومة توليديّة تعبّر عن فاعليّة اللُّغة وقدرتها على إنتاج الدِّلالة من خلال أنماط صرفيّة منتظمة، فالمشتقات ليست مجرد تحويلات شكلية تنتمي إلى بنية الجذر، بل هي أدوات وظيفيّة متقدّمة تتيح للمتكلّم توسيع المعنى وتحديد بدقّة، بما يتوافق مع مقتضى الحال وسياق الخطاب. ويظهر هذا النِّظام النَّصْرِيّ مرونة العربيّة في التَّعبير عن المفاهيم المرتبطة بالفعل، كالفاعليّة والمفعوليّة، والزَّمان والمكان، والآلة والصِّفة، دون الحاجة إلى تراكيب إضافيّة.

ويكتسب هذا الباب أهمّيّته من كونه حلقة وصل بين المستوى الصَّرْفِيّ والدِّلاليّ من مستويات اللُّغة، فهو يعكس وعي المتكلّم بالتركيب، ويبرز قدرته على استثمار البنية الصَّرْفِيّة لتكثيف المعنى وإحكام الصِّياغة.

وسوف نتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب تتعلّق بالمشتقات في شعر الفرزدق، الأوّل هو مجيء مشتقٍّ بمعنى مشتقٍّ آخر، والثَّاني خاصٌّ باسم التَّفضيل، وأما الثَّالث فمخصّص لاسم المفعول.

المطلب الأوّل: المشتقّ بمعنى مشتقٍّ آخر

سننوّف عند أربع مسائل في هذا المطلب؛ الأولى مجيء "فعليل" بمعنى "فاعل"، والثَّانية مجيء "فعليل" بمعنى "مفعول"، والثَّالثة مجيء "فعلول" بمعنى الجمع، والرَّابعة مجيء "أفعل" و"فعلاء" بمعنى الاسم الجامد.

599 السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 443/4.

600 ابن قتيبة، أدب الكاتب، 460.

601 النَّحَّاس، إعراب القرآن، 198/2.

المقصد الأول: (فعل) بمعنى (فاعل)

الشَّاهد قول الفرزدق: 602

أرى كلَّ حيٍّ لا يزال طليعةً عليه المنايا من ثنايا المَحَارِمِ

موضع الشَّاهد فيه: "طليعة"، وهي صفة مشبَّهة باسم الفاعل جاءت هنا بمعنى اسم الفاعل "طالعة". قال المبرِّد: "قوله: ما تزال طليعة، يريد: طالعة". 603 أي إنَّ وزن "فعل" هنا جاء بمعنى "فاعل".

المقصد الثاني: (فعل) بمعنى (مفعول)

الشَّاهد قول الفرزدق: 604

ومنا الَّذي مَنَعَ الوائدات وأحيا الوئيدَ فلمْ يُؤَادِ

موضع الشَّاهد فيه: مجيء الصِّفة المشبَّهة "وئيد" بمعنى اسم المفعول "موؤود"، قال أبو عبيدة: "قوله: الوئيد، يريد الموعدة، وهو فعل في موضع مفعول". 605

وقال ابن دريد: "وأدت الموعودة أئدها وأدأ فُهيَّ وئيد ووئيدة وموعودة". 606

قال السَّرْقَسْطِي: "وأد الموعودة وأدأ: دفنها حيَّة، وهي الوئيد أيضاً، وأنشد أبو عثمان للفرزدق: ومنا الَّذي..". 607

المقصد الثالث: فَعُول بمعنى الجمع

الشَّاهد قول الفرزدق: 608

إني ضَمِنْتُ لمنْ أُناني ما جَنَى وأبى فكانَ وكنْتُ غيرَ غُدُورٍ

موضع الشَّاهد فيه: "غُدور" على وزن "فَعُول" مبالغة جاءت للجمع والواحد، ذكر أبو سعيد أنَّ سيبويه استشهد بهذا البيت على الاكتفاء بخبر واحد عن خبر جماعة، فلم يقل الفرزدق: غدورين. وأنَّ

602 الفرزدق، ديوانه، 587؛ وأبو زيد الأنصاري، النوادر، 216؛ والمبرِّد، الكامل، 181/1.

603 المبرِّد، الكامل، 181/1.

604 الفرزدق، ديوانه، 190؛ وأبو عبيدة، شرح نقائض جرير والفرزدق، 667/2؛ وله، مجاز القرآن، 287/2؛

والمبرِّد، الكامل، 57/2؛ وابن دريد، "دأوي"، 233/1؛ والجوهري، "وأد"، 546/2؛ والسَّرْقَسْطِي، كتاب الأفعال، 282/4-283

283؛ وابن منظور، "وأد"، 443/3؛ والعيني، المقاصد النحوية، 175/1؛ والزَّبيدي، "وأد"، 246/9.

605 أبو عبيدة، شرح نقائض جرير والفرزدق، 667/2.

606 ابن دريد، "دأوي"، 233/1.

607 السَّرْقَسْطِي، كتاب الأفعال، 282/4-283.

608 سيبويه، الكتاب، 76/1؛ والفراء، معاني القرآن، 77/3؛ وابن الأنباري، المذكر والمؤنث، 279/2؛

والسِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 366/1؛ وله، شرح أبيات سيبويه، 156/1؛ وأبو حيان الأندلسي، التَّذْيِيل والتَّكْمِيل،

206/4. وليس في ديوانه.

بعض النحويين اعترض على سيبويه بأن "فَعِيلًا وفَعُولًا" قد يكونان للجماعة والواحد والمذكر والمؤنث، ومن ذلك قولهم: رجل صديق وقوم صديق، ورجل عدو، وقوم عدو، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [النساء، 101/4]، وعليه فإنه يجوز أن يكون "غدر" بالإنفراد، وهذا الذي ذكره النحويون غير ناقض لما ذكره سيبويه، إلا أن "فَعِيلًا" و"فَعُولًا" لا يكونان في كل موضع للجميع والواحد، إذ يقال مثلاً: رجل كريم، ورجلان كريمان، ورجل ظريف، ورجلان ظريفان، ولم يُسمع رجلا ظريف. 609

قال أبو حيّان: "خُرج على حذف الخبر لفهم المعنى ضرورة، أي: أبقى فكان غير غدر، أو على وضع المفرد موضع المثنى ضرورة، أي: فكان وكنت غير غدرين، أو على أن غدرًا مّا يقع على المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد، نحو: عدو، وفريق، وصديق". 610

المقصد الرابع: (أفعل) و(فعلاء) بمعنى الاسم الجامد

الشاهد قول الفرزدق: 611

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءَ وَطَائَهُ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ

موضع الشاهد فيه: "البطحاء"، صفة مشبّهة، والمذكر أبطح، والجمع بطحاوات وأباطح. قال المرزوقي: "البطحاء: أرض مكّة المنبطقة، وكذلك الأبطح.. والأبطح والبطحاء وإن كانا صفتين فإنهما قد لحقا بالأسماء، لذلك جُمعا الأباطح والبطحاءات". 612

وقد ذكر سيبويه أن الصفات المختومة بعلامة التانيث لا تمتنع من الجمع جمع مؤنث سالماً سوى فعلاء مؤنث أفعل، وفعل مؤنث فعّال. وأن الصفات التي تجمع جمع مؤنث سالماً وافقت في ذلك الأسماء في الجمع جمع سلامة، فقالوا: بطحاوات، كما قالوا صحراوات؛ وذلك لأنها -أي بطحاوات- استعملت استعمال الأسماء، وقالوا في الأبطح الأباطح، حيث شابه الأسماء. 613

المطلب الثاني: اسم التفضيل

نتناول في هذا المطلب مقصدين متعلقين باسم التفضيل، الأول "أفعل" بمعنى "فعل"، والثاني جمع "أفعل" لأنه بمعنى الصفة المشبّهة.

609 السبّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 166/1.

610 أبو حيّان الأندلسي، التّذييل والتّكميل، 206/4.

611 الفرزدق، ديوانه، 661؛ وابن جني، المحتسب، 169/1؛ والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة، 1135؛

وأمالى المرتضى، 68؛ والعيني، المقاصد النحوية، 967/2؛ والبغدادى، خزنة الأدب، 161/11.

612 المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، 1135.

613 سيبويه، الكتاب، 647/3؛ والسبّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 393/4.

المقصد الأول: (أفعل) بمعنى (فعل)

الشاهد قول الفرزدق: 614

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا
بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

موضع الشاهد فيه: قوله: "أعزّ، أطول"، اسم تفضيل يراد به الصفة المشبهة، كما يرى جمع من اللغويين والنحويين. وذكر المبرد أنّ الشاعر هنا قد يكون متوجّهاً بالخطاب إلى الخصم مباشرة، فيكون التقدير: أعزّ وأطول من بيتك، فاستغنى عن ذكر ذلك بما جرى من المخاطبة والمفاخرة، وجائز أن يكون المعنى: دعائمه عزيزة طويلة. 615

وساق أبو عبيدة شواهد عديدة على هذا المعنى، أي على أن يكون اسم التفضيل بمعنى الصفة المشبهة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم، 27/30]، أي: وذلك هيّن عليه، وقول الشاعر: 616

لِعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ
عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

أي: وإني لواجل، أي لوجلّ، وقول الفرزدق: "أعزّ وأطول"، أي عزيزة طويلة، ومن ذلك أيضاً في الأذان: الله أكبر أي: الله كبير. 617

وخالف المعري رأي الأكثرية -كما وصفهم- في تفسير اسم التفضيل في هذا الموضع، ورأى أنّ الأشبه أنّ الشاعر أراد "أفعل" التفضيل لا الصفة المشبهة، وذكر أنّه قد يكون الذي حملهم على تأويله بالصفة المشبهة -أي العلماء- ذكر الشاعر للسماء في أول البيت، فكأنّهم كرهوا أن يكون فضل بيتهم على السماء في العزّ والطول، ولكن يُحتمل أن يكون مراده أعزّ من بيوت العرب وأطول منها. 618

وذهب ابن مالك إلى أنّ "أفعل" العاري من "من" قد يُستعمل مجرّداً عن التفضيل مؤولاً باسم فاعل كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [النجم، 32/53]، فـ"أعلم" هنا بمعنى عالم، أو بالصفة المشبهة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم، 27/30]، فـ"أهون" بمعنى

614 الفرزدق، ديوانه، 548؛ وأبو عبيدة، مجاز القرآن، 121/2؛ والمبرد، الكامل، 227/2؛ وابن الأنباري، الزاهر، 30/1؛ والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 432/2؛ وأحمد بن فارس، الصحاح في فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب في كلامها (بيروت: محمد علي بيضون، 1997)، 198؛ وعبد الملك بن محمد بن إسماعيل، الثعالبي، فقه اللغة وسرّ العربية، تحقيق عبد الرزاق المهدي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2002)، 268؛ والمعري، اللامع العريزي، 314؛ والزّمخشرّي، المفصل، 298، 299؛ وابن مالك، شرح التسهيل، 60/3.

615 المبرد، الكامل، 227/2.

616 البيت لمعن بن أوس المزني، ديوان معن بن أوس المزني، تحقيق نوري القيسي، حاتم الضّامن (بغداد: مطبعة دار الجاحظ، 1977)، 93.

617 أبو عبيدة، مجاز القرآن، 121/2-122.

618 المعري، اللامع العريزي، 314.

هَيْن. ومن ورود "أفعل" مؤوَّلاً بما لا تفضيل فيه قول الفرزدق "أعزُّ وأطول، أي عزيزة طويلة. وذكر أنَّ الأولى في استعمال "أفعل" مؤوَّلاً بما لا تفضيل فيه الاقتصارُ على السَّماع لا القياس، خلافاً للمبرِّد.⁶¹⁹ والذي تذهب إليه الدِّراسة أنَّ اسم التَّفضيل في مثل هذه الحالات مراد به الصِّفة المشبَّهة، أو ما يطلبه السِّياق الذي ترد فيه الصِّيغة، وأنَّه قياسيٌّ، وفاقاً للمبرِّد؛ لأنَّ المعنى مرتبط بالسِّياق الذي ترد فيه صيغة "أفعل"، لا بشيء آخر.

المقصد الثاني: جمع (أفعل) لأنَّه بمعنى الصِّفة المشبَّهة

الشَّاهد قول الفرزدق:⁶²⁰

إذا غابَ عَنَّا أسودُ العين كنتُم كراماً وأنتُم ما أقامَ الأئمُّ

وله أيضاً:⁶²¹

مَكارُم ما كانتُ كليبٌ تنالُها إذا قامَ منها المُقرُّونَ الألائمُّ

موضع الشَّاهد فيه: قوله: "الأئمُّ" جمع لاسم التَّفضيل "الأُم" الَّذي هو بمعنى الصِّفة المشبَّهة "النَّيم". وقد أراد الفرزدق في بيته: وأنتُم ما أقامَ لئام، ولذلك جمعه، إلَّا أن ترك جمعه أجود.⁶²² وقال ابن منظور: لَوَمَ الرَّجُلُ يَلُومُ لَوْماً ومَلامَةً ولَامةً، فهو لَئيمٌ، من قومٍ لئامٍ ولُؤماء، ومَلامانٌ؛ وقد جاء في الشَّعر الألائمُّ -يعني قول الفرزدق- على غَيْرِ قِياسٍ.⁶²³

المطلب الثالث: اسم المفعول

نتناول في هذا المطلب مقصدين؛ الأوَّل امتناع اسم المفعول من الثَّلاثيِّ "فَعَمَ"، والثَّاني جمع "مفعول" على "مفاعيل".

⁶¹⁹ ابن مالك، شرح التَّسهيل، 61-60/3.

⁶²⁰ البيت في: القالي، الأمالي، 47/2-171/1؛ وابن سيده، "سود"، 247/1؛ وابن مالك، شرح التَّسهيل، 61/3؛ وابن منظور، "سود"، 231/3، "الأُم"، 530/12؛ وأبو حيَّان الأندلسي، ارتشاف الضَّرَب، 2326؛ وله، التَّذليل والتَّكميل، 275/10؛ وابن هشام، مغني اللُّبيب، 498؛ والعيني، المقاصد النَّحويَّة، 1550/4؛ والبغادي، خزنة الأدب، 277/8. وليس في ديوانه.

⁶²¹ الفرزدق، ديوانه، 626.

⁶²² ابن مالك، شرح التَّسهيل، 61-60/3.

⁶²³ ابن منظور، "الأُم"، 530/12.

المقصد الأول: امتناع اسم المفعول من الثلاثي (فعم)

الشاهد قول الفرزدق: 624

قوارصُ تأتيني ويَحْتَوِرُونها وقد يملأ القطرُ الأتْيَ فيُفَعَمُ

موضع الشاهد فيه: أَنَّ "يُفَعَمُ" يأتي منه اسم المفعول "مُفَعَمٌ" ولا يأتي "مفعوم". قال ابن خالويه: "ليس في كلام العرب: إناء مفعوم، إلّا في بيت واحد لكثير⁶²⁵، إنّما يقال: إناء مُفَعَمٌ". 626

المقصد الثاني: جمع (مفعول) على (مفاعيل)

الشاهد قول الفرزدق: 627

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ولا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

موضع الشاهد فيه: مشائيم جمع مشام⁶²⁸، أو مشؤوم.⁶²⁹ قال ابن يعيش: "وقالوا: مَلَاعِينُ، كَسَرُوا مَلْعُونًا، كأنهم شَبَّهوه بالاسم ممّا هو على خمسة أحرف ورابعه حرف مدّ ولين، من نحو: بُهْلُولٍ، وبهاليل.. ومثله مَشْؤُومٌ، ومَشَائِمُ.. وهذا شاذٌّ في مَفْعُول". 630

وقال الرّضّي: "كلّ ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول وأوّلُه ميم فبابه التّصحیح؛ لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى، وجاء في اسم المفعول من الثلاثي نحو ملعون ومشؤوم وميمون: مَلَاعِين ومشائيم وميامين، تشبيهاً بمُعْرُودٍ ومُلْمُولٍ.. والقياس التّصحیح". 631

المبحث السادس: الزيادة والحذف

تُعَدُّ ظاهرتا الزيادة والحذف من القضايا الصّرفيّة الدّقيقة التي تميّزت بها العربيّة، وظهرت تجلّياتها بوضوح في النّصوص الشّعريّة؛ لما فيها من مرونة تخدم الإيقاع وتدعم الدّلالة. وهما ظاهرتان لا تنفصلان

624 الفرزدق، ديوانه، 580؛ والمبرد، الكامل، 28/1؛ وابن دريد، جمهرة اللّغة، 937/2-742/2، والحسين بن أحمد بن خالويه، ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار (مكّة المكرّمة: (د.ن) 1979)، 210؛ وابن جني، الخصائص، 22/1؛ والجوهري، "قرص"، 1050/3؛ والسّرقسطي، كتاب الأفعال، 106/2؛ وابن عصفور، ضرائر الشّعير، 284؛ وابن منظور، "قرص"، 70/7؛ وأبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرْب، 2450.

625 يعني كثير عزة، وهو قوله:

أَتَيْ وَمَفْعُومٌ حَنِيبٌ كَأَنَّهُ ** غُرُوبُ السَّوَانِي أُنْزَعَتْهَا النّوَاضِحُ

كثير عزة، ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه إحسان عباس، (بيروت: دار النّقاغة، 1971).

626 ابن خالويه، ليس في كلام العرب، 209-210.

627 سيبويه، الكتاب، 29/3-165/1؛ والسيّراني، شرح كتاب سيبويه، 222/3؛ وابن جني، الخصائص،

356/2؛ والجوهري، "شأم"، 1957/5.

628 القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، 865/2.

629 ابن مكّي الصّقلي، تنقيف اللّسان، 195.

630 ابن يعيش، شرح المفصل، 813/3.

631 الرّضّي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 181/2.

عن الذوق العربي الرفيع في تشكيل البنية اللغوية على نحو ينسجم مع متطلبات السياق الشعري دون الإخلال بالقواعد الأصلية. وقد اتخذت هذه الظواهر أشكالاً متنوعة في شعر الفرزدق، لأسباب وأغراض مختلفة تبين في سياقها.

وسوف نتناول في هذا المبحث مطلبين اثنين؛ الأول خاص بالزيادة، والآخر خاص بالحذف، نقف من خلالهما عند أبرز مواضع الزيادة والحذف التي صادفتنا في شعر الفرزدق، ساعين إلى بيان العلة الصرفية التي تقف وراء تلك الزيادة أو ذلك الحذف، ومدى توافقهما مع القاعدة أو خروجهما عنها، بما يوضح البعد الفني واللغوي في شعر الفرزدق.

المطلب الأول: الزيادة

نتوقف في هذا المطلب عند ثلاثة مقاصد؛ الأول زيادة الياء، والثاني إثبات الياء في المنقوص، والثالث زيادة النون.

المقصد الأول: زيادة الياء

الشاهد قول الفرزدق: 632

تَنفِي يَدَاها الحَصَى في كُلِّ هاجرة نَفِي الدَّراهِيم تَنقَاذُ الصَّيارِفِ

موضع الشاهد فيه: إشباع الكسرة ياء في "الصَّيارِفِ"، و"الدَّراهِيم" في الروايات التي نقلت البيت على هذا النحو. فالشاعر إذا احتاج إلى زيادة حرف المد في هذا الضرب من الجموع جازَ له؛ لأنَّ الكسرة تلزم ذلك الموضع، فإنَّما الكسرة من الياء. 633 فيقولون: مساجيد ومناير، في مساجد ومناير، شبهوه بما جُمع على غير واحد في الكلام. 634

وجعل ابن السَّراج أمثال ذلك من الشَّاذِّ الذي لا يقاسُ عليه، وأنَّ علَّته أنَّ ينقصَ الوزنُ فيحتاجُ الشَّاعرُ إلى تمامه، فيشبعُ الحركةَ حتَّى تصير حرفاً. 635

632 الفرزدق، ديوانه، 400؛ وسيبويه، الكتاب، 28/1؛ والمبرد، المقتضب، 258/2؛ وله، الكامل، 202/1؛ وابن السَّراج، الأصول في النحو، 450-12/3؛ والسيِّرافي، شرح كتاب سيبويه، 203/1؛ والحسين بن علي، أبو علي الفارسي، المسائل الحليّات، تحقيق حسن هندأوي (دمشق: دار القلم، وبيروت: دار المنارة، 1987)، 115؛ وابن جني، الخصائص، 317/2؛ وله، المحتسب، 69/1؛ وله، سر صناعة الإعراب، 393/2؛ والقزّاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، 213؛ وابن السَّجري، الأمالي، 337/1.

633 المبرد، المقتضب، 258/2؛ وله الكامل، 202/1.

634 سيبويه، الكتاب، 28/1.

635 ابن السَّراج، الأصول في النحو، 450/3-12/3؛ والفرزدق، ديوانه، 440.

وقال ابن جني: "إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مَطَل الحركة، وأنشأ عنها حرفاً من جنسها. وذلك قوله: نفي الدّراهم تنقاد الصّيّاريف".⁶³⁶

المقصد الثاني: إثبات الياء في المنقوص

الشّاهد الأوّل قول الفرزدق:⁶³⁷

فلو كان عبدُ الله مؤلّى هجوته ولكنّ عبدَ الله مؤلّى موالياً

موضع الشّاهد فيه: قوله: "مواليا" اسم منقوص أجري على الأصل للضرورة بإثبات يائه، وكان الوجه أن يقول: موالٍ، ولكنّه لمّا اضطرّ في موضع لا بدّ له فيه من الحركة أخرجه على الأصل، أي بإشباع الكسرة ياء، ولذلك نظائر، منها قول ابن قيس الرقيّات:

لا بَارَكَ اللهُ في الغواني هلْ يُصْبِحَنَّ إلّا لهنّ مطْلَبُ

وقول جرير:

فيوماً يُوافيني الهوى غيرَ ماضٍ ويوماً ترى منهنّ غولاً تغولُ

فقد جرّوا حين اضطرّوا، كما نصبوا الأوّل حين اضطرّوا، وهذا الجرّ نظير النّصب.⁶³⁸

ويرى المبرّد أنّ الاسم المنقوص في النّصب لا يُجرى؛ لأنّه يتمّ فيصير مثل ما لا علّة فيه، فإذا احتاج الشّاعر إلى مثل جوارٍ فحقّه ألا يُجرّيه إذا حرّك آخره في الرّفع والجرّ، ولكنّه يقول مررتُ بجواري للضرورة، فيجرّيه مجرى ما لا علّة فيه.⁶³⁹

الشّاهد الثاني: قول الفرزدق:⁶⁴⁰

قد عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعْلِيَا لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا

موضع الشّاهد فيه: إجراء "يُعلى" على الأصل ضرورة، وهو تصغير "يعلّى" اسم رجل. والوجه أن يلغي الياء لسكونها وسكون التّنوين، فلمّا اضطرّ إلى تحريكها لم يصرف؛ لأنّ "يُعلى" لا ينصرف

⁶³⁶ ابن جني، الخصائص، 317/2.

⁶³⁷ سيبويه، الكتاب، 313/3؛ والمبرّد، المقتضب 143/1؛ وابن السّراج، الأصول في النّحو، 444/3؛ والسّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 200/1؛ وله، شرح أبيات سيبويه، 271/2؛ والقزّاز القيرواني، ما يجوز للشّاعر في الضرورة، 199؛ وابن عصفور، ضرائر الشّعر، 42.

⁶³⁸ سيبويه، الكتاب، 313-314.

⁶³⁹ المبرّد، المقتضب، 143/1.

⁶⁴⁰ سبق تخريجه، 126.

مثاله من الصَّحِيح؛ لَأَنَّهُ "يَفْعَل". ورأي سيبويه هنا كراهيه في الشَّاهد السَّابِق؛ وهو أَنَّهُمْ لَمَّا اضْطَرُّوا في هذه المواضع إلى الحركة أخرجوه على الأصل.⁶⁴¹

وذهب المبرِّد في هذا البيت إلى أَنَّ الشَّاعِرَ إِن اضْطَرَّ في الياء المكسور مَا قبلَهَا إلى إعرابها في الرَّفْع والجرِّ فعل ذَلِكَ لَأَنَّهُ الأصل؛ لَأَنَّهُ لَمَّا بلغ بتصغير "يَعْلَى" الأصل صَارَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ "يَعْلَم" لو سَمِيَ بِهِ رَجُلٌ؛ لَأَنَّهُ إِذَا تَمَّ لم يُنْصَرَفْ، فباب "جوارٍ" إِنَّمَا انْصَرَفَ في الرَّفْع والجرِّ لَأَنَّهُ أَنْقَصَ من بَاب "ضوارب" في هذين الموضعين.⁶⁴²

وعند القُرَّاز القيرواني أَنَّهُ يجوز للشَّاعِرِ أن يُجْرِيَ المَعْتَلَّ من الأسماء مُجْرَى السَّالِمِ؛ فيقول: هذا قاضِيٌّ ومررت بقاضي.⁶⁴³

المقصد الثالث: زيادة النون

الشَّاهد قول الفرزدق:⁶⁴⁴

ولكن دِيافِيَّ أبوه وأُمُّه
بحوران يعصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

موضع الشَّاهد فيه أَنَّهُ قال: "يعصِرْنَ" فأتى بالحرف الذي يكون ضميراً، علامة للجمع على حد قولهم: أكلوني البراغيث، والفاعل هو "أقاربه" فأتى بعلامة الجمع.⁶⁴⁵ وجاز هذا عندهم لأنَّهم جعلوا في الفعل علماً من التَّنْبِيَةِ والجمع، كما جعلوا فيه علماً للتَّأْنِيثِ في نحو: قامت هُنْتُ وذهبتُ دَعْدُ، ويرى أكثر النُّحَوِّينَ أن هذا جائز في الشَّعر والكلام.⁶⁴⁶

وقد خُصرت مواضع زيادة النون في أوائل المضارعة، نحو: نضرب، وزيدت علامة للرفع في الأفعال الخمسة، نحو: يضربان، ويضربون، وتضربين، وفي ضميري المؤنَّث، نحو: الهِنْدَاثُ قُفْمَنَ، وَيَقُفْمَنَ، وعلامة لجمع المؤنَّث، نحو: يَضْرِبْنَ الهِنْدَاثُ، ومنه قول الفرزدق: يعصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ، ولمطاوعة "فَعَلَ" غالباً، نحو: كَسَرْتُهُ فَاَنْكَسَرَ، وللتَّأْكِيدِ: ثَقِيلَةً، وخَفِيفَةً، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنَّتْ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّاعِرِينَ﴾ [يوسف، 32/12]، ولبناء الكلمة نحو: احرنجم، وما ألحق به كاقعنسس.⁶⁴⁷

⁶⁴¹ سيبويه، الكتاب، 3/313.

⁶⁴² المبرِّد، المقتضب، 1/142-143.

⁶⁴³ القُرَّاز القيرواني، ما يجوز للشَّاعِرِ في الضَّرورة، 196.

⁶⁴⁴ تقدَّم تخريجه، 62.

⁶⁴⁵ السِّيرافي، شرح أبيات سيبويه، 1/337.

⁶⁴⁶ القُرَّاز القيرواني، ما يجوز للشَّاعِرِ في الضَّرورة، 219.

⁶⁴⁷ المبارك بن محمَّد، ابن الأثير، البديع في علم العربيَّة، تحقيق فتحي أحمد علي الدين (مكَّة المكرمة: جامعة أم القرى، 1420)، 537/2. ومعنى اَحْرَنْجَمَ: أي اجتمع، وأَفْعَنْسَسَ: امتنع.

المطلب الثاني: الحذف

نتناول في هذا المطلب ثلاثة مقاصد، الأول حذف التَّنوين، والثاني حذف اللّام، والثالث حذف الحاء.

المقصد الأول: حذف التَّنوين

الشَّاهد قول الفرزدق: 648

ما زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَاباً وَأَغْلُقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بِنَ عَمَّارٍ

موضع الشَّاهد فيه: حذف التَّنوين تخفيفاً من العلم "عمرو"؛ لمجيء كلمة "ابن" بعده، وعوملت الكُنية معاملة الاسم، وقد حذفوا التَّنوين من هذا النَّحو لأنَّه كثر في كلامهم؛ لأنَّ التَّنوين حرفٌ ساكن وقع بعده حرفٌ ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان. 649

ويرى ابن جني أنَّ علَّة حذف التَّنوين هنا أنَّهم جعلوا الاسمين كالاسم الواحد، "وإذا كان الأمر كذلك لم يلزم الابتداء بابن فيحتاج إلى الألف، فسبيلها إذن أن تحذف خطأً لما استغني عنها لفظاً". 650

المقصد الثاني: حذف اللام

الشَّاهد الأول قول الفرزدق: 651

وَمَا سُبِقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ حِيلَةٍ وَلَكِنْ طِفْتُ عُلَمَاءُ قُلُفَةٍ خَالِدٍ

موضع الشَّاهد فيه: حذف اللام من "على" لالتقاء لامين استنفالاً للتَّضعيف، أراد: على الماء، فالعرب استجازت -إذا التقت لامان في مثل هذا الموضع- حذف إحداهما استنفالاً للتَّضعيف؛ لأنَّ ما بقي دليلٌ على ما حُذف، وكذلك كلَّ اسم من أسماء القبائل تظهر فيه لام المعرفة فإنَّهم يحيزون فيه حذف النون التي في "بنو"؛ لقرب مخرج النون من اللّام، كقولك: فلان من بلحارث وبلعنبر. 652

والتَّحليل الصَّرْفِي للحذف أنَّ همزة الوصل من "الماء" سقطت في الدَّرَج، وألف "على" سقطت لسكونها وسكون لام الماء، وحُذفت لام "على" تخفيفاً. 653

648 تقدّم تخريجه، 142.

649 سيبويه، الكتاب، 3/504-507.

650 ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 2/183-184.

651 الفرزدق، ديوانه، 200؛ والمبرد، الكامل، 3/216؛ وله، المقتضب، 1/251؛ وأبو عليّ الفارسي، التعلّيق،

5/219؛ وابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، 2/180؛ وابن الأثير، البديع، 2/680؛ وابن يعيش، شرح المفصّل، 5/563.

652 المبرد، الكامل، 3/216.

653 ابن الشَّجَرِيّ، الأمالي، 2/180.

الشَّاهِدُ الثَّانِي قول الفرزدق: 654

هَلَمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالَّذِينَ عِنْدَنَا فَقَدْ مَاتَ عَنْ أَرْضِ الْعِرَاقِ حَبَالُهَا

فَمَا أَصْبَحْتُ عَالَاَرْضٍ نَفْسٌ فَقِيرَةٌ وَلَا غَيْرُهَا إِلَّا سَلِيمَانُ مَالِهَا

موضع الشَّاهد فيه: حذف اللَّام من "على" بعد حذف الألف منه لالتقاء الساكنين.

وذكر ابن السَّيرافي أنَّه رأى هذا الموضع قد ضُبط بتشديد اللَّام: "عَلْرَض"، وهو بهذا لا يشبه قولهم: عَلَمَاءُ بنو فلان؛ لأنَّ تشديد اللَّام يعني أنَّه خَفَّفَ الهمزة من "الأرض" وألقى حركتها على لام التَّعريف فصار "عَلْرَض"، ثمَّ أدغم اللَّام من "على" في اللَّام من الأرض، فليس في هذا الكلام لام محذوفة. وإنَّما يصحَّ الشَّاهد إذا أنشد بتحقيق الهمزة "عالأرض" بلام ساكنة، وهي لام التَّعريف وبعدها همزة الأرض. 655

المقصد الثالث: إثبات الحاء في جمع المفرد الذي حُذفت منه

الشَّاهد قول الفرزدق: 656

إِنِّي أَقُودُ جَمَلًا مِمْرَاحًا ذَا قُبَّةٍ مَمْلُوءَةٍ أَحْرَاحًا

موضع الشَّاهد فيه: "أحراح"، جمع "حِرٍ" المحذوفة اللَّام، وهي حاء، والأصل "حِرَح". 657 والدَّليل على أنَّ أصله "حِرَحٌ" قولهم في تصغيره: "حُرَيْحٌ"، وفي تكسيره: "أحراح". 658 وكذا قال ابن الشَّجري وابن عصفور. 659

قال المعري: "ولا يُعلم أنَّ الحاء حُذفت في شيء غير هذه اللَّفظة". 660

654 السَّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 461/5؛ وله، شرح أبيات سيبويه، 264/2؛ وأبو حيَّان الأندلسي، البحر المحيط، 172/7؛ والسَّمين الحلبي، الدُّرُّ المصون، 485/7؛ وهو في ديوانه، 479 برواية: في الأرض، بدلاً من عالارض، وهذه الرواية تسقط الاستشهاد به.

655 السَّيرافي، شرح أبيات سيبويه، 263/2-264.

656 نسبه للفرزدق عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تحقيق عبد السَّلام هارون (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1965)، 280/2؛ وثابت بن أبي ثابت، الفرق، تحقيق حاتم الضَّامن (بيروت: مؤسسة الرِّسالة، 1988)، 31. وهو بلا نسبة في: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 194/1؛ وعمر بن ثابت الثَّمانيني، شرح التَّصريف، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي (الرياض: مكتبة الرُّشد، 1999)، 426؛ وابن الشَّجري، الأمالي، 238/2؛ وابن عصفور، الممتع، 398؛ والمعري، اللامع العزيري، 227. وليس في ديوانه.

657 ابن جني، سر صناعة الإعراب، 194/1.

658 الثَّمانيني، شرح التَّصريف، 426.

659 ابن الشَّجري، الأمالي، 238/2؛ وابن عصفور، الممتع، 398.

660 المعري، اللامع العزيري، 227.

المبحث السَّابع: إبدال الحروف

يعدُّ الإبدال من المباحث الصَّرْفِيَّة التي تندرج ضمن ما يعرف بتحوُّلات البنية الصَّوتِيَّة للكلمة، وهو من مظاهر التَّغيير الَّذِي يطرأ على الكلمة دون أن يخرجها عن أصل معناها أو اشتقاقها، ويراد به إحلال حرف مكان آخر دون تغيُّر المعنى، إمَّا على سبيل الاطراد أو القياس، أو الشُّذوذ، على اختلاف بين اللُّغويِّين والنُّحاة في كلِّ حالة من حالات الإبدال بين الجواز وخلافه.

وقد أفرد العلماء أبواباً مستقلة للإبدال في كتب النُّحو والصَّرْف واللُّغة؛ نظراً إلى كثرة وقوعه وتنوُّع صورته، وتعدُّد أسبابه ودوافعه. وقد خصَّصنا هذا المبحث للوقوف على إبدال الحروف في شعر الفرزدق، وقسَّمناه على خمسة مطالب، نتناول ما في إبداله خلاف، والإبدال من الميم، وإبدال كلِّ من الهاء والياء والألف والهمزة.

المطلب الأوَّل: ما في إبداله خلاف

نتناول في هذا المطلب ثلاثة مقاصد، الأوَّل حول الإبدال من الحرف المشدَّد، والثَّاني إبدال الياء من الهمزة أو الواو، والثَّالث إبدال اللَّام نوناً.

المقصد الأوَّل: الإبدال من الحرف المشدَّد

الشَّاهد قول الفرزدق: 661

موانِع للأسرارِ إلَّا لأهلها ويُخلِفُ ما ظنَّ العيُورُ المشفِشُفُ 662

موضع الشَّاهد فيه قوله: "المشفِشُفُ"، وأصله "المشَقَّفُ"، أبدلت الشَّين من الحرف المشدَّد وهو الفاء. قال ابن قتيبة: "تَكَمَّم الرَّجُل، من الكُمَّة، وهي القَلَنسُوة، والأصل تَكَمَّم، وتَمَلَّل على فراشه، والأصل تَمَلَّل، من المَلَّة، وهي الرَّماد الحارّ.. وقول الفرزدق: ويخلِفُ ما ظنَّ العيُورُ المُشَفِّشُفُ، أي: المهزول هو من شَقَنَه العَيِّرة وشَقَّه الحزن، وأصله المُشَفِّشُفُ". 663

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريِّين والكوفيِّين، فقد ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ مثل: "صَمَحَمَحَ وَدَمَكَمَكَ" 664 وزنه: فَعَلَّل، وذهب البصريُّون إلى أنَّ وزنه فَعْلَعَل. واحتجَّ الكوفيُّون لما ذهبوا

661 الفرزدق، ديوانه، 430؛ وأبو عبيدة، شرح نقاض جرير والفرزدق، 707/2؛ وابن قتيبة، أدب الكاتب، 489؛ وله، المعاني الكبير، 509/1؛ والفارابي، معجم ديوان الأدب، 197/3؛ والجوهري، "شف"، 1383/4؛ والبطلاني، الاقتضاب، 300/3؛ والأنباري، الإنصاف، 649/2؛ وابن منظور، "شف"، 180/9-182.

662 المشفِشُف الذي كأنَّ به رعدة واختلاطاً، وذلك من شدَّة الغيرة والإشفاق على حرمه، الذي تشفَّ فؤاده الغيرة، وهو السَّيِّئ الظَّنَّ، وذلك من إشفاقه على أهله، والأسرار جمع سر وهو النِّكاح.

663 ابن قتيبة، أدب الكاتب، 489.

664 صَمَحَمَح: شديد، يقال: بعير صَمَحَمَح أي شديد، مادة: صمَح، 519/2، دَمَكَمَكَ: يقال: رعى دَمَكَمَكَ أي شديدة الطَّن. ابن منظور، "صمَح"، 519/2، "دمك"، 428/10.

إليه من أنه على وزن فَعَلَّ بَأَنَّ الأصل في "صَمَحَ وَدَمَكَ صَمَحَ وَدَمَكَ"، إلا أنهم استثقلوا جمع ثلاث حاءات وثلاث كافات، فجعلوا الوسطى منها ميماً، والإبدال لاجتماع الأمثال كثير في الاستعمال، قال الله تعالى: ﴿فَكَبِّبُوا فِيهَا هُمْ وَالْعَاوُنُ﴾ [الشعراء، 94/26]، والأصل كُيَّبُوا؛ لأنه من "كَبَبْتُ الرَّجُلَ عَلَى وَجْهِهِ"، إلا أنهم استثقلوا اجتماع ثلاث باءات، فأبدل من الوسطى كافاً، وقال الفرزدق (البيت موضع الشاهد)، والأصل في المُشَفِّفِ المُشَفِّفُ؛ لأنه من "شَفَّنَه الغيرة، وشَفَّنَه الحُزْنَ"، إلا أنه استثقل اجتماع ثلاث فاءات، فأبدل من الوسطى شيناً.

وأما البصريون فاحتجوا لما ذهبوا إليه من أَنَّ وزنه فَعْلَلْ؛ أَنَّ الظَّاهِر أَنَّ العين واللام قد تَكَرَّرتا فيه، فوجب أن يكون وزنه فَعْلَلْ، فالعين إذا تَكَرَّرت في نحو "ضَرَبَ وَقَتْلَ" كان وزنه فَعْلَلْ، أو تَكَرَّرت اللام في نحو "احمرَّ واصفرَّ" كان وزنه فَعْلَلْ؛ فكذلك ههنا: لَمَّا تَكَرَّرت العين واللام في نحو "صَمَحَ وَدَمَكَ" يجب أن يكون وزنه فَعْلَلْ لتَكَرَّرهما فيه، هذا ظاهر المسألة، وأما من ادَّعى وجود قلب فيلزمه إقامة الدليل.⁶⁶⁵

المقصد الثاني: إبدال الياء من الهمزة أو الواو

الشاهد قول الفرزدق:⁶⁶⁶

وبيتان: بيتُ الله نحنُ ولأئهِ وبيتُ بأعلى إيلياء مُشَرَّفُ

موضع الشاهد فيه: "إيلياء" وزنها: فَعْلِيَاء، وفيها الياء الأولى مبدلة من الواو، أو الهمزة. وقد ذكر هذا البيت أبو عليّ الفارسيّ، وقال بأنَّ الهمزة في أوَّل "إيلياء" هي فاء الكلمة، بمنزلة "الكبرياء"، والياء التي بعد الهمزة إمَّا أنَّها منقلبة من الهمزة أو من الواو، وقياس قول سيبويه أن تكون من الواو.⁶⁶⁷

ونقل عنه ياقوت الحمويّ كلامه عن "إيلياء" مع تنمّة ليست في الحليّات، وهو قوله: "فإن قيل: هل يجوز أن تكون إيلياء إفعلاء، فتكون الهمزة ليست بأصل كما كانت أصلاً في الوجه الأوَّل؟ فالقول في ذلك: إنّنا لا نعلم هذا الوزن جاء في شيء، وإذا لم يَجِئ في شيء لم يَسَع حملُ الكلمة عليه، ولو جاء منه شيء لأمكن أن تكون الياء الأولى منقلبة عن الواو أو منقلبة عن الهمزة كالإيمان ونحوه، ولم يَجِز أن يكون انقلابها عن الياء لأنَّه لم يَجِئ من نحو سلس في الياء إلا يديت وأيديت".⁶⁶⁸

⁶⁶⁵ الأنباري، الإنصاف، 649/2-653.

⁶⁶⁶ الفرزدق، ديوانه، 438؛ وأبو عبيدة، شرح نقائض جرير والفرزدق، 726/2؛ وأحمد بن محمّد بن الوليد، ابن ولّاد، المقصور والمدود، تحقيق بولس برونله (بريل: مطبعة ليدن، 1900)، 15؛ وأبو عليّ الفارسيّ، المسائل الحليّات، 272؛ وله، كتاب الشعر، 276؛ وابن منظور، "إيل"، 240/11.

⁶⁶⁷ أبو عليّ الفارسيّ، المسائل الحليّات، 272-273.

⁶⁶⁸ الحمويّ، معجم البلدان، 293/1.

المقصد الثالث: إبدال اللام نوناً

الشَّاهد قول الفرزدق: 669

أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بَنَا لَعْنًا نرى العَرَصَاتِ أو أَثَرَ الْخِيَامِ

موضع الشَّاهد فيه: "لَعْنًا": أبدلت النُّون من اللَّام، والأصل لَعْنًا، قال الزَّجَّاجِي: "وفيها خمس لغات: عِلَّ وَلَعْلٌ وَلَعْنٌ وَعَنَّ وَأَنَّ بهمزة مفتوحة ونون مشددة" 670، وذكر مثل هذا ابن السِّكِّيت أيضاً. 671 وأما سبب كثرة ألفاظ "لَعْلٌ" فقد ذكر البصريُّون أنَّها لكثرتها في استعمال العرب تلعبوا بهذه الكلمة، فقالوا: لَعْلٌ، وَلَعْلُنٌ، وَلَعْنٌ وَلَعْنٌ، وَرَعْنٌ، وَعَنَّ، وَغَنَّ، وَلَعْلٌ، وَغَلَّ. 672 وقال الجوهري: "وبعض بني تميم يقول: لَعْنَكُ، بمعنى لَعْلُكَ" 673، وهو ما يفسر لنا ورودها لدى الفرزدق؛ فهو تميمي.

المطلب الثاني: الإبدال من الميم

تحت هذا المطلب مقصدان، الأوَّل حول إبدال النُّون من الميم، وأمَّا الثاني فهو حول إبدال الباء من الميم.

المقصد الأوَّل: إبدال النُّون من الميم

الشَّاهد قول الفرزدق: 674

وَعَيْرٌ لَهَا مِنْ بَنَاتِ الْكُدَادِ يُدْهِنُجُ بِالْقَعْوِ وَالْمِرْوَدِ

669 الفرزدق، ديوانه، 649؛ ويعقوب بن إسحاق، ابن السِّكِّيت، الكنز اللُّغوي في اللِّسَن العربي، تحقيق أوغست هفتر (القاهرة: مكتبة المتنبى، دت)، 6؛ والزَّجَّاجِي، كتاب اللامات، 135؛ والقالبي، الأمالي، 134/1؛ والسَّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 341/3؛ والجوهري، "لغن"، 2196/6؛ وابن سيده، "لغن"، 184/4؛ والأنباري، الإنصاف، 177/1-183؛ والرُّضَيَّي الأستراباذي، شرح الشَّافِيَّة، 464/4؛ وابن منظور، "لغن"، 390/13.

670 الزَّجَّاجِي، كتاب اللامات، 135.

671 ابن السِّكِّيت، الكنز اللُّغوي، 6.

672 الأنباري، الإنصاف، 183-177/1.

673 الجوهري، "لغن"، 2196/6.

674 ابن السِّكِّيت، الكنز اللُّغوي، 20؛ والقالبي، الأمالي، 91/2؛ وابن جَنِّي، الخصائص، 84/2؛ والسَّرْقَسْطِي، كتاب الأفعال، 345/3؛ وابن سيده، المحكم، 469/4؛ وله، المخصَّص، "هجم"، 190/4؛ وابن منظور، "دهنج"، 277/2،

"دهمج"، 276/2. وهو في ديوانه، 193، برواية مختلفة: جِمَارٌ لَهُمْ مِنْ بَنَاتِ الْكُدَادِ *** يُدْهَمِجُ بِالْوُطْبِ وَالْمِرْوَدِ وهو بهذه الرواية لا شاهد فيه.

موضع الشاهد فيه: "يدهنج" النون هنا قريبة من الميم التي استعملت مكانها؛ إذ الأصل فيها: "يدهمج"، يقال للبعير إذا قارب الخطو وأسرع: بعير دُهَامِجٌ وبعيرٌ دُهَانِجٌ، وقد دَهَمَجَ يُدْهِمُجُ دَهْمَجَةً، وَدَهَنْجَ يُدْهِنُجُ دَهْنَجَةً".⁶⁷⁵

قال ابن سيده: "والدَّهْمَجَةُ: مشي الكبير كأنه في قيد، وقيل: هو المشي البطيء، وقد دَهَمَجَ. وبعير دُهَامِجٌ: يُقَارِبُ الخطو ويسرع، وقيل ذو سنامين كدُهَانِجٍ. والدَّهْمَجُ: السير الواسع".⁶⁷⁶

المقصد الثاني: إبدال الباء من الميم

الشاهد قول الفرزدق:⁶⁷⁷

تَرَى النَّاسَ مَا سِرْنَا يَسِيرُونَ خَلْفَنَا
وَإِنْ نَحْنُ أَوْبَانَا إِلَى النَّاسِ وَقَفُوا

الشاهد فيه: "أوبأنا" الباء مبدلة من الميم، والأصل "أومأنا"، يقال: أومأت إليه وأوبأت إليه. وقيل: الإيماء أن تشير برأسك، والإيحاء أن ترفع رأسك ثم تُنَكِّسُهُ إلى صدرك.⁶⁷⁸ ولدى ابن فارس: "قالوا: أوبأت: أن يكون إيماءً إلى خلف، يقال: أومأت إلى قدامي وأوبأت إلى خلفي".⁶⁷⁹

وذكر الجوهري أن "أوبأت: لغة في ومأت وأومأت، إذا أشرت إليه".⁶⁸⁰ وقال ابن فارس: "وقولهم: وبأت إليه وأوبأت، أي أشرت، من باب الإبدال، والأصل الميم".⁶⁸¹

ويرى ابن مكِّي الصَّقَلِيّ أن إنشاد البيت بالميم خطأ، والصواب بالباء.⁶⁸²

المطلب الثالث: الياء والهمزة

نتناول في هذا المطلب إبدال الياء وتسهيل الهمزة، من خلال أربعة مقاصد؛ الأول إبدال الهاء من الياء، والثاني إبدال الواو ياء، والثالث إبدال الهمزة ياء، والرابع تسهيل الهمزة.

⁶⁷⁵ ابن السيِّكيت، الكنز اللغوي، 20؛ وابن جني، الخصائص، 84/2.

⁶⁷⁶ وابن سيده، "هجم"، 469/4.

⁶⁷⁷ ابن السيِّكيت، الكنز اللغوي، 12؛ والجوهري، "وبأ"، 79/1؛ وابن فارس، مجمل اللغة، "وبأ"، 915؛ وله، مقاييس اللغة، "وبأ"، 83/6؛ والسَّرقِسطي، كتاب الأفعال، 225/4؛ وابن مكِّي الصَّقَلِيّ، تثقيف اللسان، 52؛ وابن منظور، "وبأ"، 190/1. ورواية الديوان، 438، أومأنا، وبهذه الرواية لا شاهد في البيت.

⁶⁷⁸ ابن السيِّكيت، الكنز اللغوي، 12.

⁶⁷⁹ ابن فارس، "وبأ"، 915.

⁶⁸⁰ الجوهري، "وبأ"، 79/1.

⁶⁸¹ ابن فارس، "وبأ"، 83/6.

⁶⁸² ابن مكِّي الصَّقَلِيّ، تثقيف اللسان، 52.

المقصد الأول: إبدال الهاء من الياء

الشَّاهد قول الفرزدق: 683

لَهُ دُهْدِيَّةٌ إِنْ خَافَ شَيْئاً مِنْ الْجِعْلَانِ أَحْرَزَهَا احْتِفَاراً

الشَّاهد فيه: "دُهْدِيَّةٌ"، أبدلت الهاء ياءً، والأصل: "دُهِدْهَةٌ". وهناك من ذهب إلى أنَّ العكس هو الصَّحيح.

فمن القائلين إنَّ الأصل الهاء وأبدلت منها الياء: الخليل كما نقل عنه سيبويه والسَّيرافي شارح الكتاب، 684 وأبو علي الفارسي، 685 وأبو العلاء المعري، 686 والجوهري، 687 وابن يعيش. 688 وممَّن رأى أنَّ الياء هي الأصل وأبدلت منها الهاء: أبو القاسم الثَّمانيني، وأبو البقاء العكبري. 689

قال سيبويه: "كما أنَّ دُهْدِيْتُ هي فيما زعم الخليل دُهِدْتُ، بمنزلة دَحْرَجْتُ، ولكنه أبدل الياء من الهاء لشبهها بها" 690، فإن قيل: كيف صارت الهاء الأصل والياء بدل منها؟ قيل: الهاء أولى أن تكون أصلاً، وذلك أنَّهم قد يبدلون للتَّضعيف أحد الحرفين إلى الياء، كقولهم في تظنَّنت لاجتماع النُّونات، وكذلك دهديت أصلها دهدهت فقلبوا إحدى الهاءين، وكان أصله دهدوية، فاجتمعت واو وياء الأولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت الدال لتسلم الياء. 691

المقصد الثاني: إبدال الواو ياء

الشَّاهد قول الفرزدق: 692

مِثْلَ الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً إِذَا هَبَّ أَرْوَاحُ الشِّتَاءِ الزَّعَازُغُ

683 الفرزدق، ديوانه، 356؛ وأبو عبيدة، شرح نقائض جرير والفرزدق، 436/2؛ والسَّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 215/5.

684 سيبويه، الكتاب، 393/4؛ والسَّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 311/5.

685 أبو علي الفارسي، التَّعليق، 139/5.

686 ينظر: أحمد بن عبد الله، المعري، رسالة الملائكة، تحقيق عبد العزيز الميمني (بيروت: دار الكتب العلميَّة،

2003)، 168.

687 الجوهري، "دهد"، 2231/6.

688 ابن يعيش، شرح المفصَّل، 377/5.

689 الثَّمانيني، شرح النَّصريف، 357؛ والعكبري، اللُّباب، 343/2.

690 سيبويه، الكتاب، 393/4، 394.

691 السَّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 311/5.

692 تقدَّم شاهداً على النَّصب بنزع الخافض، برواية مختلفة، وجاء بهذه الرِّواية التي فيها استشهادنا منسوباً إلى

جرير لدى السَّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 199/4؛ وابن الخبَّاز، توجيهِ اللَّمع، 554؛ وبلا نسبة لدى: ابن الأنباري، المذكَر والمؤنَّث، 216/2؛ وابن مكِّي الصِّقلِّي، تنقيف اللسان، 74؛ وابن يعيش، شرح المفصَّل، 409/3.

موضع الشَّاهد فيه: "أرواح" جمع رِيح، وهذا دليل على أَنَّ الياء أصلها واو، فأصل "رِيح" هو "رُوْح"؛ لأنَّه من الرَّواح، ولقولهم في جمعه "أرواح"، وتحقيره: "رُويْحَة".⁶⁹³

المقصد الثالث: إبدال الهمزة ياء

الشَّاهد قول الفرزدق:⁶⁹⁴

وما خاصم الأقوام من ذي خصومةٍ كورْهاء مشنِّي إليها حليها

موضع الشَّاهد فيه: مشنِّي: اسم مفعول، وأصله: مشنوء: أبدلت الهمزة ياءً، يقال: رجل مشنوء ومشنِّي، أي: مُبْعَض، وتترك همزته فيقال: مشنؤ ومشنِّي.⁶⁹⁵

قال ابن مالك: "فإن كانت الواو لام مفعول، أو لام فُعول، مصدرًا أو عين فُعَل جمعًا جاز الإعلال. والتَّصحيحُ أكثر؛ كمَعْدُوٍّ وَمَعْدِيٍّ، وَعُتُوٍّ وَعُتِيٍّ، وصُومٍ وصِيٍّ. فإن كانت الواو في فُعول أو مفعول بدلاً من همزة امتنع الإعلال المذكور نحو: قُرُوء في لغة مَنْ خَفَّف فقال: قُرُوءٌ ومَقْرُوءٌ. أمَّا قول الشاعر.. فبناه على شَنَّى بإبدال الهمزة ياءً؛ لأنَّها مفتوحة بعد كسرة".⁶⁹⁶

المقصد الرابع: تسهيل الهمزة

الشَّاهد قول الفرزدق:⁶⁹⁷

راحتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالِ عَشِيَّةً فارْعِي فزارَةَ لا هَنَّاكَ المَرْتَعُ

موضع الشَّاهد فيه: إبدال الهمزة في "هناك" ألفاً، والأصل: هَنَّاكَ. فللهمزة حالات؛ إذ يَحَقِّقُ أمثالها بنو تميم وأهل الحجاز، وأمَّا في لغة أهل التَّخْفِيف فتُجْعَلُ بَيْنَ بَيْنٍ، فتُبدَلُ مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً؛ كقولهم: مَنَسَاءٌ، وأصلها مَنَسَاءَةٌ، وكذلك تبدل الهمزة ياء إذا كان ما قبلها مكسوراً، وواو إذا كان ما قبلها مضموماً، وهو ليس بقياس مطَّرد، بل يُحْفَظُ عن العرب، ولكن قد يجوز البذل باطراد إذا اضطرَّ

⁶⁹³ ابن الخباز، توجيه اللع، 554.

⁶⁹⁴ ابن الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال، 456؛ ومحمد بن عبد الله بن مالك، إيجاز التعريف في علم النِّصْرِيف، تحقيق محمد المهدي سالم (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 2002)، 154؛ وابن منظور، لسان العرب، 145/1؛ وأمَّا رواية الديوان، 467، فهي "مشنوء"، وبهذا لا شاهد فيه.

⁶⁹⁵ ابن الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال، 456.

⁶⁹⁶ ابن مالك، إيجاز التعريف، 152-154.

⁶⁹⁷ الفرزدق، ديوانه، 400؛ والشَّطْر الأول فيه: "وَمَضَتْ لِمَسْلَمَةَ الرِّكَابِ مودَّعاً"؛ وسيبويه، الكتاب، 554/3؛ والمبرد، الكامل، 75/2؛ وله، المقتضب، 167/1؛ وابن السَّرَّاج، الأصول في النُّحو، 469/3؛ والسيِّرافي، شرح كتاب سيبويه، 227/1؛ وابن جني، الخصائص، 154/3؛ وله، المحتسب، 173/2؛ وله أيضاً، سر صناعة الإعراب، 307/2؛ والقَرَّاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الصَّرورة، 312؛ والرَّمْخسري، المفصل، 490؛ وابن عصفور، ضرائر الشعر، 229-117.

الشاعر إلى ذلك، ومن ذلك قول الفرزدق: "لا هناك المرتع؛" لأنه لو جعل الهمزة بينَ بينَ لانكسر البيت، ولذا فقد أبدل الألف مكانها.⁶⁹⁸

وإلى هذا أيضاً ذهب أبو العباس المبرد.⁶⁹⁹ وقال ابن جني: "قرأ الزهري: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ﴾ [السجدة، 7/32] بغير همز. قال أبو الفتح: ترك الهمز في هذا عندنا على البدل، لا على التخفيف القياسي.. ولو كان تخفيفاً قيسياً لجعل الهمزة بينَ بينَ، فقال: بَدَأَ".⁷⁰⁰

المبحث الثامن: الإدغام

الإدغام ظاهرة صوتية وصرفية دقيقة، تقوم على إدخال حرفٍ في آخر إذا تقاربا مخرجاً وصفةً، تحقيقاً للخفة والانسجام في النطق. وهو من المسائل التي حظيت بعناية واسعة في كتب الصّرف والنحو والقراءات؛ لما له من أثر في بنية الكلمة وأدائها الصوتي. وتتعدد أنواعه بحسب الحروف الداخلة فيه. ويمثل الإدغام مظهراً من مظاهر التطور الصوتي الطبيعي في العربية، ويُعدُّ من الشواهد الدالة على سعي العرب إلى التيسير في النطق دون الإخلال بالمعنى أو التركيب. وفي هذا المبحث يُسلط الضوء على ظاهرة الإدغام كما وردت في شعر الفرزدق، مع تحليل مواضعه وأسبابه، ومقارنة الشواهد بما قرره النحاة من قواعد وأصول.

المطلب الأول: الإدغام الواجب

يندرج تحت هذا المطلب مقصدان؛ الأول لإدغام الفعل مجرداً من الضمير، والثاني لإدغام الفعل متصلاً بضمير الرفع "الواو".

المقصد الأول: الفعل مجرداً من الضمير

الشاهد الأول قول الفرزدق:⁷⁰¹

وما عدّ من نُعمى امرؤ من عشيرةٍ لوالده عن قومِه كبلائها
موضع الشاهد قوله: "عدّ" وجب الإدغام هنا؛ لأنَّ الحرفين المتماثلين متحرّكان.

الشاهد الثاني قوله:⁷⁰²

⁶⁹⁸ سيبويه، الكتاب، 3/553-555.
⁶⁹⁹ المبرد، الكامل، 2/75؛ وله، المقتضب، 1/166، 167.
⁷⁰⁰ ابن جني، المحتسب، 2/173.
⁷⁰¹ الفرزدق، ديوانه، 33.
⁷⁰² الفرزدق، ديوانه، 44.

أَمَرَ لَهُمْ حَبْلاً فَلَمَّا ارْتَقَوْا بِهِ أَتَى دُونَهُ مِنْهُمْ بِدَرٍّ وَمَنْكَبٍ

موضع الشَّاهد فيه قوله: "أمر" بالإدغام، وجب الإدغام هنا؛ لأنَّ الحرفين المتماثلين متحرَّكان.

الشَّاهد الثالث قوله: 703

جَعَلْتُ لَقَيْسٍ لَعْنَةً نَزَلَتْ بِهِمْ مَنْ اللَّهُ لَنْ يَرْتَدَّ عَنْهُمْ عَذَابُهَا

موضع الشَّاهد فيه قوله: "يرتد"، وجب الإدغام هنا؛ لأنَّ الحرفين المتماثلين متحرَّكان.

المقصد الثاني: الفعل متَّصلاً بضمير الرَّفع (الواو)

الشَّاهد الأوَّل قول الفرزدق: 704

فَكَانَ كَمَا ظَنُّوا بِهِ وَالَّذِي رَجَّوَا لَهُمْ حِينَ أَلْقَوْا عَنْ حَرَايِجٍ لُغَبٍ

موضع الشَّاهد فيه قوله: "ظنَّوا".

الشَّاهد الثاني: قوله: 705

إِذَا لَاقَى بَنُو مَرْوَانَ سَلُّوَا لِدِينِ اللَّهِ أَسْيَافاً غَضَابَا

موضع الشَّاهد فيه "سلُّوا"، ووجه الاستشهاد في البيتين السَّابِقَيْنِ هو وجوب الإدغام مع اتِّصال واو الجماعة بالفعل.

المطلب الثاني: الإدغام الممتنع

يجب الفُكُّ ويمتنع الإدغام إذا اتَّصل المدغم بضمير رفع متحرِّك (تاء الرَّفع، ونون النَّسوة، ونا الفاعلين).

المقصد الأوَّل: الفعل متَّصلاً بتاء الرَّفع المتحرِّكة

الشَّاهد قول الفرزدق: 706

أَظُنُّنْتُمْ أَنْ قَدْ عُنِقْتُمْ بَعْدَمَا كُنْتُمْ عَبِيدَ إِتَاوَةٍ فِي تَغْلِبِ

موضع الشَّاهد فيه قوله: "أظننتم"، وجب فُكُّ الإدغام لاتِّصاله بالضمير المتحرِّك التَّاء.

703 الفرزدق، ديوانه، 84.

704 الفرزدق، ديوانه، 44.

705 الفرزدق، ديوانه، 47.

706 الفرزدق، ديوانه، 59.

المقصد الثاني: الفعل متصلاً بنون النسوة

الشاهد قول الفرزدق: 707

خَبِينَ بِهِمْ شَهراً إِلَيْهِ وَدُونَهُ لَهُمْ رَصَدٌ يُخْشَى عَلَى كُلِّ مَرْقَبٍ

موضع الشاهد فيه قوله: "خَبِينَ" وجب فكُ الإدغام لاتِّصال نون النسوة بهذا الحرف المضعف.

المقصد الثالث: الفعل متصلاً بـ (نا) الفاعلين

الشاهد قول الفرزدق: 708

إِذَا مَا سَدَدْنَا بِالْهَشِيمِ فُرُوجَهَا رَأَى كُلُّ سَارٍ ضَوْءَهَا غَيْرَ مُحْمَدٍ

موضع الشاهد فيه قوله: "سَدَدْنَا"، وجب الفكُ لاتِّصال "نا" الجماعة بالمُدغم.

المطلب الثالث: الإدغام الجائز

يجوز الإدغام والفكُ في الفعل المضارع المجزوم بالسكون، والأمر المبنيّ عليه. والفكُ لغة الحجازيّين، والإدغام لغة التميميّين.

المقصد الأول: ما جاء مدغماً

الشاهد الأول قول الفرزدق: 709

وَقَالَ لَهُمْ: حُلُّوا الرِّحَالَ، فَإِنَّكُمْ هَرَبْتُمْ، فَأَلْفُوهَا إِلَى خَيْرٍ مَهْرَبٍ

موضع الشاهد فيه قوله: "حُلُّوا"، فقد أدغم، ويجوز الفكُ "احلُّوا"؛ لأنَّه في فعل الأمر المبنيّ على السكون، ووجب تحريك الحرف المدغم هنا لاتِّصاله بواو الجماعة.

الشاهد الثاني: قوله: 710

فَقُلْتُ لَهُ: رُدَّ الْجِمَارَ فَإِنَّهُ أَبُوكَ لَنِيِّمٍ، رَأْسُهُ وَجَحَافِلُهُ

موضع الشاهد فيه "رُدَّ" بالإدغام، ويجوز الفكُ "أُرْدُدْ"؛ لأنَّ الفعل أمر مبنيّ على السكون.

الشاهد الثالث: قوله: 711

707 الفرزدق، ديوانه، 47.

708 الفرزدق، ديوانه، 161.

709 الفرزدق، ديوانه، 47.

710 الفرزدق، ديوانه، 564.

711 الفرزدق، ديوانه، 567.

عَجِبْتُ إِلَى خَلْقِ الْكَلْبِيِّ عُلِقْتُ يَدَاهُ، وَلَمْ تَشْتَدَّ قَبْضاً أَنَامِلُهُ

موضع الشاهد فيه قوله: "لم تشتد" بالإدغام، ويجوز الفك "تشدد"؛ لأنه مجزوم بالسكون.

الشاهد الرابع قوله: 712

أَعْطَى ابْنُ عَاتِكَةَ الَّذِي مَا فَوْقَهُ غَيْرُ النُّبُوَّةِ وَالْجَلَالِ الْأَجَلِ

موضع الشاهد فيه: "الأجل"، فك الشاعر التضعيف، وهو هنا ضرورة، والأصل: الأجل.

المقصد الثاني: ما جاء بلا إدغام

الشاهد الأول قول الفرزدق: 713

فَقَامَ أَبُو لَيْلَى إِلَيْهِ ابْنُ ظَالِمٍ وَكَانَ إِذَا مَا يَسْلُلِ السَّيْفُ يَضْرِبُ

موضع الشاهد فيه قوله: "يسل"، جاز الفك هنا مع أن الحرفين متحركان؛ وذلك لأن حركة أحدهما عارضة، فالثاني منهما حرك لالتقاء الساكنين.

الشاهد الثاني قوله: 714

خَرَجْتَ وَلَمْ يَمْنَنَّ عَلَيْكَ طَلَاقَةٌ سِوَى رَبِّهِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلِ أَعْوَجَا

موضع الشاهد فيه قوله: "يمنن"، ويجوز قول: "يمنن" بالإدغام؛ لأن المضارع مجزوم بالسكون.

الشاهد الثالث قوله: 715

إِذَا مَا كُنْتَ مُتَّخِذًا خَلِيلًا فَخَالِلٌ مِثْلَ حَسَّانَ بْنِ سَعْدٍ

موضع الشاهد فيه قوله: "خالل" بالفك، ويجوز الإدغام؛ لأنه أمر مبني على السكون.

الشاهد الرابع قوله: 716

صَلِّ يَا جُنَيْدَ الْخَيْرِ اللَّهُ صَوْلَةً وَأَقْرُرْ عَيُونًا مَا يَجِفُّ سِجَامُهَا

موضع الشاهد فيه قوله: "أقرر" بالفك، ويجوز الإدغام "أقر".

712 الفرزدق، ديوانه، 567.

713 الفرزدق، ديوانه، 46.

714 الفرزدق، ديوانه، 139.

715 الفرزدق، ديوانه، 150.

716 الفرزدق، ديوانه، 634.

المبحث التاسع: التّصغير

تناول النُّحاة واللُّغويُّون التّصغير بكونه باباً صرفيّاً غنيّاً بمسائله وأغراضه واستعمالاته، فأفردت له كتبهم فصولاً طويلة؛ لما يحمله من وظائف تتجاوز بنية المفردة إلى الدّلالة البلاغيّة. وقد توقّفوا عند أوزانه وأغراضه وشروطه، وغير ذلك، وما يجوز تصغيره وما لا يجوز، وما يُغيّر من الألفاظ عند تصغيره.

وللتّصغير حضور في شعر الفرزدق، ففي ديوانه، كما مرّ معنا، كثير من الظّواهر اللُّغويّة والنّحويّة والصّرفيّة، ومنها التّصغير؛ فهو يطالعنا بحالات عديدة منه، يندرج بعضها ضمن صيغ التّصغير المعروفة، ويخرج بعضها الآخر عن القاعدة ليكون ضمن الحالات الشّاذّة من صيغ التّصغير، وهو ما سوف نستعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأوّل: تصغير الجموع

يندرج تحت هذا المطلب مقصدان، الأوّل تصغير جموع القلّة، والثّاني تصغير جموع الكثرة، إذ إنّ النُّحاة يفرّقون بين تصغير جموع القلّة، وبين تصغير جموع الكثرة.

المقصد الأوّل: تصغير جموع القلّة

يصغّر جمع التّكسير للقلّة على لفظه، وعلى قياس نظائره المفردة، فيقال في تصغير "أفعل"، نحو "أكلب: أكْلِب"، بوزن "أفْعِل"، وفي تصغير "فعلّة"، نحو "صَبِيّة: أَصْبِيّة"، بوزن "أفْعِلّة"، وفي تصغير "أفْعِلّة"، نحو "أرْغَفّة: أَرْيَغَفّة"، بوزن "أفْعِلّة". وأمّا ما كان من جمع القلّة على وزن "أفعال" فإنّ ألفه تبقى، فيقال في تصغير "أجمال: أَجْمَل"، في حين أنّ نظيره في الوزن، نحو "إجمال" مصدرّاً لـ "أجمَل"، يصغّر على "أجْمِئِل".⁷¹⁷

ومن شواهد ذلك في شعر الفرزدق قوله:⁷¹⁸

عَدَا الْحَيُّ مِنْ بَيْنِ الْأَعْيَالِ بَعْدَمَا جَرَى حَدَبُ الْبُهِمَى وَهَاجَتْ أَعَاصِرُهُ

موضع الشّاهد في البيت قولُه: "الأعْيَال"، تصغير "الأعلام"، مفردة: "عَلَم"، فهو جمع تكسير للقلّة على "أفعال"، صغّره على لفظه كتصغير المفرد، وقد بقيت ألفه، والغرض من التّصغير إمّا التّحقير، للتعبير عن أنّ تلك الجبال ليست بالجبال العظيمة، وإمّا أن يكون الغرض هو تقريب العدد، تعبيراً عن كونها قليلة.

⁷¹⁷ أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرْب، 382/1؛ وابن مالك، شرح الكافية الشّافية، 1894/4.

⁷¹⁸ الفرزدق، ديوانه، 228.

الشَّاهِدُ الثَّانِي قَوْلُهُ: 719

مِنْ حَجِّ حَافِيَةٍ وَصَائِمَةٍ سَنَتَيْنِ، أَمْ أَفِيرُخُ رُغْرٍ

موضع الشَّاهِد فيه قوله: "أفِيرُخ"، مصعَّر "أفْرُخ"، وزنها أَفْعُل، وهي جمع "فَرُخٍ، جمع تكسير للقلَّة، صُعَّرَ قياساً على نظائره المفردة. وهو تصغير من أجل تقليل جسم الشَّيْء وذاته.

الشَّاهِدُ الثَّالِثُ قَوْلُهُ: 720

أَلَا لَيْتَ شَعْرِي هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا أَدِيْعَاصُ أَنْعَاءِ الْجِمَى وَسَنَامُهَا؟

موضع الشَّاهِد فيه قوله: "أَدِيْعَاصُ" (جمع الأَدِيْعَصُ، والدَّعَصُ هو الكَثِيبُ الرَّمْلِيّ) تصغير "أدعاص"، وزنه أَفْعَال، جمع دِعْص، تكسير للقلَّة، وقد بقيت ألفه لأنَّ جمع القلَّة على هذا الوزن تبقى ألفه. والغرض من التَّصْغِير هو إظهار الودِّ والتَّحَبُّب.

الشَّاهِدُ الرَّابِعُ قَوْلُهُ: 721

لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ غَيْرُ أَلْسِنَةٍ وَأُعْيِظِمُ وَحَوَاصِلِ حُمْرٍ

موضع الشَّاهِد فيه قوله: "أُعْيِظِمُ"، تصغير "أَعْظُم"، مفردها "عَظْمٌ"، صَغَّرَهُ على قياس نظائره المفردة. وغرض التَّصْغِير في البيت هو التَّخْفِير.

المقصد الثاني: تصغير جموع الكثرة

في تصغير جمع الكثرة نكون أمام حالات عدَّة:

فإذا كان لهذا الجمع جمع قلَّة، نحو: "كِلَابٌ وَأَكْلَبٌ"، فإنَّ لك في هذه الحالة الخيارَ بين ردِّ جمع كثرته إلى جمع قلَّته وتصغيره، كتصغير: "كلابٍ" على "أكليبٍ"، وبين ردِّ جمع كثرته إلى المفرد وتصغير ذلك المفرد، ثمَّ جمعه بالواو والنُّون، أو بالألف والتَّاء.

وإذا لم يكن له جمع قلَّة، نحو: "دراهم" و"رجال"، فإنَّه يُرَدُّ إلى مفرده ويصعَّر ذلك المفرد، ثمَّ ينظر في ذلك المفرد؛ فإن كان عاقلاً مذكراً اللَّفْظ والمعنى جُمع بالواو والنُّون؛ لحصول العقل فيه، وعروض الوصف بالتَّصْغِير، كـ"رُجَيْلُونَ" في تصغير "رجال". وأمَّا إذا لم يكن عاقلاً فإنَّك تجمععه بالألف والتَّاء، سواء كان مذكراً؛ كـ"كُنْتَبَاتٍ" في "كُنْبٌ"، أو مؤنثاً كـ"قُدَيْرَاتٍ" في "قُدُورٌ"، وكذلك إذا كان عاقلاً مؤنثاً اللَّفْظ مذكراً المعنى، أو عاقلاً مذكراً اللَّفْظ مؤنثاً المعنى، فيقال في: "جَرْحَى وَحَمَقَى وَحُمْرٍ وَعِطَاشٍ" في

719 الفرزدق، ديوانه، 273.

720 الفرزدق، ديوانه، 605.

721 الفرزدق، ديوانه، 273.

المذكّر: "جُرِّحُونَ وَأَحْيَمُونَ وَعُطِشَانُونَ"، وفي المؤنث: "جُرِّحَاتٍ وَحُمِيقَاتٍ وَحُمَيْرَاتٍ وَعُطِيشِيَّاتٍ".⁷²²

ومن شواهد ذلك في شعر الفرزدق قوله:⁷²³

إِذَا اجْتَمَعَا فِي رَاحَتِكَ كِلَاهُمَا دُوَيْنَ كُبَيْدَاتِ السَّمَاءِ غَوَارِبُهُ

موضع الشاهد قوله: "كُبَيْدَاتٍ"، وهي تصغير "كبود"، جمع "كبد"، فليس لهذا اللفظ جمع قلة، فيُردُّ إلى واحده، ثمَّ يُصَغَّرُ، فيقال: "كُبَيْدَاتٍ"، بالالف والتاء.

المقصود بكبد السماء وسطها⁷²⁴، فالغاية من التّصغير إذن تقريب المكان، ومحاولة تحديده.

الشاهد الثاني قوله:⁷²⁵

وَلَا يَمْنَعُونَ نُسَيَّاتِهِمْ إِذَا الْحَرْبُ صَالَتْ بِأَظْفَارِهَا

موضع الشاهد فيه قوله: "نُسَيَّاتِهِمْ"، مصغّر "نساء"، على وزن فِعالٍ، وهو اسم جمع لا مفرد له من لفظه، واحده امرأة، ومعلوم أنّ اسم الجمع، من نحو رهط مثلاً، يُصَغَّرُ على لفظه، فيقال فيه: رُهيّط، وتُرى الدّراسة في هذا التّصغير شدّوذاً؛ إذ لا مفرد له ليصغّر عليه، ثمَّ يعطى علامة الجمع كما يصغّر "رجال" على "رُجِيل"، ولم يعامله كذلك معاملة اسم الجمع فيصغّره على لفظه. وتُرى الدّراسة أيضاً أنّه تصغير للجمع "نِسوة" على فِعلَةٍ جمع قلة، فصغّره وأضاف علامة الجمع فأصبح: "نُسَيَّاتٍ".

وغرض الشّاعر من التّصغير هنا إظهار الشّفقة والرّحمة، وأنّ المعنيتين بالهجاء لا يمنعون نساءهم الضّعيفات إذا دارت رحى الحرب، وقد قصد الشّاعر هنا إلى التّصغير قصداً، دون أن تدفعه إلى ذلك ضرورة الوزن؛ فلو قال: ولا يمنعون نساءهم، لانتزّن الشّطر، ولكنّه أراد هذه الصّيغة بذاتها لتعبّر عن المعنى الذي أراد.

⁷²² ابن يعيش، شرح المفصّل، 224/3؛ والرّضي الأستراباذي، شرح الشّافية، 226/1؛ وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضّرْب، 382/1.

⁷²³ الفرزدق، ديوانه، 106.

⁷²⁴ ابن منظور، "كبد"، 227/3.

⁷²⁵ الفرزدق، ديوانه، 377.

المطلب الثاني: تصغير المفرد

يصغّر الثلاثيَّ على "فَعِيل"، وقد وردت في شعر الفرزدق صيغ على هذا الوزن، مع التفريق بين المذكر منها وبين المؤنث؛ ففي الأولى تكون صيغة التّصغير "فَعِيل"، وفي الثانية تُزاد الهاء على "فَعِيل"، فتصبح "فَعِيلَة".

المقصد الأول: تصغير المفرد المذكر

من شواهد تصغير المفرد الثلاثيَّ لدى الفرزدق قوله: ⁷²⁶

أَلَا طَرَقْتُ ظَمِيَاءَ وَالرَّكْبُ هُجْدٌ دُوَيْنَ الشَّجِي عَن يَمِينِ الْخَرَانِقِ

الشَّجِي: ماء لبلعنبر، والخرانق: موضع عن يساره. ⁷²⁷

موضع الشاهد فيه قوله: "دُوَيْنَ"، تصغير "دُونِ"، والغرض من التّصغير تقريب المكان، ومحاولة تحديده بدقة.

ومن الشّواهد قوله أيضاً: ⁷²⁸

تَقُول بَنِي: هَلْ يَكُ مِنْ رُجَيْلٍ لِقَوْمٍ مِنْكَ غَيْرَ ذَوِي سَوَامٍ

موضع الشاهد فيه قوله: "رُجَيْل"، وزنه: "فَعِيلٍ"، تصغير "رَجُلٍ"، والغرض من التّصغير تحقير شأن المصغّر.

المقصد الثاني: تصغير المفرد المؤنث

ذكر ابن الأنباري أنّنا إذا صغّرنا اسماً مؤنثاً ثلاثياً فإنّ الهاء تدخل في تصغيره، فيقال في تصغير يَدٍ: يَدِيَّة، وفي رَجُلٍ: رُجَيْلَة، وفي هُنْدٍ: هُنَيْدَة، وسبب إدخالها في تصغير الأسماء الثلاثيّة المؤنثة وعدم إدخالها في تصغير ما جاوز الثلاثة هو ما ذكره سيبويه؛ من أنّ كلّ مؤنث على ثلاثة أحرف تلحق الهاء في تصغيره؛ لكيلا يساوي المذكر في كلّ الحالات؛ أي كرهوا أن يصغّروه دون هاء فيشبه المذكر في حال التّكبير والتّصغير. ⁷²⁹

ومّا ورد فيه قول الفرزدق: ⁷³⁰

⁷²⁶ الفرزدق، ديوانه، 447.

⁷²⁷ الحاوي، شرح ديوان الفرزدق، 140/2.

⁷²⁸ الفرزدق، ديوانه، 650.

⁷²⁹ ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، 305/2.

⁷³⁰ الفرزدق، ديوانه، 662.

إِنَّ الْأَقَارِعَ وَالْحُتَاتَ وَغَالِباً وَأَبَا هُنَيْدَةَ دَافَعُوا لِمَقَامِي

وموضع الشاهد فيه قوله: "هُنَيْدَةَ"، تصغير "هَنْدَ"، فقد زاد في المصغَر هاء لكونه مؤنثاً.

المطلب الثالث: شواذ التصغير والمختلف فيه

لدينا في هذا المطلب أربعة مقاصد، يتناول الأول منها صيغة التصغير "أبينوها"، والثاني صيغة "أصيلاً"، والثالث صيغة "أسيد"، والرابع صيغة "يعيلي"، ولكل واحد من هذه الصيغ حالة صرفية خاصة بها، وكلام للعلماء طويل.

المقصد الأول: صيغة (أبينوها)

الشاهد قول الفرزدق: 731

ولولا أبينوها الذين أحبهم لقد أنكرت مني عنود الجنائب

الشاهد فيه قوله: "أبينوها"، أي الأبناء، جمع "ابن"، ويجمع "ابن" أيضاً على "ابنُون"، وكلاهما من جموع القلة، فيستخدمان في أقل العدد، فمن صغَر "بنُون"، الذي هو للكثير، رَدَّه إلى القليل؛ أي إلى صيغة من جموع القلة، ثم صغَر؛ لئلا يكون المكثَر مقلَّلاً، فيقال: "أبِينَاء"، وهذا هو الأكثر استعمالاً، وأما إن قال: "أبِينُون" فقد صغَر "ابنُون"، وهو ممَّا لم يكثر استعماله، وإن لم يخرج عن القياس، على رأي أبي الحسن علي بن المبارك من الكوفيين. 732

وأما البصريون فإنَّه عندهم جمع "أبين" مصغَر "أبْنَى"، بوزن "أفْعَل" كـ "أضْحَى"، ووجه الشذوذ في هذا البناء لديهم أنَّه جمع لمصغَر لم يثبت مكبَّره. وذهب الكوفيون إلى أنَّه جمع "أبين"، تصغير "أبن"، وهو جمع "ابن"، على نحو "أدُل" جمع "دَلُو"، وهو عندهم شاذٌّ من وجهين؛ الأول لكونه جمعاً لمصغَر لم يثبت مكبَّره، والثاني لمجيء "أفْعَل" في "فَعْل"، وهو شاذٌّ. 733 والأصل في تصغير هذه الكلمة أن تكون على "بنيون". 734 والغاية من التصغير إظهار الؤدِّ والتَّحَبُّب.

المقصد الثاني: صيغة (أصيلاً)

الشاهد قول الفرزدق: 735

731 الفرزدق، ديوانه، 52.

732 أبو زيد الأنصاري، النوادر، 376.

733 الرُّضِّي الأستراباذي، شرح الكافية، 675/1-676.

734 ينظر تفصيل القول في هذا البناء لدى السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 197/4؛ والرُّضِّي الأستراباذي، شرح

الشَّافِيَّة، 225/1 وحاشية هذه الصَّفحة؛ والبغدادِي، خزانة الأدب، 35/8؛ وأحمد الحماوي، شذا العرف في فنِّ الصِّرف،

تحقيق حجر عاصي (بيروت: دار الفكر العربي، 1999)، 244.

735 الفرزدق، ديوانه، 296.

فولت أصيلاً وقد كان بعدها ضفادع ما نالت من العين خُزراً

الشَّاهد فيه قوله: "أصيلاً"، مصعَّر "أصلان"، جَمْعِ جَمْعِ "أصيل"، فـ"أصيل" جمعه "أصل"، وجمع الأخير "أصلان".⁷³⁶

ولم يصعَّر أيُّ من جموع الكثرة على لفظه سوى هذه الكلمة، تشبيهاً لها بـ"عثمان"، فقيل: "أصيلان"، وقد يعوَّض من نونه اللام -كما في هذا الشَّاهد- وهو شذوذ في ذلك كَلِه. ⁷³⁷ وذهب السِّيرافي إلى أن "أصيلان":

إذا كان "أصلان" جمعاً، وصُعِّر على "أصيلان"، فإنَّه تصغير شاذٌّ؛ لأنَّ تصغير الجمع لا يجوز إلا في جموع القلَّة.

وأما إذا كان "أصلان" مفرداً، على غرار "رُمان ورُبان"، فتصغيره على "أصيلان" غير شاذٍّ⁷³⁸. والقياس في تصغيره، برأي السَّخاوي، أن يقال: "أصيلات"، كما يقال في "رُغان": "رُغيفات"؛ لأنَّنا في جمع الكثرة نصعِّر واحده، ثمَّ تلحق به الألف والتاء إذا كان جمعاً لغير العاقل.⁷³⁹

المقصد الثالث: صيغة (أسيد)

الشَّاهد قول الفرزدق:⁷⁴⁰

سَيَبْلُغُهُنَّ وَحْيَ الْقَوْلِ مِنِّي وَيُدْخِلُ رَأْسَهُ تَحْتَ الْقِرَامِ
أَسِيدُ نَوْ خُرَيْطَةٍ نَهَاراً مِنَ الْمُتَلَقِّطِي قُرَدَ الْقُمَامِ

موضع الشَّاهد فيه: "أسيد"، تصغير "أسود"، فقد قلبت الواو ياءً. ففي تحقيق ما كانت عينه واواً وهي ثلاثة تبدل ياءً، وهو الوجه الجيد؛ لأنَّ الياء الساكنة تُبَدِّلُ الواو الَّتِي تكون بعدها ياءً، ومن أمثلة ذلك "مَيْتٌ وَسَيْدٌ وَقِيُومٌ"، فالأصل فيها: "مَيْوْتُ وَسَيُودٌ وَقِيُوومٌ"، ومن العرب من يظهر الواو في جميع ما ذكر، وهو أبعد الوجهين، يدعونها على حالها قبل أن تحقَّر⁷⁴¹، أي: يحقِّرون "أسود" على "أسويد".

⁷³⁶ عبد الرَّحمن بن إِسحاق الزَّجَّاجي، اللامات، تحقيق مازن المبارك (دمشق: دار الفكر، 1985)، 142.

⁷³⁷ الرضوي الأسترابادي، شرح الشَّافِيَّة، 268-267/1.

⁷³⁸ السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 128/5.

⁷³⁹ علي بن محمَّد بن عبد الصَّمَد، السَّخاوي، سفر السَّعادة وسفير الإفادة، تحقيق محمَّد الدالي (بيروت: دار

صادر، 1995)، 73/1.

⁷⁴⁰ تقدَّم تخريجه، 91.

⁷⁴¹ سيبويه، الكتاب، 469-468/3.

وكذا رأي المبرّد،⁷⁴² وابن جني،⁷⁴³ والزّمخشري.⁷⁴⁴

وبيان علّة ذلك أنّ الثّالث إذا كان واواً فلا بدّ من كسره، فتلتقي حينئذٍ الواو والياء، وقد سبقت الواو الياء بالسكون، فيلزم قلب الواو ياءً، وإدغام الأوّل في الثّاني. وإذا كانت الواو أصليةً أو ملحقةً فإنّه يجوز فيها وجهان؛ إمّا قلبها، وإمّا إقرارها على صورتها، نحو "أسود"، فالواو فيه أصلية، فيقال في تصغيره: "أسيد"، ويجوز: "أسود"، وقد وجب هذا الوجه لأنّها تظهر في الجمع، إذا قلت: "أسود"، والتّصغير والجمع من واحد.⁷⁴⁵

المقصد الرّابع: صيغة (يُعيليا)

الشّاهد قول الفرزدق:⁷⁴⁶

قد عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعِيلِيَا لَمَّا رَأَتْنِي خَلْقاً مُقْلُولِيَا

موضع الشّاهد فيه: قوله: "يُعِيلِيَا" تصغير "يُعَلِي" اسم رجل. لَمَّا بلغ بتصغير "يُعَلِي" الأصل صار عنده بمنزلة "يُعَلِم" لو سُمّي به رجل؛ لأنّه إذا تمّ لم ينصرف.⁷⁴⁷

قال السيّراني: "أراد: من يُعِيل؛ لأنّ يُعِيل لا ينصرف مثاله من الصّحيح لأنّه يُفَعِّل، وهو تصغير يُعَلِي".⁷⁴⁸ وذكر أنّ يونس يحتجّ به، وأنّه عنده غير ضرورة؛ لأنّ "يُعِيلِي" تصغير "يُعَلِي"، وهو عنده معرفة.⁷⁴⁹

المطلب الرّابع: التّصغير يعيد الأشياء إلى أصولها

الردّ إلى الأصل يقصد به العودة إلى الأصل غير المرفوض، وقد أشار ابن جني إلى ذلك بالقول: "اعلم أنّ الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين، أحدهما ما إذا احتيج إليه جاز أن يُراجع. والآخر ما لا تُمكن مراجعته؛ لأنّ العرب انصرفت عنه فلم تستعمله".⁷⁵⁰

ومن الطّرق التي تُردّ بها الأشياء إلى أصولها التّثنية، والتّكسير، والتّصغير، والنّسب.⁷⁵¹

⁷⁴² المبرّد، المقتضب، 283/2-284.

⁷⁴³ ابن جني، الخصائص 157/1-226/2-86/3؛ وله، المنصف، 336/1؛ وله أيضاً، اللّمع في العربيّة، 214.

⁷⁴⁴ الزّمخشري، المفصل، 254.

⁷⁴⁵ ابن الورّاق، العلل في النّحو، 483-484.

⁷⁴⁶ سبق تخريجه، 126.

⁷⁴⁷ المبرّد، المقتضب، 143/1.

⁷⁴⁸ السيّراني، شرح كتاب سيبويه، 201/1.

⁷⁴⁹ السيّراني، شرح كتاب سيبويه، 78/4.

⁷⁵⁰ عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمّد علي النّجار (القاهرة: الهيئة المصريّة للكتاب، د.ت)، 349/2.

⁷⁵¹ يحيى كمال حلمي السيد عيسى، "ردّ الأشياء إلى أصولها في العربيّة طريقة ومسائله"، مجلة قطاع كليات اللغة العربيّة والشّعب المناظرة لها 1 (د.ت)، 442-443.

وفي هذا المطلب نتناول مقصدين، الأول تصغير "شاة"، وهو "شويهة"، والثاني تصغير ما حذفت لأمه ولم يعوّض منها شيء.

المقصد الأول: (شويهة)

الشاهد قول الفرزدق: 752

إذا سقنا الفرائض لم يردّها وصدّ عن الشويهة والبعير

موضع الشاهد: "الشويهة" تصغير "شاة"، وقد أعاد التصغير اللام المحذوفة، وعند حذف اللام من الثلاثي يكون على ضربين:

الأول: ما حذفت لأمه وعوّض منها تاء التانيث، كـ"شاة"، و"سنة"، فالأصل في "شاة": "شوهة"، لما التقت الواو والهاء لزم أن تنفتح الواو، فانقلبت ألفاً، فصارت "شاهة"، فحذفت اللام، وهي الهاء، وعوّض منها هاء التانيث، والدليل على أن لأمها هاء هو تصغيرها على: "شويهة". 753

المقصد الثاني: ما حذفت لأمه ولم يعوّض منها شيء

وهو الضرب الثاني من الثلاثي المحذوفة لأمه؛ ما حذفت لأمه ولم يعوّض منها شيء، نحو: "أب"، وأخ، ويد، ودم، وفم"، فبرده التصغير إلى أصله، فيقال: "أبي، وأخي، ويدي، ودمي"، فالذاهب من هذه الكلمات جميعاً - كما يظهر التصغير - هو الياء. 754

ومن شواهد ذلك لدى الفرزدق قوله: 755

فقلت له: هلا أخيك أخرجت يمينك من خضر البحور طوام

موضع الشاهد فيه: "أخيك"، تصغير "أخ". أعاد التصغير الحرف المحذوف للكلمة، وهو الواو، أي لام الكلمة، فمصغر "أخ" هو "أخيؤ"، قلبت الواو ياء بسبب هذه العلة الصرفية، وأدغمت فيها الياء قبلها فأصبحت "أخي".

ومن أشكال ردّ الأشياء إلى أصولها بالتصغير ردّ المبدل من حرف أصلي، في حشو الكلمة أو في آخرها، ومن ذلك قول الفرزدق: 756

752 الفرزدق، ديوانه، 292.

753 السيد عيسى، ردّ الأشياء إلى أصولها، 508-510.

754 السيد عيسى، ردّ الأشياء إلى أصولها، 508 وما بعد.

755 الفرزدق، ديوانه، 593.

756 الفرزدق، ديوانه، 241.

وطارقٍ ليلٍ مِنْ عَلِيَّةٍ زارنا وَقَدْ كَادَ عَنِّي اللَّيْلُ يَنْقُذُ آخِرُهُ

موضع الشَّاهد فيه: "عَلِيَّة"، تصغير "عَلَاة"، والأصل "عَلِيوة"، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء قبلها فأصبحت عَلِيَّة، فهو لين منقلبٌ عن لينٍ.

المبحث العاشر: النسب

يقال: النَّسَبُ والنِّسْبَةُ، وعند سيبويه والقديماء: الإضافة. وتكون النِّسْبَةُ بإضافة ياءٍ مشدَّدةٍ في آخر الاسم مكسورٍ ما قبلها. وقد يلحق الاسم بعضُ التَّغيير عند النِّسْبَةِ إليه، لذلك سنقسم هذا المبحث إلى قسمين: تخصيص الأول للشواهد التي لم يطرأ تغيير على الاسم عند زيادة الياء، وسنقتصر على بعض الشواهد دون سردها كلها، والقسم الثاني للشواهد التي طرأ عليها تغيير.

المطلب الأول: النسب إلى الاسم دون تغيير

لدينا في هذا المطلب أربعة مقاصد؛ الأول هو النِّسْبَةُ إلى اسم الجمع، والثاني هو النِّسْبَةُ إلى المفرد، والثالث النِّسْبَةُ إلى الاسم الممدود، وأما الرابع فهو النِّسْبَةُ إلى صيغة "فعل".

المقصد الأول: النسب إلى اسم الجمع

اسم الجمع ما ليس له مفرد من لفظه، أو يتميَّز عن مفرده بالثاء أو ياء النِّسْبَةِ، وعند النِّسْبَةِ إليه يُنسب إلى لفظ الجمع.

الشَّاهد الأول قول الفرزدق: 757

تَعْمُ أَنْوفاً لَمْ تَكُنْ عَرَبِيَّةً لَحَى نَبِطٍ أَفْوَاهُهَا لَمْ تُعَرَّبِ

موضع الشَّاهد فيه قوله: "عَرَبِيَّةً"، نسبة إلى عرب، وهو اسم جمع، وعندما نَسَبَ إليه نَسَبَ إلى لفظ الجمع.

الشَّاهد الثاني قوله: 758

فَحُبُّكَ أَغْشَانِي بِلَاداً بَغِيضَةً إِلَيَّ وَرُومِيّاً بَعْمَانُ أَقْشَرَا

موضع الشَّاهد فيه قوله: "رُومِيّاً"، نسبة إلى روم، اسم جمع، وعندما نَسَبَ إليه نَسَبَ إلى لفظ الجمع.

757 الفرزدق، ديوانه، 40.

758 الفرزدق، ديوانه، 217.

المقصد الثاني: النسب إلى الاسم المفرد

الشَّاهد الأول قول الفرزدق: 759

وما رُهنَتْ عَنْ قَوْمِهَا مِنْ يَدِ امْرِئٍ نَزَارِيَّةٍ أَغْنَتْ لَهَا كَغْنَائِهَا

موضع الشَّاهد قوله: "نزارية"، نسبة إلى نزار.

الشَّاهد الثاني قوله: 760

فَمَا أَغَمَدَا حَتَّى أَنْابَتْ قُلُوبُهُمْ وَسَمَحَ لِلضَّرْبِ الشَّامِي دِمَاؤُهَا

موضع الشَّاهد فيه قوله: "الشَّامي"، نسبة إلى الشَّام.

الشَّاهد الثالث قوله: 761

وَمَا وُجِعَتْ أَرْدِيَّةٌ مِنْ خَتَانَةٍ وَلَا شَرِبَتْ فِي جِلْدِ حَوْبٍ مُعَلَّبٍ

موضع الشَّاهد فيه قوله: "أردية"، نسبة إلى أزد.

المقصد الثالث: النسب إلى الاسم الممدود

حكم الهمزة هنا كحكمها في التَّننية؛ فتسلم إن كانت أصليَّة، ومنهم من يقلبها واوًا، والأجود

النَّصحيح. وتقلب واوًا إن كانت للتَّأنِيث، ويجوز الأمران في المنقلبة. 762

والشَّاهد هنا قول الفرزدق: 763

سُوَائِيَّةٌ لَمْ تَرْمَ عَنْ حَفْضٍ لَهَا غُرَابًا وَلَمْ تَبْكُرْ عَلَى الْحَيِّ تَصْحَبُ

موضع الشَّاهد فيه قوله: "سُوَائِيَّةٌ"، نسبة إلى سِوَاءة، والهمزة هنا أصليَّة.

المقصد الرابع: النسب إلى (فُعِيل)

إن كانت لام "فُعِيل" حرفاً صحيحاً لم تحذف الياء منه، فنقول في النِّسبة إلى "عُقَيْلٍ: عُقَيْلِي"، وإلى

"رُدَيْنٍ: رُدَيْنِي"، دون حذف. وقد جاءت النِّسبة إلى "فُعَيْلٍ" في شعر الفرزدق موافقة لهذه القاعدة، وأيضاً

جاءت مخالفة بحذف الياء. 764

759 الفرزدق، ديوانه، 33.

760 الفرزدق، ديوانه، 34.

761 الفرزدق، ديوانه، 40.

762 الرُّضَيُّ الأسترابادي، شرح الشَّافِيَّة، 52/2.

763 الفرزدق، ديوانه، 113.

764 الرُّضَيُّ الأسترابادي، شرح الشَّافِيَّة، 27/2.

الشَّاهِدُ الْأَوَّلُ قول الفرزدق: 765

شماريخُ لو أنَّ الثُّميريَّ رامها رأى نفسه فيها أدلَّ من القُرْدِ
موضع الشَّاهد فيه قوله: "الثُّميريَّ"، نسبة إلى نمير، دون حذف الياء.

الشَّاهِدُ الثَّانِي قوله: 766

ليبكٍ وكيعاً خيلُ حربٍ مُعِيرَةٍ تَسَاقَى المَنابيا بِالرُّدَيْنِيَّةِ السُّمُرِ
موضع الشَّاهد فيه قوله: "الرُّدَيْنِيَّةِ"، نسبة إلى رُدين، دون حذف الياء.

الشَّاهِدُ الثَّالِثُ قوله: 767

لا تَنكَحَنَّ بَعْدِي نَمْرِيَّةً مَزْمَلَةً مِنْ بَعْلِهَا لِبَعَادِ
موضع الشَّاهد فيه قوله: "نَمْرِيَّةً"، فحذف الياء شذوذاً، والأصل في النَّسَبِ إليه نَمِيرِيَّ.

المطلب الثاني: النَّسَبُ إِلَى مَا فِيهِ تَغْيِيرٌ

لدينا ثلاثة مقاصد في هذا المطلب، الأول النَّسَبَةُ إِلَى الْمُخْتَوَمِ بِالنَّاءِ، والثَّانِي النَّسَبَةُ إِلَى الْمُقْصُورِ،
وَالثَّالِثُ النَّسَبَةُ إِلَى "فَعِيلَةٍ".

المقصد الأول: النَّسَبُ إِلَى الْمُخْتَوَمِ بِالنَّاءِ

تحذف النَّاءُ فِي النَّسَبِ، فَالنَّسَبُ إِلَى قِضَاعَةٍ: قِضَاعِيٌّ وَإِلَى بَاهِلَةٍ: بَاهِلِيٌّ، وَمِنْ شَوَاهِدِ ذَلِكَ فِي
شعر الفرزدق ما يأتي:

الشَّاهِدُ الْأَوَّلُ قوله: 768

وليس قِضَاعِيٌّ لَدَيْنَا بِخَائِفٍ وَإِنْ أَصْبَحَتْ تَغْلِي الْقُدُورُ مِنَ الْحَرْبِ
موضع الشَّاهد فيه قوله: "قِضَاعِيٌّ"، نسبة إلى قِضَاعَةٍ بحذف النَّاءِ.

الشَّاهِدُ الثَّانِي قوله: 769

موضع الشَّاهد فيه قوله: "البَاهِلِيٌّ"، نسبة إلى بَاهِلَةٍ بحذف النَّاءِ.

765 الفرزدق، ديوانه، 195.

766 الفرزدق، ديوانه، 220.

767 الفرزدق، ديوانه، 197.

768 الفرزدق، ديوانه، 42.

769 الفرزدق، ديوانه، 57.

أَكَانَ الْبَاهِلِيُّ يَظُنُّ أَنِّي سَأَقْعُدُ لَا يَجَاوِزُهُ سِبَابِي

الشَّاهِدُ الثَّلَاثُ قَوْلُهُ: 770

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا صَفَحْتُ وَلَوْ سَرْتُ عَلَى قَدَمِي حَيَاتُهُ وَعَقَارُ بُو

مَوْضِعُ الشَّاهِدِ فِيهِ قَوْلُهُ: "ضَبِيًّا"، نِسْبَةٌ إِلَى ضَبَّةٍ.

المَقْصِدُ الثَّانِي: النِّسْبُ إِلَى الْمَقْصُورِ

إِنْ كَانَتْ أَلْفُ تَأْنِيثِهِ خَامِسَةً لِلتَّأْنِيثِ أَوْ مَنْقَلَبَةً فَتُحْذَفُ الْأَلْفُ وَتَشْدَدُ يَاءُ النِّسْبِ، فَنَقُولُ: حُبَارِي، وَحُبْرَكِي⁷⁷¹، وَمُصْطَفِي، فِي النِّسْبَةِ إِلَى حُبَارِي، وَحُبْرَكِي، وَمُصْطَفِي. وَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ رَابِعَةً لِلتَّأْنِيثِ خَاصَّةً نَحْوَ جَمَزَى (الْحِمَارِ السَّرِيعِ) نَقُولُ: جَمَزِي⁷⁷²، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ: 773

جَوْفَاءَ شِيْزِيَّةٍ مَلَأَى مُكَلَّلَةً مِنْ السَّنَامِ تَرَى مِنْ حَوْلِهَا عَكَرَا

مَوْضِعُ الشَّاهِدِ فِيهِ قَوْلُهُ: "شِيْزِيَّةٍ"، نِسْبَةٌ إِلَى "شِيْزَى"، خَشَبٌ أَسْوَدٌ صَلْبٌ.

المَقْصِدُ الثَّلَاثُ: النِّسْبُ إِلَى (فَعِيلَةٍ)

يَنْسَبُ إِلَى "فَعِيلَةٍ" بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ صَحِيحَةٌ غَيْرُ مُضَعَّفَةٍ بِحَذْفِ التَّاءِ، ثُمَّ الْيَاءِ، ثُمَّ تَقْلُبُ كَسْرَةُ الْعَيْنِ فَتَحَةً، فَيَقَالُ فِي حَنِيفَةٍ: حَنَفِيٌّ. 774 وَشَاهَدْنَا عَلَيْهِ مِنْ شَعْرِ الْفَرَزْدَقِ قَوْلُهُ: 775

وَكُنْتُمْ مَتَى مَا تَرَحَّلُوا لَمْ تَتَلُكُمُ يَدَا رَبْعِيٍّ مَدًّا أَوْ مُتَمَضَّرٍ

مَوْضِعُ الشَّاهِدِ فِيهِ قَوْلُهُ "رَبْعِيٍّ"، نِسْبَةٌ إِلَى رَبِيعَةٍ، وَالشَّادُّ: رَبِيعِيٌّ.

المَقْصِدُ الرَّابِعُ: النِّسْبُ إِلَى مَا نَهَيْتَهُ يَاءُ مُشَدَّدَةٍ

الشَّاهِدُ الْأَوَّلُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ: 776

هَذَا وَفِي عَدَوِيَّتِي جُرْثُومَةٌ صَعْبٌ مَنَاكِبُهَا نِيَافٌ عَيْطَلُ

مَوْضِعُ الشَّاهِدِ فِيهِ قَوْلُهُ: "عَدَوِيَّتِي"، نِسْبَةٌ إِلَى "عَدِيٍّ"، وَقَعَتْ الْيَاءُ الْمَشْدُودَةُ بَعْدَ حَرْفَيْنِ، وَقُلْتُ

الْإِدْغَامَ وَحُذِفَتِ الْيَاءُ الْأُولَى وَقُلِبَتِ الثَّانِيَةُ وَاوًا وَكُسِرَتْ، وَفَتْحَ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهَا.

770 الْفَرَزْدَقُ، دِيَوَانُهُ، 69.

771 الْحَبْرَكِيُّ: قَصِيرُ الرَّجْلَيْنِ طَوِيلُ الظَّهْرِ. ابْنُ مَنْظُورٍ، "زَيْز"، 360/5.

772 الرَّضِيِّ الْأَسْتَرَابَادِي، شَرْحُ الشَّافِيَّةِ، 39-38/2.

773 الْفَرَزْدَقُ، دِيَوَانُهُ، 342.

774 الرَّضِيِّ الْأَسْتَرَابَادِي، شَرْحُ الشَّافِيَّةِ، 28/2.

775 الْفَرَزْدَقُ، دِيَوَانُهُ، 269.

776 الْفَرَزْدَقُ، دِيَوَانُهُ، 549.

المطلب الثالث: ما ينسب إليه بغير صيغة

ونقصد بذلك أنَّ الكلمة الواحدة يُنسب إليها بصيغ متعدّدة، ولدينا ثلاثة مقاصد تحت هذا المطلب، الأول النسبة إلى "هند"، والثاني النسبة إلى "يمن"، والثالث النسبة إلى المركّب.

المقصد الأول: النسب إلى (هند)

يُنسب إليها بقولهم: "هِنْدِيٌّ، وَهِنْدَوَانِيٌّ"، وهو السِّيف المصنوع في الهند.

الشَّاهد الأول قول الفرزدق: 777

وكانت إذا لاقت بجيلةً بالقنا وبالهِنْدَوَانِيَّاتِ يَفْري حَديْدها

موضع الشَّاهد فيه قوله: "هندوانيات"، نسبة إلى هند، ثمَّ جمعه بالألف والتَّاء.

الشَّاهد الثاني قوله: 778

مُتَقَلِّدِي قَلْعِيَّةٍ وَصَوَارِمِ هِنْدِيَّةٍ وَقَدِيْمَةِ الْأَثَارِ

موضع الشَّاهد فيه قوله: "هندية" نسبة إلى هند.

المقصد الثاني: النسب إلى (يمن)

يُنسب إلى يمنٍ بقولنا: يمنيّ، ويمنٍ، مخفّفة والألف عوض من ياء النسب فلا يجتمعان، "قال

سيبويه: وبعضهم يقول: يمانيّ بالتشديد". 779

الشَّاهد الأول قول الفرزدق: 780

فَكُنَّا نَرَى النَّجْمَ الْيَمَانِيَّ عِنْدَنَا سُهَيْلاً فَخَالَتْ دُونَهُ أَرْضُ حِمَيْرِ

موضع الشَّاهد فيه قوله: "اليمانيّ" بتشديد الياء نسبة إلى يمنٍ، وهو جائز.

الشَّاهد الثاني قوله: 781

وَأَلْقَيْتُ عَنْ ظَهْرِيهِمَا شِمْلَتَيْهِمَا بِأَرْدِيَةِ الْعَصْبِ الْيَمَانِيِّ الْمُلَقِّ

موضع الشَّاهد فيه قوله: "اليمانيّ" بالتخفيف، نسبة إلى اليمن، وهو جائز.

777 الفرزدق، ديوانه، 170.

778 الفرزدق، ديوانه، 311.

779 محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازي، مختار الصّحاح، تحقيق يوسف الشيخ محمّد (بيروت: المكتبة

العصرية، 1999)، 469.

780 الفرزدق، ديوانه، 216.

781 الفرزدق، ديوانه، 451.

المقصد الثالث: النسب إلى المركب

الشاهد الأول قول الفرزدق: 782

قَرَبْنَاَهُمُ الْمَأْثُورَةَ الْبَيْضَ قَبْلَهَا يُنْجُ الْعُرُوقَ الْأَزْأَنِي الْمُتَّقِفُ

موضع الشاهد فيه قوله: "الأزاني"، نسبة إلى ذي يزن، أحد ملوك اليمن.

الشاهد الثاني قوله: 783

وَمَا زِلْتُ مُذْ كُنْتُ الْخُمَاسِيَّ تُنْقَى بِي الْحَرْبُ وَالْعَاوُونَ إِذْ نَبَحُوا وَحَدِي

موضع الشاهد قوله: "الخماسي" منسوباً إلى الغلام الذي طوله خمسة أشبار، أو إلى الطفل الذي عمره خمس سنوات.

المطلب الرابع: شواذ النسب

تقدّم الكلام على النسب إلى ما فيه تغيير، وأنّ الاسم المختوم بالتاء تُحذف التاء منه عند النسب، وفي هذا المطلب نقف عند حالة على غير القياس لاسم مختوم بالتاء اختلفت طريقة النسب فيه.

الشاهد قول الفرزدق: 784

وَكَيْفَ لَنَا بِالشَّرْبِ فِيهَا وَمَا لَنَا دَوَانِيقُ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ

موضع الشاهد فيه: "الحانوي"، ونسبته إلى الحانة على غير قياس، والقياس حاني، والحانة: بيت الخمار.

قال ابن الأنباري: "النسب إلى الحانوت: حاني، وحانوتي. ومن العرب من يقول: حانوي". 785

وذهب السيرافي إلى أنّ الذي قال: "الحانوي" ربّما جعل البقعة حانية؛ لأنّها تعطف على الشراب باللطف واللذة، كما يقال: امرأة حانية على ولدها، وصيرها كالأمّ الحانية لاجتماعهم فيها على لذاتهم. 786

782 الفرزدق، ديوانه، 435. المأثورة: السيوف المصقولة، يُنْجُ العروق: أي يسيلها، الأزاني: الرماح، المتقف: المقوم.

783 الفرزدق، ديوانه، 195.

784 في البيت خلاف حول قائله؛ فهو للفرزدق كما قال: العيني، المقاصد النحويّة، 2054/4؛ وهو لعمارة لدى: ابن جني، المحتسب، 236/2-134/1؛ ولابن مقبل لدى محمود بن عمر، الرّمخشري، أساس البلاغة، تحقيق باسل عيون السود (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1998)، 619/1؛ وهو لذي الرّمة لدى ابن منظور، "عون"، 298/13. والبيت بلا نسبة عند: سيبويه، الكتاب، 341/3؛ وابن الأنباري، المذكر والمؤنث، 440/1؛ والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 99/4؛ وابن سيده، "عون"، 202/3؛ والرّمخشري، المفصل، 261. وليس في ديوانه.

785 ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، 440/1.

786 السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 100/4.

وقال الأزهرِيُّ: "قَالَ اللَّيْثُ: الْحَانِيُّ صَاحِبُ الْحَاثُوتِ. قُلْتُ: وَالتَّاءُ فِي الْحَاثُوتِ زَائِدَةٌ، وَيُقَالُ حَانَةٌ وَحَاثُوتٌ، وَصَاحِبُهَا حَانٍ. قَالَ الدِّينَوْرِيُّ: يَنْسَبُ إِلَى الْحَاثُوتِ حَانِيٌّ وَحَانَوِيٌّ وَلَا يُقَالُ: حَاثُوتِيٌّ".⁷⁸⁷



⁷⁸⁷ الأزهرِيُّ، "حنا"، 163/5.



الفصل الرابع: الضَّرُورات الشَّعْرِيَّة في شعر الفرزدق



المبحث الأول: الضَّرورة الشَّعْرِيَّة ودرجاتها

عندما بدأ علماء العربيَّة بالاستشهاد بالشَّعر والنَّثَر في القضايا اللُّغويَّة والنَّحويَّة لاحظوا وجود بعض التَّغْيِرات في البنية أو التَّركيب أو الإعراب في بعض الشُّواهد الشَّعْرِيَّة التي تنحرف عن القواعد العامَّة للعربيَّة، فاختلَفوا في تحديد مفهوم هذه الظَّاهرة التي أطلقوا عليها "الضَّرورة الشَّعْرِيَّة".

وسوف نتوقَّف في هذا المبحث عند مفهوم الضَّرورة لغة واصطلاحاً، وكذلك عند درجات الضَّرورة كما يراها النُّحاة.

المطلب الأول: مفهوم الضَّرورة الشَّعْرِيَّة

سوف نتطرَّق إلى المفهوم اللُّغوي للضَّرورة، والمفهوم الاصطلاحي للضَّرورة الشَّعْرِيَّة تحديداً.

المقصد الأول: مفهوم الضَّرورة لغة

الضَّرورة لغة مأخوذة من الاضطرار، وهو الحاجة إلى الشَّيء، أو الإلجاء إليه. قال ابن منظور: "ورجل ذو ضرورة أي ذو حاجة، وقد اضطرَّ إلى الشَّيء أي: ألجئ إليه، والاضطرار الاحتياج إلى الشَّيء"⁷⁸⁸، فالضَّرورة تعني الحاجة، والإلجاء.

وهذه الحاجة هي حاجة الشَّاعر إلى التَّفَيُّد بوزن وقافية تدفعه إلى الخروج على قواعد اللُّغة.

المقصد الثاني: مفهوم الضَّرورة اصطلاحاً

الضَّرورة اصطلاحاً⁷⁸⁹ تعني تجاوز أصل من الأصول، أو قاعدة لغويَّة؛ إذا دعت ضرورة إلى ذلك. والضَّرورة في الشَّعر هي الموقف الدَّاعي إلى ارتكاب الشَّاعر فيه ما لا يُرتكب نثراً، فسُمِّيَتْ بـ "الضَّرورة الشَّعْرِيَّة".

لقد أدرك النُّحاة المتقدِّمون خصوصيَّة اللُّغة الشَّعْرِيَّة وتميَّزها عن لغة النَّثَر. والضَّرورة الشَّعْرِيَّة عند معظم النُّحاة ليست من باب الخطأ، بل تأتي وفق مستوى لغويٍّ معيَّن، وهذه الأساليب تبقى منضوية في دائرة اللُّغة لا تخرج عنها.

ولا تأتي الضَّرورة بسبب الحاجة إلى المحافظة على الوزن أو القافية فحسب، بل ترتبط بما يتطلَّبه المعنى المراد. والضَّرائر ليست على مستوى واحد، فقد عدَّها بعضهم قُبْحاً ينبغي الابتعاد عنه.

⁷⁸⁸ ابن منظور، "ضرر"، 254/5.

⁷⁸⁹ محمود مصطفى، أهدى سبيل إلى علمي الخليل (القاهرة: مكتبة المعارف، 2002)، 107.

المطلب الثاني: درجات الضرورة

الضرائر ليست على درجة واحدة من الحُسن عند العلماء، وقد تعرّض ابن السّراج (ت 316 هـ) في حديث صريح عمّا يُقاس عليه، ولا يُقاس عليه من الضرائر، وصرّح في باب ضرورة الشّعر بأنّ ضرورة الشّاعر هي أن يضطرّه الوزن إلى الحذف، أو الزّيادة، أو التّقديم، أو التّأخير في غير موضعه، وإبدال حرف بحرف، أو تغيير إعراب عن وجهه، أو تأنيث مُذكر، وليس له أن يحذف ما اتّفق له، ولا أن يزيد ما شاء، بل يكون ذلك وفق أصول يُعمل عليها؛ منها ما يحسن أن يُستعمل، ومنها ما جاء كالشّاذ،⁷⁹⁰ ثمّ جاء تلميذه السّيرافي (ت 368 هـ) فحصر ضرائر الشّعر في سبعة أوجه؛ هي: الزّيادة، والتّقصان، والحذف، والتّقديم، والتّأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث.⁷⁹¹

وقد قبل ابن فارس (ت 395 هـ) بعض الضرائر، وعدّ بعضها الآخر لحناً، وذكر أنّ الشّعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود، ولا يمتدّون المقصور، ويُقدّمون، ويؤخّرون، ويؤمّنون، ويُشيرون، ويختلسون ويعيرون، ويستعيرون، وأمّا اللّحن، أو إزالة كلمة عن نهج الصّواب، فليس ذلك لهم، ولا معنى لقول من يقول: إنّ للشّاعر أن يأتي في شعره - عند الضرورة - بما لا يجوز، فما جعل الله الشّعراء معصومين عن الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فهو مقبول، وما أبنته العربيّة وأصولها فهو مردود.⁷⁹²

وعليه، فإنّ نظام الشّعر مختلف عن النّثر، أي إنّ الشّعر محكوم بقوانين لغويّة خاصّة أخفّ من قواعد النّثر، وتجاوز فيه تراكيب من مستويات الكلام لا تجوز في النّثر، ولعلّ هذا التّخفيف يقابل القيود الإضافيّة المتأنيّة من التزام الوزن والقافية، إلّا أنّ الضرورات ليست بسبب إلجاء الوزن والقافية فحسب، بل هي خصائص يجيزها النّظام اللّغويّ في هذا النّوع من الكلام، وقد أوضحنا أساس هذه الفكرة عند سيبويه، وابن جني، وبيّنّا أنّ الضرائر ليست على درجة واحدة من القبول عند العلماء.

لقد حاول علماؤنا منذ القدم كشف خصائص الجملة الشّعريّة، وأن يبيّنوا الفرق بينها وبين الجملة النّثريّة. وللشّعراء طرق خاصّة يسلكونها بإرادتهم لابتداع وسائل خاصّة في التّعبير، وهذا يعني أنّ شعريّة اللّغة تقتضي خروجها على العرف النّثريّ المعتاد من أجل تحقيق قيم جماليّة لا يحقّقها النّثر. وقد سمح بعض النّحاة بضرائر معيّنة كقصر الممدود، ومدّ المقصور، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث.. إلخ، إلّا أنّهم يرون أنّ الشّاعر كلّما كان بعيداً عن هذه الضرورات دلّ ذلك على قوّته وفصاحته. ولم يقبل بعض العلماء بعض الضرائر؛ كابن فارس، الذي لم يقبل في الضرورة الشّعريّة معاملة المعتلّ اللام مجزوماً

⁷⁹⁰ ابن السّراج، الأصول في النّحو، 435/3.

⁷⁹¹ السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 189/1.

⁷⁹² ابن فارس، الصّاحبي، 213.

معاملة الفعل الصحيح، وعدّها أخطاء لغويّة، وخروجاً عن قواعد العربيّة شعراً ونثراً، وسوف نقف في المبحث الثّاني عند مواقف العلماء من الضّرورة الشّعريّة.

المبحث الثّاني: مواقف النّحاة من الضّرورة الشّعريّة

تعدّ الضّرورة الشّعريّة من أبرز مظاهر التّجاوز للقواعد النّحويّة والصّرفيّة في الشّعر، إذ تُمكن الشّاعر من تحقيق الوزن الشّعريّ وتسوية القافية بما يتناسب مع مقاصده الفنيّة. وتُقسم ضرورات الشّعر إلى فئات تشمل التّشكيل في الوزن، والحذف، والزيادة، والتّقديم، والتّأخير، والإبدال في غير موضعه. هذه الضّرورات تسائر ضوابط اللّغة بقدر ما يخدم أهداف الشّاعر، ما يجعلها من أهمّ الأسس الفنيّة وعناصر الشّعريّة.

وقد أدرك علماء اللّغة المتقدّمون أنّ الخروج عن القواعد اللّغويّة في الشّعر يحقّق فهماً أعمق ويشير إلى ما وراء المعنى الظّاهر، ما يعكس تشكيلاً جمالياً ووعياً بالشّعريّة يتجاوز ضوابط اللّغة. ويعدّ سيبويه أوّل من تحدّث عن الضّرورة في كتاب مؤلّف وإن لم ترد لفظة الضّرورة في كتابه— فقد ذكر مسائل وأحكاماً للضّرورة في أبواب من كتابه، منها: "باب ما يحتمل الشّعر"، تفتقر إلى المنهجية القائمة على التّقسيم والتّصنيف لهذه الظّاهرة، لكنها كانت إضاءات أفاد منها النّحاة بعده في هذا المجال.

أمّا أوّل من أسّس للكتابة المنهجية ووضع مبادئ التّصنيف عن الضّرورة فهو أبو بكر بن السّراج (ت 316 هـ)، فقد وضع باباً لضرورة الشّاعر، يقول: "ضرورة الشّاعر أن يُضطرّ الوزن إلى حذف أو زيادة، أو تقديم أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التّأويل، أو تأنيث مذكّر على التّأويل"⁷⁹³. وتطوّر بعد ذلك التّصنيف في الضّرورات الشّعريّة حتّى خُصّت بالتّأليف وأُفردت لها الكتب، مثل كتاب السّيرافيّ (ت 368 هـ) "ضرورة الشّعر"، وكتاب "ما يجوز للشّاعر في الضّرورة" للقرّاز القيروانيّ (ت 412 هـ)، وكتاب "ضرائر الشّعر" لابن عصفور.

المطلب الأوّل: الضّرورة الشّعريّة عند الخليل

ظلّ مفهوم الضّرورة غير واضح حتّى عصر الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 175 هـ)، الذي وضع أسساً للمفهوم منطلقاً من وعيه بالفرق بين اللّغة الشّعريّة، ولغة الكلام العاديّ.

⁷⁹³ ابن السّراج، الأصول في النّحو، 435/3.

المقصد الأول: رؤية الخليل للضرورة

كان للخليل بن أحمد رؤية متقدمة في فهم خصائص لغة الشعر، إذ أكد خصوصية التشكيل الجمالي للشعراء وتمييزه، ما يجعلهم يحتجون بالشعر لا عليه. فهم يوظفون مستويات اللغة والتداخل اللغوي لتحقيق معانيهم المقصودة، ما يعكس حساً معرفياً بالشعر يتكامل مع المعرفة العروضية والحس الموسيقي.

فالضرورة الشعرية ليست مجرد تجاوز لقواعد النحو، بل هي وجه جمالي متطور في الاستعمال اللغوي يحقق الشعرية ويستدعي التلقي بوعي شمولي غير جامد.

عرف الخليل خصوصية اللغة الشعرية، وتمييزها عن لغة النثر، وبين الركائز التي استند إليها في توضيح معنى الضرورة، فجعل ما يجوز في الشعر والاضطرار في مستوى واحد من مستويات القواعد الشعرية المخصصة، قال: "والشعراء أمراء الكلام، يصرفونه أنى شأوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى، وتقبيده، ومن تصريف اللفظ، وتعقيده، وممد المقصور، وقصر الممدود، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته.. ويحتج بهم، ولا يحتج عليهم".⁷⁹⁴

المقصد الثاني: المستخلص من قول الخليل

يمكن أن نستخلص بعض الأمور من قول الخليل السابق، منها:

أن للشعراء أسلوباً خاصاً يتجهون إليه بإرادتهم "أنى شأوا" للوصول إلى المعنى، وليس لعجز في قدرتهم اللغوية، أو بسبب قيود الشعر. وهذا القول للخليل ينبئ عن نظرة عميقة لطبيعة الشعر، وما يتطلبه من لغة خاصة تمتاز بخصائص معينة، ووصف الخليل للشعراء بأنهم أمراء الكلام يؤكد إعجابه بهم وتقديره لهم، ومرد هذا إلى المعرفة العميقة التي يمتلكها الشعراء بأسرار الكلام، فهم لا يعبرون بطريقة ما إلا ولها وجه في العربية، ولذلك يرجح الصحة في كلامهم، ولا ينظر إليه على أنه غلط؛ فهم قادرون على تغيير التراكيب والإتيان بأخرى مختلفة، وهذا التنوع في التراكيب ليس خطأ؛ لأن الشعراء يستخرجون ما عجز غيرهم عن وصفه.

كما أن تراكيبيهم وأساليبيهم هذه تبقى في دائرة اللغة ولا تخرج عنها، ولو كانت أساليبيهم تخرج عن إطار اللغة لاثمهموا بالخطأ، ولم يكونوا حجة في النحو والقواعد، وهذا يؤكد الصلة بين قول الشاعر في حال الضرورة، وقول المتكلم في الحال العادي.

⁷⁹⁴ محمود بن عمر، الزمخشري، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار (بيروت: مؤسسة الأعلمي، 1412)، 210/5.

وعليه، نرى أنَّ الخليل كان عميقاً في فهم الضرورة الشعريّة، وقد مكّنه حسُّه الموسيقيُّ من وصف أوزان الشعر، وقوافيه، وكان التقاء المعارف اللغويّة والعروضيّة في ذهنه سبب تفاعلٍ وتأثيرٍ متبادلٍ أوصله إلى تقرير أنَّ الشعراء هم أمراء الكلام.

المطلب الثاني: الضرورة الشعريّة عند سيبويه

شغل كتاب سيبويه (ت 180 هـ) العلماء، وأقبلوا عليه مفتونين به، يوضّحونه ويختصرونه ويدرسونه، ويشرحون ما فيه من شواهد، فقد كان شاملاً لأبواب كثيرة في العربيّة، ولم يقتصر على النحو فحسب.

ونقصد من بحثنا في مفهوم الضرورة لديه الوقوف على مفهوم الضرورة الشعريّة عنده، مركزين اهتمامنا عليها.

المقصد الأوّل: تناول سيبويه للضرورة في الكتاب

لم يحصر سيبويه الضرورة في الأبواب الثلاثة التي خصّصها للضرورة الشعريّة، وهي: "باب ما يحتمل الشعر"⁷⁹⁵، و"هذا باب ما يجوز في الشعر من "إيّا" ولا يجوز في الكلام"⁷⁹⁶، و"هذا باب ما رَحِّمَت الشعراء في غير النداء اضطراراً"⁷⁹⁷. يقول السّيرافيّ عن الباب الأوّل من الأبواب المذكورة أنفاً إنّ سيبويه ذكر فيه جملةً من ضرورات الشعر؛ لكي يُري بها الفرق بين الشعر والكلام، ولم يكن غرضه ذكر ضرورة الشعر قصداً إليها نفسها أو لاستقصائها، بل أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التي تقدّمت فيما يعرض من كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور، إذ بدأ سيبويه كتابه بمبدأ عامّ هو قوله: "اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"⁷⁹⁸.

ذكر سيبويه عدداً من الأمور التي تجوز شعراً، ومعظمها يرتبط بالكلمة مفردة، وهذا يدلّ على أنَّ الضرورة عنده أن يقع في الشعر ما لا يجوز أن يأتي مثله في النثر. ونرى أنَّ سيبويه لم يلتزم بتقييد الضرورة بعدم وجود مندوحة للشاعر، وختم الباب بقوله: "وليس شيء يُضطرُّون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهاً"⁷⁹⁹.

⁷⁹⁵ سيبويه، الكتاب، 26/1.

⁷⁹⁶ سيبويه، الكتاب، 362/2.

⁷⁹⁷ سيبويه، الكتاب، 269/2.

⁷⁹⁸ السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 188/1.

⁷⁹⁹ سيبويه، الكتاب، 32/1.

فما يرد في الشَّعر مرتببٌ بقوانين لغويَّةٍ خاصَّةٍ سمحت به، وجاز في هذا المستوى من مستويات الكلام، وهو ليس ممَّا يُلجئهم إليه الوزن، أو تضطرُّهم إليه القافية، كما أنَّه ليس من العبث في اللُّغة. يقول سيبويه: "وما يجوز في الشَّعر أكثر من أن أذكره لك ههنا؛ لأنَّ هذا موضع جُمَلٍ".⁸⁰⁰

لقد صاغ سيبويه أسس نظريَّة الضَّرورة بقوله المشار إليه آنفاً: "وليس شيء يُضطرُّون إليه..". فالشَّاعر حين يحتاج إلى تركيبٍ ما يراعي المشابهة في التَّركيب أو الصِّيغة، أو المعنى، يقول سيبويه: "كما يشبَّهون الشَّيء بالشَّيء، وإن لم يكن مثله، ولا قريباً منه".⁸⁰¹

المقصد الثَّاني: تأمُّل كلام سيبويه

نجد من كلام سيبويه أنَّ الضَّرورة الشَّعريَّة عنده تعتمد على ثلاث ركائز: الشَّبه، والعودة إلى أصل، والتماس وجه من وجوه العلَّة، أو القياس.

وعند تأمُّل مفهوم ما يحتمله الشَّعر عند سيبويه نجده يلامس كُلَّ ما يتعلَّق بالبناء تركيباً ودلالة، يمتدُّ من التَّصرُّف في الكلمة بحذف جزء منها، أو تعقيد العلاقات الدَّلاليَّة بالتَّقديم والتَّأخير، والحذف والإبدال من خلال التَّصرُّف في الأوجه الإعرابيَّة، ويتمُّ ذلك كُلُّه ضمن مفهوم التَّوسُّع في اللُّغة، فأدرك سيبويه كما أدرك الخليل أنَّ للشَّعر لغته الخاصَّة، يقع فيها ما لا يقع في النثر.

وقد ربط بعض الباحثين بين رأي سيبويه ورأي ابن مالك في الضَّرورة الشَّعريَّة، ورأوا أنَّ الرَّاينين متوافقان، ونسبوا إليه أنَّه يرى الضَّرورة فما يُضطرُّ إليه الشَّاعر، حيث لا مندوحة إلى غيره، يقول الدُّكتور محمَّد عبدو فلفل: "إنَّ الضَّرورة عند سيبويه مقصورة على الشَّعر، يأتي بها الشَّاعر لاستقامة الوزن، وسلامة القافية".⁸⁰²

لكنَّ كلام سيبويه يوضِّح أنَّ الضَّرورة ما جاء في الشَّعر ولم يجئ في النثر، اضطرَّ إلى ذلك أم لم يُضطرَّ، أي أنَّها خاصَّة بالشَّعر، وهي لا تفسَّر بالحاجة إلى التزام الوزن والقافية، بل بما يقتضيها المعنى المراد التَّعبير عنه.

ولم يستعمل سيبويه لفظ الضَّرورة صريحاً في كتابه، إلَّا أنَّه استعمل مشتقَّاته ومرادفاته، يقول: "ولكنَّه حذفه لالتقاء الساكنين، وهذا اضطرار"،⁸⁰³ وقال: "فإن اضطرَّ شاعر فقدَّم الاسم".⁸⁰⁴ ومن ذلك

⁸⁰⁰ سيبويه، الكتاب، 32/1.

⁸⁰¹ سيبويه، الكتاب، 182/1.

⁸⁰² محمَّد عبدو فلفل، ما لم يطَّرد في قواعد النُّحو والصَّرَف عند أعلام النُّحاة (د.م. دن، رسالة دكتوراه،

1993)، 160.

⁸⁰³ سيبويه، الكتاب، 169/1.

⁸⁰⁴ سيبويه، الكتاب، 98/1.

قوله: "واعلم أنَّ التَّرخيم لا يكون إلَّا في الدِّاء إلَّا أن يُضطرَّ شاعر".⁸⁰⁵ كما استعمل عبارات متعدّدة مثل: "ويجوز في الشَّعر"،⁸⁰⁶ و"لا يجوز إلَّا في الشَّعر".⁸⁰⁷

إنَّ غموض عبارة سيبويه جعل النُّحاة يختلفون في فهم معنى الضَّرورة لديه، إلَّا أنَّنا نذهب إلى أنَّ رأي سيبويه في الضَّرورة هو أن يقع في الشَّعر ما لا يقع في النَّثر مطلقاً، أي سواء كان للشَّاعر عنه مندوحة أم لا. فسيبويه عند حديثه عن الضَّرورة الشَّعريَّة بدأ بقوله: "اعلم أنَّه يجوز في الشَّعر ما لا يجوز في الكلام"، ولم يقيّد ذلك بما لا مندوحة عنه.

كما أنَّ كثيراً من الشُّواهد التي أوردها سيبويه عن الضَّرورة الشَّعريَّة جاءت فيها روايات تُخرجها عن الضَّرورة، وشواهد أخرى ذكرها سيبويه في أقسام الضَّرورة المختلفة يمكن بتصرُّف يسير إخراجها من الضَّرورة دون كسر للوزن.

المطلب الثالث: الضَّرورة الشَّعريَّة عند ابن جني

يقول ابن جني (ت 392 هـ): "فمتى رأيت الشَّاعر قد ارتكب مثل هذه الضَّرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أنَّ ذلك على ما جَشَمَهُ منه، وإن دَلَّ من وجهٍ على جَوْرِهِ وتَعَسُّفِهِ، فإنَّه من وجه آخر مُؤنِّدٌ بصياله وتخمُّطه، وليس بقاطعٍ دليلٍ على ضَعْفِ لغته، ولا قُصُورِهِ عن اختياره الوجه النَّاطقَ بفصاحته، بل مثله مثلُ مُجري الجَمُوح بلا لجامٍ، ووارد الحرب الضَّرُوس حاسراً من غير احتشامٍ؛ فهو وإن كان ملُوماً في عُنْفِهِ، وتهالكِهِ، فإنَّه مشهودٌ له بشجاعته، وفيضٍ مِنَّتِهِ، ألا تراه لا يجهل أن لو تعرَّع في سلاحِهِ، أو أعصَمَ بلجام جواده، لكان أقرب إلى التَّجاة، وأبعدَ عن المُلْحَاة، لكنَّه جَشَمَ ما جَشَمَهُ على عِلْمِهِ بما يعقُبُ اقتحام مثله إدلالاً بقوة طَبْعِهِ، ودلالةً على شهامة نفسه".⁸⁰⁸

وقال: "فاعرف بما ذكرناه حال ما يرد في معناه، وأنَّ الشَّاعر إذا أورد منه شيئاً، فكأنَّه لأنسه بعلم غرضه، وسُفُور مُرادِهِ لم يرتكب صعباً، ولا جشم إلَّا أمماً وافق بذلك قابلاً له، أو صادفَ غيرَ أنسٍ به، إلَّا أنَّه هو قد استرسل واثقاً وبنى الأمر على أن ليس ملتبساً".⁸⁰⁹

ف رأي ابن جني ك رأي الخليل، وهو أنَّ الضَّرورة ما وقعت في الشَّعر، سواء أكان للشَّاعر عنه مندوحة أم لا. وهو في النَّصِّ السَّابِق يبيِّن أنَّ الشَّاعر لم يرتكب الضَّرورة مُكرَهاً عليها، أو مضطراً إليها.

⁸⁰⁵ سيبويه، الكتاب، 239/2.

⁸⁰⁶ سيبويه، الكتاب، 180/1-174/3.

⁸⁰⁷ سيبويه، الكتاب، 101/1.

⁸⁰⁸ ابن جني، الخصائص، 394/2.

⁸⁰⁹ ابن جني، الخصائص، 395/2.

والمفهوم العام للضرورة عند ابن جني، كما ورد في آرائه عن ارتكاب الشعراء لها؛ أن العرب يرتكبونها مع قدرتهم على تركها، ودليله على ذلك إجازة العرب الوجه الأضعف فيما يحتمل وجهين أو أكثر، فالعرب "تفعل ذلك تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف، لتصح به طريقك، ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجهاً غيره فتقول: إذا أجازوا نحو هذا، ومنه بد، وعنه مندوحة، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلاً، ولا عنه معدلاً؟ ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها، ليعذوها لوقت الحاجة إليها".⁸¹⁰

المطلب الرابع: الضرورة الشعرية عند أبي هلال العسكري

أبو هلال العسكري (ت 395 هـ) لا يرى أي سبب يسمح للشاعر باستخدام الضرورة في شعره؛ لأنه يعدّها أمراً قبيحاً يجب الابتعاد عنه، فالشاعر الحقيقي -من وجهة نظره- هو من يبتعد عن الضرورات؛ لأنّ في ذلك دليلاً على تمكّنه من اللغة، وعلى قدرته على الصياغة البارة، ويرى أنّه ينبغي اجتناب ارتكابها وإن جاءت رخصة من أهل العربية؛ لأنّها قبيحة، وتشين الكلام، وقد استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقبحها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لأنّ بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مزلة، وكذلك لم تكن تُنقَد عليهم أشعارهم، ولو أنّها نُقِدت، وبُهِرَجَ منها المعيب، كما تُنقَد أشعار الشعراء المتأخّرين، لتجنّبوها.⁸¹¹

فهو يرى أنّ الضرورة شاذة؛ لأنّها مخالفة، والمخالفة قبيحة، ولو أنّ الشاعر كان يدركها لتجنّبها، فهو يكره الخطأ، ويهجنه، ويطلب الابتعاد عنه.

المطلب الخامس: مفهوم ابن مالك (ت 672 هـ) الخاص للضرورة الشعرية

رأى جمهور النحاة أنّ الضرورة الشعرية هي ما يحدث في الشعر ولا يحدث في النثر، سواء كان للشاعر مخرج منها أم لا؛ لأنّ الشعر موضع اضطرار، وكثيراً ما يُحرّف الكلام فيه عن أبنيته، وتُحال الأمثلة عن أوضاع صيغها لأجله⁸¹². لأنّه كلامٌ موزون، فتخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحّة الوزن، وقد أجاز العرب فيه ما لا يجوز في الكلام؛ لأنّه موضع أُلْفَت فيه الضرائر.⁸¹³

⁸¹⁰ ابن جني، الخصائص، 62/3.

⁸¹¹ الحسن بن عبد الله بن سهل، أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: المكتبة العصرية، 1419)، 150.

⁸¹² ابن جني، الخصائص، 191/3.

⁸¹³ ابن عصفور، ضرائر الشعر، 13.

ومعنى ذلك أنه ليس من الضروري أن يؤدي الوزن إلى الضرورة الشعرية، فقد تقع الضرورة في الشعر دون اضطرار الوزن إليها. وذهب بعض العلماء، ومنهم ابن مالك، ويُنسب مثل هذا الرأي إلى سيبويه، إلى أن الضرورة هي ما يضطر الشاعر إليه اضطراراً ولا يكون له مخرج منه. وقد صرح ابن مالك بذلك، فعَدَّ وصل "أل" بالمضارع جائزاً اختياراً، ولكنه قليل، وهو عند الجمهور من أقبح الضرورات.⁸¹⁴

هذا الاتجاه في فهم الضرورة اشتهر به ابن مالك، حتى إن من اعترضوا على هذا المذهب وجَّهوا نقدهم إلى ابن مالك وحده، ولم يتعرَّضوا إلى غيره. قال أبو حيَّان: "وأما قوله: وليس هذا بضرورة، إلى آخره، فهذا ليس بشيء؛ لأنه ليس من ضرورة إلا ويتمكن الشاعر من أن يُبدلها بنظم آخر، فعلى هذا يستحيل أن توجد ضرورة، فالمصنّف لا يفهم معنى الضرورة".⁸¹⁵

هذان المذهبان هما أشهر المذاهب في الضرورة، غير أن مذهب الجمهور يجد تأييداً وقبولاً من عامة النُّحاة، لذا صارت الآراء الأخرى آراء فردية لم تجد كثيراً من الأنصار.

المبحث الثالث: الضرورات النحوية في شعر الفرزدق

الفرزدق من أفصح شعراء العربية، وقد مرَّ معنا أن النُّحاة قد أكثروا الاحتجاج بشعره، حتى فاقت أبياته أبيات امرئ القيس والشُّعراء الجاهليين عند بعضهم. ومثل هذا الشاعر يتوقَّع أن يكون لجوؤه إلى الضرورة قليلاً قياساً بغيره، يؤيد هذه الفكرة قوّته اللغوية، وتمكُّنه من موهبته الشعرية.

وقد واجهتني بعض الصُّعوبات في إحصاء أبيات الفرزدق الواردة في كتب العروض والقافية؛ بسبب عدم نسبة الأبيات إلى قائلها في هذه الكتب، فنذر أن تجد فيها بيتاً معزواً إلى الشاعر الذي قاله، ولعلَّ ذلك يتعلَّق بطبيعتها غير القائمة على الحجية اللغوية، وإنما تورد الأبيات فيها على سبيل التمثيل لمعرفة الأوزان العروضية وجوزات الحشو والقافية وما يرد في الشعر من ضرورات، وبما أن الضرورات الشعرية تُعدّ من المسائل المشتركة بين علم العروض وعلم النحو والصَّرف والمعجم، كان الخيار هو اللُّجوء إلى كتب النحو والصَّرف لمعرفة الأبيات العائدة للفرزدق، كما كان ديوانه أيضاً مساعداً في معرفة الأبيات التي تعود إليه.

⁸¹⁴ ابن مالك، شرح التسهيل، 202/1.
⁸¹⁵ أبو حيَّان الأندلسي، التذييل والتكميل، 199/8.

وننبيّه هنا إلى أنّ معظم هذه الأبيات قد مرّت في فصلي الطّواهر النّحويّة والطّواهر الصّرفيّة في شعر الفرزدق، ونوردها هنا اختصاراً للإشارة إلى جوانب الضّرورة فيها، وكيف نظر إليها العلماء من هذه النّاحية.

المطلب الأوّل: الفصل والتّقديم والتّأخير

نتناول في هذا المطلب الضّرورة الشّعريّة في حالات التّقديم والتّأخير أو الفصل، من خلال ستة مقاصد، الأوّل منها لتقديم وتأخير ما لا يكون مثله في النّثر، والثّاني للفصل بين حرف الجرّ والاسم المجرور، والثّالث للفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف، والرّابع للفصل بين الحروف الّتي لا يليها إلّا الفعل في النّثر، والخامس لتقديم الجارّ والمجرور على اسم التّفصيل، والسادس لتقديم الصّفة.

المقصد الأوّل: تقديم وتأخير ما لا يكون مثله في النّثر

الشّاهد قول الفرزدق⁸¹⁶

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

موضع الشّاهد: تقديم المستثنى "إِلَّا مُمْلَكًا". يريد: وما مثله حيّ يقاربه إلّا مُمْلَكًا، أبو أمّ ذلك المملّك أبوه، فدلّ بهذا على أنّه خالّه؛ ونصب مملّكاً لأنّه استثناء مقدّم⁸¹⁷. فتعسّف هذا التعسّف الشّديد، ووضع أشياء في غير مواضعها.⁸¹⁸

وقد عدّ ابن عصفور وأبو حيّان الأندلسيّ أنّ الشّعر حين يكثر فيه التّقديم والتّأخير، وإخراج الكلام عن وضعه حتّى لا يفهم منه المعنى المراد إلّا بعد تدبّر طويل، عدّاه قبيحاً جدّاً لا ينبغي لأحد أن يرتكبه، وذكر من ذلك هذا البيت وبيتاً آخر للفرزدق أيضاً.⁸¹⁹

المقصد الثّاني: الفصل بين حرف الجرّ والمجرور

الشّاهد قول الفرزدق:⁸²⁰

وَإِنِّي لِأَطْوِي الْكَشْحَ مِنْ دُونِ مَا انْطَوَى وَأَقْطَعُ بِالْحَرْقِ الْهَبُوعَ الْمُرَاجِمَ

⁸¹⁶ الفرزدق، ديوانه، 113.

⁸¹⁷ القرّاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضّرورة، 309.

⁸¹⁸ محمّد بن عمران بن موسى، المرزباني، الموشّح في مآخذ العلماء على الشّعراء، تحقيق محمّد حسين شمس

الدين (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1995)، 124.

⁸¹⁹ ابن عصفور، ضرائر الشّعر، 212 وما بعدها؛ وأبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضّرّب، 2433/5.

⁸²⁰ تقدّم تخريجه، 94.

موضع الشَّاهد قوله: "بالخرق الهَبُوع"، إذ فصل بين الباء والمجرور "الهَبُوع" بكلمة "الخرق".
وقد ذكر ابن عصفور أنَّ هذا النَّوع من الفصل قبيحٌ، وهو أقبح من الفصل بين المضاف والمضاف إليه.⁸²¹

المقصد الثالث: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف

الشَّاهد قول الفرزدق:⁸²²

يا من رأى عارضاً أسرَّ به بينَ ذراعَيَّ وجبهة الأسد

موضع الشَّاهد فيه قوله: "بينَ ذراعَيَّ وجبهة الأسد"، فصل بين "ذراعي" والمضاف إليه "الأسد" بالمعطوف "وجبهة".

قال ابن عصفور: "والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور من الضرائر الحسنة. ومثله في الحُسن الفصل بينهما بالمعطوف على الاسم المضاف مع حرف العطف".⁸²³

المقصد الرابع: الفصل بين الحروف التي لا يليها إلَّا الفعل في النَّثر

الشَّاهد قول الفرزدق:⁸²⁴

فَلَمَّا لِلصَّلَاةِ دَعَا الْمُنَادِي نَهَضْتُ وَكُنْتُ مِنْهَا فِي غُرُورٍ

موضع الشَّاهد فيه: "فَلَمَّا لِلصَّلَاةِ- دعا المنادي"، فصل بين "لَمَّا" والفعل بالجار والمجرور "لِلصَّلَاةِ". قال ابن جني: "وقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف".⁸²⁵

المقصد الخامس: تقديم الجار والمجرور على فعل التَّفضيل

الشَّاهد قول الفرزدق:⁸²⁶

وقالت لنا: أهلاً وسهلاً، وزودت جَنَى النَّحْلِ بل ما زودت منه أطيبُ

موضع الشَّاهد فيه قوله: "منه أطيبُ"، قدَّم الجار والمجرور "من" على فعل التَّفضيل "أطيب"،
والعبارة ليست استفهاميةً، وهذا ممَّا لا يجوز إلَّا في ضرورة الشَّعر عند كثيرٍ من النُّحويين.⁸²⁷

⁸²¹ ابن عصفور، ضرائر الشعر، 200.

⁸²² تقدَّم تخريجُه، 90.

⁸²³ ابن عصفور، ضرائر الشعر، 194.

⁸²⁴ الفرزدق، ديوانه، 55.

⁸²⁵ ابن جني، الخصائص، 392/2.

⁸²⁶ الفرزدق، ديوانه، 30.

⁸²⁷ إبراهيم بن صالح الحندود، الضَّرورة الشَّعرية ومفهومها لدى النُّحويين دراسة على ألفية ابن مالك (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 2001)، 474.

المقصد السادس: تقديم الصفة

الشاهد قول الفرزدق: 828

مُتَقَلِّداً لأبيه كَانَتْ عِنْدَهُ أرباقَ صاحبِ ثَلَّةٍ وبِهامٍ

موضع الشاهد فيه: تقديم الصفة "متقلداً"، يريد: متقلداً أرباق صاحب ثلّة وبهام كانت عنده لأبيه،

فقدّم النعت على المنعوت بدلاً منه. 829

وقال السّيرافي: "أراد: متقلداً أرباق صاحب ثلّة وبهام كانت عنده، فقدّم النعت على المنعوت، ولم

يكن النعت باسم فيقع الفعل عليه، وهو متقلّد، ويجعل المنعوت بدلاً منه". 830

المطلب الثاني: حالات الأفراد والتثنية والجمع

نتناول في هذا المطلب حالات الضرورة المتعلقة بالأفراد والتثنية، من خلال أربعة مقاصد، الأول وضع الجمع موضع المفرد وجعله بدلاً منه، والثاني استعمال المثنى في موضع الجمع، والثالث إضافة اثنين إلى اثنين، والرابع أن يجعل في الفعل ذي الفاعل الصريح علامة من التثنية أو الجمع.

المقصد الأول: وضع الجمع موضع المفرد وجعله بدلاً منه

الشاهد قول الفرزدق: 831

وَإِذَا ذَكَرْتَ أَبَاكَ أَوْ أَيَّامَهُ أَخْزَاكَ حَيْثُ تُقْبَلُ الْأَحْجَارُ

موضع الشاهد فيه: "تُقْبَلُ الْأَحْجَارُ"، استعمل الجمع بدلاً من المفرد في قوله "الأحجار"، وإنما

هو حجرٌ واحدٌ، وهو ما لا يسوغ في حال السعة. 832

ومن ذلك أيضاً قوله: 833

وَيَا لَيْتَ زُرَاءَ الْمَدِينَةِ أَصْبَحَتْ بِأَحْفَارٍ فَلَجٍ أَوْ بِسَيْفِ الْكَوَاطِمِ

يريد: "الحفر"، و"كاظمة"، ووجه ذلك أن العرب قد توقع على الجزء اسم الكل. 834

828 الفرزدق، ديوانه، 663.

829 ابن عصفور، ضرائر الشعر، 212.

830 السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 247/1.

831 تقدّم تخريجه، 134.

832 ابن عصفور، ضرائر الشعر، 256.

833 تقدّم تخريجه، 133.

834 ابن عصفور، ضرائر الشعر، 256.

المقصد الثاني: استعمال المثنى في موضع الجمع

الشَّاهد قول الفرزدق: 835

وَمَا قُمْتُ حَتَّى كَادَ مَنْ كَانَ مُسْلِمًا لِيَلْبَسَ مُسَوِّدِي ثِيَابِ الْأَعَاجِمِ

موضع الشَّاهد فيه: "مسوِّدي"، استعمل المثنى هنا في موضع الجمع، وجعلها بدلاً منه، حيث لا يجوز مثله في الكلام، وهو يريد: مسوِّدات ثياب الأعاجم. 836

المقصد الثالث: إضافة اثنين إلى اثنين

الشَّاهد قول الفرزدق: 837

بِمَا فِي فُؤَادِنَا مِنَ الْهَمِّ وَالْهَوَى فَيَبْرَأُ مِنْهَا ضُفُودُ الْمُسَقَّفِ

موضع الشَّاهد فيه: "فؤادينا"، إذ أضاف المثنى "فؤادين" إلى "نا" الدَّالَّة على المتكلمين، سواء أكانوا اثنين أو أكثر، وكان الوجه أن يجمع الفؤاد، وهذا ممَّا يجوز، فيقول: أَشْبَعْتُ بَطْنَيْهِمَا، والوجه أن يقول: أَشْبَعْتُ بطونهما، قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَقَدْ صَعَتُ فُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم، 4/66]، فإذا احتاج الشاعر ردَّ إلى التَّنْبِيهِ. 838

المقصد الرابع: أن يجعل في الفعل ذي الفاعل الصريح علامة من التَّنْبِيهِ أو الجمع

الشَّاهد قول الفرزدق: 839

وَلَكِنْ دِيافِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ بَحُورَانِ يَعَصِرْنَ السَّلِيلَ أَقَارِبُهُ

موضع الشَّاهد فيه: "يعصرن"، حيث جاء بالضَّمير الدَّال على جماعة الإناث مع ذكر الفاعل فيما

بعد.

835 ابن قتيبة، المعاني الكبير، 485/1؛ وأبو عليّ الفارسي، كتاب الشعر، 133؛ وابن عصفور، ضرائر الشعر، 256؛ وأبو حيَّان الأندلسي، ارتشاف الضَّرْب، 2444/5؛ وهو في ديوانه برواية مختلفة تفوت الاستشهاد به، يقول: فَمَا قُمْتُ حَتَّى هَمَّ مَنْ كَانَ مُسْلِمًا ** لِيَلْبَسَ مُسَوِّدًا ثِيَابِ الْأَعَاجِمِ الفرزدق، ديوانه، 658.
836 ابن عصفور، ضرائر الشعر، 255.
837 الفرزدق، ديوانه، 432؛ ومحمَّد بن أبي الخطاب القرشي، أبو زيد، جمهرة أشعار العرب، تحقيق علي البجاوي (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنَّشر والتَّوزيع، د.ت)، 878؛ وسيبويه، الكتاب، 623/3؛ وبلا نسبة لدى ابن يعيش، شرح المفصل، 155/4؛ والسُّيوطي، همع الهوامع، 197/1.
838 القرَّاز القيرواني، ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة، 353.
839 تقدَّم تخريجه، 62.

المطلب الثالث: حالات الضمائر وحروف المعاني

نتناول في هذا المطلب الضرورات المتعلقة بالضمائر وحروف المعاني من خلال ثلاثة مقاصد، الأول إظهار الضمير في الموضع الذي أنت مستغن عن إظهاره فيه، والثاني استعمال (إمّا) غير مكررة، والثالث المجازاة بـ(إذا).

المقصد الأول: إظهار الضمير في الموضع الذي أنت مستغن عن إظهاره فيه

الشاهد قول الفرزدق: 840

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَنَارِكَ حَقُّهُ وَلَا مُنْسَى مَعْنُ وَلَا مُتَبَيِّرُ

موضع الشاهد فيه: "ما معن.. ولا منسى معن"، ذكر الاسم الظاهر "معن"، وكان يُغني الضمير عن ذكره.

المقصد الثاني: استعمال (إمّا) غير مكررة

الشاهد قول الفرزدق: 841

تُهَاضُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ حَيَالُهَا

موضع الشاهد فيه: جميع البيت إذ حذف الفرزدق "إمّا" قبل "بدار" واكتفى بالثانية مستغنياً بها عن التكرار. 842

المقصد الثالث: المجازاة بـ(إذا)

الشاهد قول الفرزدق: 843

تَرْفَعُ لِي خَنْدِيفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَاراً إِذَا مَا حَبَبْتُ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ

موضع الشاهد فيه: جاء الفعل "تقد" مجزوماً بـ"إذا"، وحكمها ألا تجزم، إلا أنها شُبّهت للاضطرار بـ"متى"، من حيث كانت مثلها، فكلاهما ظرف زمان، وفي كل واحدٍ منهما معنى الشرط، فحُكِمَ لها لأجل ذلك بحكم "متى"، فجزم بها. 844

840 تقدّم تخريجه، 94.

841 الفرزدق، ديوانه، 476.

842 ابن عصفور، ضرائر الشعر، 162؛ وابن مالك، شرح الكافية الشافية، 228/3.

843 تقدّم تخريجه، 104.

844 ابن عصفور، ضرائر الشعر، 298.

المطلب الرابع: حالات (كان) وإبدال الحكم من الحكم

نتناول في هذا المطلب ثلاثة مقاصد، الأول زيادة (كان) للدلالة على الزمان الماضي، والثاني جعل اسم (كان) نكرة، وخبرها معرفة، والثالث إبدال الحكم من الحكم.

المقصد الأول: زيادة (كان) للدلالة على الزمان الماضي

الشَّاهِد قول الفرزدق: 845

فِي حَوْمَةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ -كَانَ- وَالْإِسْلَامِ

موضع الشَّاهِد فيه مجيء "كان" زائدة؛ للدلالة على الزمان الماضي. 846

المقصد الثاني: جعل اسم (كان) نكرة، وخبرها معرفة

الشَّاهِد قول الفرزدق: 847

أَسْكَرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ

موضع الشَّاهِد فيه قوله: "أسكرانُ كان ابنُ المِراغة"، فقد جاء سكران بالرفع، وجاء "ابن" بالنصب.

المقصد الثالث: إبدال الحكم من الحكم

المقصود بإبدال الحكم من الحكم أمور؛ منها قلب الإعراب، أو غيره من الأحكام؛ لأنَّ اللَّفْظَ إِذَا قُلِبَ حَكْمُهُ أُعْطِيَ بَدْلُهُ حَكْمٌ غَيْرُهُ. 848

الشَّاهِد قول الفرزدق: 849

وَوَفَّرَاءَ لَمْ تُحْزَرْ بِسَيْرٍ وَكَيْعَةٍ غَدَوْتُ بِهَا طَيِّياً يَدِي فِي رِشَائِهَا

موضع الشَّاهِد فيه: "طَيِّياً يَدِي فِي رِشَائِهَا"، يريد: طَيِّياً رِشَاؤُهَا فِي يَدِي. 850

845 الفرزدق، ديوانه، 662.

846 ابن عصفور، ضرائر الشعر، 77.

847 تقدّم تخريجها، 63.

848 ابن عصفور، ضرائر الشعر، 266.

849 الفرزدق، ديوانه، 32.

850 ابن عصفور، ضرائر الشعر، 266 وما بعدها.

المبحث الرابع: الضَّرورات الصَّرْفِيَّة في شعر الفرزدق

سوف نستعرض في هذا المبحث أبرز الضَّرورات الصَّرْفِيَّة في شعر الفرزدق، وقد سبق أن توقَّفنا عند معظمها في الفصل الخاص بالظواهر الصَّرْفِيَّة في شعر الفرزدق، إلَّا أنَّ التَّطَرُّق إليها هناك كان بوصفها ظواهر صرفيَّة، ولم نتطرَّق إلى جوانب الضَّرورة فيها.

المطلب الأول: الانزياح في استعمال الأسماء

نتناول في هذا المطلب ثلاثة مقاصد، الأول أن يُستعمل الاسم للضَّرورة استعمالاً لا يجوز في النثر، والثاني استعمال الاسم استعمالاً لا يجوز في النثر، والثالث إجراء المعتلِّ من الأسماء مُجرى السَّالم.

المقصد الأول: أن يُستعمل الاسم للضَّرورة استعمالاً لا يجوز في النثر

الشَّاهد قول الفرزدق: 851

ما أَنتَ بِالْحَكَمِ الثَّرَضَى حُكُمَتُهُ ولا الأَصِيلَ ولا ذي الرَّأْيِ والجَدَلِ

موضع الشَّاهد فيه: "الثَّرَضَى"، دخلت "أل" التَّعْرِيف على الفعل المضارع مباشرة؛ لأنَّها بمعنى الَّذِي، أي: الَّذِي ثَرَضَى، وهي لا تدخل في الكلام إلَّا على اسم الفاعل أو اسم المفعول، نحو: الضَّارِبُ، والمضروب، لكنَّه لَمَّا اضطرَّ جعل وصلها بالفعل بدلاً من وصلها باسم الفاعل، إجراء لها في ذلك مُجرى ما هي في معناه، أي "الَّذِي". 852 وعدَّ الرُّمَّانِيُّ ذلك من أقبح الضَّرورات. 853

المقصد الثاني: استعمال الاسم استعمالاً لا يجوز في النثر

الشَّاهد قول الفرزدق: 854

أَتَنَّهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ صَلَاةٌ وَرْسٍ وَسَطُهَا قَدْ تَقَلَّفا

851 الأنباري، الإنصاف، 521/2؛ والبغدادى، خزانة الأدب، 32/1؛ والأزهري، شرح التصريح، 142-38/1؛ وابن منظور، لسان العرب، 565/12-9/6؛ والعيني، المقاصد النحويَّة، 111/1؛ وليس في ديوانه؛ وهو بلا عزو لدى ابن هشام، أوضح المسالك، 20/1؛ وله، تخلص الشواهد، 154؛ والمرادى، الجنى الداني، 350/1؛ والسُّيوطي، همع الهوامع، 85/1.

852 ابن عصفور، ضرائر الشعر، 288.

853 علي بن عيسى بن علي، أبو الحسن الرُّمَّاني، معاني الحروف، تحقيق عبد الفتَّاح شبلي (القاهرة: دار الشُّروق،

1981)، 68.

854 البغدادى، خزانة الأدب، 96-92/3؛ وابن جني، الخصائص، 369/2؛ وابن منظور، "وسط"، 426/7،

"جلم"، 103/12؛ ورواية الديوان، 459:

رَمَتُهُ بِمَجْمُوشٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ ** صَلَاةٌ وَرْسٍ نَصْفُهَا قَدْ تَقَلَّفا

وهو بهذه الرواية لا شاهد فيه. مجلوم: أي مخلوق، يعني بذلك فرج المرأة: الصَّلَاة: مدقَّ الطَّيِّب، والورس: نبات معروف لونه أصفر.

موضع الشاهد: "وسط"، إذ جعلها ساكنة السين وليست في محل ظرف، وهو استعمال للضرورة لا يجوز في سعة الكلام، فاستعمل "وسط" في حال إخراجها عن الظرفية، وجعلها مرفوعة بالابتداء ساكنة السين، وحكمها إذا أخرجت عن الظرفية أن تستعمل مفتوحة السين، وإنما تسكن تشبيهاً إذا استعملت ظرفاً.⁸⁵⁵

المقصد الثالث: إجراء المعتل من الأسماء مجرى السالم

الشاهد قول الفرزدق:⁸⁵⁶

فلو كان عبدُ الله مولًى هَجَوْتُهُ ولكنَّ عبدَ الله مولًى مواليا
وقوله أيضاً:⁸⁵⁷

قد عَجِبْتُ مِنِّي ومن يُعَلِّيا لما رَأَتْنِي خَلْقاً مُقَلِّيا
موضع الشاهد في البيتين: إثبات حرف العلة في الموضع الذي يجب حذفه فيه في سعة الكلام، إجراء للمعتل مجرى الصحيح، في لفظتي "مواليا"، و"يُعَلِّيا".⁸⁵⁸

المطلب الثاني: حالات التثنية والجمع

نتناول في هذا المطلب ثلاثة مقاصد، الأول تثنية الواحد الذي لا يُعلم له في مكانه ثانٍ، والثاني تثنية الأعداد ممّا لا يجوز في النثر، والثالث جمع المذكر على ما يُجمع عليه المؤنث.

المقصد الأول: تثنية الواحد الذي لا يُعلم له في مكانه ثانٍ

الشاهد قول الفرزدق:⁸⁵⁹

أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنِّي ابْنُ صَاحِبِ صَوَارٍ وَعِنْدِي حُسَامَا سَيْفِهِ وَحَمَائِلُهُ
موضع الشاهد فيه: "حساما"، فقد ذكر الحسام مثنيّ هنا، وهو لا يكون إلا واحداً.

المقصد الثاني: تثنية الأعداد ممّا لا يجوز في النثر

الشاهد قول الفرزدق:⁸⁶⁰

⁸⁵⁵ ابن عصفور، ضرائر الشعر، 290.
⁸⁵⁶ تقدّم تخريجه، 150.
⁸⁵⁷ تقدّم تخريجه، 173.
⁸⁵⁸ ابن عصفور، ضرائر الشعر، 42.
⁸⁵⁹ الفرزدق، ديوانه، 566؛ وأبو عبيدة، شرح نقائض جرير والفرزدق، 776/3.
⁸⁶⁰ ابن عصفور، ضرائر الشعر، 299؛ وإميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية (بيروت: دار الكتب العلمية، 1996)، 268/7؛ وبلا نسبة: أبو حيّان، تذكرة النحاة، 685؛ والسُّيوطي، همع الهوامع، 160/1.

قُلْنَ نَسْتَطِيعُوا أَنْ تُزِيلُوا الَّذِي رَسَا لَنَا عِنْدَ عَالٍ فَوْقَ سَبْعِينَ دَائِمٍ

موضع الشاهد: "سبعين"، ثنى كلمة "سبع"، في إشارة إلى السماوات السبع والأرضين السبع، ولا يجوز ذلك في سعة الكلام؛ لأن أسماء العدد استغنت العرب ببعضها عن تثنية بعض، عدا مئة وألف، فإنهما يثنيان في سعة الكلام؛ لأنه ليس في أسماء العدد ما يغني عن تثنيتهما، فلما اضطرّ الفرزدق هنا شبه "سبعاً" بمئة وألف.⁸⁶¹

المقصد الثالث: جمع المذكر على ما يُجمع عليه المؤنث

الشاهد قول الفرزدق: ⁸⁶²

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضْعَ الرِّقَابِ نَوَاسِ الْأَبْصَارِ

موضع الشاهد فيه: "نواكس"، فقد جمع "ناكس" على نواكس، الذي هو جمع "ناكسة"؛ لأن فواعل جمع فاعلة، إلا أنه يجوز للشاعر جمع المذكر على ما يُجمع عليه المؤنث.⁸⁶³

المطلب الثالث: حالات الحروف الضمائر والحركات

نتناول في هذا المطلب أربعة مقاصد، الأول إبدال الهمزة في الموضع الذي لا يقوم فيه الشعر بتحقيقها ولا بتخفيفها، والثاني بدل الحروف بعضها من بعض، ووضع ضمير النصب المتصل بدل ضمير النصب المنفصل أو بدل النفس، والثالث إشباع الحركات بحرف مدٍّ من جنسها، والرابع الجمع بين العوض والمعوض منه.

المقصد الأول: إبدال الهمزة في الموضع الذي لا يقوم فيه الشعر بتحقيقها ولا بتخفيفها

الشاهد قول الفرزدق: ⁸⁶⁴

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَالِ عَشِيَّةً فَارَعِي فَرَارَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

موضع الشاهد فيه: "هَنَّاكَ"، فقد أبدل الهمزة في "هَنَّاكَ"؛ لأن الوزن لا يستقيم إلا بتسكينها، وهذا ما لا يتحقق بلفظها همزة؛ لأنها ستحمل حركة البناء، وكذلك بالتخفيف.

⁸⁶¹ ابن عصفور، ضرائر الشعر، 299.

⁸⁶² تقدّم تخريجه، 127.

⁸⁶³ القزاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، 248.

⁸⁶⁴ تقدّم تخريجه، 160.

المقصد الثاني: بدل الحروف بعضها من بعض، ووضع ضمير النصب المتصل بدل ضمير النصب المنفصل أو بدل النفس

الشاهد قول الفرزدق: 865

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ بِالْدَّهْرِ الدَّهَارِيرِ

في البيت شاهدان على الضرورات الشعرية:

الأول: إبدال الحروف بعضها من بعض دون حاجة في كلمة "الدَّهَارِيرِ"، فهو يريد: مذ دهر الأَدَاهِيرِ، إلّا أنّه لمّا احتاج إلى العوض جعل الرّاء عوضاً من الهمزة. 866

الثاني: ذكر الضمير المنفصل بدلاً من الضمير المتصل في قوله: "ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ"، وكان الوجه أن يقول: "ضَمِنْتُهُمْ".

المقصد الثالث: إشباع الحركات بحرف مدٍّ من جنسها

الشاهد قول الفرزدق: 867

تَنْفِي يَدَاها الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَاذُ الصِّيَارِيفِ

موضع الشاهد: "الصِّيَارِيفِ"، و"الدَّرَاهِيمِ"، فقد أشبع الكسرة بحرف مدٍّ من جنسها، وهو الياء.

المقصد الرابع: الجمع بين العوض والمعوّض منه

الشاهد قول الفرزدق: 868

هُمَا نَفْتَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا عَلَى النَّاحِجِ الْعَاوِي أَشَدُّ رَجَامِ

865 تقدّم تخريجه، 133.

866 القزّاز القيرواني، ما يجوز للشّاعر في الضرورة، 279.

867 تقدّم تخريجه، 149.

868 الفرزدق، ديوانه، 594؛ وسيبويه، الكتاب، 365/3-622؛ وأبو حيّان الأندلسي، تذكرة النّحاة، 143؛ والبغداديّ، خزنة الأدب، 460/4-464-476/7-546؛ وابن منظور، "فهم"، 459/12، "فوه"، 526-528/13؛ وابن جنّي، المحتسب، 238/2؛ وبلا نسبة لدى أبي البركات الأنباريّ، أسرار العربية، 235؛ والميرد، المقتضب، 240/3؛ والأنباريّ، الإنصاف، 345/1؛ وابن دريد، جمهرة اللّغة، 1307/3؛ وابن جنّي، الخصائص، 170/1-147/3-211؛ والرّضّي الأستراباذيّ، شرح الشّافية، 215/3-158/3؛ والسّيوطيّ، همع الهوامع، 198/1؛ وله، الأشباه والنظائر في النّحو، 216/1.

موضع الشَّاهد: تنثية "فموين" برِدِّ الواو وجعلها في موضع لام الفعل، وهذا ممَّا يجوز للشَّاعر،
فالميم في "فم" بدل من الواو الَّتِي كانت في "فو" فَلَمَّا جُعِلَ اسماً منفصلاً رَدُّوا الواو مع الميم، وقد أنكر
هذا بعضهم ولم يُجِزْهُ، وذكر أنَّ الفرزدق قال هذا في حين اختلاطه.⁸⁶⁹



⁸⁶⁹ الفرَّاز القيرواني، ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة، 240.



الخاتمة

لقد اتَّسم الأسلوب النَّحويُّ والصَّرفيُّ في شعر الفرزدق بطابع مزدوج يجمع بين الالتزام بالقواعد المقرَّرة، والتَّوسُّع الواعي في استخدام الضَّرائر، وذلك ضمن ما تسمح به الضَّرورة الشَّعرية من جهة، وما تُبيحه أصول العربية من جهة أخرى. فقد أظهر الفرزدق مرونةً لافتةً في البناء النَّحوي؛ كأن يجيء الفاعل جملة مؤوَّلة بالمصدر، أو أن يسند الفعل إلى ضمير الجمع مع وجود الفاعل الظَّاهر، وغير ذلك، وهي أنماط تركيبية تؤكِّد تملُّكه للسياقات النَّحوية، وتصرفه فيها بثقة وحريَّة.

وعلى الصَّعيد الصَّرفي تجلَّت في شعره ظواهر متنوِّعة تدلُّ على جرأة لغوية واعية، كتصغير الألفاظ على غير القياس، وجمع الأسماء بصيغ غير مألوفة، واستعمال أبنية الاشتقاق بمعانٍ مغايرة للأصل، إضافة إلى ظواهر الإبدال والحذف، والجمع بين العَوْض والمعوَّض منه. وعلى الرَّغم من غرابة بعض هذه التَّراكيب، فإنَّها في مجملها لا تخرج عن طوق السَّماع العربي، أو ما أقرَّه أئمَّة النَّحو كسيبويه والخليل وأبي عليِّ الفارسي، بل إنَّها تُسهم في إثراء النَّسيج الشَّعري وتكثيف دلالاته.

وبناءً على ذلك يمكن القول إنَّ أسلوب الفرزدق يقوم على التَّوفيق بين السَّليقة والقياس، وبين الضَّرورة والمشروعية، فقد استطاع أن يوظِّف إمكانات اللُّغة بانضباط لا يُخل، وحريَّة لا تخرج عن الجادة، فبرزت في شعره لغة قويَّة متينة، تُنبئ عن شاعر أصيل، واسع الاطِّلاع على دقائق اللُّغة وطبيعة نظامها، مدركٍ لحدود الضَّرورة، ومتمرِّس في استخدامها دون تكلف أو ابتذال.

ويمكننا أن نوجز أبرز النَّتائج التي توصَّلتنا إليها في صلب موضوعنا، أي السَّعي إلى إحصاء الظَّواهر النَّحوية والصَّرفية في شعر الفرزدق، بما يأتي:

1. يجوز، في باب الفاعل، أن يأتي الفاعل جملة مؤوَّلة بالمصدر إذا لم يكن الفعل قلبياً معلَّماً بالاستفهام، ويجوز أيضاً رفع الفاعل بالمصدر المضاف إلى المفعول به، وإسناد الفعل إلى ضمير الجمع المتَّصل مع وجود الفاعل الظَّاهر، وكل ذلك ممَّا وقع للفرزدق في شعره.
2. من الظَّواهر النَّحوية التي وقعت في شعر الفرزدق رفع النَّكرة اسماً لكان، مع كون الخبر معرفةً، وتقديم معمول الخبر على اسم كان، وإمكانية توجيه بعض الشَّواهد لديه على الابتداء بالنَّكرة، ورفع الاسم بعد (حتَّى) على اعتبار أنَّ من معانيها الابتداء.
3. من الظَّواهر النَّحوية التي نصادفها في شعر الفرزدق في باب الخبر: الإخبار بالمعرفة؛ على خلاف ما هو مألوف في الجملة الاسميَّة، ورفع خبر أفعال المقاربة للسَّببي، وهو الاسم الظَّاهر المضاف إلى ضمير يعود إلى اسم سابق مذكور، ورفع ما يُظنُّ أنَّه خبر (أصبح) على أنَّه خبر لمبتدأ مُضمَّر، ومجي خبر (لعلَّ) ماضياً، وهو خلاف ما تُجيزه القاعدة النَّحوية، وقد

- توصّلت الدّراسة إلى جواز ذلك؛ لثبوتِه سماعاً، ورجاحته قياساً. واستغناء الجملة الخبريّة عن الضّمير الّذي يربطها بالمبتدأ، وتوسّط خبر (ما) الحجازيّة ونصبه، وهو ممّا يخالف شروط النّحاة لأجل إعمالها، وتجرد خبر (عسى) من (أن)، علماً أنّ الأكثر فيها أن يقترن خبرها بها.
4. وردت أساليب النّصب على المدح والنّصب على الاختصاص في شعر الفرزدق بما يتوافق مع القاعدة النّحويّة دون شذوذ أو مخالفة.
5. من الطّواهر النّحويّة في شعر الفرزدق في باب المنصوبات: نصب المصدر على الحال، وهو ممّا يخالف شروط النّحاة فيه؛ إذ ينبغي أن يكون مشتقاً، وفي مثل هذه الحالات فإنّه يؤوّل بالمشتقّ، ومن ذلك أيضاً نصب (غير) على الاستثناء المنقطع، وتكرار الاستثناء بغير عطف، وإعمال (لا) النّافية للجنس زائدة، وهو من الحالات الشّاذّة لاستعمالها على هذا النّحو.
6. من الطّواهر النّحويّة في شعر الفرزدق ممّا يتّصل بالحذف: حذف اسم (لكنّ) وتقديره بضمير متّصل، مع إمكانيّة تجنّب ذلك، وحذف المنادى من سياق الكلام لفظاً وتقديره معنى، وترخيم ما في آخره زائدان بحذفهما معاً.
7. من الطّواهر النّحويّة لدى الفرزدق في باب المجرورات: عدم استيفاء المضاف للمضاف إليه، وإدخال الألف واللام على المضاف، وجرّ معمول اسم الفاعل بالإضافة، وجرّ المعطوف على خبر (ليس) توهُماً بدخول الجارّ على خبرها، والفصل بين الجارّ والمجرور للضرورة، وكذلك بين المضاف والمضاف إليه، وجرّ تمييز (كم) الخبريّة مع الفصل بينهما بالجارّ والمجرور، وإعمال حرف الجرّ محذوفاً، وهو من الشّاذّ النّادر.
8. من الطّواهر النّحويّة لدى الفرزدق إظهار الياء وحركة الجر الفرعيّة (الفتحة) على الاسم المنقوص الممنوع من الصّرف، وجرّ العلم المنقوص الممنوع من الصّرف بفتحة ظاهرة.
9. الجزم بـ(إذا) للضرورة الشّعريّة، تشبيهاً لها بـ(إن) أو بـ(متى)، من الطّواهر النّحويّة المتكرّرة في شعر الفرزدق. وممّا ألجئ الفرزدق إليه أيضاً بسبب الضرورة الشّعريّة مجيء الضّمير منفصلاً مع إمكانيّة إتيانه متّصلاً.
10. يُضيف الفرزدق (لذن) إلى الجملة، وهو من الحالات القليلة والنّادرة في الطّواهر النّحويّة، وكذلك استعمال (مذّ) بوصفها اسماً، ومن الطّواهر أيضاً زيادة (كان) مسندة إلى ضمير، وهو ما يُجيزه بعض النّحاة كسيبويه والخليل وأبي عليّ الفارسيّ، ولا يجيز آخرون مثل ذلك، ويرونها غير زائدة، كالمبرّد، وأكثر النّحويّين.
11. من الطّواهر النّحويّة في شعر الفرزدق: إعمال المتأخّر في باب التّنازع، وفقاً لما ذهب إليه البصريّون في ذلك، وإلغاء عمل الفعل القلبيّ في حال توسّطه أو تأخّره عن معموليه، في حين

أَنَّ التَّوَسُّطَ أَوْ التَّأَخُّرَ يَجْعَلُ كِلَا الْأَمْرَيْنِ جَائِزًا؛ أَيْ الْإِلْغَاءَ أَوْ الْإِعْمَالَ، وَقَدْ التَزَمَ الْفَرَزْدَقُ الْإِلْغَاءَ دَوْمًا.

12. ورد في شعر الفرزدق استعمال القول بمعنى الظَّنِّ، وهو ممَّا يُجِيزُهُ النُّحَاةُ بِشُرُوطِ.
13. من الظُّوَاهِرِ الصَّرْفِيَّةِ فِي شِعْرِ الْفَرَزْدَقِ فِي بَابِ التَّأْنِيثِ: اخْتِيَارُ التَّأْنِيثِ لِمَا يَجُوزُ فِيهِ التَّأْنِيثُ وَالتَّذْكِيرُ مَعًا، كَمَا فِي لَفْظِ (هَجَرَ)، وَتَذْكِيرُ مَا حَقُّهُ التَّأْنِيثُ، أَوْ حَذْفُ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ؛ لِلضَّرُورَةِ، وَتَأْنِيثُ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْنِيثٍ؛ مِثْلَ (حَائِضٍ)، وَ(زَوْجٍ)، وَإِلْحَاقُ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ بِالْمَذْكَرِ، وَجَمْعُ صِيغَةِ (فَاعِلٍ) لِلْعَاقِلِ الْمَذْكَرِ عَلَى (فَوَاعِلٍ)، وَهِيَ مُخَالَفَةٌ صَرْفِيَّةٌ لَدَى بَعْضِ النُّحَاةِ دَفَعَتْهُ إِلَيْهَا الضَّرُورَةُ.
14. من الظُّوَاهِرِ الصَّرْفِيَّةِ فِي شِعْرِ الْفَرَزْدَقِ فِي بَابِ الْجَمْعِ: اسْتِعْمَالُ الْجَمْعِ الْمَخَالَفَ لِبِنَاءِ الْمَفْرَدِ، كَجَمْعِ (دَهْرٍ) عَلَى (دَهَارِيرٍ)، وَ(مِئَةٍ) عَلَى (مِئِينَ)، وَاسْتِعْمَالُ الْجَمْعِ مُرَادًا بِهِ الْمَفْرَدِ، مِنْ ذَلِكَ اسْتِعْمَالُهُ (أَحْفَارٍ) بِمَعْنَى (حَفَرٍ)، وَ(الْأَحْجَارِ) وَيُرِيدُ (الْحَجَرَ).
15. من الظُّوَاهِرِ الصَّرْفِيَّةِ لَدَى الْفَرَزْدَقِ فِي بَابِ الْمُشْتَقَّاتِ وَرُودُ بَعْضِهَا بِمَعْنَى مُشْتَقَّاتٍ أُخْرَى؛ كـ(فَعِيلٍ) بِمَعْنَى (فَاعِلٍ)، وَبِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) أَيْضًا، وَ(أَفْعَلٍ) بِمَعْنَى (فَعِيلٍ).
16. من الظُّوَاهِرِ الصَّرْفِيَّةِ لَدَى الْفَرَزْدَقِ فِي بَابِ الزِّيَادَةِ وَالْحَذْفِ: زِيَادَةُ الْحُرُوفِ نَتِيجَةً لِإِشْبَاعِ الْحَرَكَاتِ أَوْ إِبْثَاتِ الْيَاءِ فِي الْمَنْقُوصِ؛ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ، وَحَذْفُ التَّنْوِينِ أَوْ الْحُرُوفِ، كَحَذْفِ لَامِ (عَلَى)، لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ أَيْضًا.
17. من الظُّوَاهِرِ الصَّرْفِيَّةِ فِي بَابِ الْإِبْدَالِ لَدَى الْفَرَزْدَقِ: الْإِبْدَالُ مِنَ الْحَرْفِ الْمَشْدَدِّ، كَمَا فِي (الْمُشْفِشِفِ)، وَأَصْلُهُ (الْمُشَقَّفِ)، وَإِبْدَالُ الْحُرُوفِ: كإِبْدَالِ اللَّامِ نُونًا فِي (لَعْلٍ) وَجَعْلَهَا (لَعْنٍ)، وَهِيَ لُغَةٌ بَنِي تَمِيمٍ، وَكَذَلِكَ إِبْدَالُ النُّونِ مِنَ الْمِيمِ، وَالبَاءِ مِنَ الْمِيمِ، وَإِبْدَالُ الهمزة يَاءً. وَفِي بَابِ الْإِدْغَامِ فَكُّ إِدْغَامٍ وَاجِبِ الْإِدْغَامِ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ.
18. من الظُّوَاهِرِ الصَّرْفِيَّةِ لَدَى الْفَرَزْدَقِ فِي بَابِ التَّصْغِيرِ: مُخَالَفَةُ الْقَاعِدَةِ وَالشَّدُوذُ عَنْهَا فِي بَعْضِ الصِّيَغِ، كَمَا فِي (أَبِينُوهَا)، وَ(أَصِيلَالًا)، وَ(أَسِيدَ)، وَ(يَعِيلِيَا). وَوُرُودُ صِيغِ تَصْغِيرٍ لَدَيْهِ يُسْتَشْهِدُ بِهَا عَلَى رَدِّ الْأَشْيَاءِ إِلَى أَصُولِهَا بِالتَّصْغِيرِ. وَفِي بَابِ النَّسَبِ وَرَدَتْ لَدَيْهِ صِيغَةُ نَسَبٍ شَادَّةٌ؛ كَمَا فِي (الْحَانَوِيِّ).
19. ارتكَبَ الْفَرَزْدَقُ كَثِيرًا مِنَ الْمَخَالَفَاتِ النَّحْوِيَّةِ ضَرُورَةً؛ مِنْهَا تَقْدِيمُ وَتَأْخِيرُ مَا لَا يَكُونُ مِثْلَهُ فِي النَّثْرِ، وَتَقْدِيمُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ عَلَى (أَفْعَلٍ) التَّفْضِيلِ، وَتَقْدِيمُ النَّعْتِ عَلَى الْمَنْعُوتِ، وَاسْتِعْمَالُ (إِمَّا) دُونَ تَكَرُّارِهَا.

20. من الضَّرورات النُّحويَّة لدى الفرزدق إبدال الحكم من الحكم بقلب الإعراب، واستعمال المثنَّى في موضع الجمع، وإضافة اثنين إلى اثنين، وإدخال (أل) التَّعريف على الفعل المضارع، واستعمال الاسم استعمالاً لا يجوز في النَّثر، كما في تسكين سين (وسط).
21. ومن الضَّرورات الصَّرفيَّة الَّتِي وقعت للفرزدق بدل الحروف بعضها من بعض، ووضع ضمير النَّصب المتَّصل بدل ضمير النَّصب المنفصل، أو بدل النَّفس.
22. من الضَّرورات الصَّرفيَّة الَّتِي وقعت للفرزدق تنثية الواحد الَّذِي لا يُعلم في مكانه ثانٍ، وتنثية الأعداد ممَّا لا يجوز في النَّثر، والجمع بين العوض والمعوَّض منه.



المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، مصحف المدينة المنورة للنشر المكتبي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1443هـ.
- الإباضي المصعبي، محمد بن يوسف. هيمان الزاد إلى دار المعاد. تحقيق عبد الحفيظ شلبي. سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، الطبعة 2، 1993.
- ابن أبي ثابت، ثابت. الفرق. تحقيق حاتم الضامن. بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة 3، 1988.
- ابن أبي طالب، مكي. مشكل إعراب القرآن. تحقيق حاتم الضامن. بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة 2، 1405هـ.
- ابن الأثير الجزري، علي بن محمد بن محمد. الكامل في التاريخ. تحقيق عمر عبد السلام تدمري. بيروت: دار الكتاب العربي، 1997.
- ابن الأثير، المبارك بن محمد. البديع في علم العربية. تحقيق فتحي أحمد علي الدين. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1420هـ.
- ابن الأنباري، محمد بن القاسم. الزاهر في معاني كلمات الناس. تحقيق حاتم الضامن. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992.
- ابن الأنباري، محمد بن القاسم. المذكر والمؤنث. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. مصر: وزارة الأوقاف، 1981.
- ابن الخباز، أحمد بن الحسين. توجيه اللمع. تحقيق فايز زكي محمد دياب. القاهرة: دار السلام، الطبعة 2، 2007.
- ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد بن أحمد. المرتجل في شرح الجمل. تحقيق علي حيدر. دمشق: مجمع اللغة العربية، 1972.
- ابن الدمينه، عبد الله. ديوان ابن الدمينه. تحقيق أحمد راتب النفاخ. القاهرة: مكتبة دار العروبة، 1959.
- ابن السراج، محمد بن السري. الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.
- ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. إصلاح المنطق. تحقيق محمد مرعب. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2002.
- ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. الكنز اللغوي في اللسن العربي. تحقيق أوغست هفner. القاهرة: مكتبة المتنبي، د.ت.

ابن السِّكِّيت، يعقوب بن إسحاق. **كتاب الألفاظ**. تحقيق فخر الدّين قباوة. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1998.

ابن السيّد البَطْلَيْوسِي، عبد الله بن محمّد. **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**. تحقيق مصطفى السّقا، وحامد عبد المجيد. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصريّة، 1996.

ابن السيد البَطْلَيْوسِي، عبد الله بن محمد. **الحل في شرح أبيات الجمل**. تحقيق يحيى مراد. بيروت: دار الكتب العلميّة، 2003.

ابن الشّجريّ، هبة الله بن عليّ بن حمزة. **أمالى ابن الشّجريّ**. تحقيق محمود الطّناحيّ. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1991.

ابن الصّائغ، محمّد بن حسن بن سباع الجذامي. **اللّحة في شرح المُلحة**. تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي. المدينة المنوّرة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، 2004.

ابن القطّاع الصّقْلِيّ، علي بن جعفر بن عليّ. **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**. تحقيق أحمد عبد الدّائم. القاهرة: دار الكتب القوميّة، 1999.

ابن النّّاطم، محمّد بن محمّد بن مالك. **شرح ابن النّّاطم على ألفيّة ابن مالك**. تحقيق محمّد باسل عيون السود. بيروت: دار الكتب العلميّة، 2000.

ابن النّديم، محمّد بن إسحاق. **الفهرست**. تحقيق أيمن فؤاد سيد. لندن: مؤسّسة الفرقان للتّراث الإسلاميّ - مركز دراسات المخطوطات الإسلاميّة، الطّبعة 2، 2014.

ابن الورّاق، محمّد بن عبد الله بن العبّاس. **علل النّحو**. تحقيق محمود الدّرويش. الرّياض: مكتبة الرّشد، 1999.

ابن بري، عبد الله بن بري، وابن ظفر، محمد بن عبد الله. **الحواشي على درة الغواص**. تحقيق عبد الحفيظ فرغلي عليّ قرني. بيروت: دار الجبل، 1996.

ابن جنّي، عثمان. **النّمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السّكّريّ)**. تحقيق أحمد القيسي، خديجة الحديثي، أحمد مطلوب. بغداد: مطبعة العاني، 1962.

ابن جنّي، عثمان. **الخصائص**. تحقيق محمّد علي النّجار. القاهرة: الهيئة المصريّة للكتاب، الطّبعة 4، د.ت.

ابن جنّي، عثمان. **اللمع في العربيّة**. تحقيق فائز فارس. الكويت: دار الكتب الثقافيّة.
ابن جنّي، عثمان. **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**. تحقيق محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلميّة، 1998.

ابن جَنِّي، عثمان. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني. د.م: دار إحياء التراث القديم، 1954.

ابن جَنِّي، عثمان. سر صناعة الإعراب. بيروت: دار الكتب العلمية، 2000.

ابن حَبَّان، محمَّد بن حَبَّان بن أحمد. الثَّقَات. حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، 1973.
ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمَّد. لسان الميزان. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة 2، 1971.

ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد بن سعيد. جمهرة أنساب العرب. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف، 1962.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. ليس في كلام العرب. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. مكَّة المكرمة: الطبعة 2، 1979.

ابن خَلَّكان، أحمد بن محمَّد بن إبراهيم. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان. بيروت: دار صادر، 1994.

ابن دريد، محمَّد بن الحسن. جمهرة اللُّغة. تحقيق رمزي بعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين، 1987.

ابن رشيقي القيرواني، الحسن. العمدة في محاسن الشَّعر وآدابه. تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد. بيروت: دار الجيل، الطبعة 5، 1981.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق عبد الحميد هندراوي. بيروت: دار الكتب العلمية، 2000.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. المخصَّص. تحقيق خليل إبراهيم جفَّال. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1996.

ابن طباطبا العلوي، محمَّد بن أحمد بن محمَّد. عيار الشعر. تحقيق عبد العزيز المناع. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1985.

ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله بن محمَّد. الاستيعاب في معرفة الأصحاب. بيروت: دار الجيل، 1992.

ابن عبد ربّه، أحمد بن محمَّد. العقد الفريد. بيروت: دار الكتب العلمية، 1404هـ.

ابن عساكر، علي بن الحسن. تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها. تحقيق عمر بن غرامة العمروي. بيروت: دار الفكر، 1995.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد. **ضرائر الشُّعر**. تحقيق السيد إبراهيم محمد. د.م: دار الأندلس، 1980.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد. **المتع في التصريف**. بيروت: مكتبة لبنان، 1996.
ابن عقيل، بهاء الدين. **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق محمد كامل بركات. دمشق: دار الفكر، جدة: دار المدني، 1405 هـ.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار التراث، الطبعة 20، 1980.
ابن فارس، أحمد. **الصَّاحِبِي فِي فَهْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَمَسَائِلِهَا وَسُنَنِ الْعَرَبِ فِي كَلَامِهَا**. بيروت: محمد علي بيضون، 1997.

ابن فارس، أحمد. **مَجْمَلُ اللُّغَةِ**. تحقيق زهير عبد المحسن سلطان. بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة 2، 1986.

ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم. **أدب الكاتب**، تحقيق محمد الدَّالي. بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.

ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم. **الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ**. القاهرة: دار المعارف، د.ت.
ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم. **المعارف**. تحقيق ثروت عكاشة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992.

ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم. **المعاني الكبير في أبيات المعاني**. تحقيق سالم الكرنوكي، وعبد الرحمن بن يحيى اليماني. بيروت: دار الكتب العلمية، 1984، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.

ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم. **عيون الأخبار**. بيروت: دار الكتب العلميَّة، 1418 هـ.
ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم. **عيون الأخبار**، تحقيق محمد الدَّالي. بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.

ابن قُيَمِّم الجوزيَّة، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر. **إرشاد السَّالِكِ إِلَى حَلِّ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ**. تحقيق محمد السهلي. الرياض: أضواء السلف، 1954.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. **إيجاز التعريف في علم التصريف**. تحقيق محمد المهدي سالم. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 2002.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. **شرح التسهيل**. تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون. د.م: هجر، 1990.

- ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح الكافية الشافعية، تحقيق عبد المنعم هريدي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث، 1982.
- ابن مكّي الصقلّي، عمر بن خلف. تثقيف اللسان وتلقيح الجنان. تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلميّة، 1990.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن عليّ. لسان العرب. الحواشي: اليازجي وجماعة من اللغويين. بيروت: دار صادر، الطبعة 3، 1414 هـ.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق بركات هبود. بيروت: دار الفكر، د.ت.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد. تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد. تحقيق عباس مصطفى الصالحي. بيروت: دار الكتاب العربي، 1986.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق محيي الدّين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصريّة، 2016.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق مازن المبارك، محمد علي حمد الله. دمشق: دار الفكر، الطبعة 6، 1985.
- ابن ولاد التميمي النّحوي، أحمد بن محمد. الانتصار لسيبويه على المبرّد. تحقيق زهير عبد المحسن سلطان. بيروت: مؤسّسة الرسالة، 1996.
- ابن ولّاد، أحمد بن محمد بن الوليد. المقصور والممدود. تحقيق بولس برونله. بريل: مطبعة ليدن، 1900.
- ابن يسعون، يوسف بن يبقى بن يوسف. المصباح لما أعتّم من شواهد الإيضاح. تحقيق محمد بن حمود الدعجاني. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 2008.
- ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل للزمخشري. بيروت: دار الكتب العلمية، 2001.
- أبو إسحاق الزّجاج، إبراهيم بن السّري بن سهل. معاني القرآن وإعرابه. تحقيق عبد الجليل شلبي. بيروت: عالم الكتب، 1988.
- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنصاري. نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تحقيق إبراهيم السامرائي. الزرقاء: مكتبة المنار، الطبعة 3، 1985.
- أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين. اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق عبد الإله النّبهان. دمشق: دار الفكر، 1995.

- أبو الحسن الأخفش، سعيد بن مسعدة. معاني القرآن للأخفش. تحقيق هدى محمود قراعة. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1990.
- أبو الحسن الرُّمَّانِيّ، عليّ بن عيسى بن عليّ. معاني الحروف. تحقيق عبد الفتّاح شبلي. القاهرة: دار الشُّروق، الطُّبعة 2، 1981.
- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي. مراتب النُّحويّين. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، 2009.
- أبو العلاء المعرِّيّ، أحمد بن عبد الله بن سليمان. اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي. تحقيق محمّد سعيد المولوي. الرِّياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، 2008.
- أبو العلاء المعرِّيّ، أحمد بن عبد الله بن سليمان. رسالة الصّاهل والشّاحج. تحقيق عائشة عبد الرّحمن. القاهرة: دار المعارف، الطُّبعة 2، 1984.
- أبو العلاء المعرِّيّ، أحمد بن عبد الله بن سليمان. رسالة الملائكة. تحقيق عبد العزيز الميمني. بيروت: دار الكتب العلميّة، 2003.
- أبو بكر الرّبيدي، محمّد بن الحسن. طبقات النُّحويّين واللّغويّين. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، الطُّبعة 2، د.ت.
- أبو تَمّام، حبيب بن أوس. الوَحْشِيَّات وَهُوَ الحَمَاسَةُ الصُّغرى. تحقيق عبد العزيز الراجكوتي ومحمود شاكر. القاهرة: دار المعارف، الطُّبعة 3، د.ت.
- أبو تَمّام، حبيب بن أوس. ديوان الحماسة. تحقيق عبد الله عسيلان. الرِّياض: جامعة الإمام محمّد ابن سعود الإسلاميّة، 1981.
- أبو جعفر النّحّاس، أحمد بن محمّد بن إسماعيل. إعراب القرآن. تحقيق عبد المنعم إبراهيم. بيروت: دار الكتب العلميّة، 1421هـ.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. ارتشاف الضّرْب من لسان العرب. تحقيق رجب محمد. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998.
- أبو حيّان الأندلسيّ، محمّد بن يوسف. البحر المحيظ. تحقيق صدقي العطار، وزهير جعيد، وعرفان العشّا حسّونة. بيروت: دار الفكر، 2000.
- أبو حيّان الأندلسي، محمّد بن يوسف. التّذييل والتّكميل في شرح كتاب النّسهيل. تحقيق حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، الرِّياض: دار كنوز إشبيليا، 1997.
- أبو زيد الأنصاريّ، سعيد بن أوس بن ثابت. النّوادر في اللّغة. تحقيق محمّد عبد القادر أحمد. القاهرة: دار الشُّروق، 1981.

- أبو زيد، محمّد بن أبي الخطاب القرشيّ. **جمهرة أشعار العرب**، تحقيق علي البجاوي. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
- أبو سعيد السّيرافيّ، الحسن بن عبد الله. **شرح كتاب سيبويه**. تحقيق أحمد حسن مهدي، علي سيد علي. بيروت: دار الكتب العلميّة، 2008.
- أبو سعيد السّيرافيّ، يوسف بن أبي سعيد. **شرح أبيات سيبويه**. تحقيق محمد علي الريح هاشم. القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1974.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنّى. **شرح نقائض جرير والفرزدق**. تحقيق محمد إبراهيم حور، وليد محمود خالص. أبو ظبي: المجمع الثقافي، الطبعة 2، 1998.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنّى. **مجاز القرآن**. تحقيق محمّد فؤاد سزكين. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1381هـ.
- أبو علي الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. **التعليقة على كتاب سيبويه**. تحقيق عوض القوزي. الرياض: جامعة الملك سعود، 1990.
- أبو علي الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. **كتاب الشعر**، أو **شرح الأبيات المشكّلة الإعراب**. تحقيق محمود الطناحي. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988.
- أبو علي الفارسيّ، الحسن بن علي. **مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لأبي الفتح عثمان بن جنيّ**، تحقيق حسين بوعباس. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، 2010.
- أبو عليّ الفارسيّ، الحسين بن عليّ. **الإيضاح العضديّ**. تحقيق حسن شاذلي فرهود. الرياض: جامعة الرياض، 1969.
- أبو عليّ الفارسيّ، الحسين بن عليّ. **المسائل البصريّات**. تحقيق محمّد الشّاطر. القاهرة: مطبعة المدني، 1985.
- أبو علي الفارسيّ، الحسين بن عليّ. **المسائل الحليّات**. تحقيق حسن هنداي. دمشق: دار القلم، وبيروت: دار المنارة، 1987.
- أبو عليّ الفارسيّ، الحسين بن عليّ. **المسائل العسكريّات في النّحو**. تحقيق علي المنصوري. عمّان: الدّار العلميّة الدوليّة للنشر والتّوزيع، ودار الثقافة للنشر والتّوزيع، 2002.
- أبو علي القاليّ، إسماعيل بن القاسم. **الأمال**. تحقيق محمّد عبد الجواد الأصمعي. القاهرة: دار الكتب المصريّة، الطبعة 2، 1926.
- أبو محمد الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان. **درّة الغوّاص في أوهام الخواص**. تحقيق عرفات مطرجي. بيروت: مؤسّسة الكتب الثقافية، 1998.

- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل. كتاب الصناعاتين. تحقيق علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، 1419هـ.
- أحمد بن محمد، ابن خلكان. وفیات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس. بيروت: دار صادر، د.ت.
- الأزهري، خالد بن عبد الله. شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو. بيروت: دار الكتب العلميّة، 2000.
- الأزهري، محمد بن أحمد. تهذيب اللغة. تحقيق عبد السلام هارون، محمد علي النجار. القاهرة: دار القومية العربية للطباعة، 1964.
- الأشموني، عليّ بن محمد بن عيسى. شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك. بيروت: دار الكتب العلميّة، 1998.
- الأصفهاني، علي بن الحسين. الأغاني. تحقيق إحسان عباس، إبراهيم السعافين، بكر عباس. بيروت: دار الفكر، الطّبعة 3، 2008.
- الأعلم الشنتمري. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب. تحقيق زهير سلطان. بيروت: مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة 2، 1994.
- الأفغاني، سعيد. من تاريخ النّحو العربي. دمشق: مكتبة الفلاح، د.ت.
- آل ياسين، محمد حسين. الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث. بيروت: دار مكتبة الحياة، 1980.
- امرؤ القيس. ديوان امرئ القيس. تحقيق عبد الرحمن المصطاوي. بيروت: دار المعرفة، الطّبعة 2، 2004.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين. تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية، 2003.
- الأنباري، محمد بن القاسم بن بشّار. شرح القوائد السّبع الطّوال الجاهليّات. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف، الطّبعة 5، د.ت.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. الجامع الصّحيح. تحقيق جماعة من العلماء. بيروت: دار طوق النّجاة، 1422هـ.
- بدران، لؤي عمر - المجايده، سناء. "شواهد الفرزدق النّحويّة في كتاب سيبويه". المجلة العلميّة بكلّيّة الآداب 57 (2024).

- بركة، إسحاق جدو التوم، وآخرون. "الإعراب بالتيابة وأثره في توجيه المعنى في شعر الفرزدق".
المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية 2/2 (2023).
- بركة، إسحاق جدو التوم، وآخرون. "الإعراب التقديري وأثره في توجيه المعنى: دراسة تطبيقية
في شعر الفرزدق: دراسة تحليلية وصفية". المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية 14 (2022).
- البغدادى، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق عبد السلام هارون.
القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة 4، 1997.
- البغدادى، محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون. منتهى الطلب من أشعار العرب. تحقيق محمد
نبيل الطريفي. بيروت: دار صادر، 1999.
- البكري الأندلسي، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع.
بيروت: عالم الكتب، 1403 هـ.
- البلاذري، أحمد بن يحيى. جمل من أنساب الأشراف. تحقيق سهيل زكار، رياض زركلي. بيروت:
دار الفكر، 1996.
- بوغنامة، خليفة- عنيشل، خديجة. "الحن في الدرس اللغوي القديم". مجلة آفاق علمية 2/13
(2021).
- الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل. فقه اللغة وسر العربية. تحقيق عبد الرزاق المهدي.
بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2002.
- الثمانيني، عمر بن ثابت. شرح التصريف. تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي. الرياض: مكتبة
الرشد، 1999.
- الجاحظ، عمرو بن بحر. البيان والتبيين. بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1423 هـ.
- الجاحظ، عمرو بن بحر. الحيوان. بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة 2، 1424 هـ.
- الجاحظ، عمرو بن بحر. الحيوان. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي
الحلبي، الطبعة 2، 1965.
- جبل، محمد حسن. الاحتجاج بالشعر في اللغة. القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت.
- جرير بن عطية. ديوانه. بيروت: دار بيروت، 1986.
- جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. الأشباه والنظائر في النحو. تحقيق عبد العال
سالم مكرم. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985.
- جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. الاقتراح في أصول النحو وجدله. تحقيق محمود
فجال. دمشق: دار القلم، 1989.

- جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. تحقيق فؤاد علي منصور. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998.
- جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. **سبب وضع علم العربية**. تحقيق مروان العطية. بيروت/دمشق: دار الهجرة، 1988.
- جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. **شرح شواهد المغني**. تحقيق أحمد ظافر كوجان. د.م: لجنة التراث العربي، 1966.
- جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. تحقيق عبد الحميد هنداوي. القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت.
- الجمحي، محمد بن سلام. **طبقات فحول الشعراء**. جُدة: دار المدني، د.ت.
- الجندي، أحمد محمد. **تعقيبات ثعلب على الأخفش في التوجيه النحوي للآيات القرآنية جمعاً ودراسة**. القاهرة: جامعة الأزهر، د.ت.
- الجهني، عبد العزيز بن حميد. **"الخلاف النحوي في الفاعل الجملة جمعاً ودراسة"**. مجلة الأثر 27 (2017).
- الجواري، أحمد عبد الستار. **نحو القرآن**. بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1974.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد. **الصّاح تاج اللغة وصحاح العربية**. بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة 4، 1987.
- الحاوي، إيليا. **شرح ديوان الفرزدق**. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1983.
- حسن، عباس. **النحو الوافي**. القاهرة: دار المعارف، الطبعة 15، د.ت.
- الحسني العلوي، علي بن محمد بن حمزة. **أمالى ابن الشجري**. تحقيق محمود الطناحي. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1992.
- الحكمي، عبد العزيز بن محمد. **"شعر الفرزدق بين الاحتجاج النحوي والنقد"**. مجلة الدراسات العربية (د.ت).
- الحملاوي، أحمد. **شذا العرف في فن الصرف**. تحقيق حجر عاصي. بيروت: دار الفكر العربي، 1999.
- الحَمَوِي، ياقوت بن عبد الله. **معجم البلدان**. بيروت: دار صادر، 1995.
- حميدة، محمّد كيلاني محمود. **"مجيء الفاعل جملة بين سيبويه وكتب التفسير"**. مجلة كلية الآداب بجامعة الفيوم 13 (2016).

- الحنبلي، محمد الفارضي. شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك. تحقيق محمد مصطفى الخطيب. بيروت: دار الكتب العلمية، 2018.
- الحدود، إبراهيم بن صالح. الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 2001.
- الحدود، إبراهيم. "درجات التعريف والتذكير في العربية". مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة وآدابها 31/19 (1425هـ).
- الخضري، محمد بن مصطفى. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق يوسف البقاعي. بيروت: دار الفكر، 2003.
- الخطيب، عبد اللطيف. معجم القراءات. دمشق: دار سعد الدين، 2002.
- درويش، محيي الدين. إعراب القرآن وبيانه. حمص: دار الإرشاد، دمشق - بيروت: دار اليمامة، دمشق - بيروت: دار ابن كثير، الطبعة 4، 1415هـ.
- الدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد المفدى. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، 1983.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. سير أعلام النبلاء. تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة 3، 1985.
- ذو الرمة، غيلان بن عقبة. ديوان ذي الرمة. تحقيق أحمد حسن بسج. بيروت: دار الكتب العلمية، 1995.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. مختار الصحاح. تحقيق يوسف الشيخ محمد. بيروت: المكتبة العصرية، الطبعة 5، 1999.
- راضي، ضياء جاسم محمد - أحمد، الحسن المثني عمر الفاروق الحسن. الجملة الاسمية في ديوان الفرزدق: دراسة نحوية وصفية دلالية. أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير، 2012.
- راضي، ضياء جاسم محمد. "الجمال التي لا محل لها من الإعراب في شعر الفرزدق: دراسة نحوية وصفية". مجلة القلعة 9 (2018).
- الرضي الأسترابادي، محمد بن الحسن. شرح الكافية في النحو. تحقيق يوسف حسن عمر. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، الطبعة 2، 1996.

الرّماني، عليّ بن عيسى بن عبد الله. شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب. من باب النُّدبة إلى نهاية باب الأفعال]]. تحقيق سيف بن عبد الرحمن العريفي. الرّياض: جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، 1998.

الرّبيدي، محمّد مرتضى. تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق جماعة من المختصين. الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001.

الزّجّاجي، عبد الرّحمن بن إسحاق. اللامات. تحقيق مازن المبارك. دمشق: دار الفكر، الطّبعة 2، 1985.

الزّجّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. كتاب اللامات. تحقيق مازن المبارك. دمشق: دار الفكر، الطّبعة 2، 1985.

الرّزكلي، خير الدّين بن محمود. الأعلام. بيروت: دار العلم للملايين، الطّبعة 15، 2002.

الرّمخشريّ، محمود بن عمر. أساس البلاغة. تحقيق باسل عيون السّود. بيروت: دار الكتب العلميّة، 1998.

الرّمخشريّ، محمود بن عمر. الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل. تحقيق عادل عبد الموجود، عليّ معوّض. الرّياض: مكتبة العبيكان، 1998.

الرّمخشريّ، محمود بن عمر. المفصل في صنعة الإعراب. تحقيق عليّ بو ملحم. بيروت: مكتبة الهلال، 1993.

الرّمخشريّ، محمود بن عمر. ربيع الأبرار ونصوص الأخيار. بيروت: مؤسّسة الأعلمي، 1412هـ.

السّامرائيّ، فاضل صالح. الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها. عمّان: دار الفكر ناشرون وموزعون، الطّبعة 2، 2007.

سبط ابن الجوزي، يوسف بن قزّ أوغلي بن عبد الله. مرآة الزّمان في تواريخ الأعيان. تحقيق محمّد بركات وآخرين. دمشق: دار الرّسالة، 2013.

السّخاوي، عليّ بن محمد بن عبد الصّمد. سفر السّعادة وسفير الإفادة. تحقيق محمّد الدّالي. بيروت: دار صادر، الطّبعة 2، 1995.

السّرحاني، عليّ بن يحيى. "الخصومة النّحويّة بين ابن أبي إسحاق ت. 117 هـ. والفرزدق ت. 110 هـ: مظاهرها ودلالاتها". مجلة كلية اللغة العربيّة بأسبوط 40، 2021.

السّرقسطيّ، سعيد بن محمّد المعافريّ. كتاب الأفعال. تحقيق حسين محمد شرف. القاهرة: مؤسّسة دار الشعب، 1975.

- سليم، عبد الفتاح. **الحن في اللغة مظاهره ومقاييسه**. القاهرة: دار المعارف، 1989.
- سليمان، رنا طلال. "صيغ جموع التّكسير المخالفة للقياس في ديوان الفرزدق: دراسة دلاليّة". **مجلة آداب الرافدين بجامعة الموصل** 81 (2020).
- السّمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم. **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**. تحقيق أحمد الخراط. دمشق: دار القلم، د.ت.
- سويدان، رافد حميد. "قضية الأجنبي في النحو العربي". **مجلة مداد الآداب** 21/10، د.ت.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. **الكتاب**. تحقيق عبد السّلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، الطّبعة 3، 1988.
- السيد عيسى، يحيى كمال حلمي. "ردّ الأشياء إلى أصولها في العربيّة طريقة ومسانله". **مجلة قطاع كليات اللغة العربيّة والشعب المناظرة لها** 1 (د.ت).
- السّيرافي، الحسن بن عبد الله. **أخبار النحويين البصريين**. تحقيق طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي. القاهرة: شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1955.
- الشّاطبي، إبراهيم بن موسى الشاطبي. **المقاصد الشّافي في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**. تحقيق عبد الرحمن العثيمين وآخرين. مئة المكرّمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، 2007.
- الشّنقيطي، أحمد بن الأمين. **الدّر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**. وضع حواشيه: محمّد باسل عيون السّود. بيروت: دار الكتب العلميّة، 1999.
- الشّهابي، مصطفى. **المصطلحات العلميّة في اللغة العربيّة في القديم والحديث**. القاهرة: جامعة الدول العربيّة، 1955.
- الشّهري، علي بن محمّد. "مصطلح الأجنبي في الدّرس النّحويّ". **حوليات اللغة والآداب** 1/9 (2021).
- الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج. "أصول علم العربيّة في المدينة". **مجلة الجامعة الإسلامية** 105-106، 1988.
- الصّالح، صبحي. **دراسات في فقه اللغة**. بيروت: دار العلم للملايين، 1960.
- الصّبّان الشافعي، محمّد بن عليّ. **حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك**. بيروت: دار الكتب العلميّة، 1997.
- صدام، وجدان صادق. "فن الوصف في شعر الفرزدق". **مجلة الخليج العربي** 2-1/45 (2017).

- الصَّغَانِي، الحسن بن محمَّد بن الحسن. **نقعة الصَّديان فيما جاء على الفَعْلان**. تحقيق علي البَوَّاب. الرياض: مكتبة المعارف، 1982.
- الصَّنعاني، علي بن محمَّد بن أبي القاسم. **البرود الضَّافية والعقود الصَّافية الكافلة للكافية**. تحقيق أحمد بن محمَّد القرشيّ. مَكَّة المكرمة: جامعة أمّ القرى، رسالة ماجستير.
- الضَّبِّي، المفضَّل. **أمثال العرب**. بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1424 هـ.
- ضيف، شوقي. **التَّطَوُّر والتَّجديد في الشَّعر الأمويّ**. القاهرة: مطبعة لجنة التَّأليف والتَّرجمة والنَّشر، 1952.
- ضيف، شوقي. **العصر الإسلاميّ**. القاهرة: دار المعارف، الطَّبعة السَّابعة، د.ت.
- ضيف، شوقي. **المدارس النحويّة**. القاهرة: دار المعارف، د.ت.
- الطَّبْرِي، محمَّد بن جرير. **تاريخ الطَّبْرِيّ = تاريخ الرُّسل والملوك**. تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، الطَّبعة 2، 1967.
- الطَّبْرِيّ، محمَّد بن جرير. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**. مصوَّرة من تحقيق محمود شاكر. مَكَّة المكرمة: دار التَّربية والتَّراث، د.ت.
- عبابنة، يحيى. **تطور المصطلح النحوي من سيبويه حتى الزمخشري**. عمَّان: جدارا للكتاب العالمي، 2006.
- عبد الجليل، علي أحمد. **الشواهد الصَّرفيّة والنَّحويّة في شعر جرير والفرزدق: دراسة وصفية**. القاهرة: جامعة 7 أكتوبر، رسالة ماجستير، 2004.
- عبد الله، أحمد محمَّد. "ظاهرة التقارض في النحو العربي". **مجلة الجامعة الإسلامية** (د.ت).
- عبد الهادي، حلمي محمَّد. **اللغة في شعر الفرزدق**. عمَّان: المكتبة الوطنية، 2002.
- العنزي، هديّة بن الخشرم. **ديوان هديّة بن الخشرم**، تحقيق يحيى الجبوري. الكويت: دار القلم، الطَّبعة 2، 1986.
- عزيمة، محمَّد عبد الخالق. **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**. القاهرة: دار الحديث، د.ت.
- علي، محمد أبو المجد. **شعر الرِّثاء والصِّراع السِّياسي والمذهبي في العصر الأموي**. القاهرة: جامعة القاهرة – فرع الفيوم، 1995.
- علي، محمد محمود عبد القادر. "احتجاج سيبويه بشعر جرير والفرزدق وأثره في التقعيد الصرفي والنحوي". **مجلة كلية التربية بجامعة عين شمس** 28 (2022).
- العوايشة، يوسف محمد يوسف-خريسات، محمود سالم. **التوايح في شعر الفرزدق: دراسة نحويّة تطبيقية**. عمَّان: جامعة اليرموك، رسالة ماجستير، 2015.

العيني، محمود بن أحمد بن موسى. المقاصد النحوية في شرح الألفية، المشهور بـ"شرح الشواهد الكبرى". تحقيق علي فاخر، أحمد السوداني، عبد العزيز فاخر. القاهرة: دار السلام، 2010.
غرس الله، أحمد. "تأملات فيما شجر بين الشعراء والنحاة". مجلة الآداب والحضارة الإسلامية 14 (2013).

الغلاييني، مصطفى. جامع الدروس العربية. بيروت: المكتبة العصرية، الطبعة 28، 1993.
الفارابي، إسحاق بن إبراهيم بن الحسين. معجم ديوان الأدب. تحقيق أحمد مختار عمر. القاهرة: مؤسسة دار الشعب، 2003.

الفحّام، شاكر. الفرزدق. دمشق: دار الفكر، 1977.
الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن. تحقيق أحمد يوسف النجاتي وآخرين. القاهرة: دار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.

الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن. تحقيق أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح الشلبي. القاهرة: دار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.
الفراهيدي، الخليل بن أحمد. الجمل في النحو. تحقيق فخر الدين قباوة. بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة 5، 1995.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. كتاب العين. تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي. القاهرة: دار ومكتبة الهلال، د.ت.

الفرزدق. ديوان الفرزدق. تحقيق علي فاعور. بيروت: دار الكتب العلمية، 1987.
الفرزدق. ديوان الفرزدق. تحقيق عمر فاروق الطباع. بيروت: دار الأرقم بن الأرقم، 1997.
الفرزدق. ديوان الفرزدق. تحقيق كرم البستاني. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، 1984.
الفكي، خالد حسن خضر. "المفعول به وظرف الزمان والمكان: دراسة تطبيقية في ديوان الفرزدق". مجلة القلزم للدراسات التربوية والنفسية واللغوية 20 (2023).

الفكي، خالد حسن خضر. "المنادى وخبر كان وأخواتها: دراسة تطبيقية في ديوان الفرزدق". مجلة القلزم للدراسات التربوية والنفسية واللغوية 21 (2023).
فلفل، محمد عبدو. ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة. دم، دن، رسالة دكتوراه، 1993.

قباوة، فخر الدين. إعراب الجمل وأشباه الجمل. حلب: دار القلم العربي، الطبعة 5، 1989.
قرقرز، مصطفى- جانكير، إسلام رشيد. "استعمال الفرزدق لـ(حيث)". مجلة كلية اللاهوت بجامعة سرت 2/2 (د. ت.).

- القرّاز القيروانيّ، محمّد بن جعفر. ما يجوز للشاعر في الضّرورة. تحقيق رمضان عبد التّوّاب، صلاح الدّين الهادي. الكويت: دار العروبة، د.ت.
- قصاب، وليد إبراهيم. "من خصومات الشعراء والنّحويّين في النّقد العربي". مجلة قوافل 40 (2021).
- القطاويّ، محمّد مصطفى عبد العال. "ما الحجازيّة والتّميميّة في التّراث العربيّ مع التّطبيق على ديوان الفرزدق". مجلة جامعة الأقصى 1/7 (2003).
- القفطيّ، عليّ بن يوسف. المحمّدون من الشعراء وأشعارهم. تحقيق حسن معمرى. دمشق: دار اليمامة، 1970.
- القوزي، عوض أحمد. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري. الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1981.
- القيسي، الحسن بن عبد الله. إيضاح شواهد الإيضاح. تحقيق محمّد الدعجاني. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1987.
- كامش، أحمد. "النّقد النّحويّ لشعر الفرزدق: الفرزدق على سفود ابن أبي إسحاق". مجلة المعيار 45 (2019).
- كثير عزة. ديوان كثير عزة. جمعه وشرحه: إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، 1971.
- الكجك، درويش عبد القادر. "أفعل في ديوان الفرزدق دراسة نحوية تطبيقية إحصائية". مجلة الدراسة العربية بجامعة المنيا 4 (2009).
- الكجك، درويش عبد القادر. "صيغة أفعل في ديوان الفرزدق: دراسة نحوية تطبيقية إحصائية". مجلة كلية اللغة العربيّة 4 (2009).
- كحالة، عمر رضا. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة. بيروت: مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة 7، 1994.
- الماضي، فوزان بن حمد محمد. بنو تميم عبر التاريخ. الرياض: مطابع الحميضي، 2002.
- المبرّد، محمّد بن يزيد. الكامل في اللّغة والأدب. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربيّ، الطّبعة 3، 1997.
- المبرّد، محمّد بن يزيد. المقتضب، تحقيق محمّد عزيمة. القاهرة: لجنة إحياء التّراث الإسلامي بمصر، الطّبعة 3، 1994.
- المراديّ، الحسن بن قاسم. الجنى الدّاني في حروف المعاني. تحقيق أحمد الأعرج. دولة قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2020.

- المرادي، الحسن بن قاسم. **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**. تحقيق عبد الرحمن علي سليمان. بيروت: دار الفكر العربي، 2008.
- المرزباني، محمد بن عمران بن موسى. **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**. تحقيق محمد حسين شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، 1995.
- المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن. **شرح ديوان الحماسة**. تحقيق غريد الشيخ. بيروت: دار الكتب العلمية، 2003.
- المري، خلود بنت حسين- القحطاني، وضحي بنت مسفر بن محمد. "جماليات الضرائر الشعرية في شعر الفرزدق". **مجلة جامعة بابل** 5 (2023).
- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيريّ النيسابوريّ. **صحيح مسلم**. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1955.
- مصطفى، محمود. **أهدى سبيل إلى علمي الخليل**. القاهرة: مكتبة المعارف، 2002.
- المطلبي، غالب فاضل. **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة**. بغداد: منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية، 1978.
- المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر. **المقفى الكبير**. تحقيق محمد اليعلاوي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2006.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد. **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد = شرح التسهيل**. تحقيق علي فاخر وآخرين. القاهرة: دار السلام، 1428هـ.
- النسائي، أحمد بن شعيب بن علي. **السُّنن الكبرى**. تحقيق حسن شبلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001.
- النشرتي، حمزة عبد الله. **الرَّابِطُ وأثره في التَّراكيب العربيَّة**. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1985.
- النُّعماني، عمر بن علي بن عادل الحنبليّ الدِّمشقيّ. **اللباب في علوم الكتاب**. تحقيق عادل عبد الموجود علي معوض. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998.
- هل، جوزيف. **ديوان الفرزدق**. (د.م. دن، د.ت).
- الوظيفي، حسين عبد حسين حمزة. "الضرورة الشعرية بين الحقيقة والافتعال: الفرزدق أنموذجاً". **مجلة الكلية الإسلامية الجامعة** 8 (2009).
- يعقوب، إميل بديع. **المعجم المفصل في شواهد العربية**. بيروت: دار الكتب العلمية، 1996.

اليوسي، الحسن بن مسعود بن محمد. **زهر الأكم في الأمثال والحكم**. تحقيق محمد حجي، ومحمد الأخضر. الدار البيضاء: الشركة الجديدة - دار الثقافة، 1981.



السيرة الذاتية

أكمل تعليمه الابتدائي والإعدادي والثانوي في سورية، وتخرج في كلية الآداب قسم اللغة العربية بجامعة حمص، في عام 2010. التحق بالماجستير بجامعة يالوفا/ كلية الإلهيات، في عام 2016، وحصل عليه في عام 2019، وأكمل في الجامعة نفسها في الدكتوراة في عام 2020.

المنشورات والأعمال المستمدة من الأطروحة

عمر أوغلو، مروان. "ظاهرة التّصغير في شعر الفرزدق". مجلة ریحان للنشر العلمي 59 (2025).

ÖZGEÇMİŞ

İlk, orta ve lise öğrenimini Suriye’de tamamladı. 2010 yılında Humus Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Arap Dili ve Edebiyatı Bölümü’nden mezun oldu. 2016 yılında Yalova Üniversitesi İlahiyat Fakültesi’nde yüksek lisans eğitimine başladı ve 2019 yılında bu programdan mezun oldu. Aynı üniversitede, 2020 yılında doktora programına kaydoldu.

TEZDEN TÜRETİLEN YAYIN VE ESERLER

Ömeroğlu, Mervan. “al-Ferazdek’in Şiirinde Tasğîr (Küçültme) Olgusu”. *Reyhan Akademik Yayıncılık Dergisi* ’nin 59, (2025).



**T.C.
YALOVA ÜNİVERSİTESİ
LİSANSÜSTÜ EĞİTİM ENSTİTÜSÜ**

**TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANABİLİM DALI
TEMEL İSLAM BİLİMLERİ BİLİM DALI**

FERAZDAK'IN ŞİİRİNDEKİ SARF VE NAHİV OLGULARI

DOKTORA TEZİ

MERVAN ÖMEROĞLU

DANIŞMAN: Dr. Öğr. Üyesi ŞULE AĞAÇ

**YALOVA
AĞUSTOS 2025**